سلسلة مجالات وطرق الخدمة الاجتماعية
الكتاب الثامن

الإتجاهات الحديثة فى

التنمية الشاملة

معالجة محلية ودولية وعالمية
لقضايا التنمية



الأستاذ الدكتور
ماهر أبو المعاطى علي
عميد كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة حلوان - (سابقاً)



سلسلة طرق ومجالات الخدمة الاجتماعية
الكتاب الثامن

الإتجاهات الحديثة فى التنمية الشاملة

معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية

الأستاذ الدكتور
ماهر أبو المعاطى على
عميد كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة حلوان (سابقا)

2012



دار الكتب والوثائق القومية

عنوان المصنف	الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة.
اسم المؤلف	ماهر أبو المعاطي علي .
اسم الناشر	المكتب الجامعي الحديث
رقم الايداع	2012/2850.
الترقيم الدولي	978-977-438-283-5.
تاريخ الطبعة	الأولى: يناير 2012

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

(وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا)

صدق الله العظيم

(سورة النساء آية 113)

مقدمة :

تسعى كافة المجتمعات لتحقيق التنمية فى جميع المجتمعات علـــى المـــستوى القومى والمحلى مستفيدة من جهود كافة التخصصات في اطار تكاملي فى مجالات التنمية .

ولا شك أن التنمية كمفهوم تتضمن جانبين هما الجانب الاقتــصادي والجانــب الاجتماعي وهما من التداخل بحيث يصعب الفصل بينهما وذلك لأننا حين نرفــع المستوى التعليمي والصحي والثقافي للمواطنين فإننا نعمل في الوقت نفسه علــى تحقيق مستوى أعلى من الكفاية البشرية, وهذا يعنــي زيــادة الانتــاج والــدخل والاستهلاك وهذه الزيادة بدورها تتطلب مزيداً من الخدمات الاجتماعية وهكذا.

وتعتبر تنمية المجتمعات أحد مجالات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية التى يستخدم فيها الاخصائي الاجتماعي معارف ومهارات وقيم المهنة لتحقيق الاهداف التنموية في ضوء الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بما يتسق مع خطة التنمية القومية .

ولذا فإن الاعداد المهني للاخصائي الاجتماعي للعمــل فــى مجــال التنميــة يستوجب دراسته لبعض المقررات التى تساعده على اكتساب المعارف والخبرات والمهارات اللازمة لمساعدته على ممارسة أدواره بنجاح فى اطار تعاونــه مــع التخصصات الاخرى العاملة فى مجال التنمية.

وهذا المؤلف يتناول :

الاتجاهات الحديثة فى الخدمة الاجتماعية والتنمية

ويتم معالجته في خمسة أبواب تتضمن تسع عشرة فصلاً وهذه الابواب هى :

الباب الاول : الأسس النظرية للتنمية.

الباب الثاني : احتياجات ومشكلات المجتمعات المحلية.

الباب الثالث : المشاركة الشعبية ومنظمات المجتمــع المــدني وتحقيــق التنمية.

الباب الرابع : مهنة الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمعات.

الباب الخامس : اتجاهات حديثة في التنمية الاجتماعية.

وذلك تمشياً مع الاتجاهات الحديثة فى التنمية آملاً أن أكون قد أضفت للمكتبة العربية تصوراً جديداً في معالجة ارتباط الخدمة الاجتماعية بالتنمية بما يفيد في الارتقاء بمستوى خريج الخدمة ليكون قادراً على المنافسة في سوق العمل التنموي ونداً للتخصصات الأخرى العاملة في هذا المجال في اطار من التعاون والتنسيق بين الجهود المهنية للارتقاء بالمجتمعات وتحقيق مستوى أفضل لتنميتها .

وبالله التوفيق ..،

المؤلف 2011/10/1

الباب الأول
الأسس النظرية للتنمية

الفصل الأول : مفاهيم أساسية فى التنمية

الفصل الثاني : تعريف وعناصر المجتمعات المحلية

الفصل الثالث : أهداف ومقومات تنمية المجتمعات

الفصل الأول
مفاهيم أساسية في التنمية

أولاً : مفاهيم أساسية

ثانيا : العلاقة بين النمو والتنمية

ثالثا : العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية

رابعا : خصائص التنمية

خامسا : أهداف التنمية

سادسا : العلاقة بين مهنة الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع .

اولا : مفاهيم اساسية:

لا شك أن التنمية كمفهوم تتضمن جانبين هما الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي ، وهما من التداخل بحيث يصعب الفصل بينهما ، وذلك لأننا حين نرفع المستوى التعليمي والصحي والثقافي للمواطنين فإننا نعمل فى الوقت نفسه على تحقيق مستوى أعلى من الكفاية البشرية وهذا يعني زيادة الانتاج والدخل والاستهلاك وهذه الزيادة بدورها تتطلب مزيداً من الخدمات الاجتماعية وهكذا .

ورغم هذا التداخل من الناحية الواقعية الا أننا اعتدنا الفصل بين هذين الجانبين في التناول وهو ما سنلجأ إليه الآن تمشياً مع طرح بعض المفاهيم كل على حدى, حيث أن مفاهيم التنمية تنوعت واختلفت باختلاف الذين تناولوها بالدراسة والبحث, فمنهم من تناولها من منظور سياسي ومنهم من تناولها من منظور اقتصادي أو اجتماعي ، وهكذا فكل باحث أو متخصص قد تناولها من ناحية تخصصه .

ولهذا فأننا في هذا المجال نوضح بإيجاز المفاهيم الاتية :

1- مفهوم النمو.
2- مفهوم التنمية الاجتماعية.
3- مفهوم التنمية الاقتصادية.
4- مفهوم التنمية الشاملة.
5- مفهوم تنمية المجتمع.
6- مفهوم تنمية المجتمع المحلي .

المفهوم الأول : مفهوم النمو:

النمو لغوياً يعنى : الزيادة حيث أن نمو كمية يعنى زيادتها .

ومثالها : النمو الاقتصادي الذي يقصد به تحقيق معدل مرتفع في كل من الدخل القومي والدخل الفردي بما يحقق الرفاهية لأفراد هذا الاقتصاد.

والنمو ظاهرة نمطية تلقائية من صنع الطبيعة تخضع لعواملها, وغالباً ما يحدث عن طريق التطور البطئ والتحول التدريجي في جانب معين من جوانب الحياة وينجم عنه قدر ضئيل من التغير الذي يكون كمياً فى المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاقتصادية او الاجتماعية او الحضرية دون النظر الى المستوى النسبي الذي تبدأ فيه عملية أو ظاهرة النمو .

وهناك بعض الأبعاد التى يمكن أن تحد أو تنشط من عملية النمو مايلي:

(1) **البعد الطبقي** : بمعنى أن تقتصر عمليات النمو على احدى الطبقات الاجتماعية دون غيرها ، وعادة ما تكون الطبقة ذات الوضع المسيطر او الطبقة صاحبة الخطوه الاجتماعية، مع الوضع فى الاعتبار أنه ليس من اللازم أن تكون الطبقة المستفيدة من النمو على الدوام هى الطبقة الأعلى او الطبقة المسيطرة .

(2) **البعد الثقافي** : بمعنى أن يقتصر النمو على واحد أو أكثر فقط من المجالات أو ميادين النشاط الثقافي بحيث لا يحدث النمو الا فى الثقافة المادية أو الروحية أو احدى ميادينها الفرعية .. وهكذا .

(3) **البعد الزمني** : تتفاوت عملية النمو على أساس اعتبار الزمن ، بمعنى أنها يمكن أن تسرع وتنشط في فترة زمنية معينة وتنكمش وتتباطأ في فترة زمنية أخرى .

(4) **البعد الجغرافي** : حيث تختلف سرعة النمو ويختلف مداه وفقا للبعد الجغرافي أى الاعتبارات التى تحيط ببيئة المجتمع محل النمو وظروفه الجغرافية.

المفهوم الثاني : مفهوم التنمية الاجتماعية:

لقد تعددت تعاريف التنمية الاجتماعية ومنها :

التعريف الاول : عملية تدعيم العلاقات والروابط الاجتماعية القائمة فى المجتمع ورفع مستوى الخدمات التى تحقق تأمين الفرد على يومه وغده ورفع مستواه الثقافي والصحي والاجتماعي ، وزيادة قدرته على تفهم مشاكله وحثه على التعاون مع أفراد المجتمع للوصول الى حياة أفضل لنمو الانسان وتكيفه مع بيئته .

التعريف الثاني : هدف معنوى لعملية ديناميكية تتحدد فى إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية والعامة كالتعليم والصحة والاسكان والمشاركة فى النشاط الاجتماعي المبذول وذلك لتحقيق الاهداف المجتمعية المنشودة.

ويمكن تعريفها من وجهة نظرنا بأنها :

" عمليات مخططة وموجهة لتوفير احتياجات الانسان من التعليم والصحة والمسكن المناسب لقدراته ، والأمن والتأمين الاجتماعي والترويح, وتحقيق تكافؤ

الفرص في المشاركة والانتفاع بالخدمات الاجتماعية لاحداث تغيير اجتماعي مقصود " .

وتقوم فلسفة التنمية الاجتماعية على عدة اعتبارات هى :

* أن الانسان هو هدف التنمية وبؤرة التركيز على عملياتها .

* يجب أن يشعر الانسان بأنه جزء من هذه العملية وليس مجرد مستقبل للخدمات, بل هو عنصر اساسي فى عملية النمو والتغيير .

* محور التنمية الاجتماعية هو شخصية الفرد ذاته ومن أهم مظاهرها المشاركة فى الحكم وفي العمل .

* الاعتماد على النفس كوسيلة للتعبير عن ايمان الفرد بنفسه وبالمجتمع الذي يعيش فيه بل وفي التعبير عن ارادة التغيير .

المفهوم الثالث : ***مفهوم التنمية الاقتصادية***:

يمكن أن نعرض عدة تعريفات للتنمية الاقتصادية منها :

التعريف الأول : أنها عملية تحسين وتنظيم استثمار الموارد الانتاجية (المادية والبشرية) بهدف زيادة الانتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان لتحقيق زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد خلال فترة محددة من الزمن .

التعريف الثاني : عملية تستهدف تحقيق زيادة تراكمية ودائمة فى كل من معدل الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي عبر فترة من الزمن يرتبط فيها نمو هذا الدخل بتطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية تساهم فى تدعيمه ويساهم الانسان فى تحقيقها .

ومن جانبنا يمكن تعريفها بأنها :

بموجبها العملية التي يستثمر المجتمع موارده لتحقيق زيادة مضطردة فى الدخل القومي وفي متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ممثلاً في نصيبه من السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة .

ويتضح من التعريف السابق ما يلى :

1- أن التنمية الاقتصادية هى العملية التى يقوم بها مجتمع يسعى الى استثمار موارده المتاحة أو التى يمكن اتاحتها أفضل استثمار ممكن.

2- أن الأهداف الاقتصادية يمكن ترجمتها في صورة زيادة مستمرة في انتاج كل فرد من أفراد المجتمع بحيث تزيد معدلات الانتاج والدخل القومي عن معدلات الزيادة في عدد السكان ، حتى يمكن أن نحقق زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد من الدخل القومي ممثلاً في نصيبه من السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة .

3- لتحقيق ذلك المعدل في الزيادة فإن المجتمع يستخدم الموارد المتاحة من رأس المال ، عمالة ومعدات ووسائل تكنولوجية استخداماً تنموياً سليماً لتحقيق الاهداف فى الفترة الزمنية المحددة للتنمية .

المفهوم الرابع : مفهوم التنمية الشاملة:

تحتل قضية التنمية الشاملة مكاناً بارزاً في الفكر المعاصر فقد حظيت باهتمام كبير من جانب المفكرين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ويرجع تزايد الاهتمام بالتنمية الشاملة الى عاملين أولهما سياسي والاخر يرجع الى تطور الفكر الاقتصادي والعلوم الاجتماعية .

ولقد تعددت تعاريف التنمية الشاملة ومنها :

التعريف الأول : عملية ايجابية موجهة لتحسين قدرة النظم القومية والاقليمية والمحلية وتحسين القيم السائدة في هذه النظم من أجل تلبية واشباع كل المطالب والاحتياجات الانسانية سواء كانت اجتماعية او اقتصادية أو سياسية او ثقافية .

التعريف الثاني : انبثاق ونمو كل الامكانيات والطاقات في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن على أساس علمي سواء أكان هذا الكيان فردا أو جماعة أو مجتمعاً .

ومن وجهة نظرنا يمكن تعريف التنمية الشاملة بأنها:

" التنمية ذات النسق الجامع بين كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في اطار متكامل وفق سياسة مرسومة ذات استراتيجية معلنة لاشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات الفردية والجماعية والمجتمعية خلال فترة زمنية محددة . ويتضح من التعريف أن التنمية الشاملة :

1- عملية دينامية ونسق جامع بين كل أنماط التنمية على كافة المستويات وفي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في اطار متكامل يتحقق في ضوء سياسة مرسومة ذات استراتيجية معلنة .

2- تستهدف اشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات الفردية والجماعية والمجتمعية وفقاً لأولويات مدروسة ومحسوبة بمقاييس علمية سواء كانت تلك الأهداف في الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية او السياسية في فترة زمنية محددة .

المفهوم الخامس : مفهوم تنتمية المجتمع:

يعتبر مفهوم تنمية المجتمع – شأنه شأن معظم المفاهيم المرتبطة بمصطلح التنمية – من المفاهيم غير المتفق عليها من جانب المتخصصين ، فقد يستخدم المفهوم أحياناً كمرداف لمفهوم التنمية الشاملة ببعديها الاقتصادي والاجتماعي ، وقد يستخدم المفهوم في أحيان أخرى ليشير للجهود الذاتية لسكان المجتمع ، بينما يستخدم في أحيان ليشير لتكامل الجهود الذاتية مع الجهود الحكومية في تنمية المجتمعات المحلية .

وبصفة عامة يمكننا أن نميز بين اتجاهين لمعنى هذا المفهوم :

الاتجاه الاول: وهو المعنى المرادف للتنمية الشاملة ببعديها الاقتصادي والاجتماعي:

ومن أهم تعاريف تنمية المجمتع في اطار هذا الاتجاه ما يلى :

التعريف الاول : محاولة ايجابية ومتعددة بواسطة شعب ما من أجل اللحاق بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي لمستوى شعوب أخرى سبقته في التقدم واستطاعت أن تحقق لنفسها مستويات اقتصادية واجتماعية مرتفعة نسبياً .

التعريف الثاني : عملية تستهدف توحيد الجهود الأهلية مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتأملها في حياة آمنة وتمكينها من الاسهام الفعال في التقدم القومى " .

الاتجاه الثاني : وهو الذي يركز على الجانب المعنوي لتنمية المجتمع :

ومن أهم تعاريف تنمية المجتمع في ضوء الاتجاه الثاني :

التعريف الاول : عملية اجتماعية بواسطتها يصبح الناس أكثر قدرة على الحياة وتحقيق بعض التحكم في جوانب عملية التغير ، أي عملية جماعية لتنمية الشخصية الانسانية .

التعريف الثاني : عملية تركز على اجراءات التغير نفسها فى خطوات محددة تستهدف بصفة أولية تحقيق التوجيه الذاتي في المجتمع ، عن طريق قيام سكان

المجتمع المحلي بتحديد احتياجاتهم بأنفسهم ثم يضعون الخطط التي تضمن اشباع هذه الاحتياجات .

ومن وجهة نظرنا يمكن تعريف تنمية المجتمع على انها :

عملية منظمة تستهدف تنسيق الجهود الاهلية مع الجهود الحكومية لتحسين أحوال المجتمع ورفع مستوى المعيشة واحداث التغيير المادي والمعنوي المتوازن خلال فترة زمنية محددة على نطاق المستوى المستهدف وهو المجتمع المحلي .

ومن التعريف السابق يتضح أن :

(1)تنمية المجتمع عملية منظمة ومخطط لها تبدأ بتحديد الاحتياجات والمشكلات المجتمعية وفق أولويات محددة ثم تحديد الامكانات المتاحة أو التى يمكن اتاحتها خلال فترة زمنية .

(2)تستهدف تلك العملية احداث التوازن بين التغيير المادي والمعنوى في المجتمع لتحسين أحوال المواطنين ورفع مستوى المعيشة وتوفير الخدمات اللازمة.

(3)ترتبط هذه العملية باحداث التغيير على مستوى المجتمع المستهدف لتنميته.

المفهوم السادس : مفهوم تنمية المجتمعات المحلية:

يرتبط مفهوم التنمية بالاطار المجتمعي والزمني الذي يتعلق به ، وفي اطار تنمية المجتمعات المحلية يمكن عرض بعض التعاريف لهذا المصطلح .

ومن أهم تلك التعاريف ما يلى :

التعريف الاول : العملية التي يتم عن طريقها احداث تغيير متكامل ومقصود فى المجتمع المحلي عن طريق اقامة المشروعات التنموية المتعددة ، وايجاد التعاون بين التخصصات في مجال تنفيذها ، مع الاستفادة من جهد المواطنين المحليين من أجل نقل المجتمع من وضع الى وضع أفضل في فترة زمنية محددة فى اطار الخطة العامة للدولة .

التعريف الثاني : العمليات المختلفة التي يتم التخطيط لها وتنفيذها على أساس التعاون بين الجهود الأهلية والحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحلية للمجتمعات المحلية وربط هذه العمليات بالاصلاحات الكبرى على مستوى الدولة .

التعريف الثالث : عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع المحلي وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأسلوب ديموقراطي لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً ، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية المتاحة.

ومن وجهة نظرنا يمكن تعريف تنمية المجتمعات المحلية بأنها :

عمليات مخططة يتم من خلالها تعبئة وتنظيم الجهود الأهلية والحكومية بالمجتمع المحلي لاحداث تغييرات متكاملة توازن بين الجانب التكنولوجي المادي والجانب الاجتماعي بهدف نقل المجتمع من وضع الى وضع أفضل منه خلال فترة زمنية محددة في اطار الخطة العامة للدولة .

ومن التعريف السابق يتضح أن تنمية المجتمع المحلي:

(1) عبارة عن عمليات متتابعة من الاعداد والتخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم والتي تهتم بنقل المجتمع المحلي من الصورة الموجود فيها الى صورة افضل منها اقتصاديا واجتماعيا وسياسياً خلال فترة زمنية محددة بما تتضمنه تلك العمليات من تحديد الوضع القائم والأساليب التي من خلالها يتم الوصول للوضع المستهدف .

(2)تسعى تنمية المجتمع المحلي الى احداث تغيير متكامل يتناول التغيير المادي فى الادوات والبنية الاساسية ، الى جانب التغيير في الجانب الاجتماعي والثقافي وفي العلاقات القائمة على أساس من التوازن مما يجعل نتائج التغيير الحادث أكثر فاعلية .

(3)لتحقيق ذلك يتم اتباع منهج التخطيط كوسيلة لتوجيه التغيير الوجهة المقصودة والهادفة بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومراعاة التوازن بين التغير التكنولوجي المادى والتغير الاجتماعي بما يحويه من أشكال السلوك والقيم .

(4)أن تنمية المجتمع المحلي عملية داخلية ذاتية ، أي أن مقوماتها وبذورها موجودة داخل كيان المجتمع نفسه ، وأن أي قوي خارجية لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة لانبثاق الامكانات المحلية بصورة كافية داخل المجتمع .

(5) أن تحقيق هذه التنمية يتم من خلال تـوافر مقومـات أو ضـمانات تتضمن توفر الاستعداد والاقتناع لدى سكان المجتمع بأهمية التغيير وعدم مناسبة الوضع الحالي الذي يعيشون في نطاقه للوفاء باحتياجاتهم المادية او الاجتماعية وتطلعاتهم الى وضع أخر أفضل فـي حـدود امكانيـاتهم وامكانيات المجتمع في ضوء تقديرات واقعية ، الى جانب استعداد سكان المجتمع للعمل على تحقيق الوضع الأفضل واستعدادهم لتحمـل تكلفـة ونتائج ذلك, مع ضمان مشاركة كل الفئات في تحقيق الأهداف المنشودة.

(6) أن تنمية المجتمع المحلي ليست مسئولية جهة معينة او وزارة بعينها ولكنها كجهود مخططة تشارك فيها كل الوزارات والمؤسسات الانتاجيـة والخدمية في اطار متكامل على اساس من التنسيق بين جهودها لتحقيـق الاهداف المنشودة.

(7) حتى يمكن تحقيق تنمية المجتمع المحلي لا بد من التركيز على أربعة عناصر هامة تمثل صلب التنمية وهى :

(أ) **الاهتمام بالعنصر البشري** : بناءه وتدريبه وتنميته ورفع كفاءتـه لتحقيق القدرة على التجديد والتطوير وتكوين الكوادر مسترشدين في ذلك بخصائص وظروف وامكانات المجتمع الذاتية .

(ب) **الاهتمام ببناء القدرة التكنولوجية** : من خلال محاولـة ادخـال التكنولوجيا الملائمة في النسيج التنموي, حيث تمكن تلك القدرات من رفع الكفاءة الانتاجية والتغلب على معوقات التنمية.

(ج) **الاهتمام ببناء نظم اجتماعية** : وذلك من خلال اعادة بناء النظم الاجتماعية في المجتمع خاصة فى المراحل الاولى من تكوينه نتيجة اختلاف أنماط البيئات السابقة التى كان يعيش فيها سـكان المجتمـع والتعرف على أنواع الخلل فيها ومحاولة القضاء عليه في ظل القـيم والمبادئ السليمة.

(د) **الاهتمام بنظم المعلومات** : من خلال تـوفير وحفـظ البيانـات اللازمة وتنظيمها وتداولها واسترجاعها عند الحاجة اليهـا للتعـرف على المشكلات القائمة وتقدير أثرها أولاً بأول وتـصحيح المـسار لمواجهة تلك المشكلات.

(8)وهذه الاهتمامات تسهم في تحقيق التقدم المستمر في نوعية الحياة لسكان المجتمع والارتقاء بمستوى طموحاتهم وتطلعاتهم وتزيد من مشاركتهم الفعالة في تقدير شئون مجتمعهم .

(9)أن تنمية المجتمع تضع في اعتبارها انشاء قنوات تفاعل بين المجتمع المحلي وبين المجتمع القومي حتى تتجاوب المشروعات التنموية التي يخطط لها أو التي يجرى تنفيذها او المنفذة فعلاً لاشباع حاجات ورغبات سكان المجتمع المحلي في اطار الخطة الشاملة لتنمية المجتمع القومي بوجه عام.

ثانيا : العلاقة بين النمو والتنمية:

لقد أوضحنا ان جوهر التنمية هو سلسلة متكاملة من العمليات لاحداث التغيير فى الجوانب البنائية والوظيفية بحيث يتحقق التكامل والاتساق بين كل مجالات وقطاعات النشاط في المجتمع من خلال الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية والتنظيمية على أساس تضافر الجهود الحكومية والأهلية فى مناخ ديموقراطي لتحقيق الأهداف وزيادة مشاركة كل القوى الاجتماعية فى المجتمع في صنع قرارات التنمية وتنفيذها والاستفادة من عائدها ومردودها.

كما أوضحنا أن النمو ظاهرة نمطية تلقائية من صنع الطبيعة تخضع لعواملها وتحكمها ظروفها ، ويحدث عن طريق التطور البطئ والتحول التدريجي في جانب معين من جوانب الحياة باعتباره تغيراً كمياً أكثر منه كيفياً يحدث في كل المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والحضارية .

ويمكن أن نحدد أهم الاختلافات بين النمو والتنمية في الفروق التالية :

(1)النمو عبارة عن تغير تلقائي لا ارادي يتم بفعل الطبيعة ويخضع لعواملها وتتحكم فيه ظروفها دون تدخل فيه من قبل الانسان .

- بينما التنمية عبارة عن احداث تغيير ارادي مقصود اى تغير مخطط وهادف يتم عن طريق جهود بشرية منظمة لتحقيق أهداف محددة سلفاً .

(2)النمو عبارة عن تطور بطئ وتحول تدريجي تتوقف درجة بطئه ومدى تدرجه على ظروف الطبيعة وعواملها التى تتحكم فيه .

- بينما التنمية تحتاج الى تغيير بنائي ودفعه أو سلسلة من الدفعات القوية التى تستهدف الخروج بالمجتمع من حالة الركود والتخلف الى حالة

الحركة نحو التقدم والرقي المستهدف فى اطار استراتيجية ملائمة لتحقيق تلك الاهداف .

(3) ينجم عن النمو زيادة ثابتة او مستمرة فى جانب واحد معين من جوانب الحياة وقد لا يرتبط بالنمو فى الجوانب الاخرى .

● أما التنمية فتحقق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة زمنية محددة وغالباً ما تشمل أكثر من جانب من جوانب الحياة فى المجتمع فتحدث فيها تغييرات كيفية عميقة وشاملة وتحقق والتكامل والتوازن بينها.

(4) يغلب على النمو التغير الكمي أكثر من التغير الكيفي لذا يتسم بالسطحية.

* أما التنمية فيغلب عليها احداث تغيير كيفي وكمي ، لذا تتسم بالعمق والسرعة حيث يتم التغيير من خلال تحديد الصورة المطلوبة مستقبلاً وتحديد الامكانات والموارد المتاحة او التى يمكن اتاحتها ثم تنفيذ الخطة او البرنامج الملائم بغرض الوصول الى الوضع الأفضل.

(5) التغير الناتج عن النمو يتميز بالدرجة الأولى بالتغيرات البنائية التى تحدث في البناء الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع .

*بينما تتميز التنمية بالدرجة الأولى بمجموعة التغيرات البنائية والوظيفية في كافة الجوانب المجتمعية .

وهذا يعنى أن التغيرات الوظيفية التى تحدث في النمو ضئيلة اذا ما قورنت بمثيلتها التى تحدث في عملية التنمية ، أما التغيرات البنائية فهى ضخمة نسبياً بمقارنتها بما يحدث من تغيرات في عملية التنمية .

(6) النمو كظاهرة تلقائية صعب قياس عائده لعدم القدرة على تحديد نقطة بدء هذا النمو في أى ظاهرة من الظواهر وعدم وجود مقاييس خاصة في جوانبه الاجتماعية .

* بينما التنمية فيمكن قياس عائدها بطريقة كمية من خلال مقاييس التنمية, والتى من خلالها يمكن التعرف على مدى ما حققته البرامج التنموية من اهداف ،ومعدل تحقيق كل هدف وايجابيات هذه البرامج وسلبياتها وذلك لتدعيم الايجابيات ومواجهة السلبيات .

ثالثا : العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية:

(1) وجهات النظر في العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية:

لقد أصبحت التنمية مطلبا حيويا وهدفا لكل بلدان العالم سواء النامية أو المتقدمة بعد أن لاقت الكثير من الاهتمام في الفكر العالمي المعاصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، إذ أشار مؤتمر التنمية والتجارة الذي عقد في " جنيف " في مارس 1964 ، ومؤتمر دول عدم الانحياز الذي عقد في " القاهرة " في أكتوبر من نفس العام إلي هذه الحقيقة وأكد أن تنمية البلاد المتخلفة تعتبر أهم القضايا الدولية الحالية .

ويؤكد كثير من العلماء الارتباط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث يري البعض أن العلاقة بين جوانب التنمية الشاملة لا تقبل الانفصال أو التجزئة وخاصة منذ النصف الثاني من القرن العشرين لأن التنمية الشاملة تقوم علي نوع من الموازنة بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي في عمليات التنمية ومشروعاتها جميعا .

ويقرر " جان تنبرجن " وكثير من المفكرين الاقتصاديين أن اصطلاح Development يتضمن كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية معا ، حيث من الملاحظ أنه نادراً ما يستخدم مفهوم التنمية الاجتماعية بعيداً عن مفهوم التنمية الاقتصادية ، من منطلق أن التنمية ظاهرة متكاملة في بعديها الاقتصادي والاجتماعي .

والبحث في هذا الموضوع يجعلنا نتحدث عن الإنتاج والخدمات وعلاقتهما ببعضهما لإمكانية إيجاد توازن بينهما ، بحيث لا تزيد الخدمات إلي الحد الذي يعوق الإنتاج ، وبحيث لا يكون الاهتمام الكلي بالإنتاج إلي حد نشوء فجوة بين استعداد المواطنين وبين أحوالهم الاجتماعية .

والواقع أن هناك وجهتي نظر في هذا المسالة :

- **وجهة النظر الأولي (الاقتصاديون) :**

يعطون أولوية للتنمية الاقتصادية ، يرون عادة أن المجتمعات النامية في حاجة سريعه إلي تنمية اقتصادية هدفها رفع مستوي الأفراد اقتصاديا وزيادة والدخل القومي ، مما يمكن الدولة من التوسع في الخدمات ، كما يمكن الأفراد من الانتفاع بها ، بمعني أن ارتفاع الدخل يجعل المواطنين أقدر علي تعليم أبنائهم والعناية

بصحتهم ويجعل الناس أقدر علي دفع الضرائب التي تمكن الحكومة من تأدية واجباتها وتدبير سبل الخدمات الاجتماعية بأشكالها المختلفة .

وعلي ذلك يري الاقتصاديون أن الإنتاج يجب أن يعطي أولوية وأن يسبق توفير الخدمات .

• **وجهة النظر الثانية (الاجتماعيون)** :

ينادون بالأولوية للتنمية الاجتماعية لتصبح لها الأسبقية في برامج التنمية ، ويستندون في رأيهم إلي أن التنمية الاقتصادية سوف لا تسير بخطي سريعة وأساس متين إذا انتشر الجهل والمرض بين الناس.

فرجال الصحة مثلا يؤكدون أن الصحة الجيدة تدفع الناس إلي العمل المثمر والاشتراك في جهود تنمية المجتمع ، إلي جانب ما تصبغه الصحة علي الناس من لياقة بدنية تجعلهم اقدر علي الإنتاج .

كما أن رجال التعليم يؤكدون أن التعليم هو السبيل إلي النضح الفكري والي الابتكار ورفع الكفاية الإنتاجية وإتقان العمل ، ولن نتوقع زيادة في الإنتاج وفي مستوي الإنتاجية ما لم يكن المشتغلون في هذا الإنتاج علي مستوي من اللياقة الصحية وعلي درجة من العلم والمعرفة تمكنهم من تحقيق هذه الكفاية .

ومن هنا يعتقد الاجتماعيون بأن تلك الخدمات يجب أن تعطي الأولوية وأن تسبق برامج ومشروعات الإنتاج .

(2) مبررات الالتقاء بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

يرجع الالتقاء بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلي عدة مبررات ، ومن أهم تلك المبررات :

المبرر الاول :

أن الإنسان هو هدف التنمية ومحورها ووسيلتها ، وأن التغيير المادي لابد وأن يصاحبه تغيير اجتماعي مواز حتي يتهيأ للمواطن التوازن مع ما يتم من تطوير .

وعلي ذلك فإن عملية التنمية المادية يجب أن تتوازي مع الإمكانيات الاجتماعية التي يتم تطويرها والتي يجب أن تطور باستمرار لتتوازي مع النمو الحضاري ، وأن أي جهد يبذل في هذا المجال دون مساندة جماهيرية وتجاوب شعبي هو جهد ضائع ومال مهدر .

المبرر الثاني :

أن التكامل بين جميع أنواع النشاطات حتمي لتحقيق فاعليتها في تحقيق التنمية الشاملة ، وليس المقصود بالتكامل مجرد تجميع وزارات الخدمات والانتاج , ولكن المقصود منه وجود تفاعل فيما بينها بحيث تعمل بأسلوب متجانس يكمل كل نشاط منها الآخر .

إذ أنه من المعروف أن مشكلات المجتمع متشابكة تتشابك أوجه الحياة فيها ومن ثم يجب أن تواجه برامج التنمية هذه المشكلات كوحدة .

المبرر الثالث :

لم يعد ينظر إلي التنمية في الوقت المعاصر علي أساس أنها تعني النمو الاقتصادي وحده ، بل إن الاهتمام أخذ يتجه إلي مجالات التنمية الاجتماعية والبشرية والثقافية وأصبح ذلك المفهوم الجديد منتشرا بين مختلف دول العالم .

المبرر الرابع :

أن للتنمية الاجتماعية دور واضح في التنمية الاقتصادية يتضح فيما يلي :

(1)أن التنمية الاجتماعية تساهم في تهيئة الجو المناسب للتنمية الاقتصادية ، وذلك عن طريق المساعدة في معالجة الظروف الاجتماعية التي تعوق التنمية الاقتصادية أو تمنع تحقيق أهدافها .

(2)تهتم التنمية الاجتماعية بدراسة الاعتبارات الاجتماعية التي يجب أن تراعي في تخطيط عملية التصنيع(تنمية اقتصادية) ، مثل تحديد مكان بدء الصناعة وتوزيعها في أنحاء البلاد ، وكذلك الاعتبارات الاجتماعية داخل المصانع من إضاءة وتنظيم لساعات العمل والراحة وتحسين العلاقات الإنسانية بين العاملين والإدارة مما يؤثر إيجابياً علي تحقيق التنمية الاقتصادية .

(3)أن التنبؤ بالمشكلات الاجتماعية التي قد تنجم عن عملية التنمية الاقتصادية والاستعداد لها يسهم في نجاح التنمية الاقتصادية وإزالة المعوقات التي قد تعترضها .

(4)أن المساهمة إجتماعياً في إيجاد الاستقرار اللازم بين العاملين في مجالات التنمية الاقتصادية عن طريق توفير الجو المناسب للتجاوب بين الشعب والحكومة والتحمس للتنمية الاقتصادية والرغبة في التنمية السريعة والتضحية بالحاضر جزئياً لبناء مستقبل أفضل ، يحقق معدلاً أفضل من مستوي التنمية الاقتصادية .

المبرر الخامس :

أن للموارد الاقتصادية دور في تحقيق التنمية الاجتماعية عن طريق توفير الأولي لما تحتاجه الثانية من أموال ومستلزمات تساعد في نجاحها .

وذلك يعني أن التنمية الشاملة تهدف أساساً إلي معالجة التخلف والتفكك ، وحل المشاكل الاجتماعية ورفع مستوي معيشة أبناء المجتمع وتهيئة الحياة الكريمة لهم عن طريق الانتفاع الكامل بإمكانياتهم ومواردهم في إطار تنظيم علاقاتهم وتهيئة ظروفهم وقواهم للعمل الجماعي الموجه لإحداث التغيير الاجتماعي المنشود .

وهي بذلك تهدف إلي غايتين اساسيتين :

- ***الغاية الأولي*** : غاية وظيفية برفع المستوي المعيشي للمجتمع والتي تتم عن طريق العمل مع المجتمعات المحلية لمساعدتها علي زيادة الإنتاج من السلع والخدمات وفق سياسة التنمية القومية .
- ***اما الغاية الثانية*** : غايه نوعية تتعلق بالقيم والاتجاهات والعلاقات الاجتماعية بين الناس ، فلا تقتصر التنمية علي رفع المستوي المعيشي في جانبه المادي ، وإنما تعمل في نفس الوقت علي تنمية الطاقة البشرية ، وعلي تأهيلها للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تخدم صالح المجتمع .

(3) ركائز واسس تحقيق التنمية الشاملة :

حتي تنجح التنمية الشامله في أي مجتمع يحسن أن تستند علي الركائز التالية:

الركيزة الأولي : ان تكون برامج التنمية الشاملة متجاوبة مع الاحتياجات الفعلية التي يعبر عنها المواطنون في المجتمع وخاصة المحلية منها ، علي اعتبار أن المواطنين اقدر علي تحديد احتياجاتهم ومطالبهم .

الركيزة الثانية : أن تتحقق التنمية اللازمة عن طريق خطط هادفة مدروسة ومحسوبة يتحقق معها الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، مما يتطلب وضع ضوابط ومعايير وأهداف محددة يمكن تحقيقها في فترات زمنية معينة في ضوء بعض التغيرات المتوقعة في المجتمع ، كتطور اعداد السكان وتطور حاجات الانسان نتيجة الاكتشافات والاختراعات الجديدة ، وتطور العادات والتقاليد السائدة في المجتمع .

الركيزة الثالثة : أن يكون للأهالي دور ايجابي في برامج التنمية وفي الجهود التي تبذل لتحسين مستوي معيشتهم من جانب منظمات المجتمع المدني كشريكه في تحقيق التنمية.

الركيزة الرابعة : أن تكون الخدمات الفنية والمادية المقدمة من الحكومة والهيئات الدولية محفزة ومؤكده لتشجيع جهود الاهالي ونجاحها ، ومساعدة لنجاح الجهود الذاتية لتحقيق التنمية .

الركيزة الخامسة : أن يكون الهدف من التنمية ليس مجرد نمو الدخل القومي فحسب بقدر ما يكون الهدف هو القضاء علي المشكلات التي يعاني منها المجتمع بشكل عام ، وان يصاحب نمو الدخل القومي زيادة في متوسط دخل الفرد من الدخل القومي .

الركيزة السادسة : أن تتم دراسة عملية التنمية من خلال الواقع الاجتماعي، والذي نستخلصه من المراحل المختلفة لتطوير المجتمع ، بحيث يصل إلي ايديولوجية قومية للتنمية تعبر عن أهداف الافراد واحتياجاتهم وفقاً لأولويات مدروسة ومحسوبة بمقاييس علمية .

(4) *عناصر التنمية الشاملة* :

ان عملية التنمية الشاملة لا يتحقق لها النجاح ما لم تستجمع العناصر الثلاثة للتنمية ، وهي تتمثل في تغيير بنائي ينبثق عن دفعة قوية وذلك علي اساس استراتيجية ملائمة .

العنصر الاول : ***التغيير البنائي (البنياني)*** :

يقصد بالتغيير البنائي ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافاً نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع ، ويقتضي هذا النوع من التغيير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع. والتغيير البنائي هوالذي يرتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فليس من المتصور أن تحدث تنمية في مجتمع متخلف اجتماعيا دون أن يتغير البناء الاجتماعي لهذا المجتمع .

وطبقاً لخصائص الدول النامية والتي تمثل تحديات أساسية بالنسبة لها فإن تحقيق معدلات تنمية سريعة لهذه البلاد لا يمكن أن يتحقق بدون احداث تغييرات بنائية لها صفة العمق ولها طابع الشمول وليست جهود إصلاحية جزئية.

العنصر الثاني : ***الدفعة القوية*** :

لابد لخروج المجتمعات النامية من مصيدة التخلف من حدوث دفعة قوية وربما سلسلة من الدفعات يتسني بمقتضاها الخروج من حالة الركود إلي حالة التقدم ،

وهي ضرورية لاحداث تغييرات كيفية في المجتمع لإحداث التقدم في اسرع وقت ممكن ، ذلك أن هناك حد أدني من الجهد الإنمائي ينبغي بذلــه قبــل أن يتــسني التغلب علي عوامل المقاومة التي يموج بها المجتمع المتخلف والانطلاق به بالتالي في معارج النمو الذاتي.

وقد أنقسمت الآراء حول أهمية الدفعة القوية في المجال الاجتماعي :

- يري البعض أن الدفعة القوية للتنمية الاجتماعية لا ضرورة لها فــي المراحل الأولي للتنمية ,لأن الدولة النامية لا تستطيع أن تتحمــل عــبء الانفاق علي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية معاً, ولــذا يؤيــدون سياسة التركيز علي التنمية الاقتصادية .
- يري فريق اخر أهمية برامج التنمية الاجتماعية بحيث توجــه إلــي البرامج التي لها تأثير مباشر علي زيادة الانتاجية مثل تنميــة المجتمــع المحلي والصحة الوقائية وبرامج التدريب المهني .
- يري فريق ثالث أن الدفعة القوية لبرامج التنمية الاجتماعية لها تأثير ضار علي برامج التنمية الاقتصادية ، فالتوسع في سياسة التعليم مثلاً قــد يؤدي إلي زيادة عدد الخريجين الذين لا يجدون عملا وإلي زيادة الايــدي العاملة غير الماهرة ومن ثم إلي ارتفاع نسبة البطالــة بانواعهــا الكليــة والجزئية والمقنعة .

ولما كانت التنمية الاقتصادية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاجتماعية لتحقيــق اهدافها مثل احتياجاتها لطاقة بشرية مدربه واسكان للعمال وخطوط للمواصلات ، ثم ان ارتفاع مستوي الخدمات العامة يؤثر تأثيراً واضحاً فــي بــرامج التنميــة الاقتصادية ويؤدي إلي زيادة الكفاية ، لذا فإنه من الضروري إيجــاد نــوع مــن التوازن والتكامل بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي بحيــث تخــرج الخطــط متكاملة في وظيفتها متوازنة في أهدافها ومتفاعلة نحو هدف مشترك .

العنصر الثالث : الاستراتيجية الملائمة :

ويقصد بها الاطار العام أو الخطوط العريضة التي ترسمها السياسة الانمائية في الانتقال من حالة التخلف إلي حالة النمو الذاتي .

ولكي تستطيع الدول النامية أن تختار استراتيجية التنمية الملائمة لها فانه يجب القضاء علي كل أشكال التبعية القائمة سواء كانت تبعية سياسية أو اقتــصادية أو

ثقافية أو تكنولوجية ، ولكن في عالمنا المعاصر فإن هذا أمر صـــعب التحقيـــق ، ومن ثم فلابد وفي اطار استراتيجية التنمية أن نختار العلاقات الخارجيـــة بعنايـــة وحرص ، مع اقامة رقابة صارمة علي مختلف النشاطات الاجنبية مع المجتمع .

ولنا أن نعرض البديل الواقعي للتعامل مع الدول الصناعية المتقدمـــة والـــذي يتمثل في تدعيم العمل المشترك بين الدول النامية .

اما نظام العلاقات الداخلية فأمام الدول النامية اختيار احد الطـــرق الاساســـية الثلاث للتنمية وهي :

أ- اتباع نظام الاقتصاد الحر .

ب- اتباع نظام التخطيط المركزي .

ج- اتباع نظام الاقتصاد المختلط .

هذا ومن الضروري كأساس عند الشروع في وضع استراتيجية للتنمية القيـــام بتحليل دقيق للواقع وايجاد العلاقات بين العناصر التقليدية وتلك العناصر المختارة والماخوذة من كل الدول المتقدمة حتي يمكن وضع استراتيجية متميزة وخاصـــة بالمجتمع المراد تنميته .

ونجاح سياسة التنمية الشاملة يتوقف علي مشاركة الجماهير ووجـــود قيـــادات سياسية تساعد علي زيادة فاعلية الجماهير ، ولذا فمن الخطأ أن نركـــز الاهتمـــام علي العوامل الاقتصادية فقط أو ننسب إلـــي المـــؤثرات والقـــوي الاجتماعيـــة والحضارية والثقافية كل الاثر في تحقيق التنمية الشاملة .

رابعاً : خصائص التنمية:

تتعدد الخصائص التي تتسم بها التنمية ومن أهم تلك الخصائص :

الخاصية الأولي : أنها عملية تغييرات مطلوبة ومخططة وموجهة نحو أهـــداف محددة في ضوء السياسة العامة للمجتمع ، تستهدف إحداث سلسلة من التغييـــرات الهادفة في إطار ظروف وأوضاع المجتمع لنقله من وضع اقتصادي واجتمـــاعي وسياسي إلي وضع أفضل منه .

الخاصية الثانيـة : تحدث التنمية نتيجه حسن استثمار وتوجيه الموارد والامكانات المتاحة أو التي يمكن إتاحتها لتحقيق أهدافها التي يجب أن توجـــه لكـــل أفـــراد المجتمع المستهدف وليس لفئة معينة منه مع اعطاء أولويه للفئـــات المهمـــشه أو الفقيره.

الخاصية الثالثة : إحداث التغييرات الموجهة من جانب التنمية تمثل عملية كلية شمولية يستتبعها تغيير أبعاد واقع المجتمع ، حيث أنها تستهدف مواجهة مظاهر التخلف التي تعترض تقدم المجتمع .

الخاصية الرابعة : تعتمد التنمية أيا كانت صورتها علي مشاركة الاهالي ومساهمتهم بأنشطتهم الجماعية والفردية في الجهود التي تبذل لتحسين مستوي معيشتهم بصورة إيجابية ، بالإضافة لتقديم الخدمات الفنية والمادية من الحكومة أو الهيئات الدولية والأهلية لتشجيع هذه الجهود والعمل علي نجاحها .

الخاصية الخامسة : التنمية مصطلح يستخدم علي نطاق واسع ولا يشير إلي عملية نمو تلقائية وانما عملية تغيير مقصود علي أساس سياسات محددة تشرف علي تنفيذها هيئات قومية مسئولة تعاونها هيئات علي المستوي المحلي ، تستهدف إيجاد نظم جديدة أو خلق قوي إجتماعية جديدة واعادة توجيهها وتنشيطها بطريقة جديدة وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيقها .

الخاصية السادسة : برامج التنمية يجب أن تتجاوب مع الاحتياجات الحقيقية التي يعبر عنها الجماهير في المجتمع وفق أولويات لاستثمار أمكانات وطاقات وموارد المجتمع لتحقيق أهدافه في اطار من العدالة بين فئاته .

الخاصية السابعة : تعتمد إدارة جهود التنمية علي قيادات مهنية متعددة بجانب القيادات الشعبية في إطار مناخ ديمقراطي لتنفيذ ومتابعة وتقويم البرامج التنموية ومشروعاتها حتي تكون علي أساس علمي يحقق الأهداف بطريقة أفضل.

خامساً : أهداف التنمية:

بالرغم أن التنمية ليست ذات اتجاه واحد في كل المجتمعات بل تتعدد طرقها واتجاهاتها واشكالها بإختلاف وتنوع امكانات ومشكلات الدول ، إلا أنه يمكن أن نحدد بعض الأهداف العامة للتنمية في الأهداف التالية :

الهدف الاول : تقديم الخدمات اللازمة لسكان المجتمع لتحسين نوعية الحياة وتيسير الحصول عليها للفئات المهمشة أو ذوي الدخول المنخفضة ، لتضييق الفجوة بين مستويات الدخل في المجتمع وتمكين البشر من تحقيق تطلعاتهم .

الهدف الثاني : حماية البيئة والحفاظ علي الموارد للأجيال الحاضرة ، ومراعاة مستقبل الأجيال البشرية القادمة من خلال تطوير القدرات والاستثمار في البشر ،

وكذلك استثمار الموارد الطبيعية التي يجب استخدامها بشكل يحقق الاستدامة ويرتبط بالحفاظ علي تحقيق العدالة الاجتماعية .

الهدف الثالث : تحقيق المشاركة الشعبية الواسعة بين كل فئات المجتمع ، وتشجيع مساهمة المؤسسات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني مع المنظمات الحكومية لتحسين مستوي معيشة الأفراد في ضوء ما هو متاح أو ما يمكن أتاحته من موارد.

الهدف الرابع : إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مقصودة عن طريق الاستفادة بالطاقات والامكانات والجهود المحلية والتعاون بينها وبين الجهات الحكومية والخبراء لتحقيق التقدم في المجتمع .

الهدف الخامس : تحقيق العدالة والمساواة بين سكان المجتمع وتوفير فرص عادلة لكافة المواطنين للوصول إلي الموارد والحصول عليها واعادة توزيع الدخل والموارد وعوائد التنمية .

الهدف السادس : إحداث تغيير في البناء الاجتماعي للمجتمع ووظائفه بما يتضمنه من أنماط العلاقات الاجتماعية والنظم والمعايير والقيم التي تؤثر في سلوك سكان المجتمع وتحدد أدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها ، وتزويد أفراد المجتمع بالمعرفة والمهارات والقدرات التي تساعدهم علي تحسين أحوالهم .

سادسا : العلاقة بين مهنة الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع :

لقد اوضحنا ان تنمية المجتمع عبارة عن :

عمليات مخططة وموجهه تشارك فيها كافة التخصصات على اساس تكاملى بين الجهود الحكومية والاهلية لاحداث تغييرات مقصودة ومرغوبة فى بناء المجتمع ووظائفه تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يحقق التقدم المستمر فى نوعية حياة سكان المجتمع والارتقاء بمستويات طموحاتهم وتطلعاتهم ومشاركتهم الفعالة فى تقرير شئون مجتمعهم.

وان الخدمة الاجتماعية :

مهنة متخصصة تعتمد على أسس معرفية ومهارية وقيمية تهتم بالتفاعلات بين الناس ونظم المجتمع لتحقيق اهداف وقائية وعلاجية وتنموية تتفق واهداف الوحدات التى تتعامل معها من ناحية واهداف المجتمع من ناحية اخرى .

ويمكن القول بأن الخدمة الاجتماعية من المهن التى تساهم فى تحقيق التنمية فى المجتمع ,وان هناك علاقة بين مهنة الخدمة الاجتماعية والتنمية ،ويمكن ان نحدد العلاقة بينهما فى النقاط التالية :

(1) الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع تشتركان فى التركيز على الانسان والعمل على تحريره حتى يستطيع أداء دوره فى الحياة ،مما يدعم جهود الانسان فى ازالة المعوقات التى تواجهه .

* وتسهم الخدمة الاجتماعية فى الكشف عن الاثار الناتجة عن التغيير المستهدف لحدوث التنمية خاصة تلك الآثار السلبية حتى يمكن التغلب عليها فى اطار ما يوضع من برامج مجتمعية مخططة لهذا الغرض .

(2) الخدمة الاجتماعية تلتقى مع تنمية المجتمع المحلى فى انهما تسعيان لتحقيق ثلاث اهداف رئيسية هى :

* علاج المشكلات الاجتماعية (الفردية ، الأنانية ، اللامبالاة) التى تعوق جهود المجتمع فى تحقيق مستوى افضل للحياة .

* مساندة الانتاج فى جميع الميادين لتوفير العلاقات الانسانية داخل الوحدات الانتاجية فى المجتمع بما يسهم فى تحقيق افضل معدلات الانتاج .

* اعادة الفئات غير القادرة لمجال الانتاج بمساعدتهم على علاج مشكلاتهم والاستفادة من قدراتهم (المنحرفين و المعاقين) .

وتحقق الخدمة الاجتماعية هذه الاهداف عن طريق اساليب العمل التالية :

* اساليب وقائية عن طريقها تتلافى وقوع المشكلات وتوفر المعاناة والألم والتكلفة اللازمة لعلاجها فيما لو انتظرنا حتى تقع المشكلات .

* اساليب علاجية تبذل بعد وقوع المشكلات لتصحيح الانحراف الذى وقع

* اساليب انمائية بهدف المحافظة على قدرات الانسان ومساعدته على الانتاج بأقصى قدر ممكن .

(3) تشترك كل من الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمعات فى العمل على احداث تغييرات فى النظم القائمة فى المجتمع من ناحية وفى سكانه من ناحية أخرى لتوفير الرفاهية الاجتماعية لكل من الفرد والمجتمع ,وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في الاستفادة من عائد التنمية .

(4) تعتبر الخدمة الاجتماعية القوة المحركة التى تهتم بالفرد باعتباره نواة المجتمع, كما تهتم بوحدات المجتمع فى شكل جماعاته لتحقيق أغراضه

فى مسيرة التنمية ، الى جانب تدعيم وتوجيه منظمات المجتمع والتنسيق بينها لتعمل فى وحدة متكاملة لتحقيق الاهداف المجتمعية .

(5) تساهم الخدمة الاجتماعية فى تنمية الموارد البشرية داخل المجتمع عن طريق المساهمة فى تدعيم وتقوية واعداد المواطنين لتحسين أحوالهم من خلال اسهامهم فى تنمية عمليات التنمية ، حيث ان الخدمة الاجتماعية فى جانبها الانمائى تعمل على دفع عجلة التغيير وازالة العقبات التى تعوق مسار معدلات التنمية المطلوبة عن طريق احداث تغييرات ايجابية فى العلاقات الاجتماعية, مما يؤدى بطبيعة الحال إلى ازالة الظروف المعوقة التى تقف فى سبيل تحقيق التنمية الشاملة فى المجتمع .

(6) تساهم الخدمة الاجتماعية فى زيادة فعالية المشاركة الشعبية لسكان المجتمع والاستفادة من جهودهم فى تحقيق خطط التنمية ،ويتحقق ذلك من خلال قيام الخدمة الاجتماعية بمجهودها فى ايقاظ وعى السكان ودفعهم الى المبادأة وعدم مقاومة التغيير الذى تستهدفه خطط التنمية المحلية .

(7)تساهم مهنة الخدمة الاجتماعية فى ايجاد علاقة للتعاون والفهم المتبادل بين الجهود الاهلية والجهود الحكومية لتحقيق التنمية الشاملة فى المجتمع وتدعيم دور مؤسسات المجتمع المدنى فى هذا المجال .

(8)تساهم الخدمة الاجتماعية فى التمهيد لحدوث تنمية المجتمعات عن طريق تحديد الموارد والامكانات والطاقة المتاحة أو التى يمكن إتاحتها واعداد العنصر البشرى والشخصية التنموية المتفاعلة فى احداث التنمية والكشف عن احتياجات ومطالب المجتمع كمقدمات ضرورية لحدوث التنمية

(9)تتعاون هيئات ومؤسسات الخدمة الاجتماعية العاملة فى نطاق المجتمع فى وضع خطة زمنية مدروسة لضمان التأييد الشعبى لخطة التنمية المحلية بالمجتمع ولا تترك كل مؤسسة لتضع برامج او مشروعات التنمية بمفردها ، حيث انه بغير تلك الجهود لاتؤدى التنمية الى نتائج مضمونة .

كما ان الخدمة الاجتماعية يمكنها من خلال استخدام اساليب الاتصال المباشر بسكان المجتمع ان تعرفهم باهداف خطة التنمية المحلية ,وتوضح لهم اهميتها بالنسبة لحياتهم حتى يتحمسون لها ويعملون على نجاحها ببذل الجهود فى هذا المجال .

(10) يقوم الاخصائيون الاجتماعيون مع غيـرهم مـن التخصـصات الاخرى بتنفيذ البرامج والمشروعات التى تتضمنها خطة تنمية المجتمع أثناء ممارستهم لعملهم فى المؤسسات المجتمعية, مما يساهم فـى دفـع الجهـود لتحقيق اهداف تلك الخطط وفقا لما خطط لها ، كما انهم يشاركون فى تقييم نتائج تلك البرامج والمشروعات مما يساهم فى زيادة فاعليتهـا وتطويرهـا لتحقيق الاهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها.

الفصل الثانى
تعريف وعناصر المجتمعات المحلية

أولاً : تعريف المجتمع المحلى
ثانيا : مكونات وعناصر المجتمعات المحلية

اولا : تعريف المجتمع المحلى :

لقد تعددت وجهات النظر فى تعريف المجتمع المحلى ، ومن تلك التعاريف :

التعريف الاول : هو جزء من المجتمع الكبير ، والذى يكون له طابع خاص وبين ساكنيه علاقات شخصية وروابط قوية تستخدم فى اذكاء شعور السكان بانتمائهم الى هذا المكان ومحاولة تجميع طاقاتهم مع بعضهم لاشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم .

التعريف الثانى : هو المجتمع الذى يضم مجموعة من السكان يعيشون فى بيئه محددة ويمارسون حياتهم المعيشية كاملة فى اطار خطة اقليمية وقومية.

التعريف الثالث : بقعه جغرافيه محددة تضم جماعة من الناس يعملون سويا لتحقيق رغبات واهداف عامة مشتركة عن طريق تفاعلهم الاجتماعى المستمر فى اطار انظمة اجتماعية اساسية كالنظام العائلى والتعليمى والدينى والاقتصادى .

ومن التعاريف السابقة يتضح ان مفهوم المجتمع المحلى يتضمن :

(1)وجود بقعه جغرافيه أو بيئه جغرافية مشتركه(مكان) وهو مكون من مكونات المجتمع المحلي, وتتميز تلك البقعة بانها صغيرة الحجم نسبيا متصلة ومتجاورة دون فاصل طبيعى .

(2)مجموعة من الافراد توجد بينهم رابطه قوية عقلية او روحيه تؤلف بينهم ويشعر من خلالها هؤلاء الافراد بالامن والانتماء والاستقرار النفسى .

(3)هذه المجموعة من الافراد لديهم نفس الرغبة في المشاركة فى بعض او كل الاهتمامات, ويعيشون نفس نمط المعيشة حيث يعملون سويا لتحقيق رغبات واهداف عامه ومشتركة عن طريق تفاعلهم الاجتماعى المستمر فى ظل ثقافة مميزة .

(4)يتم هذا التفاعل فى اطار انظمة اجتماعية اساسية كالنظام العائلى والتعليمى والدينى والاقتصادى للمساهمة فى اشباع احتياجاتهم ومواجهه مشكلاتهم المشتركه من خلال المنظمات الموجودة داخل مجتمعهم او خارجه .

(5)هذه الاشباعات تتم فى اطار الحياة الاجتماعية للسكان بما تتضمنه من اتجاهات ومعايير وسلوكيات وتفاعلهم مع بيئتهم التى يؤثرون فيها ويتأثرون بها فى نفس الوقت .

(6)هذا المجتمع او البقعه الجغرافية قد تكون مدينة أو قرية أو مجموعة من القرى (قريه ام وقرى توابع)او حى فى مدينة .

ثانيا : مكونات وعناصر المجتمعات المحلية :

أيآ ما كان نمط المجتمع المحلى كما ظهر من التعريف السابق يتضح ان اى مجتمع محلى لابد ان تتوفر له عناصر او مكونات اساسية .

ويمكن توضيح تلك العناصر والمكونات فيمايلى :

المكون الاول : المكان (*الحدرد الجغرافية*) :

حيث ان كل مجتمع محلى لابد ان تتوافر له حدود جغرافية مميزة سواء كان مجتمعا مستصلحا او مجتمعا عمرانيا جديدا او مجتمعا صناعيا او غيرها من المجتمعات المحلية ، حيث لابد ان يكون لكل منها حدودا تفصلها عن المجتمعات المجاورة ، وهذه الحدود معترف بها من قبل سكان نفس المجتمع وسكان المجتمعات المحلية المجاورة .

وهذه الحدود الجغرافية يجب ان تتميز على نحو ما عن غيرها بحيث تكون للحياة العامة فيها بعض السمات حتى تكتسب معنى ,وان كان من المعروف ان تشترك مع غيرها من المجتمعات المحلية فى بعض السمات الاخرى ويطلق على هذه الحدود " مجتمع الاقامة " او "المجتمع الايكولوجى".

ولابد ان يتوفر فى داخل هذا الحيز الجغرافى كافة التسهيلات والخدمات اللازمة لاشباع احتياجات سكان المجتمع سواء كانت خدمات مادية او معنوية ، وان تتوفر وسائل الاتصال السهلة والمناسبة داخل المجتمع المحلي من ناحية, او بين المجتمع المحلي وغيره من المجتمعات الاخرى المجاورة من ناحية اخرى.

المكون الثانى : (*السكان*) :

بالرغم من اتفاق اغلب المشتغلين بالعلوم الاجتماعية على ان السكان يمثلوا مكونا أساسيا لقيام المجتمع المحلى ، الا انه لابد من توفر شرط التوحد النفسى للسكان بالحدود الجغرافية التى يقطنون بها ، مما ينتج بينهم تفاعلا منظما بصورة مستمرة ومستقرة, الى جانب وجود رابطة تستند الى قيم معينة وعادات وتقاليد من خلال التفاعل المستمر بين افراده وبعضهم البعض وبين جماعاته وبعضها البعض. حيث ان العلاقات التى تنشأ بين الافراد الموجودين داخل حدود جغرافية محددة تاخذ شكلا مركبا تختلف تبعا لاختلاف دور الفرد وباختلاف شكل الجماعة

او الجماعات التى ينتمى اليها . وفى اطار اى مجتمع محلى توجد اوضاع ومسببات مختلفه للتمايز بين سكانه منها : الطبقات الاجتماعية, والوضع الاجتماعي, والمكانة والدور الاجتماعى ، حيث يقسم المجتمع عادة الى فئات او طبقات وفقا لعوامل اساسية هي : الدخل ، التخصص المهنى ، المستوى العلمى ، المكانة الاجتماعية ، نظام المجتمع .

إلا أن هناك عوامل تحدد المركز الاجتماعى للفرد داخل المجتمع المحلى ومن اهمها :

* **عوامل لا دخل للفرد فيها :** كالسن او النوع والمرض

***عوامل للفرد دخل فيها :** كالتعليم للحصول على مركز اجتماعى مرموق ، او تصرف الانسان بطريقة تجعله محبوبا ،او اكتساب شهره نتيجه لقدرته ومجهوده.

كما ان دور الفرد فى المجتمع المحلى يتمثل فى الأعمال التى يقوم بها فى ممارسته لحقوقه وتأديته لواجباته والحصول على ماله من حقوق ،ويكون دور الفرد غالبا فى نطاق مكانته ومركزه الاجتماعى .

المكون الثالث** : **القيم والظواهر الاجتماعية المشتركة :

يتضمن مفهوم المجتمع المحلى فكرة الاشتراك في القيم والسلوكيات بين سكان المجتمعالى جانب مكون المكان والسكان ,حيث أن الحيز الجغرافي والسكان لا يكونا وحدهما المجتمع المحلي بل يضاف الى ذلك التقاليد والقيم والنظم الثابتة والسلوك العام التى تؤدى الى نوع معين من الحياة المشتركة, الى جانب وجود مستوى معين من المعاملات بين سكانه تتحدد على أساسها وظائف المجتمع وأنواع الخدمات اللازمة لإشباع احتياجات سكانه ومواجهة مشكلاتهم .

وعندما يجتمع سكان المجتمع المحلي ويتفاعلون مع بعضهم البعض يظهر ما يسمى بالظواهر الاجتماعية التي ينظر الها كنوع من السلوك ينتج عن تفاعل أفراد المجتمع مع بعضهم سواء كانت :

• **ظواهر اجتماعية داخلية** :

تنشأ نتيجة لوجود أفراد المجتمع وتعاملهم معاً بصفة مستمرة ودائمة حيث تظهر معايير مختلفة تتحدد بها الأمور وتعمل على تقسيم العمل بينهم كما يترتب عليها حفظ النوع وتدعيم كيان الأسرة .

• **ظواهر اجتماعية خارجية** :

وهى موجودة فى المجتمع ولكنها سابقة لوجود الأفراد. ويلاحظ في حالة المجتمع المحلي أن تلك الظواهر يأتي بها سكان المجتمع من المجتمعات السابقة لوجودهم في هذا المجتمع، كما ويلاحظ أن أغلب الظواهر الاجتماعية خصوصاً الداخلية تكون نتيجة للوعى الجماعي اذ أنها تعبر عن سلوك الأفراد الذين يعيشون في مجتمع واحد .

المكون الرابع : النظم والتنظيمات الاجتماعية الاساسية :

حيث يجب أن يتوفر في المجتمع المحلي عدد من النظم والتنظيمات كالأسرة والمؤسسة الاقتصادية والمؤسسة التعليمية والمؤسسة الدينية والمؤسسات الادارية حيث أن وجودها ضرورى لاستكمال المجتمع لمقوماته أو مكوناته.

وفي بعض الأحيان يلاحظ أن بعض تلك المؤسسات قد لا تتوافر في بعض المجتمعات المحلية ولكنها تعتمد على بعض المجتمعات الأخرى في إشباع احتياجاتها للخدمات من خلال المؤسسات التي توجد في تلك المجتمعات المجاورة غالبا.

مثال : في المجتمعات الزراعية المستصلحة يتم في بعض الأحيان تقسيم المجتمع المستحدث الى قرية أم وقرى " توابع " وتقوم القرى التوابع بالاستفادة من خدمات المؤسسات الاجتماعية كالمدارس أو المستشفيات التي قد لا تتوفر الا في القرية الأم .

المكون الخامس : التفاعل الاجتماعي والعمل المشترك :

يساهم أفراد المجتمع المحلي بتفاعلهم الاجتماعي المستمر في أوجه نشاطه المختلفة حتى يتمكن هذا المجتمع من الاستمرار والنمو ، اذ أن اشتراكهم في ادارة مؤسساته ضروري لبقاء هذه المؤسسات واستمرارها في تأدية رسالتها حتى يكون نشاط هذه المؤسسات منبثقاً من طبيعة المجتمع .

كذلك يجب أن يساهم سكان المجتمع المحلي في التعرف على مشاكل هذه المؤسسات الخدمية والانتاجية الموجودة فيه والاشتراك في تخطيط وتنفيذ برامجها وفي المساهمة المادية في تكاليفها حتى يشعر كل فرد في المجتمع بأهمية هذه المؤسسات وبرسالتها ويصبح جزءاً منهايؤثر فيها ويتاثر بها (التفاعل بين السكان والبيئة التي يعيشون فيها).

الفصل الثالث

أهداف ومقومات تنمية المجتمعات

أولا : أهداف تنمية المجتمعات

ثانيا : أنواع التنمية المحلية في المجتمعات

ثالثا : تصميم مشروعات تنمية المجتمعات

رابعا : مقومات نجاح تنمية المجتمعات

اولا : اهداف تنمية المجتمعات :

يتضح من تعريف تنمية المجتمعات أنه أياً ما كان نمط المجتمع فإن هناك هدف عام من بذل الجهود لتنميته بصفة عامة يتضمن الوصول الى مجتمع نام متعاون ومتماسك عن طريق رفع كفاءة أجهزة ومنظمات الانتاج والخدمات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وكذلك بناء وتطوير العلاقات الاجتماعية السليمة بين افراده.

ويتضمن تحقيق هذا الهدف العام لتنمية المجتمعات أهدافاً فرعية تتضح في الأهداف التالية:

الهدف الاول : تحقيق التنمية البيئية من خلال التحسين المستمر لمستوى البيئة المعيشية لسكان المجتمعات خلال إصحاح شامل وعادل لمكونات هذه البيئة وفي مقدمتها البنية الأساسية, مع استمرارية قدرة الموارد البيئية المتاحة على التجدد المستقبلي وتواصل تنميتها لصالح الأجيال الحاضرة والقادمة.

الهدف الثاني : تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق توفير فرص العمل المستقر والمنتج ، وتنويع مصادر الدخل المحلي وزيادة الدخل الحقيقي لسكان المجتمع ,مع تقريب الفوارق بينهم على أساس من العدالة في توزيع موارد المجتمع وتبعات التنمية .

الهدف الثالث : تحقيق التنمية البشرية لسكان المجتمعات برفع مستوى الخصائص النوعية لهم وخاصة الصحية والتعليمية والمهارية والدينية والشبابية والترويحية خلال زيادة كمية ونوعية وعدالة توفر خدمات التنمية البشرية, مع تحقيق زيادة المشاركة الفعالة للمرأة في جهود التنمية المحلية, وتعظيم الاعتماد على الشباب في كافة أنشطتها ,وتحقيق أمان الطفولة, وادماج الفئات الاجتماعية الهامشية في نسيج المجتمع ككل .

الهدف الرابع : الارتقاء بالنظام القيمى وترسيخ موضوعية التوجهات الفكرية واعلاء الشعور الفردي بالمسئولية المجتمعية وممارستها العملية من خلال المشاركة الشعبية للسكان في أنشطة المنظمات غير الحكومية التى تساهم في تحقيق تنمية المجتمع.

الهدف الخامس : ضبط معدلات النمو العددى للسكان (تزايد السكان) في المجتمعات ليتناسب مع معدلات نمو الموارد المادية المتاحة وضمان التوزيع

الجغرافي للسكان بما يناسب التوزيع الطبيعي للموارد في المناطق المختلفة داخل المجتمع.

الهدف السادس : تحقيق درجات أعلى للتساند الوظيفي والتكامل العضوي فيما بين الجهود الحكومية وبينها وبين الجهود الأهلية المنظمة في أنشطة التنمية المحلية ,مع تحقيق التعميق المستمر للامركزية التنمية المحلية بالمجتمع بالزيادة المضطردة لأدوار ومسئوليات المنظمات المحلية وزيادة كفاءتها في تحقيق التنمية.

الهدف السابع : تحقيق درجات أعلي من التكامل القائم على العدالة فيما بين تنمية المجتمع المحلي وتنمية المجتمع القومي ,انطلاقاً من أن تنمية المجتمع المحلي جزء من التنمية الشاملة على مستوى المجتمع ككل.

ثانيا : ***انواع التنمية المحلية*** :

لقد سبق أن أوضحنا أن تنمية المجتمع عبارة عن عمليات مخططة وموجهة تشارك فيها كافة التخصصات على أساس تكاملي بين الجهود الحكومية والأهلية لإحداث تغييرات مقصودة ومرغوبة في بناء المجتمع ووظائفه تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يحقق التقدم المستمر في نوعية الحياة لسكان المجتمع والارتقاء بمستويات طموحاتهم وتطلعاتهم ومشاركتهم الفعالة في توفير شئون مجتمعهم.

وهذه التنمية إما أن تكون تنمية محلية ذاتية أو تنمية محلية بوجود مؤثر خارجي فعال ,ولكل نوع منهما أسلوبه ومميزاته وعيوبه .

وفيما يلي توضيحاً لهذين النوعين :

النوع الاول : ***التنمية الذاتية للمجتمعات*** :

(1) ***الاسلوب المتبع فى التنمية الذاتية*** :

هى ذلك النمط من التنمية الذي يقوم به المجتمع بنفسه وذلك لحل بعض مشكلاته واشباع بعض احتياجات سكانه.

وتتم هذه العملية الذاتية بناء على استجابة بعض سكان المجتمع بإيجابية لمشكلات المجتمع وقيامهم باستثارة الآخرين للتعاون معهم في مواجهة تلك المشكلات ، وغالباً ما تتم هذه العملية بدون تدخل من عنصر خارجي.

وهذه العملية ارادية واعية هادفة, أى أنها ليست عملية لا ارادية او غير واعية لأنها وليدة الوعي بوجود احتياجات غير مشبعة او مشكلات تحتاج لمواجهة

إدراك من بعض القيادات المحلية بامكانية وضرورة اشباع تلك الاحتياجات ومواجهة المشكلات ثم العمل الفعلي من أجل اشباع الاحتياجات أو مواجهة المشكلات .

كما يتضمن هذا الاسلوب أن سكان المجتمع المحلي لا يعملون أو يتعاملون بدون ارادة أو قرار منهم , كما أنهم لا يتحركون الا لخدمة أنفسهم ومن أجل تحقيق أهداف محددة سلفاً واعين لما يفعلون أو ما يريدون أن يفعلونه.

(2) مميزات هذا النوع من التنمية :

يحقق هذا النوع عدة مميزات هى :

* تعتمد الى حد كبير على الجهود الذاتية لسكان المجتمع, مما يتيح الفرصة لاستثمار امكانيات المجتمعات المحلية .
* عملية نابعة من المجتمع نفسه ,مما يجعلها مقبولة أكثر من جانب سكان المجتمع افراداً وجماعات .
* تمثل هذه العملية قدرة المجتمع على الاعتماد على نفسه في حل بعض مشكلاته من خلال تنظيم جهود مواطنيه واستثارتهم للتعاون لتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة على مستوى المجتمع .
* تحقق استفادة مباشرة وملموسة لسكان المجتمع المحلي

(3) عيوب هذا النوع من التنمية :

الا أن لهذا النوع عدة عيوب هى :

* عملية بطيئة لا تتمشى معدلاتها مع معدل تغيروتطور الاحتياجات المجتمعية ,حيث أن الاحتياجات تتغير بمعدل أسرع من جهود التنمية الذاتية على مستوى المجتمع .
* عملية تفتقر الخبرات المتنوعة والمتمرسة ,مما يؤثر سلبياً على معدلات انجازها خاصة مع عدم توفر الخبرات والمهارات اللازمة لتحقيقها لدى سكان تلك المجتمعات .
* عملية تحدث متأخرة وبعد تفاقم آثار احتياجات غير مشبعة, مما يقلل من جدواها في اشباع الاحتياجات المجتمعية.
* عملية قد تتعرض احيانا للتوقف وعدم الاستمرارية نتيجة عدم استمرارية مساهمة سكان المجتمعات في الجهود التنموية الذاتية المطلوبة.

* عملية قد تبدأ نتيجة للتحمس لموقف طارئ ثم ما تلبث أن تخبو أو تختبئ اذا تم مواجهة الموقف أو أزيلت أثاره واستقرت الأمور .

النوع الثاني: التنمية المحلية للمجتمعات بوجود مؤثر خارجي فعال

(1) الاسلوب المتبع في هذا النوع من التنمية :

يقصد بهذا النوع من التنمية المحلية العملية التى تتم على مستوى المجتمع بوجود مؤثر خارجي فعال يؤدي الى استثارة سكان المجتمع لبدأ عملية التنمية ويعتبر هذا المثير الخارجي أساساً للحرص على تتابع واستمرار تلك العملية .

(2) مميزات هذا النوع :

يحقق هذا النوع عدة مميزات هى :

* يوفر الخبرات المتنوعة وخاصة الخبرات التقنية والتى غالباً ما يفتقر اليها المجتمع المحلي نتيجة ما يتوفر من خبرات مهنية لدى من يمثلون مثيراً خارجياً .

* هذا النوع يجمع بين الجهود الذاتية والامكانيات الخارجية والتى يمكن أن يستفيد منها المجتمع المحلى فى اطار تنميته .

* المثير الخارجي يحاول ألا يتوقف سريان تلك العملية ومحاولة بقائها واستمرارها حتى يثبت مدى جدوى تدخله فى تحقيق التنمية .

* المثير الخارجي يحاول أن يقنن تلك العملية حتى تسير بمعدلات محسوبة ومرغوب فيها فى اطار سرعة تحرك سكان المجتمع .

(3) عيوب هذا النوع من التنمية المحلية :

لهذا النوع عدة عيوب هى :

* أحياناً الاعتماد على المؤثرات الخارجية يؤدي الى التعود تدريجياً على التقليل من استثمار الموارد الذاتية ، مما يؤدي الى تعطيل كثير من تلك الموارد لخدمة التنمية المحلية.

* تأثر المجتمع المحلي الواضح بمثير خارجي يرشد يساعد في احداث عملية التنميةوبذا لا يتحرك السكان الا بوجود ذلك المثيرحتى تحدث تنميته.

* أحياناً نجد أن الذين يملكون اتخاذ القرار من خارج سكان المجتمع يقومون بتحديد أهداف أكثر مما يريده سكان المجتمع المحلي أنفسهم بفضل

ما يقدمونه من خبرة وموارد تؤثر على مسار عملية التنمية بشكل يريدونـــه
هم, وقد لا يكون متطابقاً مع ما يريده سكان المجتمع .

وأخيراً : يفضل أن يجمع بين هذين النوعين من التنمية المحلية بمعنى أنه قـــد يحدث التدخل الخارجي كمؤثر إما لتدعيم تنمية ذاتية بدأت بالفعل أو لاستثارة قيام عملية تنمية ذاتية تحظى بمعونة خارجية ، وذلك قد يؤدي الى تقليل عيوب التنمية الذاتية وأيضاً عيوب التنمية المحلية بوجود مؤثر خارجي .

ثالثا : تصميم مشروعات تنمية المجتمعات :

(1) تعريف المشروع الاجتماعي :

تعتمد فلسفة تنمية المجتمعات المحلية على امداد الافراد والجماعات المكـــونين للمجتمع بالخدمات عن طريق النظم الاجتماعية المختلفة مثل التعلـــيم والــــصحة والخدمات الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق هدف أساسي يرتبط بتكيف الفرد مـــع المجتمع والبيئة التى يعيش فيها والوفاء باحتياجات المواطنين .

ويعرف المشروع من وجهة نظر اجتماعية على أنه :

أصغر وحدة يمكن أن يؤدي من أجلها استثمار جزء ما من برنـــامج تنمـــوي محدد ، بحيث يمكن تخطيطها وتحليلها وتنفيذها وتشغيلها بطريقة مستقلة تحقـــق أهدافا خدمية مرتبطة بالتعليم أو الإسكان أو الصحة ، بحيث لو نقص أحد أجزائها لتوقف المشروع .

ويتضمن المشروع الاجتماعي عدة عناصر هى :

* مدخلات أو موارد أو متدفقات لازمة للمشروع.
* عمليات تحويلية للاستفادة من المدخلات في توفير خـــدمات لإشـــباع احتياجات أو مواجهة مشكلات .
* مخرجات أو منافع أو عائد يعكس هدف المشروع .
* فترة زمنية تمثل عمر المشروع .
* ادارة المشروع او المسئولين عنه .

(2) طبيعة مشروعات تنمية المجتمعات :

تختلف طبيعة مشروعات التنمية وبرامجها فيما بينهما اختلافاً يتعلق بمجالهـــا التنظيمي حيث يمكن تقسيمها الى ثلاث مجالات تنظيمية تتضمن :

أ- مشروعات وبرامج تنموية حكومية .

ب- مشروعات وبرامج تنموية شعبية ذاتية .

ج- مشروعات وبرامج تنموية حكومية وشعبية مشتركة.

وكما سبق أن أوضحنا فإن لكل مجتمع من المجتمعات مشكلاته الخاصة وإن كان يتفق مع غيره من المجتمعات في بعض المشكلات العامة والتى تستهدف لتصميم مشروعات تنموية لمواجهة تلك المشكلات .

مع الوضع فى الاعتبار بأن اختيار أى مشروع لابد أن يكون مصمماً لمواجهة مشكلة موضع شكوى الغالبية من سكان المجتمع ، وأن تكون عامة بحيث يصبح مجرد التفكير في مواجهتها يمثل حافزاً لمشاركة الأهالي في حلها وأن يكون الحل ممكناً بقدر الأمكان بواسطة استخدام الموارد المحلية .

(3) دليل تصميم المشروع التنموي :

يتضمن دليل تصميم المشروع التنموي بالمجتمع تحديد العناصر التالية :

العنصر الأول : **تحديد اغراض المشروع واهدافه ؟**

* الاهداف العامة والجزئية .و البعيدة والقريبة .
* الاغراض المادية.
* الاغراض الاجتماعية.
* الاغراض المجتمعية.

العنصر الثاني : **تحديد المشكلة التى يعالجها المشروع** :

* تحديد المشكلة وعناصرها.
* مدى خطورة المشكلة وحجمها وعدد المتأثرين بها.
* تحديد قيمة المشروع فى معالجة المشكلة.
* تحديد مدى معالجة المشروع لمشكلة معترف بها او لمشكلة غير معترف بها من سكان المجتمع وتقدير الموقف .

العنصر الثالث : **تقدير المعلومات والحقائق اللازمة للمشروع** :

* المعلومات الفنية ومصادرها من كتب ونشرات.
* الدراسات السابقة عن الموضوع.
* المعلومات الخاصة بأفكار الناس عن المشكلة.
* تصور سكان المجتمع للحلول اللازمة لمعالجة المشكلة .

العنصر الرابع : **مراحل اعداد المشروع**:

* العرض على الجهات الرسمية والشعبية.

* أراء الناس عن أهمية المشروع.
* اشتراك الاهالى عن طريق الجمعيات او اللجان المحلية.

العنصر الخامس : **تحديد مصادر التمويل** :

* تمويل من الاجهزة المركزية.
* تمويل مشترك من الاجهزة المركزية واللامركزية.
* التمويل النقدي والعيني وبالعمل والجهد.
* التكاليف الفعلية للمشروع.

العنصر السادس : **تحديد المشاركين في تنفيذ المشروع** :

* اختيار القادة المحليين.
* توزيع المسئوليات على المشاركين فى المشروع.
* تدريب المشتركين والاساليب المناسبة.
* طرق الاستثارة والحماسة للعمل.

العنصر السابع : **تحديد نوع *النظام الذي* يتطلبه المشروع** :

* انشاء جمعية وتسجيلها رسمياً.
* اشراف مؤسسة قائمة فعلا على المشروع.
* لجنة مؤقتة من سكان المجتمع.

العنصر الثامن : **تحديد المعدات اللازمة لتنفيذ المشروع** :

* حصر الاجهزة والمعدات.
* وسائل الحصول على الاجهزة والمعدات اللازمة للمشروع.
* المعدات والخامات المحلية المتوفرة او التى يمكن توفيرها وتستخدم فى المشروع.
* المعدات الجديدة ومصادر الحصول عليها .

العنصر التاسع : **تحديد الوسائل التعليمية اللازمة** :

* كتب ونشرات وملصقات.
* افلام ثابتة ومتحركة ومعارض.
* ندوات للمناقشة.

العنصر العاشر : **مراحل تنفيذ المشروع**:

* تقسيم المشروع على مراحل زمنية.
* ملاءمة المراحل لطبيعة المشروع نفسه.
* ملاءمة التوقيت لظروف سكان المجتمع.

* العوامل المحيطة بقيام المشروع.
* المرحلة التمهيدية للمشروع (الدعوة والدعاية).
* المرحلة الانشائية في العمل.
* وضع البرامج اللازمة.
* وسائل استمرار البرنامج وتطبيقه.
* وسائل تعميم المشروع ونشره.
* امكانية تطبيقه في بيئات محلية اخرى.

العنصر الحادي عشر : تقدير وتوقع الصعوبات المنتظرة:

* الصعوبات المادية.
* الصعوبات البشرية.
* دوافع العمل.
* المصالح المكتسبة والشخصية.
* الاساليب المرسومة للتغلب على الصعوبات.

العنصر الثاني عشر : تحديد الاساليب التى تتبع في تقويم المشروع :

* التسجيل المنظم.
* تقدير النتائج كمياً كيفياً.
* تحديد العلاقة بين النتائج والاهداف.
* تقدير الوسائل المستخدمة فى التقييم.

4-نموذج لاحد المشروعات التنموية فى المجتمعات:

رغم اختلاف مستويات ومشكلات المجتمعات الا انها تشترك.كما سبق القول في مشكلات عامة ولذا سيتم اختيار احدى تلك المشكلات وهى مشكلة الامية وسيتم تحديد اهداف ووضع وتنفيذ مشروع لمواجهة تلك المشكلة .

وهذا المشروع هو : **مشروع مكافحة الامية.**

(أ) الحاجة الى المشروع :

تظهر الحاجة الى هذا المشروع نتيجة الاثر السئ للامية على حاضر ومستقبل المجتمع المصري بوجه عام والمجتمعات المحلية بوجه خاص.

ويمكن بيان مظاهر خطورتها في :

* عجز الامى فى الحكم على الناس والامور حكما سليماً.
* فشل الامى فى مواجهة مشكلاته وحلها حلا ناجحاً.

* عدم اشتراك الامى فى حل مشكلات المجتمع الذي يعيش فيه اشتراكاً فعلياً.

* عدم معرفة الامى لحقوقه وواجباته, مما يؤدي الى عدم مطالبته بتلك الحقوق او ادائه لتلك الواجبات وقد يمثل ذلك عائقا من عوائق التنمية داخل المجتمعات المحلية.

(ب) الهدف من المشروع:

يهدف المشروع الى تعليم الكبار او محو الامية.

ولكى يكون الهدف محددا ينبغي ان نحدد اى مستوى من التعليم يهدف المشروع الى تحقيقه ، إذ يوجد مدخلان لمحو الامية .

المدخل الاول : ينادي بالحد الادنى :

ينادي بالحد الادنى من محو الأمية , وهو الذي يقف فيه التعليم عند تزويد الامى بالمهارات الاولية فى القراءة والكتابة .

ولهذه الفكرة ميزاتها ومنها :

* تشبع رغبة الكثير من الكبار فى اكتساب القدرة على قراءة الاشياء البسيطة التى يحتاجون اليها فى حياتهم اليومية .

* لا تحتاج الى انفاق كبير او مدرسين مدربين تدريباً خاصاً.

* لا ينصرف الاميون عن متابعة البرامج لطولها او ارتفاع مستواها .

ولكن يعيب هذا المدخل ما يلى :

* توقف المتعلم عند حد استعمال القراءة والكتابة فى اغراض أولية جداً قد تؤدى الى نسيانه لما تعلمه .

* لا تستطيع الغالبية من المتعلمين من الاميين أن تتابع التعليم بعد هذا المستوى.

المدخل الثاني : ينادي بالمستوى *الوظيفي* :

وتقوم هذه الفكرة على أن الهدف من تعليم الاميين هو تزويدهم بجميع المهارات والقدرات والمعلومات والاتجاهات التى تمكنهم من الاشتراك اشتراكاً فعلياً في أنشطة القراءة والكتابة التى يفرضها المجتمع على المتعلمين من ابنائه.

ويتميز هذا المدخل بما يلى :

* قدرة المتعلمين الذين وصلوا الى هذا المستوى على استخدام القراءة والكتابة فى حياتهم وتقدمهم في الجماعة التى يعيشون معها .

* عدم ارتداد المتعلمين الى الامية ، نتيجة لقدرتهم على متابعة القراءة .
* توفير المواد المناسبة لمتابعة القراءة لمن وصلوا الى هذا المستوى من التعليم.

ولكن يعترض على هذا المدخل بأنه :

* يستلزم أموالاً وأدوات ومدربين ، ولكن ينبغي أن نحسب حساب النتائج التى نحصل عليها عند حسابنا للنفقات .
* انصراف كثير من الدارسين نظراً لبعد أهدافه وارتفاع مستوى التعليم فيه .

ويمكن ازالة اسباب هذا الاعتراض بتقسيم التعليم المؤدى الى ذلك المستوى الى عدة مراحل . وعلى ذلك ينبغي أن يكون هدف المشروع هو الوصول بالدارسين الى المستوى الوظيفي فى تعليم القراءة والكتابة .

(ج) عناصر تخطيط المشروع :

بعد أن ظهرت الحاجة الى المشروع وتحدد هدفه ، لا يبقى الا اخراجه الى حيز التنفيذ . وفي ذلك يمر المشروع بأربع مراحل :

المرحلة الاولى : جمع المعلومات ويتم فيها :

* حصر عدد الاميين الموجودين بالمجتمع.
* المدة اللازمة لتعليم الأمى للوصول الى المستوى الوظيفي.
* عدد المدرسين اللازمين للمشروع.
* النفقات التى يتكلفها كل دارس في فترة تعليمه أو محو الأمية .
* الأثاث والأدوات اللازمة للعمل.
* مواسم فراغ الدارسين وأوقاتهم.
* **الامكانيات الموجودة ويمكن استغلالها متمثلة في :** المدرسين – المدرسون الذين بالمجتمع ويصلحوا العمل – الموظفون الاداريون – الأموال التى يمكن استغلالها – الاماكن الصالحة للتدريس – الاماكن الصالحة للاجتماعات العامة.

المرحلة الثانية : رسم الخطة :

على أساس ما تم جمعه من المعلومات فى المرحلة السابقة توضع الخطة مع مراعاة :

* تقسيم المشروع الى مراحل تبعاً للامكانيات الموجودة ، وتحديد عــدد الاميين الذين تشملهم كل مرحلة ، وبالتــالي يــتم تحديــد عــدد الفــصول والدارسين في كل منها .

* تحديد عناصر برنامج محو الامية ، وقد اتجه الرأى الى عدم الاقتصار على تعليم القراءة والكتابة ، بل كذلك على الحساب والثقافة العامة والترفيه ليكون برنامجا متكاملا مشوقاً .

* تحديد الكتب التى ستستعمل واختيارها بما يناسب الأهداف الموضوعه والطرق المستعملة في محو الأمية .

*** وضع شروط لاختيار المدرسين :**

يفضل فى اختيار المدرسين توفر عدة صفات منها : الاقامة فى المجتمع، نجاحه فى عمله الأصلي ، اتصافه بصفات اجتماعيــة مرغوبــة ، تمتعــه باحترام سكان المجتمع قدرته على فهم العمل بين الكبار وتكيفه معه ، القدرة الصحية .

* تحديد موعد الدراسة وأوقاتها ، ويتم ذلك بعد معرفة مواســم فــراغ الدارسين ومواعيده, مع مراعاة المناسبات الاجتماعية والدينيــة كــالافراح والمآتم وشهر رمضان . حتى تكون المواعيد مناسبة للدارسين .

*** وضع نظام لقبول الدارسين وتسجيل حضورهم ويشمل ذلك :**

وسائل الدعاية ، تسجيل الراغبين فى الانضمام للفصول ، تصنيف المتقدمين ، تنظيم الفصول ، تسجيل الحضور ، الاتصال بغيــر المنتظمــين وحــثهم علــى الحضور لمواصلة محو أميتهم .

ويتطلب ذلك اعداد الادوات اللازمة لذلك من استمارات واختبارات.

* وضع نظام لتقويم الدارسين ، ويتطلب ذلك تحديــد طــرق التقــويم ووسائله ,واتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهة الصعوبات المتوقعة والتى من أهمها : عدم اقتناع الاهالى بالفكرة ، انقطاع بعض الدارسين ، صــعوبات مالية ، صعوبات فنية فى التدريس.

المرحلة الثالثة : ***تنفيذ الخطة*** :

فى هذه المرحلة ينبغي الاهتمام بما يأتي :

* توفير جميع مستلزمات المشروع من آلات واســتمارات واختبــارات وكتب وأماكن وأثاث.

* الدعوة للمشروع واستخدام ما أمكن من الوسائل غير المقروءة كالخطب والافلام الثابتة والمتحركة .

* مقابلة الدارسين وتسجيلهم وتصنيفهم ، ويراعى استخدام المقابلة بحيث تؤدى الى ثقة سكان المجتمع . والوصول الى المعلومات المطلوبة بلباقة كذلك تصنيف الدارسين من حيث العمر والمستوى التعليمي ليكون الفصل الدراسي متجانساً .

* بدء العمل والسير فيه ، وهنا يحسن اقامة حفل للافتتاح يدعى اليه كبار الشخصيات سواء من المجتمع او من خارجه .

المرحلة الرابعة : تقويم الخطة

ويتم التقويم بوسائل ثلاث:

* **الاختبارات** : ويحسن أن تكون في نهاية كل مرحلة وعند الانتهاء من برنامج التعليم , وأن تتسم بالجدية والموضوعية .

* **السجلات** : التى يحتفظ بها المشرف والتى توضح مدى انتظام الدارسين وتقدمهم ، ونجاح المدرسين فى عملهم وملاءمة مواد التعليم لأغراض المشروع .

* **متابعة الدارسين** : بعد الانتهاء من دراستهم للتأكد من ثبات نتائج التعليم ,ويتم باعداد برامج للاتصال بالدارسين وتوفير مواد القراءة لهم ، وعن طريق ايجاد المكتبات للاستعارة الخارجية والداخلية .

رابعا : **مقومات نجاح تنمية المجتمعات:**

رغم أن كل مجتمع له طابعه الخاص الذي يميزه خاصة من حيث النشاط الاقتصادي السائد وطبيعة سكانه وامكاناته ومشكلاته وبالتالي النمط الذي يمكن أن يستخدم لتنميته الا ان هناك مقومات رئيسية لنجاح جهود التنمية في تلك المجتمعات . ويمكن أن نحدد أهم تلك المقومات فيما يلي :

المقوم الاول :

أن تنطلق جهود التنمية من الحاجات الاساسية لسكان المجتمع فى اطار الامكانات المحلية المتاحة والامكانات المجتمعية على مستوى الدولة, على ان يتم ذلك الى ان تبلغ التنمية مستوى يمكن أن يعبر عن المصالح أكثر مما يعبر عن الحاجات الفردية او الجماعية .

المقوم الثاني :

مراعاة التوازن فى تحقيق اهداف التنمية بين تغيير الجوانب المعنوية واتجاهات سكان المجتمع وايقاظ الشعور بينهم بأن تحسين احوالهم انما يكون اولاً عن طريق جهودهم مما يزيد من ثقتهم فى انفسهم, جنبا الى جنب مع الهدف المادي القريب والبعيد للمشروعات التنموية المنفذة حتى لا تحدث فجوة اجتماعية او ثقافية قد تؤدى أثارها السلبية الى اعاقة جهود التنمية.

المقوم الثالث :

مراعاة أن تكون برامج التنمية متعددة الاغراض, أى تعمل على رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع بطريقة متوازنة ,وأن تعمل برامج التنمية على افادة جميع فئات السكان المقيمين بالمجتمع مع البدء بالمشاريع التنموية التى لا تتعارض بأى شكل مع التقاليد والعادات الموجودة, أى البدء بالمشاريع التى يوجد اجماع على قبولها من غالبية سكان المجتمع وتمثل أولوية بالنسبة لهم ، خاصة ذات العائد الاقتصادي أو النفع المادى لسكان المجتمع حتى تكون حافزاً على المشاركة فى تنمية مجتمعهم .

المقوم الرابع :

التأكيد المستمر على مشاركة سكان المجتمعات في تحمل مسئوليات تنمية مجتمعهم بالجهود الذاتية من خلال مؤسسات غير حكومية ، مع توفير الخدمات الحكومية والخبرات الفنية لتلك الجهود الاهلية ، ايماناً بحق سكان تلك المجتمعات فى المشاركة فى صنع واتخاذ القرارات التى تهمهم والاهتمام بتشجيع السكان على تكوين الجمعيات الاهلية التى تعبر عنهم وتقوم بدور بارز في تحقيق التنمية المحلية ,ويجب العمل على معاونتها للقيام بدورها في التخطيط والاعداد وفي التنفيذ وتطوير المشروعات والبرامج المختلفة داخل المجتمع .

المقوم الخامس :

الاعتماد على المنهج العلمي وأسلوب التخطيط في كافة مراحل تنمية المجتمعات ,مع التأكيد على استثارة القوى والدوافع الداخلية لسكان المجتمع كي تطالب بالتغيير التنموي وتحققه ، مع الحرص على عدم فرض هذا التغيير من خارج المجتمع والاعتماد فى استثارة السكان على أساليب الاقناع العقلى والمنطقي القائم على أسس موضوعية وليس الارغام والقهر غير المؤيد بالمعايير الموضوعية .

المقوم السادس :

أن تقوم جهود وبرامج تنمية المجتمع على أساس التنسيق الفعال والتفاعل بين الجهود المبذولة لتنميته من كافة المؤسسات الانتاجية والخدمية القائمة حتى لا تتضارب او تتعارض تلك الجهود ضماناً لحسن استثمار الموارد المحلية لصالح التنمية ، وتهيئة الجوانب المناسبة لزيادة التعاون بين مؤسسات المجتمع الواحد وجماعاته, مع التأكيد على أن تنمية المجتمعات بطبيعتها عمل متعدد التخصصات يتضمن محاولة تكاملية لاتاحة مشاركة عدد متنوع من التخصصات لخدمة المجتمع .

المقوم السابع :

اكتشاف القادرة المحليين وتشجيعهم وتدريبهم ، حيث أنه من غير المتصور أن تتحمل الحكومة بمفردها الأعباء المالية لادارة عمليات وبرامج تنمية المجتمعات عن طريق موظفيها وحدهم ,بل من الضروري الاعتماد على القيادات المحلية كضرورة فنية ومالية للاستفادة بالموارد التطوعية الاهلية في برامج التنمية المحلية .

المقوم الثامن :

الاهتمام بتقويم الجهود التنموية والمشروعات التى تنفذ بالمجتمع للتعرف على الصعوبات التى قابلتها والمعوقات التى صادفتها حتى يمكن لعناصر النجاح في المشروعات التنموية وتقليل عوامل الفشل , مع تدعيمها وتأكيدها التطوير المستمر في برامج تنمية المجتمع والوصول به الى درجة أفضل مما هو عليها .

الباب الثاني
احتياجات ومشكلات المجتمعات المحلية

الفصل الرابع : احتياجات سكان المجتمعات المحلية

الفصل الخامس : مشكلات المجتمعات المحلية

الفصل الرابع
احتياجات سكان المجتمعات المحلية وآليات إشباعها

أولا : تعريف الحاجة والأساس النظري لتصنيفها

ثانيا : قياس احتياجات المجتمعات المحلية

ثالثا : تقدير احتياجات المجتمعات المحلية كأساس لإشباعها

رابعا : تصور مقترح لآليات إشباع احتياجات سكان المجتمعات المحلية

اولا : تعريف الحاجة والاساس النظري لتصنيفها :

(1) تعريف الحاجة:

لقد تعددت تعاريف الحاجة ومنها :

التعريف الاول :

هي ما يفتقر اليه الكائن الحى للحفاظ على حياته كالحاجـة الـى الطعـام او الشراب او لحمايته كالحاجة الى تجنب الخطر ، مع تـوفير الاحـساس الملـزم بضرورة تحقيق هذه الحاجة اى وجود قوة دافعة محركة تحفز على الاشباع .

التعريف الثاني :

هى حالة من النقص او الافتقار الجسمى او النفسي ان لم تلقى اشباعا اثـارت لدى الشخص نوعاً من التوتر والضيق لا يلبث ان يزول متى أشبعت الحاجة ومن جانبنا يمكن تعريف احتياجات سكان المجتمعات المحلية بأنها :

كل الاحتياجات والرغبات الفردية والجماعية والمجتمعية التى تـشكل الحاجـا على السكان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتتطلب إشباعها بطريقـة أوليـة أو ثانوية نظراً لما تشكله من ضغوط على سكان المجتمع .

ومن التعريف يتضح ما يلى :

* أن الحاجة تعنى افتقار سكان المجتمعات المحلية الى شئ مـا ،ممـا يترتب على ذلك الافتقار الى هذا الشئ ، مع الشعور نحو السعي من جانب السكان لإشباع هذا الافتقار .

* يترتب على عدم اشباع الحاجات او عدم كفايـة إشـباعها تـوترات عضوية أو نفسية أو اجتماعية أو كلها ، وتختلف خطورتها علـى حـسب مستوى الحاجة .

* هناك جوانب لمفهوم الحاجة ينبغى الاحاطة بها وهى : الأهمية النسبية للحاجة من وجهة نظر الفرد ، المستوى الفعلي لإشباع الحاجة ، المـستوى المطلوب للإشباع ، وإدراك الفرد لاحتمال تحقيق مستوى معين من الاشباع.

* تتحول الحاجات الى مشكلات في حالة احباطها أى عدم إشباعها أو إذا اشبعت جزئياً أو بطريقة غير ملائمة ، وتتناسب خطورة المشكلات تناسـباً طردياً مع أهمية الحاجة وعكسيا مع درجة إشباعها .

* إشباع الحاجات يؤدي الى تحقيق التوافق واستعادة حالة التوازن والاستمرار والبقاء والتفاعل السوي .

(2)الاساس النظري لتصنيف الحاجات :

ظهرت العديد من النظريات المتعلقة بتصنيف الحاجات وسوف نتخير نموذج من هذه التصنيفات ,ويتعلق هذا التصنيف بنظرية " ماسلو " (Maslow) وقد قسمت هذه النظرية الحاجات الانسانية الى خمسة أنواع مرتبة وفقاً لأهمية الحاجة ومدى قوتها حيث تم وضع هذه الحاجات في مستويات متدرجة وهى :

المستوى الاول : **الحاجات الفسيولوجية** :

يتفق الجميع على أن الحاجات الفسيولوجية هى أقوى الدوافع الانسانية, ويعنى ذلك أن الفرد يكون محروماً من كل شئ في الحياة لدرجة قصوى فإن دوافعه الأساسية التى توجه نشاطه كله تكون تلك الدوافع الفسيولوجية دون غيرها ، فالفرد الذي ينقصه الطعام والأمن والمحبة والتقدير فإنه لا شك يشعر بالحاجة الى الطعام بطريقة أقوى من أى شئ أخر ، وتكون وظيفة هذه الحاجات المحافظة على كيان الفرد العضوي ، والمحافظة على بقاء النوع .

ومن أمثلة هذه الحاجات: الحاجة الى الطعام والشراب, والحاجة الى الراحة ويترتب على اشباع الحاجات الفسيولوجية ظهور الحاجات الاجتماعية الأخرى .

المستوى الثانى : **حاجات التماس الامن** :

اذا أشبعت الحاجات الفسيولوجية نسبياً تظهر مجموعة أخرى من الحاجات هى حاجات التماس الأمن ، كما أن كل ما قيل عن الحاجات الفسيولوجية وسيطرتها على أجهزة الجسم عندما تكون فى حالة من النشاط لعدم إشباعها يمكن سريانها فى حالة حاجات الأمن وان كان بدرجة أقل . وتظهر حاجات الأمن في حالات الطوارئ ، كحالات الحرب أو المرض او الكوارث أو موجات الجريمة والتفكك الاجتماعي .. الخ.

المستوى الثالث : **الحاجات الاجتماعية** :

عندما يشبع الفرد حاجاته الى الأمن يشعر في هذه الحالة بحاجته الى الاصدقاء ويرغب في العلاقات الودية مع غيره من الناس بصفة عامة ، كما يرغب في أن يكون له مكان مرموق في الجماعة التى ينتمى اليها ويعمل جاهداً على تحقيق هذا الهدف وهو ما يطلق عليه " الحاجات الاجتماعية ".

المستوى الرابع : حاجات التقدير :

يكون لدى الفرد فى المجتمع ما عدا في حالات استثنائية – الحاجة الى تقدير نفسه ,أى يكون لديه الحاجة او الرغبة فى احترام النفس وتقدير الذات وتقدير الآخرين له .

ويمكن تقسيم هذه الحاجات الى أجزاء فرعية ، يتعلق الجزء الأول منها بالرغبة فى الاستقلال والحرية, ويتعلق الجزء الثاني بالرغبة فى السمعة الطيبة والشهرة والمكانة , اى احترام وتقدير الآخرين .

ويؤدي اشباع حاجات تقديز الذات الى الشعور بالثقة بالنفس وقيمة الفرد وقدرته وكفايته على أن يصبح مفيداً وضرورياً فى المجتمع ، كذلك يؤدي عدم استطاعة الفرد إشباع هذه الحاجات الى الشعور بالنقص والضعف واليأس .

المستوى الخامس : حاجات تحقيق الذات

اذا استطاع الفرد إشباع كل هذه الحاجات السابقة فسوف تظهر الحاجة الى تحقيق الذات ، أى الحاجة الى شخصية فردية متميزة والحاجة الى الانسجام والتوافق مع الواقع .

إن الدراسة وتحليل نظرية " ماسلو" يكشف لنا المسلمات الرئيسية التى تقوم عليها والتى تتمثل في :

* تدرج حاجات الانسان , حيث تبدأ بالحاجات الفسيولوجية ,ثم الحاجة الى الأمن, فالحاجات الاجتماعية ، فالرغبة في التقدير ، فتحقيق الذات وهذا التدرج هو تدرج فى الالحاح من أجل الاشباع .

* يتطلع الفرد دائما الى الحصول على أشياء مختلفة ,ومن ثم لا تشبع الحاجات كاملة, وما أن تشبع حاجة تخفت أهميتها وتبرز بالتالي حاجة أخرى ، وهذه العملية مستمرة ولا تنتهى أبداً .

ثانيا : قياس احتياجات المجتمعات المحلية:

كما سبق القول فإن الحاجة مفهوم عام ومن الصعب تحديدها ، وحتى في حالة تحديدها بدقة فإنه من الصعب قياسها . ويعتبر تقدير الاحتياجات أحد أدوات وسائل صنع القرارات بالنسبة لتقديم الخدمات الانسانية .

وتتضمن تلك العملية عدة خطوات هى :

* تحديد المستفيدين والمحتاجين ووضع بدائل لاشباعها.

* وصف المجتمع المستهدف والذي سنقدم له الخدمة التى تشبع الحاجة .

* تحديد أو تعريف الحاجة ووضع بدائل لإشباعها .

* تنفيذ البديل الذي سنتفق عليه.

ويفيد تقدير أولوية الاحتياجات المجتمعية في :

* تحديد التمويل اللازم او المطلوب لمواجهة الاحتياجات.

* وضع الميزانية وفقاً لأولويات التمويل.

* اتخاذ القرارات الخاصة بتحديد البرامج التى تشبع الاحتياجات.

* تحديد مستوى ادراك أفراد المجتمع وتدخلهم من اجل اشباع احتياجاتهم .

ويتطلب تقدير الحاجة جمع معلومات عن تلك الحاجات وأيضاً وضع أحكام مرتبطة بالحاجات وأساليب اشباعها .

وتقدير أولوية الاحتياجات المجتمعية يكسب العاملين في مجال التخطيط القدرة على الفهم الواعى للاحتياجات ومسبباتها وفقا لأولوياتها ,ومن ثم تحديد ما يمكن اتخاذه لتخفيف حدتها او اشباعها.

كما تتحد الاغراض الأساسية لتقدير الاحتياجات في الاتى :

* انتقاء (اختيار وتحديد) الاحتياجات المجتمعية الهامة طبقاً لحدة تأثيرها على سكان المجتمع .

* تحديد واختيار البرامج والانشطة المجتمعية المتخصصة التى تنفذ لإشباع الاحتياجات الفردية والجماعية والمجتمعية .

* توفير المعلومات التى تعتبر أساساً ومدخلاً لتنمية المجتمع.

* تقدير وتحديد الأدوار التى تقوم بها منظمات المجتمع سواء كانت منظمات حكومية أو أهلية لتوفير الخدمات المجتمعية طبقاً للاحتياجات الفعلية .

* تحديد الموارد الممكن استخدامها فى اشباع الاحتياجات .

وتتعدد طرق تحديد الاحتياجات المجتمعية ولكل طريقة من الطرق مميزاتها والاعتبارات الفنية المتعلقة باستخدام كل طريقة كما يلي :

الاسلوب	المتطلبات	المشاركون	الجهة المنفذة	مصدر المعلومات	توظيف المعلومات	مدى الحاجة لتدخل الخبراء	مدى الحاجة للمزيد من الموارد والزمن المتاح
مدخل المؤشرات المجتمعية	تحليل المؤشرات الخاصة بالرعاية والخدمات	المؤسسات الحكومية والاهلية	المجتمعات المحلية. المسئولين عن تخطيط الرعاية المحلية	الوثائق. السجلات. مؤسسات تخطيط البرامج.	تطويع وتعديل البيانات السابقة عن المجتمع	متوسط الى نرتفع	متوسط او مكثف
مدخل المسح الاجتماعي	تحديد الخدمات والربامج المطلوبة	مؤسسات الرعاية والخدمات	المؤسسات المحلية	السجلات العامة	تعديل المعلومات السابقة	متوسط	متوسط
	تحليل الخدمات القائمة	المخططون	المخططون المحليون	التسجيلات . البحوث	توفير ممعلومات حديثة	منخفض	متوسط
	الموارد المتاحة للوقوف على راي المواطنين	المتطوعون	المشرفون المحليون	مقابلات او استبيانات	توفير بيانات جديدة وصحيحة	مرتفع	مكثف
	مناقشة آراء الجماهير	المتطوعون . العملاء	المؤسسات المحلية	الاجتماعيات. الندوات		منخفض.	متوسط.
مدخل جماعات المجتمع	تحديد الاسلوب لجماعات المجتمع بالنسبة للخدمات	مخططوا البرامج. المنفذون. المتطوعون.	كافة السمتويات	المشروعات المحلية .	التكامل بين المعلومات. توفيرر بيانات جددية.	متوسط.	نادر
	استخدام اسلوب "دلفي" في اتخاذ القرار	الخبراء	كافة المستويات	المشروعات المحلية .	تنمية وتكامل نسق المعلومات .	متوسط.	متوسط.
	انطباع او ردود فعل المجتمع	المواطنون. الاخباريون. العملاء.	المؤسسات المحلية. المخططون.	المشروعات المحلية .	تنمية وتعديل وتكامل نسق المعلومات .	متوسط.	نادر

ويلاحظ أن من هذه الطرق المسموح التي تعتمد على المواطنين ذوي المراكز الخاصة من خلال المقابلة الشخصية والاستبيان وهي على درجة عالية من الصدق في تقدير الاحتياجات المجتمعية .

ثالثا : تقدير احتياجات المجتمعات المحلية كأساس لإشباعها :

تركز مشروعات تنمية المجتمعات المحلية على الاحتياجات الحقيقية وأولوياتها بالنسبة لكل مجتمع لأن لكل مجتمع ظروفه الخاصة المميــزة ,ممــا يــستوجب ضرورة العمل على ترتيب احتياجاته وفقاً لأولويات مرتبطة بالإحساس بها ، كما يساعد على تصميم مشروعات التنمية وفقاً للاحتياجــات الحقيقيــة, خاصــة وأن التخطيط والتنمية فى المجتمع يقوم على أساس المعرفة بالاحتياجــات والتفكيــر والعمل على أن تتكامل المشروعات التى تقابل حاجات أفراد المجتمع وجماعاته .

ويساهم تقدير الاحتياجات في توفير الخدمات الانسانية فى المستقبل على أساس من التنبؤ بما يحتاجه المجتمع من تلك الخدمات حيث يمثل أى مجتمــع تنظيمــاً اجتماعياً يتضمن عدداً من الاحتياجات التي ينبغي إشباعها اذا اردنا لهذا المجتمع الاستمرار ، وهذا يتصل بتحديد محتوى الحاجة ودرجــة الحاجهــا والمــستوى المطلوب لإشباعها ، خاصة وأن هناك عوامل تؤثر على تحديد أولوية الحاجــات بعضها يرجع للظروف المادية للمجتمع وبعضها يرجع لكثافــة ســكان المجتمــع وتفضيلاتهم .

ويعتبر تقدير الاحتياجات المجتمعية عمليات مرتبطة بالتعرف على الحاجــات وتحديد أولوياتها وتحديد الحلول الملائمة لإشباعها . وهذا يتطلب جمع معلومــات عن الحاجات ووضع أحكام مرتبطة بكل منها . ويتطلــب تقــدير الاحتيا‌جــات المجتمعية كأساس لتنمية المجتمعات المحلية خطوتين هامتين هما :

* القيام بدراسة تلك الاحتياجات وتقدير أولوياتها.

*تطبيق الأحكام التى تجعل البيانات التى تم الحصول عليها أساســا للبرنــامج التخطيطي وخدمات التنمية مع مراعاة المصادر التى يمكن الاستفادة منها في تحديد أولوية الاحتياجات ومستوى برنامج التنمية الذي يشبعها .

وتعتبر عملية تقدير الاحتياجات من أول العمليات التخطيطية والتى تساعد على تحديد الأهداف واختيار البرامج التى تتضمنها خطة التنمية المحلية بالمجتمعــات المحلية.

ويمكن افتراض بدء عملية التنمية للمجتمعات المحلية على النحو التالي:

أ- يحس سكان المجتمع بوجود بعض الاحتياجات الملموسة غير المشبعة وهم في نفس الوقت يدركون الآثار الضارة الناجمة عن عدم إشباع تلك الاحتياجات .

ب- قد يضاف الى تلك الاحتياجات احتياجات أخرى يحددها الخبراء والمهنيون الممارسون لعملية التنمية المحلية كاحتياجات معيارية أو مقارنة.

ج- مع التركيز على أهم الاحتياجات غير المشبعة سواء كانت محسوسة أو معيارية أو مقارنة فإنه يتم ترجيح ثقلها بالنسبة للوزن المرجح لقدرات وامكانات المجتمع المحلي .

د- اذا كانت هذه الاحتياجات متمشية مع الوزن المرجح لقدرات وامكانات المجتمع المحلى اتخذت تلك الاحتياجات غير المشبعة كنقطة انطلاق وتحولت كلها الى احتياجات معبر عنها .

هـ- يتم وضع أولويات للاحتياجات غير المشبعة حسب أهمية هذه الاحتياجات من وجهة نظر سكان المجتمع, وبصفة عامة كلما أحس سكان المجتمع المحلي بضغط والحاح احتياجات غير مشبعة تمس صميم حياتهم اليومية كلما زاد ميلهم الى الاتفاق على تحديد درجة الاولوية .

و- بعد تحديد الأولويات يبدأ التخطيط لإشباع الاحتياجات ذات الاولوية الأولى وهكذا حتى تتحقق التنمية المحلية فى المجتمع .

وتتضمن عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد أولوية احتياجات المجتمع واشباعها عدة مراحل هى :

* تجميع الخيارات المتاحة بالنسبة لموقف معين.

* مناقشة فوائد ومضار كل خيار من الخيارات او البدائل المقترحة .

* اختيار أفضل البدائل التى تشبع الحاجة.

* تنفيذ القرار المتخذ أى تحديد البرامج والمشروعات التى تشبع الاحتياجات.

رابعا : تصور مقترح لآليات إشباع احتياجات سكان المجتمعات المحلية

يتضمن هذا الاطار التصوري تحديد النقاط التالية :

1- الأسس التى يعتمد عليها التصور المقترح.
2- أهداف التصور المقترح .
3- آليات تنفيذ أهداف التصور المقترح.

وفيما يلي توضيحاً لتلك النقاط ...

(1)الاسس التى يعتمد عليها التصور المقترح :

يعتمد هذا التصور على عدة أسس منها :

الاساس الاول : أن التخطيط لإشباع احتياجات المجتمعات المحلية لا بد أن يبنى على أساس معلومات وافية وحديثة وموضوعية عن أولوية احتياجات تلك المجتمعات حتى تأتى خطط الاشباع والتطوير متمشية مع الاحتياجات الفعلية .

الاساس الثاني : أن قيام المتخصصين بمساعدة سكان المجتمعات المحلية على القيام بعمل تعاونى مع الآخرين للارتقاء بمجتمعهم أفضل من تلقى سكان المجتمع السلبي للخدمات أو المساعدات ، حيث أن المشاركة من جانب السكان في إشباع احتياجاتهم أمر مرغوب لبناء القدرة الذاتية لديهم لتنمية مجتمعهم .

الاساس الثالث : أن توفير الخدمات الضرورية لإشباع احتياجات سكان المجتمعات المحلية يمثل نوعاً من العدالة الاجتماعية بين سكان المجتمع الواحد على أساس من توفير الخدمة وفقاً لأولوية هذا الاحتياج مما يساهم في تحقيق الانتماء المجتمعي وتحسين صورة المجتمع لدى سكانه .

الاساس الرابع : الاعتماد على الأسلوب الديمقراطي وتشجيع المبادرات الذاتية لتحقيق الأهداف ,بمعنى أن تتوافر الفرص لاشتراك جميع المواطنين في كل عمليات تنمية المجتمع اقتراحاً وتخطيطاً وتنفيذاً للمشروعات والبرامج التي توضع وتنفذ لإشباع الاحتياجات دون فرض أو اجبار ,على أساس أن مشاركة سكان المجتمع في إشباع احتياجاتهم تعد سنداً وشريكاً لجميع عمليات التنمية المحلية, على أن تكون اختيارية تطوعية نابعة من اقتناعهم الذاتي لإشباع احتياجاتهم ، ويمكن أن يتحقق ذلك بتوفير المناخ المناسب لاتاحة الفرصة لسكان تلك المجتمعات للمشاركة كل وفقاً لقدراته .

الاساس الخامس : أن مواجهة واشباع احتياجات المجتمعات المحلية يعتمد على التعاون بين الجهود الحكومية والاهلية بهدف تحسين الأحوال الاجتماعية والثقافية

والاقتصادية والصحية والتعليميـة والترويحيـة والرياضـية والاسـكانية لتلـك المجتمعات من ناحية, كما يقوم على أساس الاستفادة من كافة الموارد والامكانيات المحلية لاعتماد المجتمع على نفسه والاستفادة من الموارد والامكانيات المتاحـة الخارجية اذا دعت الضرورة ؛ خاصة وأن استثمار جهود الهيئات الحكومية الـى جانب الهيئات الأهلية يعتبر من المنطلقات الأساسية لتحقيق التنمية المجتمعية ,مع الوضع فى الاعتبار أن خطة تنمية المجتمعات جزء لا يتجزأ من خطـة التنميـة الشاملة فى المجتمع ككل .

الاساس السادس : الاعتماد على نتائج الدراسات التى أجراها المؤلف على كثير من المجتمعات المحلية والتى أوضحت وجود قصور فى الخدمات التى تتوفر في تلك المجتمعات لاشباع الاحتياجات الضرورية للمعيشة ,وعدم التحديـد الـدقيق لأولوية تلك الاحتياجات كأساس لتوفير الخدمات والبرامج اللازمة لذلك .

(2)اهداف التصور المقترح :

يسعى هذا التصور لتحقيق الاهداف التالية :

الهدف الاول : تحقيق التقدم المستمر فى نوعية الحياة لسكان المجتمعات المحلية والارتقاء المستمر بإشباع احتياجاتهم والتقليل من حدوث المشكلات الناجمة عـن عدم اشباع تلك الاحتياجات, واتخاذ الاجراءات اللازمة لحل مشكلاتهم .

الهدف الثاني : تنمية قدرات سكان المجتمعات المحلية على الابـداع والتفكيـر المستقل واعدادهم لاكتساب مهارات وخبرات تمكنهم من المساهمة الفعالـة فـي العمل الانمائي بمجتمعهم والمشاركة في تحديد البرامج والمـشروعات اللازمـة لتحقيق الاهداف وتنفيذها وفقاً لأولوية احتياجاتهم .

الهدف الثالث : توفير الموارد المادية والبشرية والتنظيميـة اللازمـة لاشـباع احتياجات المجتمعات المحلية والتغلب على المعوقات التى تحول دون ذلك سـواء كانت معوقات ادارية او تنسيقية او تخطيطية او تنفيذية او تقويمية او سياسية .

الهدف الرابع : تحقيق التكامل والتنسيق بين كافـة الـوزارات المعنيـة بتقـديم الخدمات لمواجهة احتياجات المجتمعات وايجاد التكامل فى الخدمات التـى تقـدم وتوسيع شبكة الاتصال بينهما منعاً للتضارب والازدواجيـة وضـماناً لاسـتثمار الموارد .

الهدف الخامس : الارتقاء بمستوى كفاءة المؤسسات المجتمعية القائمة وتطوير نظم العمل بها وتنشيط تكوين مؤسسات أهلية من سكان المجتمعات المحلية لايجاد التعاون والتضامن بينهم بهدف احداث تغيير بعض السلوكيات السلبية لديهم وتدريبهم على القيام بالادوار القيادية وتشجيعهم على المشاركة فى اشباع احتياجاتهم .

(3)آليات تنفيذ اهداف التصور المقترح :

يمكن تحقيق الأهداف السابقة التى يسعى التصور المقترح لتحقيقها من خلال الآليات التالية :

الآلية الاولى : الاعتماد على المساعدة الذاتية في تنمية المجتمعات المحلية .

وذلك بتعليم وتحفيز سكان تلك المجتمعات للمساعدة الذاتية, واكتشاف وتنمية القيادات الشعبية المحلية وتأكيد قيمة المشاركة بالاعتماد على الذات بين السكان ليكون لديهم وعى وادراك باحتياجات مجتمعاتهم وكيفية اشباعها, مما يساهم فى زيادة تماسكهم وتعاونهم فى اعداد وتنفيذ ومتابعة مشروعات وبرامج نابعة من احتياجاتهم واعتماداً على مواردهم المحلية ، خاصة وأن البرامج والمشروعات التى تقوم على أساس المساعدة الذاتية تأكيداً لثقة سكان تلك المجتمعات فى أنفسهم تدفعهم الى الاستمرار فى المشروعات والبرامج اللازمة لاشباع احتياجاتهم .

الآلية الثانية : المشاركة في تحديد واكتشاف الاحتياجات والموارد على اسس علمية :

ويتضمن ذلك القيام بالبحوث والدراسات المتعددة على أسس علمية باستخدام أفضل الأساليب للتعرف على الاحتياجات الفعلية من وجهة نظر سكان المجتمعات المحلية وأولوية تلك الاحتياجات, الى جانب التعرف على الامكانات والموارد المتاحة او التى يمكن اتاحتها داخلياً وخارجياً حتى يمكن اتخاذ الاجراءات السليمة لاشباعها في ضوء أفضل استثمار ممكن للامكانيات وأقصى اشباع للاحتياجات .

الآلية الثالثة : التخطيط الكفء لبرامج اشباع احتياجات المجتمعات المحلية :

وهذا يعنى أن تكون برامج تنمية المجتمعات المحلية متعددة الاغراض بحيث تعمل على رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحى والتعليمي للمجتمع بطريقة متوازنة, والنهوض المتوازن بجوانب الثقافة المادية وغير المادية فى المجتمع وأن يتم ذلك من خلال مراحل أساسية ضماناً للتخطيط الكفء لبرامج اشباع تلك الاحتياجات . بحيث تتضمن المراحل التالية :

المرحلة الأولى :مرحلة الاستكشاف والتحليل :

للتعرف على المجتمع المستهدف اشباع احتياجات سكانه ببناء قاعدة بيانات أساسية ورسم خريطة اجتماعية لهذا المجتمع بما فيها التعرف على نسق القيم والتقاليد والعادات السائدة ، والقيادات المحلية ذات الثقل النسبي في بناء الاتصال داخل وخارج المجتمع.

المرحلة الثانية : **مرحلة استثارة سكان المجتمع :**

بهدف تركيز انتباه السكان على الامكانيات والموارد المتاحة واستثارتهم لضرورة المشاركة فى اشباع احتياجاتهم من خلال أساليب المشاركة الشعبية المختلفة وتنظيم لقاءات بينهم وتنشيط ذاكرة سكان المجتمع عن الخبرات التنموية التى سبق للمجتمع ذاته المرور بها .

المرحلة الثالثة : **مرحلة التخطيط لإشباع الحاجات :**

وتستهدف وضع خطة تحقق الأهداف بكافة تفصيلاتها الفنية وبرامجها الزمنية وتوزيع أدوارها على الافراد والمنظمات المشاركة .

ومن ثم تتضمن تلك المرحلة بلورة قائمة متفق عليها للاحتياجات والمشاكل التى كشفت عنها مرحلة الاستكشاف بعد مناقشتها واعادة ترتيبها ، ومقابلة الامكانات والموارد الذاتية بقائمة الاحتياجات وتحديد طبيعة المشروعات التى يمكن اقتراحها وفقا للترتيب النهائي للأولويات ,مع دراسة الجدوى الفنية والاجتماعية والبيئية لتلك المشروعات, ووضع التصور النهائي لخطة اشباع الاحتياجات وأخيرا توزيع الادوار والمسئوليات لتنفيذ مشروعات الخطة .

المرحلة الرابعة : **مرحلة التنفيذ :**

وتستهدف ترجمة الخطة التى تم الاتفاق عليها الى واقع عملى ,حيث تقوم كل منظمة حكومية أو أهلية أو فرد من سكان المجتمع بمهام ومسئوليات أدوارهم كما جاء فى البرمجة الزمنية للمشروعات ,مع ضرورة المتابعة المستمرة والمتواصلة لهذا التنفيذ للكشف أولا بأول عن المشكلات التى تواجه اشباع الاحتياجات ومن ثم تلافيها .

المرحلة الخامسة : **مرحلة التقويم :**

وتستهدف قياس وتقدير حجم ما تم انجازه من أهداف ومن أهمها :

قياس التغييرات الحادثة خلال فترة تنفيذ المشروعات التنموية ، ومدى استمرارية التغيير ومداه ، وكفاءة أجهزة تنفيذ البرامج ، الى جانب قياس كفاءة

الأساليب والطرق والوسائل التى تم إتباعها, حتى يمكن الحكم على مدى قدرة البرامج في اشباع الاحتياجات التى نفذت من اجل اشباعها .

الآلية الرابعة : **توجيه جهود التنمية وبرامجها لاشباع احتياجات جميع فئات المجتمع المحلي** :

وهذا يعنى أن توجه جهود التنمية وبرامجها لاشباع احتياجات كافة فئات المجتمع بحيث تتضمن برامج لاشباع احتياجات كل سكان المجتمع وقطاعاته, الى جانب تقديم برامج لاشباع الاحتياجات الخاصة التى تحتاجها بعض تلك الفئات العمرية كخدمات رعاية الشباب او المسنين او المرأة وفقاً لدرجة الاحتياج ، خاصة وأن المفهوم التكاملي لتنمية المجتمعات يؤكد على ان تنمية قطاع او قطاعات معينة من فئات المجتمع واهمال او تأجيل افادة القطاعات الاخرى يؤدى الى وجود اختلالات اجتماعية خطيرة .

لذا فإن هناك ضرورة لشمول برامج اشباع احتياجات سكان المجتمع لكافة قطاعاته العمرية والجغرافية بما يحقق التوازن التنموي داخل المجتمع وفقاً لأولوية الاحتياجات والامكانات المتاحة التى تستخدم فى اشباع تلك الاحتياجات .

الآلية الخامسة : **ضمان المساندة الحكومية الملائمة مع نمط اشباع الاحتياجات المجتمعية** :

الى جانب التركيز على آلية المساعدة الذاتية فى تنمية المجتمعات واشباع احتياجات سكانها واسهامات ابناء المجتمع المحلي فإن الاستثارة الخارجية والمساندة الفنية والمادية من خارج المجتمع تعد من الامور الضرورية فى أي برامج لاشباع احتياجات سكان تلك المجتمعات .

وتعتبر المساندة الحكومية المصدر الأساسي لذلك من خلال منظماتها المتعددة بحيث تكون تلك المساندة ملائمة لنمط اشباع الاحتياجات المجتمعية والتغيير المستهدف ,خاصة مع قصور الامكانات المحلية والذاتية لتلك المجتمعات عن اشباع احتياجات سكانها .

وتتضمن تلك المساندة تزويد المجتمع بالامكانات المادية والبشرية والفنية والخبرات الممكنة مما يعنى امكانية اشباع الاحتياجات بدرجة أفضل ، الى جانب التعاون فى الجوانب التنفيذية والرقابية والاشرافية والتقويمية لبرامج العمل الممكنة للهيئات الأهلية من جانب الهيئات الحكومية والقيام بالانشطة والبرامج المشتركة التى تحقق الاهداف ، مع ضمان ان تكون تلك المساندة الحكومية ملائمة للتغيير

المستهدف باعتبارها عامل مساعد للجهود الذاتية المحلية فى اشـباع احتياجـات المجتمع .

الالية السادسة : الاهتمام بتدريب الطاقات البشرية للمساهمة فى اشباع الاحتياجات بطريقة افضل :

حيث يجب الاهتمام باعداد برامج تدريبية تـستهدف تزويـد العـاملين فـي المؤسسات المجتمعية المسئولة عن اشباع احتياجات سكان المجتمـع بالمعـارف والمهارات اللازمة لقيامهم بتحقيق أهداف المؤسسات التى يعملون بها كـل فـي مجاله ، والقيام بالمشروعات التى تشبع الاحتياجات بما يسهم في زيـادة فعاليـة الخدمات التى تقدم من خلال تلك المؤسسات وتكامل أدوارها فى المجتمع المحلي، الى جانب تزويد تلك المؤسسات بأحدث الأساليب العلمية والموضوعية لإشـباع الاحتياجات حتى تحقق أهدافها بطريقة أفضل ، مع ايجاد وعى لدى المسئولين فى تلك المؤسسات للتركيز على المشروعات التى تشبع احتياجات أكبر عدد من سكان المجتمع .

الآلية السابعة : التكامل والتنسيق بين الوزارات المعنية باشباع احتياجات المجتمعات المحلية :

نظراً لتعدد احتياجات المجتمعات المحلية التى تسعى المجتمعـات لاشـباعها بحيث تتضمن احتياجات صحية وبيية ، اقتصادية ، اجتماعية ، رياضية ، تعليمية، اسكانية ، امنية ... الخ. فإن ذلك يستتبعه ضرورة مشاركة كافة الـوزارات فـي توفير البرامج والمشروعات اللازمة لتوفير الخدمات التى تشبع الاحتياجات كـل في مجال تخصصها بحيث تكون تلك البرامج على أساس من التكامل والتنـسيق لتحقيق الاهداف . فيقوم قطاع التنمية الصحية مثلاً بتحسين الظـروف الـصحية لسكان المجتمع وخاصة توفير المياة الصالحة للـشرب ، الـصرف الـصحي ، التخلص من القمامة ومكافحة التلوث البيئي ، ويساهم معه في ذلك كل من مجلس الحى ، المصانع الموجودة بالمنطقة وهكذا . كما تقـوم وزارة التربيـة والتعلـيم بالاهتمام بصيانة المباني التعليمية وامدادها بـالمرافق الـضرورية والخـدمات والتوسع في الفصول التعليمية ويشارك معها وزارة الشئون الاجتماعية فى تنظيم برامج لمحو الامية من خلال المدارس الموجودة وتساهم وزارة الداخلية في تدعيم الدوريات لحفظ الأمن ضماناً لسلامة الطلاب والمستفيدين من فصول محو الأمية ليلاً ... وهكذا تتكامل الخدمات ويتم التنسيق بينها ضماناً لاستثمار الموارد بطريقة أفضل.

الآلية الثامنة : اتباع كافة الاساليب لتوفير الموارد لإشباع احتياجات المجتمعات المحلية:

يحتاج اشباع المجتمعات المحلية الى موارد مالية وبشرية وتنظيمية تضمن أفضل اشباع ممكن لتلك الاحتياجات ، لذا فإن هناك ضرورة من توفير تلك الموارد سواء من خلال التبرعات من سكان المجتمع أنفسهم أو من جمعيات رجال الاعمال التى يمكن أن توجه تبرعاتها لمثل تلك المشروعات أو من خلال ايجاد وتنمية الوعى لدى المسئولين عن ذلك للتأثير على متخذى القرار للحصول على موارد وامكانيات تساعد الهيئات المسئولة عن اشباع الاحتياجات على تحقيق أهدافها وحل مشكلات السكان ,الى جانب مطالبة المسئولين باستكمال الخدمات التى تحتاجها تلك المناطق .

الآلية التاسعة : الاهتمام بتقويم فعالية خدمات المنظمات القائمة لتحسين ادائها في اشباع احتياجات سكان المجتمعات المحلية :

ويتضمن ذلك الاهتمام بالتحقق من الانجازات ومعدل نجاح الاهداف المرتبطة باشباع احتياجات سكان المناطق المحلية, ورصد السلبيات أو المعوقات التى تحول دون قيام المنظمات الموجودة في المجتمع أهلية أو حكومية بأهدافها من خلال التعرف على مدى الفعالية والكفاءة بالنسبة لأسلوب مواجهة المشكلات واشباع الاحتياجات وتحقيق أهداف البرامج والمشروعات الخدمية في المجتمع بحيث يتم تطوير تلك الخدمات في ضوء تقويمها . ويتم ذلك من خلال الاجابة على التساؤلات التالية :

* الى اى مدى يوجد قبول عام لخدمات تلك المؤسسات من سكان المجتمع ؟
* كيف نقيم هذه الخدمات من وجهة نظر مقدمي الخدمة والمستفيدين ؟
* الى اى مدى تقوم تلك الخدمات بإشباع احتياجات السكان وفقاً لدرجة الاحتياجات وأولوياتها بالنسبة لكل سكان المجتمع؟
* ما وسيلة استكمال تلك الخدمات بحيث تكون قادرة على اشباع الاحتياجات بطريقة أفضل ؟

الى جانب العمل على تطوير نظم العمل داخل تلك المنظمات لتتعامل بفاعلية متزايدة مع سكان المجتمع المحلي ,وتعديل بعض النظم واللوائح والقوانين والاجراءات التى تحكم اسلوب تقديم الخدمات وترشيد اتخاذ القرارات بما يساهم في اشباع الاحتياجات بطريقة أفضل .

الفصل الخامس
مشكلات المجتمعات المحلية
ودور الخدمة الاجتماعية فى مواجهتها

أولا : تعريف المشكلة في اطار مهنة الخدمة الاجتماعية
ثانيا : العوامل المسببة لحدوث المشكلات فى المجتمعات المحلية
ثالثا : بعض المشكلات التى تواجه سكان المجتمعات المحلية
رابعاً : دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة مشكلات المجتمعات المحلية

اولا : تعريف المشكلة في اطار مهنة الخدمة الاجتماعية:

ان التعرض بالتعريف للمشكلة يتطلب تحديد مجموعة من الابعاد الرئيسية لكى نصل الى التعريف الملائم ، خاصة وأن هذا المفهوم يشير عادة الى اكثـر مـن جانب كما أن للمشكلة مستوياتها مما يؤدي بالضرورة الى التعدد والتبـادين فـي وجهات النظر الخاصة بتعريفها . وفيما يلى سنحدد تعريف كل مـن : المـشكلة بوجه عام ، المشكلة الاجتماعية، المشكلة المجتمعية تمهيـداً لتحديـد المقـصود بمشكلات المجتمعات .

(1) تعريف المشكلة بوجه عام :

تعددت تعاريف المشكلة بوجه عام ومنها :

التعريف الأول : هى معوق أو شئ ضار وظيفياً وبنائياً يقف حائلا أمام اشـباع الاحتياجات الانسانية الاساسية.

التعريف الثاني : الصعوبات التى تحول دون تحقيق الانسان لاهدافـه وتعجـز امكانياته عن مواجهتها.

(2) تعريف المشكلة الاجتماعية :

لقد تعددت تعاريف المشكلة الاجتماعية ومنها:

التعريف الأول : هى الحاجة او الصعوبة التى تـرتبط بـالتوظيف الاجتمـاعي والانظمة البشرية داخل البيئة وتحتاج لجهود متعددة مـن جانـب المتخصـصين لتقوية أو الحفاظ على التوظيف البشري اوازالة موانع ذلك التوظيـف لمـساعدة العملاء ليتلاءموا ويعملوا داخل الانظمة البيئية .

التعريف الثاني : هى أى موقف جديد لا يكون لدى الكائن الحى استجابة توافقية مباشرة تناسبه ، وقد يعبر عن المشكلة لغة (بسؤال) أو بموقف بيئي جديد, وقـد تكون موقفاً مألوفاً ولكنه حدث فجأة ، ومهما اختلفت طبيعة ذلك فإنه يشتمل على كف لسلوك الكائن الحي ويستمر بقاء المشكلة طالما بقيت مقتضيات الموقف البيئي ومتطلباته دون اشباع .

(3) تعريف المشكلة المجتمعية :

لقد تعددت تعاريف المشكلة المجتمعية . ومن هذه التعاريف:

التعريف الأول : هى موقف أو ظرف يواجه المجتمع وأفراده وهيئاتـه ويمثـل تهديداً أو انتهاكاً لكيانه أو أنظمته أو قيمة الاجتماعية وتعجز امكانياته ونظمه عن مواجهته .

التعريف الثاني: مواقف تستوجب التصحيح أو ظروف معينة لها تأثيرها في الناس بحيث يخشى المجتمع على تهديد كيانه او نظمه منها لانها تؤثر على اعداد كبيرة او نسب عالية من السكان .

وبوجه عام يمكن تعريف مشكلات المجتمعات المحلية من وجهة نظرنا في اطار مهنة الخدمة الاجتماعية انها :

موقف ضار بنائياً او وظيفياً يؤثر على سكان المجتمع الذين يتعامل معهم الاخصائي الاجتماعي, ينشأ نتيجة عدم توافر الاشباع اللازم للحاجات الانسانية نتيجة عدم كفاية الموارد او عدم معرفة السكان بها او نتيجة اخفاقهم في القيام بوظائف ومهام دور من أدوارهم مما يترتب عليه ظهور صعوبات تتناسب مع مدى عدم اشباع الحاجات تتطلب تدخلاً لمساعدة سكان المجتمع عن مواجهتها.

ومن التعريف يتضح ما يلي :

* المشكلة في اطار مهنة الخدمة الاجتماعية والتي يتعامل معها الاخصائي الاجتماعي هي موقف ضار بنائيا ووظيفيا يتأثر بها احد انساق العملاء الذين يتعامل معهم (فرد ، أسرة ، جماعة ، منظمة ، المجتمع) وله تأثير على الحياة الاجتماعية واعاقة التوظيف الاجتماعي .
* يمثل هذا الموقف عدم اشباع حاجات سكان المجتمع او تهديدا وانتهاكا لكيانه او نظمه او قيمة الاجتماعية .
* ليس للمشكلة سبب واحد بل قد ينشأ الموقف الاشكالي عن عدم توافر الاشباع اللازم للحاجات الانسانية لسكان المجتمع نتيجة لعدم كفاية الموارد الشخصية او المجتمعية اللازمة لاشباع تلك الحاجات كليا او جزئياً ,او قد تنتج تلك المواقف لاخفاق السكان في القيام بمهام دور من ادوارهم او ادوارهم جميعها .
* يترتب على هذا الموقف عدم اشباع حاجات العملاء (المنتفعين في المجتمع) ويتوقف ذلك على درجة الاخفاق في اشباع الحاجة مما يمثل صعوبة تعجز امكانات افراد او جماعات المجتمع عن مواجهتها بجهودهم .
* يستوجب هذا الموقف مساعدة الاخصائي الاجتماعي لسكان المجتمع على مواجهة الموقف الاشكالي بتوظيف امكانياتهم وقدراتهم, او الاستفادة من امكانات وموارد المؤسسة التي يمثلها الاخصائي او المجتمع بوجه عام

لمواجهة هذا الموقف الاشكالي الذي يرتبط بعدم اشباع الحاجات او اعاقة التوظيف وأداء الادوار الاجتماعية, على أساس أن المشكلة فى اطار مهنة الخدمة الاجتماعية تحدد مبدئياً في ضوء نقطة التلاقي بين الشخص والبيئة.

ثانيا : *العوامل المسببة لحدوث المشكلات فى المجتمعات* :

يتأثر كافة المقيمين فى المجتمعات بالمشكلات القائمة خاصة وأن تلك المشكلات ليست وليدة عامل معين أو سبب واحد لكن لكل مشكلة تاريخها وتطورها وعواملها المتعددة والمعقدة, وبرغم ذلك يمكن النظر اليها من عدة محاور:

* محور يتعلق بفئات معينة من السكان (اطفال ، شباب ، نساء).
* محور يتعلق بمجالات العمل او المناشط الوظيفية في مجالات الرعاية والخدمات الاجتماعية (خدمات صحية ، تعليمية ، اسكانية).
* محورجغرافي يتعلق بالمجال السكاني الذي يتاثر بالمشكلة .

ويمكن تصنيف العوامل المؤثرة فى حدوث المشكلات الى العوامل التالية :

(1) **عوامل ذاتية** :ترجع للفرد ذاته سواء كانت عوامل مرتبطة بعدم اشباع احتياجاته, او قصور فى امكاناته العقلية او الجسمية او النفسية او ظروفه الاقتصادية والاجتماعية التى قد تكون سبباً فى حدوث مشكلاته .

(2)**عوامل أسرية** : حيث تلعب الظروف الأسرية الدور الرئيسي في ظهورها مثل : قصور فى العلاقات والتفاعلات داخل الأسرة ، عدم اشباع احتياجات الاسرة نتيجة عدم توفر الموارد اللازمة لذلك ,او سوء الاتصال بين افرادها.

(3) **عوامل اجتماعية** : حيث ترجع أسباب المشكلات الى بعض الجماعات فى المجتمع مثل : حدوث خلل في بناء الجماعة او الجماعات القائمة أو عدم وضوح أدوارها ،أو تضارب الادوار التى تقوم بها كل منها او تكرارها نتيجة عدم التنسيق بينها ، عدم تماسك الجماعة ، عدم اشباع احتياجات الجماعة .

(4) **عوامل بيئية** : تتعلق بالمجتمع الذي يعيش فيه اناس يتعامل معهم الاخصائي مثل : الظروف الاقتصادية والسياسية والتعليمية والدينية والترويحية وقيم المجتمع وعاداته وعدم توفر الموارد اللازمة لاشباع الاحتياجات .

ثالثا : بعض المشكلات التى تواجه سكان المجتمعات المحلية :

تتعدد المشكلات التى تواجه سكان المجتمعات المحلية سواء كانت زراعية مستصلحة أو صناعية او اسكانية عمرانية جديدة حيث يمكن حصر عدد من المشكلات العامة التى تواجه سكان تلك المجتمعات الى جانب مشكلات خاصة بكل منها .

ويمكن توضيح تلك المشكلات فيما يلي :

المشكلة الاولى :نقص المرافق والخدمات الضرورية:

اللازمة لمعيشة السكان, ومن امثلتها: المواصلات والطرق وشبكات المياه والكهرباء ومتطلبات المعيشة اليومية, خاصة اذا كانت طبيعة عمل قاطني تلك المجتمعات يستوجب انتقالهم من مجتمع اقامتهم الى مكان أخر خارجه ، أو وجود أطفال في سن التعليم مع عدم وجود المدارس اللازمة لتعليمهم بالمجتمع .

وقد تظهر هذه المشكلة نتيجة عدم دراسة المجتمع المحلي وطبيعة قاطنى هذا المجتمع واحتياجاتهم الضرورية من تلك الخدمات المعيشية سواء بالنسبة لهم او لأسرهم خاصة اذا كان المجتمع المحلي بعيداً عن مناطق قريبة تتوفر فيها الخدمات التي يحتاجها سكان هذا المجتمع .

المشكلة الثانية : صعوبة التكيف في المجتمع :

وهي الصعوبات التى تتعلق بالجانب الاجتماعي وتكيف الانسان في المجتمع وهى صعوبة على درجة من الاهمية قد تنجم عن اضطرار المواطن للمعيشة فى مجتمع جديد وغريب عليه تحت الحاح الحاجة الى مأوى أو عمل يشعره بعدم الامان ,خاصة اذا لم يوفر له المجتمع تلك الحاجة بالدرجة التى توقعها ، وقد يترتب على ذلك خيبة أمله وعودته مرة أخرى لمجتمعه السابق في حالة اذا ما كان المجتمع المحلي مجتمعاً مستحدثاً .

المشكلة الثالثة : عدم توفر الاجهزة الادارية المتخصصة :

التي يمكن ان تقوم بالاعمال الادارية والتنسيقية والفنية التي تيسر للمواطن انهاء اجراءاته اللازمة للاستقرار في المجتمع حتى لا تضطره الظروف للانتقال يوميا وضياع الوقت في انهاء تلك الاجراءات اذا لم تتوفر داخل المجتمع , خاصة مايتعلق منها بالجمعيات التعاونية على اختلافها وجمعيات تنمية المجتمع المحلي

والمستشفيات والاسعاف والمدارس وغيرها من الاجهزة اللازمة لتيسير معيشة المواطن بالمجتمع المحلي.

المشكلة الرابعة :وجود نقص ملحوظ في الخدمات المتاحة :

ويتمثل ذلك في نقص الامكانات المادية , والقوى البشرية بوحدات الخدمات التي تم انشاؤها كالمدارس والمستشفيات والوحدات الصحية وغيرها , او في حالة اذا ماكانت هذه الوحدات لم يتم استكمال بناؤها .

وهذه المشكلة تترك اثرا سيئا على استقرار بعض السكان في المجتمع اجتماعيا واقتصاديا وقد يؤدي ذلك الى هجر بعضهم للمجتمع .

المشكلة الخامسة : عدم ربط الانتاج بنوعية التربة وحاجة السوق:

حيث لا تتوافر لمعظم المنتفعين بالمجتمع المحلي المستصلح المعرفة والدراية الكافية بالمحاصيل غير التقليدية التي قد تجود زراعتها في الاراضي الزراعية المستصلحة , بل أكثر من ذلك احيانا , حيث لا يعرفون من الزراعة سوى زراعة محصول واحد او محصولين اعتادوا على زراعتها في موطنهم القديم , مما يجعل من الصعب عليهم زراعة ما يتلائم مع تربة الارض الجديدة دون ارشادهم الى ذلك .

المشكلة السادسة : قصور الصناعات البيئية :

والتي ترتبط بما ينتجه المجتمع المحلي من خامات, سواء كانت تلك الخامات متصلة بالزراعة او الخامات المتصلة بالمنزل او البيئة ككل . اذ ان هذه الصناعات يمكن ان تستثمر وقت الفراغ لدى السكان , وتسهم في زيادة العائد من المحاصيل الزراعية وزيادة دخل الاسرة مما ينعكس على معيشة أفضل لكافة الافراد .

المشكلة السابعة : عدم توفر المؤسسات الخاصة بشغل اوقات الفراغ :

كالاندية ودور السينما او النوادي الاجتماعية الثقافية او مكتبات الاطفال , مع عدم توافر اماكن ممارسة الانشطة بالمدارس الموجودة مما يحرم الاطفال والشباب من قضاء وقت فراغهم وممارسة الانشطة الرياضية والثقافية والفنية بطريقة مفيدة . وهذا قد يعرض بعضهم للانقياد لرفاق السوء او التيارات الهدامة في المجتمع وبذا يمثلون مصدرا للخطورة عل المجتمع بدلا من ان يكونوا قوة دافعة لتنميته وعاملا من عوامل استقراره وأمنه .

المشكلة الثامنة : عدم توفر الخدمات الامنية :

خاصة مراكز الشرطة وقلة جنود الحراسة الليلية مع قلة الخدمات التي يحتاجها المواطنون , لافتقار بعض تلك المجتمعات للاسواق التجارية في بعض تلك المجاورات السكنية مما يمثل مشكلة امام حصول المواطنين على احتياجاتهم اليومية وتحملهم ممشقة الحصول عليها من خارج المنطقة السكنية التي يقطن بها.

المشكلة التاسعة : عدم الاهتمام بتشجير الشوارع :

الخاصة بالمجاورات او المساحات الخضراء بالرغم من تحديد تلك الاماكن كمساحات خضراء ومتنفس للمنطقة , مع عدم الاهتمام بنظافة بعض المناطق وضعف عمليات الانارة ليلا مما يؤثر على امن المواطنين خاصة في المجاورات التي لم يتم شغلها بالكامل .

رابعا : دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة مشكلات المجتمعات المحلية :

(1) تعريف الخدمة الاجتماعية :

لقد نشأت الخدمة الاجتماعية تاريخياً من خلال التطورات التى مرت بها الرعاية الاجتماعية, ولكنها ظلت مرتبطة بها باعتبار انها المهنة التى تستطيع أن تقود الرعاية الاجتماعية نحو تحقيق أهدافها, حيث أن الرعاية الاجتماعية قد أصبحت المجال العريض الذي تطبق فيه الخدمة الاجتماعية .

واذا كانت الرعاية الاجتماعية تمثل بحق الجذور الاولى لمهنة الخدمة الاجتماعية فإننا لسنا بصدد مناقشة هذه الجذور التاريخية للخدمة الاجتماعية في تفصيلاتها ، ولكننا سنحاول تناول الخدمة الاجتماعية بمفهومها الحديث كمهنة انسانية تستند الى مجموعة من الطرق والاساليب العلمية والفنية وما تستهدفه من دور في تحقيق الرفاهية الاجتماعية للناس(سكان المجتمعات) ومساعدتهم على زيادة الاداء الاجتماعي لهم لكى يواجهوا مشكلاتهم الفردية والمجتمعية بكفاءة عالية .

وقد يكون من الصعب أن نحدد تعريفاً واحداً للخدمة الاجتماعية فهى من ناحية تعتبر مهنة حديثة نسبياً قياساً بالمهن الاخرى التى عرفها المجتمع حيث أنها وليدة القرن العشرين ، ومن ناحية أخرى فهى مهنة تطبيقية اجرائية تعتمد على العلوم الانسانية والاجتماعية الاخرى فى قاعدتها العلمية ، وهى بعد كل ذلك مهنة تطور نفسها وفقاً لاحتياجات الانسان فى العالم المتغير باستمرار ، وهى أخيراً كمهنة

انسانية تصبح مجالاً لتعدد وجهات النظر الانسانية الفكرية في تعريفها ولكـن لا يمنع من أن نعرض لبعض التعريفات وذلك لتحديـد خـصائص مهنـة الخدمـة الاجتماعية .

ومن المحاولات التى بذلت لتعريف الخدمة الاجتماعية ما يلى:

التعريف الأول : تعريف " باير وفيدريكو" 1981 :

الخدمة الاجتماعية هى المهنة التى تهتم بالتفاعلات بين الناس ونظم المجتمـع وتدور حولها, والتى تؤثر على قدراتهم فى أداء واجباتهم اليومية وتحقيق طموحهم وقيمهم وتخفيف آلامهم .

التعريف الثاني : تعريف "ماري وارتز واخرون"Mary wirtz & others "

تتضمن الخدمة الاجتماعية ما يؤديه الاخصائيون الاجتماعيون وكيفية تطبيـق المعارف المهنية والقيم المرتبطة بالمشكلات التـى يتعـاملون معهـا ، ويقـدم الاخصائيون الاجتماعيون خدمات مباشـرة وغيـر مباشـرة للأفـراد والأسـر والجماعات لتحقيق أهداف عامة ولتحسين نوعية الحياة والوقاية من الوقوع فـى المشكلات أو مواجهتها.

التعريف الثالث : تعريف (ثاكراى) (Thackeray) :

الخدمة الاجتماعية فن وعلم ومهنة لمساعدة الناس على حل مشكلاتهم الفردية والاسرية والجماعية والمجتمعية وتحقيق علاقات مرضية بيـنهم علـى أسـاس الممارسة العامة لتخفيف المشكلات المرتبطة بالعلاقات الانسانية وتحسين التفاعل الانساني من خلال تركيز الاخصائيين الاجتماعيين على مساعدة الناس لتحـسين أدائهم الاجتماعي على أساس تحسين قدرتهم على التفاعل والارتباط بالاخرين .

التعريف الرابع : تعريف " على الدين السيد ":

الخدمة الاجتماعية مهنة متخصصة تعتمد على أسس علمية ومهارية خاصـة تستهدف تنمية واستثمار قدرات الأفراد والجماعات والتنظيمات الاجتماعية لتدعيم حياة اجتماعية أفضل تتفق وأهداف التنمية الاجتماعيـة والمعتقـدات الايمانيـة الراسخة .

ومن خلال التعاريف السابقة وما وصلت اليه من تطور يمكن وضـع مفهـوم عاملي للخدمة الاجتماعية يحدد معالمها حديثاً يتضمن :

1- الخدمة الاجتماعية مهنة لها قاعدتها العلمية وهى قاعدة منتقاة مـــن العلوم الاجتماعية, ومن معرفة توصلت اليها المهنة من خبرات ميدانية ذات تعميمات مقبولة, او من نتائج البحوث العلمية التى أجريت لتحسين مستوى أداء المهنة لوظائفها ، وتسعى المهنـــة دومـــاً الـــى الارتقـــاء بمـــستوى القاعدةالعلمية للتوصل الى نظرية خاصة بممارستها .

2-تمارس المهنة عن طريق متخصصين وهم الأفراد الذين تم اعدادهم وتأهيلهم فى المؤسسات المتخصصة لاعداد الاخصائيين الاجتماعيين وفـــق المناهج والمقررات الدراسية للخدمة الاجتماعية المعترف بها دولياً ، ويلتزم هؤلاء الممارسون بفلسفة المهنة وأهدافها فى اطار قيم المجتمع ، باعتبارهم من القيادات المهنية التى تنشط الممارسة وفقاً لطبيعـــة عملهـــم ومـــستوى اعدادهم المهنى والذي يتضمن مستوى المساعدين (A.A) بعد دراسة عامين فى الخدمة الاجتماعية بعد الثانوية العامة ، ومستوى الممـــارس المبتـــدئ الذي حصل على (B.S.W) وهـــى درجـــة البكـــالوريوس فـــى الخدمـــة الاجتماعية والمستوى المتقدم والذي يشمل درجة (M.S.W) الماجستير في الخدمة الاجتماعية ، (D.S.W)الدكتوراه فى الخدمـــة الاجتماعيـــة ، مـــع ملاحظة أنه قد استحدثت درجة متقدمة اخرى فى الخدمة الاجتماعية يعمل الحاصلون عليها فى مجالات تنظير الخدمة الاجتماعيـــة وتعلـــيم واعـــداد الممارس وهى درجـــة (ph.D.S.W) دكتـــوراة الفلـــسفة فـــى الخدمـــة الاجتماعية.

3-تعتمد ممارسة المهنة على مدى ما يتوافر لـــدى الممارســـين مـــن مهارات مهنية تساعد الممارس على استخدام المعلومات بفاعليـــة والتنفيـــذ والانجاز بسهولة ويسر.

ولذا يمكن القول أن الخدمة الاجتماعية تعتبر فنا لانها تعتمد على المهارة فى استخدام الحقائق والقاعدة المعرفية فى التطبيق العملي لممارسة المهنة فى مجالاتها المتعددة.

4-للخدمة الاجتماعية معايير أخلاقية يجب أن يلتزم بهـــا الاخـــصائي الاجتماعي في ممارسته كاحترام كرامة الانسان والاعتراف بحقه فى اتخاذ قراره بنفسه والثقة فى العملاء وعدم التشكك فيهم.

وهذا البناء القيمى يحدد ويوجه السلوك المهنى للاخصائي الاجتماعي تجاه كلا من العملاء ، زملاء المهنة ، المهنة ذاتها ، رؤسائه ، المنظمةا لتى يعمل بهـــا ، وأخيراً حيال المجتمع .

5-تهدف مهنة الخدمة الاجتماعية بصفة عامة الـــى احـــداث تغييـــرات مرغوب فيها في الافراد والجماعات والمجتمعات بقصد ايجاد تفاعل متبادل بين الأفراد وبيئاتهم ، وفي سبيل ذلك تسعى المهنة لتحقيق أهداف ذات طابع وقائي وعلاجي وتنموي .

- فتسعى من خلال تحقيق الهدف الوقائي الى التعرف علـــى المنـــاطق الكامنة والمحتملة لمعوقـــات الاداء الاجتمـــاعي للأفـــراد والجماعـــات والمجتمعات ومنع ظهورها مستقبلاً أو التقليل منها الى اقصى حد ممكن.
- ويعتمد الهدف العلاجى على عملية حل المشكلة لتقويـــة واســـتعادة قدرات الافراد والجماعات والمجتمعات على الأداء الاجتماعي ومواجهـــة مشكلاتهم .
- بينما يسعى الهدف التنموي الى احداث تغييرات فى النظم والأوضاع الاجتماعية وتحسينها بما يساعد الناس علـــى الاداء الاجتمـــاعي الـــسليم وتنمية قدراتهم لتحمل المسئولية فى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود .

6-لتحقيق الاهداف السابقة فإن الخدمات التى تؤديها المهنة تنقسم الـــى خدمات مباشرة وخدمات غير مباشرة فى نطاق تعاونها مع المهن الاخـــرى في المجالات المختلفة لمساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات للوصول الى المستويات الاجتماعية المنشودة ,من خلال مؤسسات متخصـــصة يـــديرها اخصائيون اجتماعيون متخصصون تعرف بالمؤسسات الاولية او من خلال مؤسسات اخرى تعرف بالمؤسسات الثانوية او المضيفة للخدمة الاجتماعية ، كما تتنوع المجالات التى تمارس فيها المهنـــة كالمجـــال الطبـــي, مجـــال المنحرفين ، المدرسي ، العمالي ، رعاية الشباب .

7-للخدمة الاجتماعية طرق خاصة للممارسة – وان كانت المهنة ترتكز على المدخل التكاملي والممارسة العامة نظراً لطبيعـــة إعـــداد الممارســـين ومجالات الممارسة – فهى تعمل مع مشكلات الانسان من خـــلال أســـاليب

التدخل المهنى لمساعدته على أساس مراحل متتابعة تبدأ بتحديد المشكلة والتعرف عليها وصولاً الى حل المشكلة ، وذلك في أى موقع من مواقع حياة الانسان الاجتماعية كفرد أو عضو في جماعة او مجتمع محلي او المجتمع الكبير .

ولما كانت طبيعة احتياجات الانسان في هذه المواقع لا بد وأن تكون متمايزة فقد انبثقت عن المهنة ثلاثة طرق أساسية وهى طريقة خدمة الفرد ، طريقة خدمة الجماعة ، طريقة تنظيم المجتمع ، كما ظهرت طرق مساعدة تتضمن ادارة المؤسسات الاجتماعية ، التخطيط الاجتماعي ، البحث فى الخدمة الاجتماعية .

8-تتفق فلسفة وأساليب المهنة لتحقيق أهدافها مع ايديولوجية المجتمع فهى ليست واحدة في كل المجتمعات بل تلتزم بأيديولوجية المجتمع الذي تعمل من خلاله ، وارتباطها بأيديولوجية المجتمع يضفى عليها تحقيق أهداف تتمشى مع الايديولوجية .

ففي بعض المجتمعات تستهدف المهنة جهوداً علاجية في المقام الأول (المجتمع الامريكي) بينما فى مجتمعات اخرى تركز على الجهود التنموية مع عدم إغفال الجهود العلاجية والوقائية (مصر والدول النامية) .

9-تحظى المهنة بالاعتراف المجتمعي والذي تكتمل به معايير ومقومات المهنة ويتمثل ذلك فى احترام افراد المجتمع للمهنة وظهور منظمات تمثل العاملين والممارسين للمهنة مثل :

الجمعية القومية للاخصائيين الاجتماعيين فى امريكا ، ونقابة المهن الاجتماعية والجمعية المصرية للاخصائيين الاجتماعيين في مصر.

الى جانب استخدام الممارسين للعمل في كافة مجالات الرعاية الاجتماعية والمؤسسات الاهلية ، والحكومية وتجريم المجتمع من خلال النقابات المهنية علدم شرعية ممارسة غير المتخصصين للمهنة.

(2) دور الاخصائي الاجتماعي في مواجهة مشكلات المجتمعات المحلية:

يعتبر الاخصائي الاجتماعي أحد التخصصات المهنية التى تعمل في المؤسسات الانتاجية والخدمية المتوفرة فى المجتمعات المحلية والمنوط بها توفير الخدمات اللازمة للسكان فى اطار جهود التنمية المحلية التى تقوم على تعاون كافة

التخصصات المهنية لضمان تكاملها وشمولها . ويمكن للاخصائي الاجتماعي من خلال عمله فى تلك المجتمعات أيا كانت طبيعة عمله او المؤسسة التى يعمل بهـا أن يسهم فى مساعدة سكان المجتمعات على مواجهة المشكلات التى تعترضهم من خلال قيامه بعديد من المهام .

ومن أهم تلك المهام ما يلى :

المهمة الاولى :

مساعدة سكان المجتمع المحلي علـى استخدام قـدراتهم الذاتيـة لمواجهـة المشكلات التى تعترضهم خاصة عند التعامل مع السكان غيـرا لمتـوافقين مـع حياتهم فى المراحل الاولى لانتقالهم للمجتمع الجديد أو يمرون بحالات من القلـق والكآبة بسبب وجود مشكلات نفسية واقتصادية واجتماعيـة تحـد مـن أدائهـم الاجتماعي مع من يتعاملون بما يساعد على مواجهة تلك المـشكلات باسـتثمار قدرات السكان الذين يتعرضون لها .

المهمة الثانية :

مساعدة سكان المجتمع على اقامة ترابط بينهم وبين الموارد الموجـودة فـى المجتمع ,خاصة في حالة احتياجهم لتلك الموارد غير مرتبطين بها رسمياً أو غير رسمي ، أو في حالة عدم معرفتهم بها رغم توفرها ,أو بسبب اخفاقهم فى استخدام تلك الموارد او لاعتقادهم فى أنها لن تسهم فى مواجهة مشكلاتهم . وبالتالى فـإن مساعدتهم على اقامة تلك العلاقة قد يسهم فى مساعدتهم على اشباع احتياجـاتهم ومواجهة مشكلاتهم بطريقة أفضل عن طريق استثمار تلك الموارد .

المهمة الثالثة :

تيسير التفاعل وبناء علاقات جديدة بين سكان المجتمع والمنظمات الانتاجيـة والخدمية المتاحة فى المجتمع ، خاصة في حالة عدم اسـتجابة تلـك المنظمـات لاحتياجات السكان وعدم توفيرها لأوجه المساعدة التى يحتاجون اليها بما يـساعد على استفادتهم من تلك المنظمات فى اشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم عـن طريق الاستثمار الامثل للموارد المتوفرة فيهـا لمواجهـة المـشكلات الفرديـة والجماعية والمجتمعية بأفضل كفاءة ممكنة .

المهمة الرابعة :

المساهمة مع التخصصات الاخرى فى تعديل السياسات الاجتماعية أو الـنظم القائمة والقوانين المنظمة لعلاقة سكان المجتمع بالأجهزة الحكومية بحيث تكـون قادرة على حل مشكلات السكان .

وذلك عن طريق توفير خدمات جديدة أو التنسيق بين الخدمات القائمـة لأداء دورها بصورة أفضل لتحسين التفاعل بين سكان المجتمع أو النظم الاجتماعية بما يسهم في مواجهة مشكلاتهم .

المهمة الخامسة :

المشاركة بفاعلية مع الاخصائيين الاجتماعيين والتخصصات الاخـرى فـي توفير خدمات وموارد جديدة مع التوزيع العادل للموارد الهامـة لحيـاة سـكان المجتمع المحلي فى اطار التشريعات والقواعد المنظمة لعمل المؤسـسات التـي يمارس الاخصائي الاجتماعي دوره من خلالها ، حتى يمكن استفادة أكبر عدد من السكان فى هذه الموارد فى اشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم, مـع الـسعى لزيادة فعالية وانسانية العمليات التى تقوم بها المؤسات المـسئولة عـن مواجهـة مشكلات سكان المجتمع .

المهمة السادسة :

المساهمة في وضع خطة وانجازها لتحسين مستوى معيشة سكان المجتمعـات المحلية وتقدير حجم المشكلة وتحديد الاهداف الممكن تحقيقها وعرض الاختيارات المتاحة وتعزيز عملية حل المشكلة واختيار البديل الأمثل لمواجهـة المـشكلات بطريقة أكثر كفاءة, مع الاهتمام بتقييم فعالية الخدمات المقدمة وتطويرها بما يسهم في مواجهة المشكلات بصورة أفضل .

المهمة السابعة :

العمل على اكساب سكان المجتمعات المحلية القيم الايجابية المدعمة لمـسيرة التنمية واحداث التغيير القيمى لدى الافراد مما ينعكس بدوره على النسق القيمـي فى المجتمع ونماذج السلوك ,وذلك من خلال مساهمات الاخصائي فـي التنـشئة الاجتماعية التى تسهم فى تخليص السكان من السلبية وتنمى فيهم القـدرة علـى تحمل مسئولية مواجهة مشكلاتهم ، وتكوين الشخصية المتفاعلة والمبتكـرة التـي يمكنها التكيف مع التغير والعمل على احداثه وعلاج المشكلات التى تعوق تقـدم وتنمية المجتمع .

المهمة الثامنة :

التدخل بفاعلية لدى المؤسسات المتعددة أو الاخرين نيابة عـن فئـات سـكان المجتمع المحلي خاصة الفئات الاكثر تعرضا للمشكلات او للخطر للحفاظ علـى حقوقهم ومصالحهم في حالة حرمانهم من خدمات من حقهم أو مـن مـساعدات

يحتاجون اليها ,انطلاقاً من أن الاخصائي الاجتماعي هو ممثل لمؤسسة مجتمعية اوجدها المجتمع لتوفير خدمات لسكانه باعتبار أن المجتمع مسئول عن توفير الخدمات لهؤلاء السكان كأساس لمواجهة المشكلات التى يتعرضون لها .

المهمة التاسعة :

استخدام الاخصائى الاجتماعي لاستراتيجيات التدخل المهنى والادوار المهنية الملائمة لتنمية المجتمعات المحلية سواء كانت صناعية أو عمرانية أو زراعية مستصلحة أو عشوائية لتعليم وتحفيز سكان تلك المجتمعات لتحقيق المساعدة الذاتية واكتشاف وتنمية القيادات المحلية لزيادة وعيهم بمشكلات مجتمعهم وكيفية المساهمة فى مواجهتها , مما يسهم في زيادة تماسكهم وتعاونهم فى اعداد وتنفيذ ومتابعة مشروعات تسهم في مواجهة تلك المشكلات .

وعلى الاخصائي الاجتماعي عند قيامه بتلك المهام لمساعدة سكان المجتمعات المحلية على مواجهة مشكلاتهم أن يراعي :

(1) أن العوامل الديموجرافية والسيولوجية لها دورها في تحديد البيانات اللازمة عن المشكلة التى يهتم بمساعدة سكان المجتمع على مواجهتها .

(2) أن العمران أو اقامة المجتمعات المستحدثة قائم على استخدام الارض سواء كان استخداماً عشوائيا ام مخططاً وأن ضبط هذا الاستخدام يكون بهدف تحقيق الأمن والأمان لأفراد المجتمع .

(3) أن يدرك أنه يعمل فى اطار منظومة يمثلها فريق عمل وأنه يمثل أحد أعضاء هذا الفريق وما يستتبعه ذلك من ضرورة التعاون والتنسيق بينه وبين غيره من التخصصات لمواجهة المشكلات ولذا يجب أن يهتم بتنمية واكتساب مهارات العمل الفريقي .

(4) البدء بالعمل مع المشكلات ذات الأولوية بالنسبة لسكان المجتمع على أن يراعي السرعة المناسبة لحركة السكان حتى لا يشعرون بالاحباط نتيجة عدم قدرتهم على ملاحقة التغيير أو يشعرون بالملل اذا سارت الجهود ببطء لا يتناسب مع مستوى حماسهم ودرجة قدرتهم على التعامل مع المشكلات .

الباب الثالث
المشاركة الشعبية ومنظمات المجتمع المدني وتحقيق التنمية

الفصل السادس : التنمية ومصالح الفئات المهمشة
الفصل السابع : المشاركة الشعبية والتنمية
الفصل الثامن : منظمات المجتمع المدني والتنمية

الفصل السادس
التنمية ومصالح الفئات المهمشة

أولا : تعريف الفئات المهمشة
ثانيا : العوامل التى تؤدي الى تهميش بعض فئات المجتمع
ثالثا : أسباب الاهتمام بالفئات المهمشة
رابعا : أهداف المجتمعات في تحقيق مصالح الفئات المهمشة
خامسا : استراتيجيات تحقيق مصالح الفئات المهمشة
سادسا : برامج تحقيق مصالح الفئات المهمشة

أولاً : تعريف الفئات المهمشة :

يعتبر مفهوم الفئات المهمشة جديد نسبياً ، ومع ذلك ظهرت محاولات لتعريفه منها:

التعريف الأول :

هي الفئات التي تكون فرصها محدوده من الموارد المجتمعية أو عوائد التنمية في المجتمع نتيجة للاجحاف والتمييز بينهم وبين غيرهم من سكان المجتمع المستفيدين من خدمات التنمية .

التعريف الثاني :

الجماعات التي تتعرض للمخاطر والاستبعاد أو التهميش الاجتماعي أكثر من غيرهم من سكان نفس المجتمع نتيجة لمحدودية الموارد والخدمات التي يحصلون عليها كعوائد لبرامج التنمية في المجتمع حيث لا يتم تحقيق مصالحهم .

التعريف الثالث :

هي الفئات التي لا تتمتع بعوائد التنمية في المجتمع نتيجة سيادة الطبقية التي تقدم التبرير المنطقي من وجهة نظر بعض الفئات المسيطرة والمؤيده للتقسيم الطبقي والذي يعطي امكانات في التقدم وفرص وقدرات وموارد أقل لهؤلاء الذين لديهم مكانه منخفضة علي أساس من الظلم الاجتماعي .

ومن التعاريف السابقة يتضح ما يلي :

1- أن الفئات المهمشة هي الفئات التي تعطي امكانات وفرص وقدرات وموارد وظروف ملائمة للحياة أقل من بعض الفئات الاخرى التي تعيش منها في نفس المجتمع نتيجة لسيادة الظلم الاجتماعي في المجتمع بما يؤدي لمستوي متدني لمعيشتها.

2- فرصة هذه الفئات أقل مشاركه في تحقيق التنمية أو الاستفادة من عوائدها نتيجه استبعادهم من القوي العاملة في المجتمع , بل وتهميشهم اجتماعيا .

3- تتضمن تلك الفئات : الفقراء ، المرأه ، الأطفال ، المسنين ......الخ، والتي تتمثل في ضعفها النسبي مقارنة بالفئات الاجتماعية الأخري أو إمتثالها للقوي المسيطرة .

4- تحتاج تلك الفئات لبذل الجهد للاعتراف بحقها في المشاركة في تحقيق التنمية والاستفادة من عوائدها باستخدام استراتيجيات متعددة وتوفير خدمات موجهة لها كأساس لتحقيق أهداف التنمية البشرية والمستدامة .

5- يمكن للاخصائيين الاجتماعيين العاملين في منظمات التنمية في المجتمع أن يستفيدوا من قدرات تلك الفئات ومساعدتها على المشاركة في جهود تحقيق التنمية والاستفادة من عوائدها بما يقلل من تهميشهم اجتماعيا .

ثانيا : ***العوامل التي ادت إلي تهميش بعض فئات المجتمع للمشاركة في التنمية*** :

تتعدد العوامل التي ادت إلي ظهور فئات مهمشة ومن اهم تلك العوامل :

العامل الاول : استمرار النظرة إلي عدم المساواة بين الجنسين في بعض المجتمعات ، مما يساهم في إقصاء المرأة إجتماعياً واقتصادياً وسياسياً بما يجعلها مهمشة عن المشاركة في عمليات التنمية أو الاستفادة من منافعها .

العامل الثاني : معاناه كثير من مؤسسات المجتمعات المحلية داخل بعض الدول من التكلفة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن النزاعات الداخلية والخارجية التي أدت إلي : انتشار الفقر وتشويه أولويات عملية التنمية, والضعف الشديد في التماسك الاجتماعي, واضعاف الهياكل المؤسسية في المجتمعات المحلية وعدم قدرتها علي تخفيف حده التوترات الاجتماعية بشكل كامل ,لا سيما في إطار الزيادة السكانية السريعة وازدياد التوسع الحضري وارتفاع معدلات البطالة .

العامل الثالث : عدم توفر أسس سليمة للصله بين المواطنين والدولة وعدم كفاية الآليات المعنية باتاحة فرص حقيقية للمواطنين باعطاء الملاحظات التقييمية حول نوعيات الخدمات التي تتيحها الحكومات ، وكذلك القيود المفروضه علي المجتمع المدني فيما يتعلق برصد الأداء الحكومي وتنظيم الشكاوي والدفاع عن مصالح الفئات المهمشة ، مما جعل هناك فجوه بين فئات المجتمع واستبعاد بعضها عن الاستفادة من منافع التنمية في المجتمع.

العامل الرابع : الزيادة السكانية المضطرده في أغلب الدول ونزوح كثير من السكان من المناطق الريفية إلي المناطق الحضرية مع عدم وجود فرص عمل ،

مما أوجد مناطق عشوائية بعيده عن التخطيط العمراني للدولة افتقدت إلي الكثير من الخدمات لعدم إدراجها في خطط التنمية ومعاناه سكانها من التهميش من الاستفادة من البرامج والخدمات التي تتضمنها تلك الخطط التنموية .

ثالثا : أسباب الاهتمام بالفئات المهمشة في المجتمع:

هناك عدة أسباب أدت إليٰ الاهتمام بالفئات المهمشة في المجتمع في ظل المتغيرات المحلية والعالمية ,ومن هذه الأسباب :

السبب الأول : تغير مفهوم الدولة وتحولها من وظيفتها التقليدية كسلطة لتنظيم الأمن ، إلي سلطة وجهاز موجه لتحقيق التنمية والرفاهية وتقديم خدمات لسكان المحتمع خاصة الفئات المحرومة أو المعرضه للخطر أو الضعيفة والمهمشة كأساس لتحقيق التكافل والعدالة الاجتماعية بين كافة سكان المجتمع الواحد .

السبب الثاني : ظهور المواثيق وعقد المؤتمرات العالمية والمحلية التي أكدت علي ضرورة الاعتراف بالكرامة المتأصلة لجميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة كأساس للحرية والعدل والسلام في العالم ، وما تبع ذلك من أن أصبحت برامج التنمية والرعاية تؤدي كحق للمواطنين وليست كمنحة أو إحسان .

السبب الثالث : ظهور المفاهيم والاتجاهات الحديثة في التنمية كالتنمية المستدامة والتنمية البشرية والتنمية الشاملة والتنمية الانسانية والتي تتوجه أساساً إلي تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقراً في المجتمع وتسعي إلي الحد من تفاقم الفقراء في العالم والارتفاع بالرفاهية وأن التنمية هدفها وغايتها الانسان وزيادة مشاركة كل الفئات المجتمعية – خاصة التي حرمت أو همشت – في تحقيق التنمية والاستفادة من عوائدها .

السبب الرابع : فشل الاستراتيجيات التي اتبعت في أغلب الدول ولم تقضي علي الفقر بل إن أغلب المجتمعات – خاصة العربية – تعاني من مشكلة تزايد التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بزيادة فقر الفقراء وثراء الأثرياء ، مع عدم إدراج الفئات المهمشة في أغلب الدول ضمن برامج واستراتيجيات التنمية .

السبب الخامس : أن الفئات المهمشة في أغلب الدول تواجه تحديات التنمية وتؤثر علي التماسك الاجتماعي ، وعدم وجود فرص حقيقيه للمشاركه ، مما أوجب علي المجتمعات محاوله تعويضها والاهتمام بها كأساس لتحقيق التكافل والعداله بين جميع سكان المجتمع الواحد .

رابعـا : **أهـداف المجتمعـات في تحقيـق مـصالح الفئـات المهمـشة مـن بـرامج التنمية**:

تسعي المجتمعات من خلال استفادة الفئات المهمـشة مـن التنميـة وتحقيـق مصالحها إلي تحقيق الأهداف التالية :

الهدف الأول : السعي لتحقيق التكافل الاجتماعي بين المهمشين وغيـرهم مـن سكان المجتمع وتقوية الروابط الاجتماعية وتدعيم العلاقات بين جميع المـواطنين علي أساس من التعاون والاخاء ، وتحقيق التوازن في توزيع ناتج التنمية علـي المواطنين علي أساس من العدالة في توزيع الحقوق والواجبات .

الهدف الثاني : تحقيق أهداف التنمية المستدامة والبشرية في المجتمـع خاصـة الفئات المهمشة ، واشباع أقصي قدر ممكن من الحاجات الانـسانية بمـد مظلـة التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي وتوفير المساعدات العامـة والرعايـة الصحية والتعليمية والاسكانية والخدمات الأخري اللازمة لتلك الفئات.

الهدف الثالث : السعي إلي رفع مستوي المعيشة وتحقيق أكبر قدر من العدالة في توزيع الدخل ، مع تأمين الحد الأدني لمعيشة كل مواطن خاصة الفئات المهمـشة أو المحرومه بما يؤمن المطالب الأساسية للحياة دعمـاً للاسـتقرار الاجتمـاعي ومواجهة التغيرات المحلية والعالمية .

الهدف الرابـع : العمل علي إعادة الفئات المهمشة إلي المجتمع والاستفادة منهـا كمشاركة في تحقيق التنمية باعتبار أن الانسان هو هدف التنمية وغايتها ووسيلتها، وتحسين نوعية حياة الانسان واحداث التغييرات التي تحقق التوازن بين الجوانب المادية والبشرية ، وتوزيع الثروات علي أساس من العدالة بمـا يحقـق الحيـاة الكريمة لكل أفراد المجتمع وازالة التفاوت بين سكان المجتمع بما يسهم في ارساء قيم الديمقراطية ويدعم المواطنة بين كافة سكان المجتمع الواحد .

الهـدف الخـامس : سعي عديد من الدول إلي اشتمال الشباب والنساء وغيرهم من الفئات المعرضة للمعاناة في منافع التنمية واستنهاض المجتمعات المحلية وتمكينها من أسباب القوة .

بالاضافة إلي تحسين قدرة المواطنين والقطاع الخاص علي الوصـول إلـي المعلومات الخاصة بالفرص والمنافع التي تتيحها الحكومة .

خامسا : استراتيجيات تحقيق مصالح الفئات المهمشة:

تتعدد الاستراتيجيات التي يمكن أن تنتهجها الدول لتحقيق مصالح الفئات المهمشة, ومن تلك الاستراتيجيات :

الاستراتيجية الاولي : استراتيجية مواجهة الفقر او التخفيف منه :

وهذه الاستراتيجية تستند علي أن مصالح الفئات المهمشة لا تتحقق في المجتمع نتيجة قصور في الخدمات المقدمة لهم ، ولذا فإنها تؤكد علي ضرورة الاهتمام بتقديم مشروعات وبرامج تنموية لتغطية الفئات المهمشة أو ذات التعرض الكبير للفقر كالمسنين والنساء من خلال توفير مظله من الأمان الاجتماعي تستند علي تتبع البطالة والاختلال التعليمي وكفاية الدخل مع التركيز علي المجتمعات الفقيرة ، في إطار تأمين زيادات حقيقية في مدفوعات الأمان الاجتماعي .

الاستراتيجية الثانية : استراتيجية التنمية المستدامة :

وتؤكد علي تحقيق أهداف التنمية المستدامة, مع توجيه أهدافها نحو الفئات المهمشة لتخفيف المعاناه عنها إعتماداً علي أبعادها الأساسية وهي العدالة الاجتماعية ، تنمية الموارد البشرية ، الحفاظ علي البيئة ، تحقيق حقوق الانسان خاصة الفئات المهمشة .

ويتم ذلك من خلال :

(1)تدعيم المؤسسات المجتمعية لمواجهة الفقر وتوجيه الخدمات للفئات المهمشة.

(2)تمكين نمو وزيادة امتلاك رأس المال للفئات المهمشة .

(3)تأمين الفئات المهمشة من المخاطر الأساسية التي يمكن التعرض لها.

(4)ضمان استثمارات التنمية المستدامة الفعالة للانفاق علي الخدمات التي تحتاجها الفئات المهمشة .

الاستراتيجية الثالثة : استراتيجية التمكين :

يرتبط التمكين بمنح القوة ويركز علي إتاحة الفرصة وبصفة خاصة للفئات الأقل قوة في المجتمع كالمرأة والفقراء والفئات المهمشة ، وذلك من خلال تقوية تلك الفئات وإتاحة الفرص لمشاركتهم وتقرير مصيرهم بأنفسهم واتخاذ القرارات التي تؤثر علي حياتهم .

ويمكن أن يتم ذلك من خلال :

(1)تعزيز الصلات والعلاقات والارتباط بالأنساق المدعمة غير الرسمية مثل الشبكات الاجتماعية وجماعات المساعدة المتبادلة .

(2)تعزيز الكفاءة الاجتماعية للفئات المهمشة وقدرتها علي عمل اجتماعي ناجح .

(3)تعزيز تقدير الذات من خلال الاهتمام والاحترام من جانب المسئولين عن تحقيق التنمية .

(4)تعزيز التوجيه الذاتي من خلال تشجيع الفئات المهمشة علي المشاركة في اتخاذ قرارات ذات فاعلية في تحقيق التنمية .

***الاستراتيجية الرابعة* : استراتيجية المشاركة** :

وتستهدف هذه الاستراتيجية ضمان فرص مشاركة الفئات المهمشة في تخطيط وتنفيذ البرامج التنموية باعتبارهم مستهدفين من تلك البرامج التي لابد أن تتمشي مع اشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم.

ويتم ذلك من خلال الاهتمام بما يلي :

(1)تحديد الأهداف من خلال تحديد وقياس المشكلات الفعلية لهذه الفئات.

(2)تحديد الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والقطاعية لمستوي التهميش المراد مواجهته.

(3)المشاركة الفعلية من جانب الفئات المهمشة .

(4)الاعتماد علي المشاركة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق مصالح الفئات المهمشة .

ويمكن أن تتحقق أهداف تلك الاستراتيجية في تحقيق مصالح الفئات المهمشة من خلال:

- توسيع الاتجاه نحو اللامركزية واعطاء حرية اتخاذ القرار علي المستوي المحلي .
- توجيه جهود التنمية نحو رعاية الفئات المهمشة وتشجيع الجهود الذاتية في مشروعات وبرامج التنمية .

- الاهتمام بتدريب الفئات المهمشة علي مهارات تنمية المجتمع .

الاستراتيجية الخامسة : استراتيجية المدافعة :

وتقوم تلك الاستراتيجية علي أساس مساعدة مسئولي التنمية بمشاركة الفئات المهمشة التي وقع عليها ظلم إجتماعي أو الدفاع بالنيابة عنهم ببذل جهود تستهدف التأثير واحداث التغيير لصالح تلك الفئات وتدعيم حقهم في الحصول علي الخدمات ومنافع التنمية مثل باقي فئات المجتمع استناداً علي منهجية علمية وخطوات وتكنيكات تسهم في رفع الظلم وتحقيق العدالة الاجتماعية .

ويتم ذلك من خلال :

(1)تحفيز تلك الفئات من الحصول علي حقوقها وإتاحة الفرصة لمشاركتها في تحديد إحتياجاتها .

(2)المشاركة في اقناع المسئولين ومتخذي القرار بضرورة ادماج تلك الفئات في خطط التنمية .

(3)توفير خدمات الرعاية الاجتماعية للفئات المهمشة باعتبارهم فئات أولي بالرعاية.

(4)مساعدة تلك الفئات علي حماية حقهم في تلقي الرعاية والخدمات التي تشبع احتياجاتهم والقدرة علي احداث التغيير الاجتماعي لصالح المهمشين منهم .

سادساً : البرامج والخدمات التي تحقق مصالح الفئات المهمشة :

في ضوء تبني الاستراتيجيات السابقة يمكن أن نحدد بعض البرامج التي يمكن أن تنفذها المجتمعات من خلال ادراج الفئات المهمشة في خطط التنمية بالتركيز علي البرامج والخدمات التالية :

1- برامج للاستثمار والتشغيل :

من خلال تأكيد الثقة في مناخ الاستثمار وإزالة الحواجز وتقديم خدمات للمستثمرين وطرح عدد من المشروعات الاستثمارية الموجهة لاستفادة الفئات المهمشة ، مع إعادة تأهيل تلك الفئات لتلبية احتياجات سوق العمل .

2- تطوير الخدمات الضرورية :

للمواطنين بصفة عامة وللفئات المهمشة علي وجه الخصوص من خلال التوزيع العادل للخدمات وسد الفجوات التنموية بين جميع فئات المجتمع سواء للمشاركة في تحقيق التنمية او الاستفادة من عوائدها .

3- تطوير التعليم والبحث العلمي :

من خلال رفع القدرة الاستيعابيه للتعليم العام وإتاحة خيارات متعددة وملائمة من التعليم أمام كل فئات المجتمع مع تيسير استفادة الفئات المهمشة من تلك البرامج التعليمية ، وتوجيه جهود البحث العلمي لمواجهة مشكلات المجتمع بوجه عام والفئات المهمشة علي وجه الخصوص .

4- الاهتمام ببرامج الحماية الاجتماعية الموجهة للفئات المهمشة والتي تتضمن :

تقديم معاش الضمان الاجتماعي ، معاش الأطفال في حالة وفاه الوالدين ، المساعدات الاجتماعية للأسر الفقيرة ، منح إعانات للعاملين السابقين بالحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال وأسرهم .

5- توفير خدمات الرعاية الاجتماعية لبعض الفئات وتتضمن :

خدمات للأطفال في دور الحضانة ، وتوفير الدور الايوائية للأطفال ، التوسع في خدمات أندية الدفاع الاجتماعي ومؤسسات رعاية المعرضين للخطر ،مراكز الشباب, دور المسنين المجانية ، التوسع في مراكز خدمة المرأة المعيله ، الاهتمام بإنشاء دور رعاية المعاقين .

6- تنفيذ بعض برامج التنمية الاجتماعية :

خاصة تشجيع قيام الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني ، الاهتمام بتدعيم مراكز رعاية الطفل العامل ، مشاريع الأسر المنتجة ، وغيرها من المشروعات الموجهة لخدمة الفئات المهمشة في المجتمع .

الفصل السابع
المشاركة الشعبية والتنمية

أولاً : تعريف المشاركة الشعبية .
ثانيا : سمات وخصائص المشاركة الشعبية .
ثالثا : أهداف المشاركة الشعبية لتحقيق تنمية المجتمعات .
رابعا : دوافع المشاركة كأساس لتنمية المجتمعات المحلية .
خامسا : أنماط المشاركة الشعبية .
سادسا : المشاركة ومراحل تنمية المجتمع المحلى .
سابعا : معوقات تحقيق المشاركة الشعبية الفعالة .
ثامنا : إستراتيجيات تفعيل المشاركة الشعبية .

اولا : تعريف المشاركة الشعبية :

التعريف الاول : العملية الاجتماعية التي يتم من خلالها قيام الإنسان بدور في الحياة السياسية أوالاجتماعية أوالاقتصادية فهي تتضمن المشاركة في عديد من الجوانب كإختيار حكام المجتمع وقادته ، وعضوية هيئات التطوع ، والاشتراك في لجان المجتمع المختلفة والاسهام فيها بالفكر والعمل لتحقيق ما تسفر عنه المشاركة في الأنشطة المحلية والقومية .

التعريف الثاني : العملية التي بواسطتها تقوم جماعات المجتمع المحلي بأخذ زمام المبادأة في تشكيل مستقبله وتحسين مستويات حياتهم وتحملهم كافة المسئوليات لانجاز ذلك ، ويتوقع أن يتم من خلال هذه العملية تنمية مهارات المواطنين وإمدادهم بالمعرفة الجديدة وتدريبهم علي اتخاذ قراراتهم ووضع أولوياتهم ورسم خططهم وتنفيذها مع بناء نظم تقويمية وحصولهم علي عائدات مشاركتهم .

ثانيا : سمات وخصائص المشاركة الشعبية :

تتسم المشاركه الشعبيه بعده خصائص أهمها :

(1) **انها شعبية** : حيث أنها تعبير عن إرادة شعبية تقوم علي أساس تعبئة قوي الجماهير لمواجهة المشاكل والمعوقات ، وهي بهذا تعتبر جزء لا يتجزأ من العمل الاجتماعي.

(2) **ديموقراطية** : فالمشاركة الشعبية تعبير ديموقراطي لممارسة العمل الاجتماعي مفهوما وعملا من خلال التنظيمات المجتمعية ,ما يجعلها أكثر صدقا في التعبير عن احتياجات المجتمع وأقوي تأثيراً في تحقيق أهدافه.

(3) **ديناميكية** : فالمشاركة الشعبية تتميز بالديناميكية والتحرك ,حيث أنها تعيش بروح العصر وآمال المستقبل ، لا تنفصل عن الماضي ولكنها امتداد له وصولا إلي المستوي الأعلي والغد الأفضل .

(4) **ايجابية في طبيعتها** : خاصة وان المشاركة الشعبية تترجم إلي أعمال منهجية تطبيقية وثيقة الصلة بحياة الجماهير .

(5) **إنسانية** : في قيمها وأهدافها وفي بواعثها ومنهج تنفيذها ، وهي إنسانية في الحكم لها أو عليها , كما أنها تخضع لحكم العقل وقواعد العلم وتمتد أيضاً للضمير الإنساني فترقي بذلك إلي مستوي الواجب الذاتي

الذي يحرك الجهود تلقائياً لأدائه مع الشعور العام بالرضا عند اتمام هذا الاداء .

ثالثا : أهداف المشاركة الشعبية لتحقيق التنمية:

يمكن بالتالي تحديد أهم أهداف المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية علي الوجه التالي :

(1) أهداف اقتصادية :تتمثل تلك الاهداف في :

●إدراك المواطنين للإمكانيات المتاحة للتنمية من النواحي المادية والفنية بحيث يتقبلون السياسات والقرارات التي يشاركون في وضعها ولا يغالون في رغباتهم ويقتنعون بأن إشباع حاجاتهم سيتحقق ضمن البرامج والأولويات التي يقررونها بأنفسهم .

●تكملة الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ خطة التنمية ، حيث تعجز الدولة في المجتمعات النامية عن توفير الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية الكافية ، وهنا يأتي دور المشاركون بالعون الذاتي Self Help حتي لا يحرم الريف من هذه الخدمات وقتا أطول حتي تتوافر الموارد المالية للدولة .

●الحرص علي المال العام ، حيث أنه إذا شارك المواطنون بالمال والجهد في إنشاء المرافق حرصوا علي حسن استخدامها حرصهم علي أموالهم ، وبالتالي تزيد أعمار المرافق الافتراضية بدل أن تقصر نتيجة لعدم إدراكهم أن أموال هذه المرافق نابع من أموالهم الخاصة .

(2) الاهداف الإدارية : وتتمثل في :

● ترشيد سياسات وقرارات إدارة التنمية المحلية نتيجة لإلمام ومعرفة المواطنين بظروفهم البيئية – مما يجعل مشاركتهم في تخطيط احتياجاتهم وتقرير وسائل إشباعها له أثر هام في ترشيد السياسات والقرارات وتلافي الأخطاء قبل حدوثها إذا كانت في المراحل الأولي أو إلي عدم تكرار الخطأ إذا ما وقع في بعض الأحيان .

●الإسراع بإحداث التغييرات السلوكية الضرورية لنجاح التنمية خاصة التي لا يمكن أن تغيرها الإدارة عن طريق القرارات أو القهر أو القمع ولكن عن طريق المشاركة ، حيث يقرر المواطنون بأنفسهم ماهية التغيير

واتجاهاته ووسائل إحداثه. وحيث أن المشاركة هي وسيلة من الوسائل التي تقوم عليها التنمية..لذلك لابد من المشاركة في جميع مراحل التنمية.

(3) اهداف إجتماعية : تتمثل في : -

- تعليم الأهالي عن طريق الممارسة وأداء الأدوار الاجتماعية والتفاعل واكتساب خبرات في التعرف علي المشكلات والاحتياجات وتحديد الأهداف ورسم وتنفيذ خطط مواجهتها وحل مشكلاتهم ومشكلات مجتمعهم .
- فتح قنوات اتصال للتفاهم بين الحكومة والشعب ، حيث تستجيب الحكومة إلي قضايا الشعب ومشكلاته واحتياجاته من خلال تدعيم الفكر الحكومي للأراء الشعبية التي لا تتأثر بالبيروقراطية ,ويتكافل الشعب مع جهود الحكومة لتحقيق التنمية من خلال جهوده الذاتية .
- تدعيم الرقابة الشعبية لتوجيه الرغبة في التغيير وترشيدها ، حتي لا تتسع الفجوة بين التغيير الذي يرغبه المجتمع وبين قدرته علي تنفيذه كما وكيفا لكي يؤدي التغيير دوره في تدعيم الأهداف العامة للمجتمع .

رابعا : **دوافع المشاركة كأساس للتنمية** :

فيما يلي أهم النقاط التي اتفق عليها المتخصصون في تحديد دوافع المشاركة وهي:

1- **المصلحة او الفائدة الشخصية** : وتعني أن مشاركة المواطن في صنع القرار يكون بغرض اشباع احتياجاته ورغباته الشخصية .

2- **المصلحة العامة** : وتعني أن يكون إهتمام المواطن بالصالح العام أولاً ، وأن يكون إتخاذ القرارات الهدف منها أن تعود نتائج وعوائد التنمية بالنفع علي المجتمع المحلي كله .

3- **دافع نفسي** : من أهم جوانب المشاركة أن المواطنين يجب أن يشعروا أن لهم دوراً ملموساً ، وأن القرارات المتخذة تكون نتيجة لمقترحاتهم وأنهم قد أتيحت لهم الفرصة ليعبروا عن أفكارهم وآرائهم ومطالبهم .

4- **الإحساس بالمسئوليه** : لأن المشاركة وتحمل المسئولية تجاه المجتمع أمراً يجب أن يساهم فيه الأفراد جميعاً ، وبذلك يشعر المواطن بأن المشاركة واجب وحق ديمقراطي .

5- **حب الافراد** : خاصة وأن حب الأفراد للقادة المحليين وتحمسهم للعمل معهم يتوقف علي قدرة القادة علي الاستفادة من قدرات المواطنين للعمل معهم وعلـــي مدي نيلهم ثقة المواطنين .

6- **حماس شخـصي** : ناتج عن حادثة معينة أو تجربة محلية ويراد تقليـــدها أو الإحساس بظروف استثنائية وطوارئ يتعرض لها المجتمع المحلي .

7- **حب العمل مع الآخرين** : والرغبة في كسب شعبية بين المواطنين .

8- ***الدافع الذاتي*** : للمشاركة والعمل ويتمثل في وجود حاجات للانسان من بينها حاجات اجتماعية تتمثل في الانتماء ، حاجات المركز ، حاجات التقدير ، حاجات تحقيق الذات .

خامساً : **انماط المشاركة الشعبية** :

مهما بلغ مستوي المشاركة من جانـــب المجتمـــع إلا أن ســـكان المجتمـــع لا يسهمون جميعا بقدر يتساوي مع مستوي مشاركة المجتمع ككـــل ، بـــل يتفـــاوت هؤلاء من حيث نصيب كل منهم والجهد الذي يبذله في المشاركة .

وقد وضعت بعض التصنيفات للمشاركين منها :

قد يكون المشاركون نشطون أو مهتمون أو مجرد متعاطفون ، ويتوقع أن يبذل النشطون جهدا أكثر من المهتمين وهؤلاء يبـــذلون جهـــدا بـــدورهم أكثـــر مـــن المتعاطفين .

وقد يكون المشاركون :

- **مشاركون منفذون** : وهم جماعة المشاركون ومتخـــذوا قـــرارات التنميـــة الرئيسية.
- **مشاركون نـشطون** : وهم الذين يساهمون في معظم الأنشطة التنموية فـــي المجتمع.
- **مشاركون غير منـتظمين** : وهم الذين يشاركون في النشاطات التنموية مـــن حين لآخر خاصة عندما يكون النشاط هاما بالنسبة لهم ، أو فـــي حالـــة الاجتماعات الحاسمة التي تقرر بعض عمليات التنمية المجتمعية.
- **مشاركون معاونون** : وهم أقل المشاركون بذلا للجهد ، ولكنهم ينضمون إلي المشاركين في بعض الأحيان ، ومجـــرد انـــضمامهم يزيـــد مـــن عـــدد

المشاركين وإن كانت مشاركتهم تتخذ جانبا غير نشط كأن يدفعوا بعض التبرعات المالية فقط .

سادساً : المشاركة ومراحل التنمية :

لقد حدد " كارل تايلور " خمس مراحل لتنمية المجتمع المحلي يبدو فيها مشاركة المواطنين , وهذه المراحل هي :

المرحلة الأولي :

المناقشة المنظمةالعلمية للحاجات المشتركة بالنسبة للمجتمع المحلي يقوم بها أعضاء في نفس ذلك المجتمع , ويساعد ذلك النوع من المناقشة علي تنظيم المجهودات الفردية وتنسيقها بشكل يمكن الاستفادة به في تنمية المجتمع المحلي وتنفيذ ما أتفق عليه فعلاً .

المرحلة الثانية :

التخطيط المنظم للاجراءات اللازمة لتنفيذ ما تمت مناقشته في الخطوة الأولي فبعد المناقشة المنظمة لبرنامج معين ترسم خطة متكاملة للتنفيذ .

المرحلة الثالثة :

التعبئة الكاملة والاستخدام الأمثل لكل الطاقات الفيزيقية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي في وضع الاجراءات التي اتفق عليها موضع التنفيذ.

المرحنة الرابعة :

محاولة تحقيق أكبر قدر من التحسينات المدخلة علي المجتمع المحلي نتيجة تنفيذ ماتم الاتفاق عليه والتعرف على مدى تحقق من أهداف مخطط لتحقيقها.

المرحلة الخامسة :

تتمثل في تغذية المشروعات بعضها ببعض , بحيث إذا حقق أحد البرامج نجاحا فإن عائد ذلك النجاح اقتصاديا كان أو اجتماعيا ينبغي أن يستعمل في النهوض ببرامج مجتمعية أخري.

وقد أوضحت الدراسات الحديثة أهمية وضرورة توافر مجموعة من الصفات في سكان الدول حتي تحدث المشاركة الفعالة اللازمة لإحداث التنمية

ومن هذه الصفات :

(1)وجود درجة عالية من الرغبة في المشاركة لتحقيق أهداف المجتمع بين السكان ، وهي من أهم الصفات اللازمة لتحقيق التنمية حيث تتبلور في إسهام المواطنين بالعمل من أجل الصالح العام ، وهي

صفات تكاد تفتقر إليها الدول المتخلفة ، وفي نفس الوقت تمثـل درجـة الشعور بالانتماء ومدي ارتباط الفرد بمجتمعه .

(2)وجود درجة عاليه من الدافع علي الانجاز ، بما يعكس الرغبة في تحقيق نتائج متميزة في تنمية المجتمع .

(3)توافر درجة عالية من الرغبة في تحمل المخاطر وايثار المصلحة العامة ، فدرجة التقدم الاقتصادي تتأثر إلي حد بعيد بمدي ميل الـسكان إلي قبول المخاطر وتحمل النتائج والآثار المترتبة علي القرارات التـي يتخذونها .

سابعا : معوقات تحقيق المشاركة الشعبية الفعالة :

سبق أن أوضحنا كيف أن المشاركة الفعالة تعتبر شرطا أساسـياً لإنجـاح أي سياسات بناءة للتنمية . ومن ثم كان من المفيد في هذا المجال الوقوف علي كـل الأسباب التي تؤدي إلي غياب المشاركة وضعف فاعليتها ، والتصدي لكـل مـا يصادف المشاركة من معوقات توجزها فيما يلي :

• **المعوق الأول : ضعف الموارد المالية للوحدات المحلية :**

مما يترك أثارا ضارة علي المشاركة ,حيث يضعف التأييد الـشعبي للـسلطة المحلية نتيجة تقصيرها في الوفاء بالواجبات والمسئوليات الملقاة علي عاتقهـا ، وفي نفس الوقت فسوف ينمو دور الجهات المركزية بتغطية العجز فـي نفقـات السلطات المحلية ويفقد المواطنيون ثقتهم في الإدارة وينخفض حجـم المـشاركة الشعبية .

• **المعوق الثاني : عدم وضوح القوانين وتكرارها وتضاربها وعدم استقرارها :**

مما يؤدي إلي نوع من التشتت لدي المواطنين فتنعدم الرؤية لديهم فيما يختص بالمجالات التي يشاركون فيها والمدي المطلوب منهم فـي المـشاركة ، وحـدود المشاركة المتاحة أمامهم ، وأي القرارات التي يمكن التأثير فيهـا عـن طريـق المشاركة وأيها يتعين عليهم تقبلها دون مناقشة ، ذلك كله من شأنه أن يحد مـن المشاركة الشعبية ويفقدها فاعليتها.

• **المعوق الثالث : قصور دور العلاقات العامة لاجهزة الإدارة المحلية :**

وينعكس ذلك علي المواطنين فيعزفون خاصة في المجتمعات الريفية في البلدان النامية عن المشاركة نتيجة عدم توافر الوعي والإلمام الكافي بحقهم في المشاركة،

وعلي هذا فمن الضروري بمكان الأخذ بالمفهوم الحديث للعلاقات العامة ودورها باعتبارها تمثل مجموعة من العلاقات الرئيسية والثانوية بين الإدارة العامة والمواطنين ، وهنا يبرز دور العلاقات العامة كوسيلة من وسائل الأتصال بين الأجهزة التنفيذية والرأي العام مما يؤدي في النهاية إلي ازاحة الغموض عن بعض المفاهيم الخاصة بالمشاركة الشعبية ومجالاتها ومستوياتها .

- **المعوق الرابع** : **جمود الإدارة وهيمنة البيروقراطية** :

وخاصة في الريف نتيجة للتخلف الثقافي والاجتماعي, مما يشكل حجر عثرة في تحقيق المشاركة الفعالة من جانب المواطنين ، فعندما تنمو وتتضخم البيروقراطية تصبح الإدارة غاية في حد ذاتها بينما هي أداة اجتماعية تعمل للمجتمع وبه تستمد وجودها منه وإليه يعود ناتج عملها، فالإدارة تستمد مبرر استمرارها من مصدر وحيد هو أنها تعمل علي تحقيق أهداف المجتمع بتحويل المدخلات إلي مخرجات تشبع احتياجات سكان المجتمع وتساعده في مواجهة مشكلاته .

والنظام الإداري الكفء هو الذي يتفاعل مع البيئة المحيطة به دون تسلط وتعقيد ، ومما لا شك فيه أنه نظرا لما يعانيه المواطنون من صعوبات في التعامل مع الأجهزة البيروقراطية التي تتسم بالجمود تتولد لديهم صفات السلبية والتواكل وعدم التعاون والعزوف عن المشاركة .

- **المعوق الخامس** : **الصفات النفسية للسكان** :

ويرتبط بالميراث التاريخي والثقافي والعادات والتقاليد والاتجاه نحو السلطة ، ورغم أننا نعيش الحاضر إلا أن الماضي لازال يلقي بظلاله ، وتعاني الدول النامية من كثير من السلبيات التي تحول دون تحقيق المشاركة الفعالة وأن اختلفت حدة هذه الآثار من دولة لأخري .

- **المعوق السادس** : **مجافاة مبدأ الديموقراطية** :

أن المباعدة بين المواطن وحقه في المشاركة في حكم نفسه وإدارة شئون مجتمعه المحلي لمن تسفر إلا عن شيوع ظاهرة الاتكالية علي الجهود الحكومية في التخطيط للمشروعات وتحديد الأولويات وتدبير الموارد والإمكانيات وتولي الإشراف والمتابعة والرقابة . ويتضح ذلك فيما نراه في الدول النامية حيث تتدخل الحكومات الثورية في كل أمور الحياة وكل التفاصيل والجزئيات الخاصة بحياة

المواطنين وشئونهم المعيشية ويغيب دور المواطن الذي قامت التنمية مــن أجلــه أساسا .

ثامنا : استراتيجيات تفعيل المشاركه الشعبيه لتحقيق اهداف التنمية :

هناك بعض الاستراتيجيات التي تستخدم لزيادة مشاركة المواطنين في التنمية ، وتتضمن تلك الاستراتيجيات في:

(1) استراتيجية العلاج التعليمي :

وترمي هذه الاستراتيجية إلي العمل علي تقوية الشعور بالثقة لدي المــواطنين وتقوية الاعتماد علي النفس ، إذ أن الأفراد سوف يكتشفون من خلال تعاونهم مع بعضهم البعض أنهم سيتمكنون من تحقيق أهدافهم .

(2) استراتيجية تغيير السلوك :

وتعتمد هذه الاستراتيجية علي أنه من السهل تغيير سلوك الأفراد عندما يكونوا أعضاء في جماعة أكثر من تغيير سلوك كل فرد بمفرده, كما أن هناك ضـــرورة ملحة لمشاركتهم في صنع القرار والمساهمة في حل المشكلة والتي يمكن حلها عن طريق تغيير السلوك .

(3) استراتيجية توفير الهيكل الوظيفي :

وترمي هذه الاستراتيجية إلي جذب المتطوعين للمشاركة في أعمال الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية التي لا يكون لديها القدر الكافي من الموظفين وفي أعمال اللجان المختلفة لتنظيمات الاداره المحلية ومنظمات المجتمع المدني .

(4) استراتيجية التطابق :

وتستهدف هذه الاستراتيجية ادماج المواطنين في الجمعيات وتنظيمـــات الإدارة المحلية الخاصة لمنع المعوقات التي تقف في سبيل مشاركة المــواطنين ، ويــتم تحقيق ذلك عن طريق ضم بعض الأفراد من المتمتعين بقدر كاف من التأثير إلي اللجان المختلفة لتنظيمات الإدارة المحلية لأن تأثيرهم سيكون فعال لتحقيق أهداف التنمية .

(5) استراتيجية قوة المجتمع :

وتستخدم في هذه الاستراتيجية القوة بمفهومها الرامي إلي التأثير علي الآخرين لفرض إرادة معينة ، حيث تسعي للمشاركة باستخدام القــوة لجــذب المــواطنين بالجهود التطوعية .

كما يمكن زيادة فاعلية المشاركة الشعبية عن طريق :

- المساهمة في تحديد مجالات المشاركة التي يمكن للمواطنين من خلالها توجيه جهودهم سواء البشرية أو المادية ، علي أن تكون تلك المجالات ذات صلة بمصالح هؤلاء المواطنين .
- تحديد القنوات التي يمكن للمواطنين عن طريقها توجيه جهودهم الذاتية، حيث أن تحديد تلك القنوات بوضوح يمثل مصدر الثقة لهؤلاء المواطنين بما يدفعهم إلي زيادة وتنمية الجهود المبذولة من أجل مجتمعهم.
- المساهمة في تحديد الأسلوب الذي يتيح فرصا للمواطنين لكي يمارسوا نوعا من التأثير في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بهم.
- تهيئة المواطنين للمشاركة الشعبية القائمة علي الشعور بالمسئولية الجماعية بدافع من الرغبة الحقيقية والتي لا أثر فيها للذاتية أو الكسب المؤقت .
- إتاحة الفرصة لإتساع دائرة المشاركة لكل المواطنين لتشمل المرأة والشباب, والسماح للمواطنين بحضور جلسات المجالس الشعبية المحلية.
- مساعدة المواطنين لزيادة كفاءتهم وقدرتهم علي حل المشكلات المجتمعية من خلال النظر إلي المشكلات من المنظور الصحيح ، ومراعاة البدائل المتنوعة لمواجهة مشكلات المجتمع المحلي وزيادة الوعي الذاتي وتعلم مهارات حل المشكلات مما يزيد من فاعلية مشاركتهم في مواجهة مشكلاتهم .
- تسهيل التفاعلات بين المواطنين في المجتمع من خلال زيادة الاتصال بينهم وتنسيق جهودهم وتسهيل العمل الجماعي بينهم .

الفصل الثامن
منظمات المجتمع المدني والتنمية

أولا : تعريف المجتمع المدني .
ثانيا : تعريف منظمات المجتمع المدني .
ثالثا : أهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية .
رابعا : مجالات مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية .
خامسا : معوقات مشاركة منظمات المجتمع المدني .
سادسا : ضمانات نجاح مشاركة منظمات المجتمع المدني .

اولا: تعريف المجتمع المدني :

لقد تعددت وجهات النظر حول تعريف المجتمع المدني .ومن هذه المحالاوت :

التعريف الاول :مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف .

التعريف الثاني : مجموعة التنظيمات والحركات الاجتماعية المستقلة وشبه المستقلة عن سلطة الدولة وأجهزتها والتي تسعي من خلال تعبئة إمكاناتها ومواردها المادية والبشرية والروحية إلي إحداث تطويرات مرغوب فيها لصالح الجماعات المهنية والنوعية (ذكور ، إناث) والجيلية (أطفال ,شباب ، مسنين) وجماعات المصالح والشرائح والطبقات والقوي السياسية والاجتماعية .

التعريف الثالث : مجموعة واسعة من الكيانات غير الحكومية الرسمية وشبه الرسمية, وهذه الكيانات تحتوي علي تشكيلة واسعة ابتداء بالأحزاب السياسية والنقابات وانتهاءاً بالتجمعات المهنية والجمعيات الأهلية .

ومن التعاريف السابقة يتضح ما يلي :

1- ليس هناك معنى محدد متفق عليه حول مفهوم المجتمع المدني, وأن توظيف المفهوم معرفياً وسياسياً يرتبط ويتحدد بالسياق المجتمعي في اللحظة التاريخية التي يعيشها المجتمع .

2- يتباين المفهوم تبعاً لاهتمامات وأهداف الباحثين ,ويترادف هذا المفهوم مع مفهوم المنظمات غير الحكومية .

3- تتحدد أركان المجتمع المدني فيما يلي :

الركن الاول : قيام منظمات المجتمع المدني واعتمادها علي الفعل الارادي الحر، وبذلك فهذه التنظيمات لا تتضمن تنظيمات الجماعة القرابية كالأسرة والعشيرة والقبيلة, لأن الفرد ليس له دخل في اختيار عضويتها حيث أنها مفروضة عليه بحكم المولد .

الركن الثاني : يتمثل في جماعة التنظيم ، فكل تنظيم من تنظيمات المجتمع المدني يضم أعضاء اختاروا عضويتهم بإرادتهم الحرة وفقاً لشروط يتم التراضى عنها أو قبولها وقد تتغير شروط العضوية ولكن يبقي هناك تنظيم يميز المجتمع المدني .

الركن الثالث : يتمثل في أسس وقيم اخلاقية وسلوكية مرتبطة بعضوية المنظمة، هي قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي تنظمها اللوائح التنظيمية والاجراءات والقرارات التي تصدر عن كل نمط من أنماط منظمات المجتمع المدني .

ثانيا : تعريف منظمات المجتمع المدني:

لقد ارتبط مفهوم منظمات المجتمع المدني بمفهوم المجتمع المدني ذاته وظهرت بعض المحالاوت , ومن هذه المحاولات :

التعريف الاول : هي المؤسسات التي يتم تكوينها نتيجة لمبادرات شعبية ، ولا تهدف إلي التربح ، وقد تضيق وظائفها لتقتصر علي أعضائها أو قد تتسع لتشمل وظائف معينة (رعاية فئة المعاقين او المسنين) أو تخدم المجتمع ككل (مؤسسات الرعاية الاجتماعية) .

التعريف الثاني : هي المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أهدافها في الميادين المختلفة سياسية أو مهنية أو ثقافية أو اجتماعية .

التعريف الثالث : هي المؤسسات الأهلية والشعبية والطائفية سواء كانت أهدافها في الميادين المختلفة سياسية أو مهنية أو ثقافية ، والتي قد تقتصر علي أعضائها أو تمتد للآخرين ، وتعمل مستقلة عن سلطة الدولة ولها استقلاليتها ، وتعتمد علي العضوية والمشاركة الحرة التطوعية ، ولها بناء تنظيمي وهيكل إداري حر يمكنها من القدرة علي المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات .

ومن هذه التعاريف يتضح ما يلي :

1- تركيز منظمات المجتمع المدني علي المنظمات الأهلية والشعبية والطائفية سواء كانت أهدافها اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية .

2- العضوية الاختيارية ، بمعني أن هناك قدر من الرضا والاختيار من الالتقاء بغض النظر عن صلات القرابة أو الموطن أو اللون .

3- منظمات المجتمع المدني ليست جزءاً من الجهاز الحكومي ولا تديرها مجالس إدارات يغلب علي تشكيلها موظفين أو مسئولين بالدولة ، وتدار أغلب منظمات المجتمع المدني بواسطة مجلس إدارة منتخب من بين الأعضاء المكونين لها في إطار العمل التطوعي .

4- لا تسعي منظمات المجتمع المدني لتحقيق أرباح ، وتعتمد أغلب ميزانيتها علي رسوم تقديم الخدمات ومساهمات أعضائها .

5- ينظم العمل بمنظمات المجتمع المدني لوائح ونظم خاصة لإدارة شئونها تتضمن قواعد التعيين والفصل ، واختيار مجلس الإدارة ، الميزانية .

6- هناك إجماع علي أن المؤسسات التالية يمكن اعتبارها ضمن منظمات المجتمع المدني هي :

- النقابات والاتحادات المهنية .
- الجمعيات الأهلية والخيرية وجمعيات تنمية المجتمع .
- الجمعيات الثقافية والرياضية .
- جمعيات واتحادات رجال الأعمال .
- الأحزاب السياسية .
- الأندية الرياضية .

ثالثا : أهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية :

ترجع أهمية وضرورة مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية وضعاً وتنفيذاً ومتابعة وتقويماً للاسباب التالية :

السبب الأول : تدعيم القدرات المجتمعية في الاعتماد الذاتي واستثمار الجهود والإمكانيات الأهلية الفكرية والمادية والمالية والأدائية المتوفرة في المجتمع ، مما يؤدي إلي تخفيض الأعباء الملقاة علي عاتق الدولة باعتبار أن منظمات المجتمع المدني سند تدعيمي وتكميلي لدور الحكومة وتحقيق الأهداف المأمول الوصول إليها ببرامج وأنشطة التنمية .

السبب الثاني : تنمية الشعور بالمسئولية الجماعية وتأكيد مفاهيم المشاركة المجتمعية والديمقراطية وتجاوز قيم السلبية والانعزالية والتواكل في المجتمع, وإزكاء الوعي الاجتماعي والرأي العام المستنير والفاعلية والإيجابية وتوثيق الصلة بين الأهالي والمشروعات التنموية التي تخدم مصالحهم وتوسع نطاق الخدمات وتدعمها .

السبب الثالث : تضمن مشاركة منظمات المجتمع المدني في البرامج والأنشطة التي تتضمنها التنمية مسانده المواطنين لتلك العمليات والاهتمام بها ومؤازرتها ، مما يجعلها أكثر ثباتاً واستمراراً وأعم فائدة وأقل تكفلة وأسرع إنجازاً .

السبب الرابع : مساهمة منظمات المجتمع المدني يمكن أن تؤدي دوراً رائداً في ميادين وخدمات وأنشطة تنموية قد تعجز بعض المؤسسات الحكومية أن تؤديها,وذلك يرجع الى ما لما تتمتع به منظمات المجتمع المدني من مرونة تجعلها تستجيب بيسر وسرعة لرغبات المواطنين ، كما أنها تعمل علي تعميق معاني الديمقراطية لإدارة الخدمات التي تؤدي عن طريق الشعب لصالح الشعب ، مما يخلق مجتمعاً متماسكاً مترابطاً قوياً لا يعرف مواطنوه مشاعر العزله والاغتراب.

السبب الخامس : أن منظمات المجتمع المدني تمثل جماعات التغيير في المجتمع وأقدر علي الاتصال بالقواعد الجماهيرية بحكم طبيعتها التطوعية ، ومن ثم تكون أقدر علي تلمس حاجات المواطنين الحقيقية وتمثل تطلعاتها والتعبير عنها ، كما أنها الأقدر علي صياغة أنسب السياسات في مجالات التنمية المتعددة.

السبب السادس : توفر منظمات المجتمع المدني خدمات فريدة متعددة لا يمكن أن توفرها لوائح المؤساست الحكومية غير المرنه ، خاصة وان كثيراً من الأشخاص في بعض المجتمعات المحلية لا يجدون الخدمات التي يحتاجون إليها مثل أندية المعاقين أو دور المسنين أو لا تتاح لهم خدمات تلك المؤسسات نظراً لعدم انطباق شروط المؤسسات الحكومية عليهم .

السبب السابع : يمكن أن تقوم منظمات المجتمع المدني بالتوعية بموارد الخدمات التي يوفرها المجتمع عن طريق مكاتب تقديم المشورة للمواطنين وتوجيه نظر الأجهزة الحكومية نحو بعض المشكلات الخاصة التي لم تنتبه إليها ، إلي جانب القيام بالبحوث لاكتشاف الحاجات الاجتماعية والصحية في المجتمع المحلي، واقتراح التشريعات الاجتماعية ، وحث السلطات الحكومية لاتخاذ الإجراءات والتدابير الضرورية لإشباع تلك الاحتياجات .

السبب الثامن : قدرة منظمات المجتمع المدني علي الوصول إلي الفقراء والمحتاجين لمساعدتهم خارج نطاق الخدمات الحكومية نتيجة قدرتها علي الاتصال المباشر بالمجتمعات المحلية ومعايشة الواقع الاجتماعي ، مما يميز برامجها بالموضوعية والقدرة علي اشباع احتياجات ومطالب حقيقية في إطار من عدالة تقديم خدماتها.

رابعا : مجالات مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية :

في عصر العولمة والخصخصة يتراجع دور الدولة في المشروعات الخدمية ويتعاظم دور مؤسسات المجتمع المدني ، وفي إطار ذلك فإن هذه المنظمات يمكن أن تقوم بما يلي لتحقيق التنمية :

(1) المساهمة في التعرف علي الاحتياجات والمشكلات المجتمعية بطريقة أكثر مصداقية وواقعية ولتكون أساساً لوضع سياسة تنموية تتسم بالموضوعية وتسهم في إشباع الاحتياجات وتواجه المشكلات .

(2) تشجيع الأنشطة التطوعية في مجالات العمل الاجتماعي ومساهمة المواطنين بالجهد والمال في تمويل المشروعات التي تتضمنها سياسة الرعاية الاجتماعية .

(3) المساهمة في علاج المشكلات المجتمعية ، خاصة مشكلة بطالة الشباب عن طريق أقامة مراكز تدريب والإسهام في تشغيل الشباب ، ومشكلة الأمية عن طريق فتح فصول محو الأمية ، ومشكلة التلوث البيئي عن طريق المشروعات التي تنظمها مؤسسات المجتمع المدني لهذه الأغراض .

(4) الإسهام في توفير الخدمات الضرورية للمواطنين كالخدمات التعليمية عن طريق بناء مزيد من المدارس ، والرعاية الصحية عن طريق إنشاء المستوصفات والمستشفيات التي يكون العلاج فيها بأجور رمزية ، حل مشكلة الإسكان عن طريق الإسهام في بناء مساكن لمحدودي الدخل وتيسير تمليكها لهم بقروض ميسرة .

(5) المساهمة في مجالات رعاية الشباب ، رعاية الأسرة والطفولة والأمومة ، رعاية المسنين ، حماية مصالح الطبقات الفقيرة ، تقديم المساعدات المالية كمجالات للرعاية الاجتماعية تقع في إطار الأهداف التي تنص لائحة النظام الأساسي لتلك المنظمات علي تحقيقها .

خامسا : معوقات مشاركة منظمات المجتمع المدني بدورها في تحقيق التنمية :

يعتبر ضعف دور منظمات المجتمع المدني في القيام بمسئوليات التنمية من التحديات التي تواجه تحقيق أهداف المجتمع .

ومن أهم أسباب ضعف دور منظمات المجتمع المدني ما يلي :

السبب الأول : غياب التنسيق بين منظمات المجتمع المدني من جهة وبينها وبين المنظمات الحكومية من جهة أخري ، وعدم تحديد دور لكل منهما في تكامله مع أدوار الأخري في تنفيذ البرامج والمشروعات التي تتضمنها الخطط التي تحقق أهداف التنمية في المجتمع .

السبب الثاني : ضعف الموارد المالية المخصصة لمنظمات المجتمع المدني لضعف التبرعات وقلة مساهمات الأعضاء واعتمادها في كثير من الأحيان علي الإعانات الحكومية ، مما يقلل من مدي مساهمتها في القيام بمسئولياتها تجاه توفير خدمات الرعاية الاجتماعية التي تقع في إطار اختصاصاتها لتحقيق أهداف التنمية.

السبب الثالث : اقتصار عمل كثير من الجمعيات الأهلية كإحدي منظمات المجتمع المدني علي ممارسة نشاطها في مجال واحد من المجالات التي تتضمنها التنمية وتضارب نشاط بعضها مع البعض الآخر ، مما يعطل تحقيق أهداف التنمية في المجتمع أو يقلل من أهميتها للمستفيدين منها .

السبب الرابع : افتقار أغلب منظمات المجتمع المدني للفنيين أو التخصصات التي تمكنها من القيام بالدور المنوط بها في إطار عمليات التنمية ، وضعاً أو تنفيذاً أو تقويماً والتي تحتاج غالباً إلي توفر كفاية وكفاءة العناصر البشرية المؤهلة للقيام بتلك المسئوليات .

السبب الخامس : وجود بعض القيود القانونية والتشريعية التي تفرضها الدولة علي حركة منظمات المجتمع المدني ، وغياب استقلالية هذا القطاع في إطار الرقابة البيروقراطية من المؤسسات الحكومية ، مما يعوق تلك المؤسسات عن القيام بحرية في تحقيق أهداف التنمية في المجتمع .

سادسا : ضمانات نجاح مشاركة منظمات بالمجتمع المدني في مسئوليات التنمية :

إن المشاركة المنشودة لمنظمات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية في المجتمع تتم إذا ما توافرت عدة ضمانات .ومن أهم تلك الضمانات :

الضمان الأول : إتاحة الفرصة لمنظمات المجتمع المدني للمشاركة كل حسب قدراتها وطاقاتها وموقعها في صنع وصياغة سياسة التنمية من خلال التعبير عن الاحتياجات والمشكلات وتوضيح الاختيارات اللازمة لرسم السياسة واتخاذ القرار الخاص بخدمات التنمية في المجتمع .

ولن يتم ذلك إلا من خلال توافر ثقافة ديمقراطية مدنية يلتـزم بهـا أطـراف المجتمع المدني بحيث تعكس عمق الالتزام بالثقافة المدنية المعاصرة مع مشاركة جماعية في صنع القرار علي أساس من الحوار والتسامح واحترام الرأي الآخـر وإدارة الاختلافات سلمياً ، وتعميق نشر الممارسة الديمقراطية وثقافة الحوار الحر والاعتراف بالتنوع والتوافق .

الضمان الثاني :تحديد دور منظمات المجتمع المدني في تحمل مسئوليات وضع وتنفيذ الخطط والبرامج الخاصة بالتنمية ، مع إتاحة توسيع فرص العمل واكتساب المعرفة والمهارة ، وتوفير الكوادر الفنية اللازمة لتلك المنظمات حتي تكون قادرة علي تقديم الخدمات التي يحتاجها المواطنون في إطار مجال عمل واهتمـام كـل منظمة حسب طبيعة تكوينها وأهدافها.

ولن يتم ذلك إلا بتوافر بنية أساسية للمجتمع المدني سواء كانت أحزاب سياسية متعددة ، منظمات أهلية ، جماعات أو نقابات مهنية وعمالية جمعيات واتحـادات رجال أعمال ، منظمات حقوق الإنسان وغيرها من المنظمات .

الضمان الثالث : توفير وتدريب القيادات الشعبية والتطوعية لمنظمات المجتمـع المدني حتي تكون أكثر قدرة علي توجيه البرامج والمشروعات وشحذ الطاقـات المجتمعية ، وتعظيم التفاعل بينها علي أساس من دراسة الواقع واتخاذ الوسـائل والأساليب العلمية والتقنية اللازمة لتحريك هذه الطاقات للاستفادة من جهود كافـة المواطنين في تدعيم برامج التنمية بما يحقق الأهداف الوقائية والعلاجية والتنموية التي يسعي المجتمع لتحقيقها .

الضمان الرابع : توفير قنوات اتصال بين الأجهزة المركزية (الاتحادات النوعية والإقليمية) ومنظمات المجتمع المدني خاصة الهيئات الأهليـة علـي المـستوي المحلي ، بما يضمن تدفق المعلومات والتوجيهات من المستويات التالية لها ، وبما يحقق في نفس الوقت توصيل مشكلات العمل الميداني واحتياجاته وتطوراته فـي مجالات التنمية إلي المستويات الأعلي بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية بصورة أفضل .

الضمان الخامس : اهتمام منظمات المجتمع المدني بالتحديد الواضح للمجـالات التي تعمل بها وتوسيع وتنوع خدماتها في إطار مجالات التنمية ، وإعادة النظـر في أهدافها وأساليب عملها بما يجعلها أداة مؤثرة في دفع عجلة التنمية عن طريق

زيادة جهودها في العمل الاجتماعي الإنمائي ، بالإضافة إلـــي تنـــسيق برامجهـــا وتكثيل جهودها حتي لا يستمر تشتيت جهود هـــذه المنظمـــات وتتـــأثر أعمالهـــا ومشروعاتها سلبياً بذلك التشتيت .

الضمان السادس : تقديم العون الفني والمادي لهـــذه المنظمـــات حتـــي تـــتمكن برامجها من المواجهة الحقيقية لاحتياجات فئات السكان الـــذين تعطـــيهم سياســـة التنمية أولوية من ناحية وحتي تتمكن من حفز الأهالي لزيادة مساهمتهم في خدمة أنفسهم والمشاركة الإيجابية بها من ناحية أخري .

الضمان السابع : إعادة النظر في التشريعات التي تنظم عمل منظمات المجتمـــع المدني في ارتباطها بالهيئات الحكومية في ضوء ما يعتري المجتمع من تغيـــرات داخلية وخارجية ترتبط بمفاهيم العولمة والخصخصة ، وما يترتـــب علـــي تلـــك المفاهيم من ضرورة تحديد علاقة دور منظمات المجتمع المـــدني كـــشريك مـــع المؤسسات الحكومية في إطار السياسة العامة في المجتمع .

وذلك ضماناً لعدم حدوث تصادم بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني وتحقيق التوافق والرضا العام في إطار ما يحدده الدستور والقانون وزيادة فاعليـــة تلـــك المنظمات في تقديم خدمات التنمية .

الضمان الثامن : أن تقوم منظمات المجتمع المدني بتبني قضايا التمكين لتأكيـــد مبدأ الدفاع عن الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وأن تأخـــذ بالنظرة الكلية لمشكلات المجتمع في ارتباطها بالمشكلات الاقليمية والدولية ، ولا يقتصر دورها علي علاج المشكلات التي تظهر فقط بل تضطلع بـــأدوار وقائيـــة وعلاجية وتنموية .

الضمان التاسع : أن يتوفر لدي منظمات المجتمع المدني وعي ورؤية وتصورا واضحاً لخريطة المجتمع ومصادر القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وأن تتبني مواقف الدفاع أو المناصرة لمساندة الفئات الضعيفة والمهمشة التي تحتـــاج إلي خدمات التنمية أكثر من غيرها من فئات المجتمع حتي تكـــون قـــادرة علـــي مساعدتها علي أساس علمي سليم .

الباب الرابع
مهنة الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمعات

الفصل التاسع
مفهوم الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمعات

أولا : تعريف الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمعات
ثانيا : أهداف الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمعات
ثالثا : فلسفة الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمعات

أولا : تعريف الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمعات :

يأخذ مفهوم الخدمة الاجتماعية فى الآونة الحالية الطابع التنموي الذي يربط جهود مهنة الخدمة الاجتماعية وممارستها فى المجالات المختلفة – ومنها مجال تنمية المجتمعات – ببرامج ومشروعات خاصة, وأن المجتمعات النامية تحتاج الى مشاركة سكان المجتمعات المحلية في تحقيق أفضل للاحتياجات المجتمعية لأنهم أعرف بحاجاتهم وقدراتهم وأكثر شعوراً بمشكلاتهم وفوق ذلك فهم طاقة هائلة ينقصها شئ من التوجيه والمعرفة والامكانيات لتنطلق في مسالك الاصلاح الاجتماعي وتحقيق التنمية.

ومن المتفق عليه أن الخدمة الاجتماعية مهنة تعتمد على المعرفة العلمية والمهارة فى التعامل مع الوحدات الانسانية ,وهى تستخدم استراتيجيات معينة تتصل بالأفراد والجماعات والمجتمعات لتحقيق التكيف والتقدم وتحسين مستوى الحياة الانسانية, كما إنها مهنة وطريقة مؤسسية لمساعدة الناس من أجل حمايتهم ومساعدتهم على حل مشكلاتهم من أجل اعادة وزيادة قدراتهم على أداء وظائفهم الاجتماعية .

ومن المجالات التى يمكن للخدمة الاجتماعية أن تمارس فيها مجال تنمية المجتمعات ، لذا فإنه يلزم تحديد تعريف الخدمة الاجتماعية في هذا المجال حيث لا يوجد أية محاولات لتعريف الخدمة الاجتماعية في هذا المجال .

ويمكن من جانبنا أن نعرف الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمعات بأنها:

الأنشطة المهنية لتطبيق طرق وأساليب وتكنيكات مهنة الخدمة الاجتماعية بالمجتمعات بالتعاون مع التخصصات الاخرى لمساعدة المؤسسات الموجودة بتلك المجتمعات على تقديم الخدمات المتوفرة وايجاد خدمات جديدة وبناءة للرعاية الاجتماعية لصالح الأفراد والجماعات والمجتمعات ، بما يسهم فى تنمية المجتمع تنمية شاملة متوازنة وتحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي لسكانه باستخدام الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف في ضوء الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وبما يتسق مع خطة التنمية القومية .

ويتضح من التعريف السابق ما يلى :

1- تنمية المجتمعات أحد مجالات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية التى يستخدم فيها الاخصائي الاجتماعي معارف ومهارات وقيم المهنة

لتحقيق الأهداف التنموية, أو أنها عبارة عن أنشطة مهنية يمارسها أخصائيون أعدوا لذلك اعداداً نظرياً وعملياً بالتعاون مع التخصصات الأخرى على أساس أن مهنة الخدمة الاجتماعية هى إحدى المهن العاملة والمتعاونة مع غيرها من التخصصات لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع.

2- يمارس الاخصائي الاجتماعي طرق الخدمة الاجتماعية الاساسية (طريقة خدمة الفرد ، طريقة خدمة الجماعة ، طريقة تنظيم المجتمع) والطرق المساعدة (الادارة فى الخدمة الاجتماعية ، البحث فى الخدمة الاجتماعية) ومنهج التخطيط لتحقيق أهداف ممارسة دوره فى المؤسسات الموجودة في تلك المجتمعات لمساعدة تلك المؤسسات على تحقيق الاهداف المنوطة بها فى اطار من التكامل والتنسيق بينها .

3- يستخدم الاخصائي الاجتماعي في ممارسته لعمله استراتيجيات أهمها استراتيجيات التنافس ، استراتيجيات التضامن ، واضعاً فى الاعتبار الارتباط بينهما حتى بالنسبة للموقف الواحد وللمشكلة الواحدة ,ويحتاج في ذلك الى مهاراته لكى يتمكن من الربط بين تلك الاستراتيجيات حيث انها متداخلة ومترابطة .

4- يخدم الاستراتيجيات السابقة تكتيكات تعتبر الترجمة الحقيقية والواعية للاستراتيجية ,أى أنها تساعد على تنفيذ الاستراتيجيات ومن هذه التكتيكات:

- تكتيك التغيير الجذري.
- تكتيك العمل من خلال بناء القوة المؤثرة فى المجتمع .
- تكتيك المساعدة الذاتية
- تكتيك العمل الجماهيرى الشعبي
- تكتيك التدخل المهنى لحل المشكلة.

5- يمارس الاخصائي الاجتماعي أدواراً لتحقيق الاهداف من خلال ممارسته المهنية داخل المنظمات الموجودة بالمجتمع والمسئولة عن تنميته او مع المجتمع المحلي والقيادات الشعبية داخل ذلك المجتمع ويمكنه أن يمارس أكثر من دور فى الموقف الواحد .

6- يلتزم الاخصائي الاجتماعي عند ممارسته للمهنة في مجال تنمية المجتمعات بمبادئ تمكنه من تحقيق عملية المساعدة التى تسعى الخدمة

الاجتماعية لتحقيقها من خلال عملها فى المجتمع خاصة عند تطبيق مداخل العمل المهنى تبعا لموقف التدخل ومنها : مدخل المساعدة الذاتية ، مدخل حل المشكلة ، مدخل التنمية المحلية ، وغيرها من المداخل التى يستوجبها العمل المهنى مع تلك المجتمعات .

7- تستهدف الخدمة الاجتماعية من ممارستها في مجال تنمية المجتمعات وعملها بالمنظمات المختلفة مساعدة تلك المنظمات على تقديم الخدمات المعدة (في شئون التعليم ، الصحة ، الاسكان ، الشئون الاجتماعية .... الخ)، وايجاد خدمات جديدة وبناءة للرعاية الاجتماعية من خلال تلك التنظيمات بما يساعد فى قيام تلك التنظيمات بتحقيق أهدافها التنموية والمساهمة في تنمية المجتمعات تنمية شاملة.

8- هذه الممارسة تهدف أساساً لتدعيم الأمن الاجتماعي والاقتصادي لسكان المجتمع من خلال مواجهة مشكلاتهم الفردية والجماعية والمجتمعية وزيادة الأداء الاجتماعي لهم ، أى أنها تهتم أساساً بتنمية الطاقات البشرية لسكان المجتمع وتأهيلها للمشاركة والتوحيد الذاتى لتنمية المجتمع ، أى أن للخدمة الاجتماعية أهدافاً علاجية ووقائية وانمائية فى نفس الوقت .

9- تتحدد وظائف الخدمة الاجتماعية مع المجتمع في ضوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بما يتسق مع خطة التنمية القومية، على اعتبار أن تنمية المجتمع جزء من خطة التنمية الشاملة على مستوى الدولة بوجه عام.

ثانيا : أهداف الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمعات :

تمر المجتمعات بمراحل تغير سريعة ويحاول كل مجتمع أن يوفر الرعاية والرفاهية لمواطنيه عن طريق رفع مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتتطلب هذه المهمة أن يقوم المواطنون بتحديد أهدافهم فى المجتمع المحلي في ضوء السياسة العامة للمجتمع ،ويقتضي ذلك التعاون الصادق من جميع سكان المجتمع عن طريق الاجهزة المتوفرة في هذا المجتمع سواء كانت حكومية أو أهلية .

ولا بد من الاشارة فى البداية ان هناك ثمة تطابق بين الاهداف التى تسعى الى تحقيقها مهنة الخدمة الاجتماعية – وبالتالى طرقها بصفة عامة – وبين أهداف

تنمية المجتمعات حيث تنحصر أهداف كل منها فى المساهمة في تنمية المجتمع تنمية شاملة متوازنة أى احداث تغييرات اجتماعية مقصودة مخططة للانتقال بالمجتمع من وضع الى وضع اخر أفضل وبالتالى تحسين مستويات المعيشة لسكان المجتمع .

ويمكن تحديد أهداف الخدمة الاجتماعية فى مجال تنمية المجتمعات من خلال تحديد الهدف العام للمهنة والاهداف الجزئية والاهداف الفرعية التى تسعى لتحقيقها.

وفيما يلى توضيحا لكل منها :

(1) الهدف العام :

ارتباطاً بمحددات التدخل المهنى لمهنة الخدمة الاجتماعية في مجالات الممارسة المهنية يتحدد الهدف العام الذي نسعى اليه من ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمعات في مساعدة تنظيماتها المختلفة من القيام بوظائفها ومن تحقيق أهدافها التنموية والمساهمة فى تنمية المجتمع تنمية شاملة متوازنة وتدعيم الأمن الاجتماعي والاقتصادي لسكان هذا المجتمع بالتعاون مع التخصصات الاخرى العاملة في مجال تنمية المجتمعات .

(2) الاهداف الجزئية :

تتطلب ممارسة العمل المهنى للخدمة الاجتماعية ترجمة هذا الهدف العام الى اهداف جزئية يمكن أن نحددها فيما يلى :

ا- اهداف تخطيطية :

حيث أن المنظمات الموجودة بالمجتمع لها دور أساسي في التخطيط للتنمية وعلى ذلك تتحدد أهداف المهنة في هذا المجال في مساعدة تلك المنظمات على تحقيق أهدافها التخطيطية من خلال :

* المساعدة في وضع سياسة عامة للاصلاح فى المجتمع.
* المساعدة في دراسة المجتمع كوحدة لتحديد احتياجاته وموارده.
* المساعدة فى ترتيب الاحتياجات والمشكلات المختلفة حسب أهميتها للمجتمع (تحديد أولوية الاحتياجات والمشكلات) .
* المساعدة في تحديد الموارد المجتمعية المتاحة أو التى يمكن اتاحتها لتحقيق أهداف المجتمع فى التنمية الشاملة والمتوازنة .

* المساهمة فى اتخاذ أفضل القرارات التخطيطية لوضع خطــة تنميــة المجتمع وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها .

* المساهمة فى تحديد مراحل زمنية لتنفيذ خطــة التنميــة المجتمعيــة, وقرارات توزيع مسئوليات تنفيذ الخطة عل كافــة المؤســسات الانتاجيــة والخدمية لتوفير أفضل مستوى من المعيشة لسكان المجتمع .

ب-اهداف تنسيقية :

لما كان تحقيق التنمية المتوازنة فى المجتمع يحتاج الى التنسيق بين المؤسسات والاجهزة المختلفة الموجودة فى المجتمع سواء كانت أهلية أو حكوميــة لــضمان عدم تكرار الخدمات والاعمال وكذلك الاقتصاد فى النفقات فإن الخدمة الاجتماعية تسعى لتحقيق تلك الاهداف التنسيقية .

ويتم تحقيق تلك الاهداف من خلال :

* المساهمة فى التنسيق بين الجهود المختلفة جغرافيــا ووظيفيــاً علــى مستوى المجتمع الذي يعمل به الاخصائي الاجتماعي ,وبين هــذا المجتمــع وغيره من المجتمعات الاخرى .

* المساهمة فى التنسيق بين الجهود الاهلية والحكومية جغرافيا ووظيفيا على مستوى المجتمع .

* المساهمة فى التنسيق بين المنظمــة التــى يعمــل بهــا الاخــصائى الاجتماعى وغيرها من المنظمات الموجودة فى المجتمع أو خارجه.

* المساهمة فى التنسيق بين جهود مهنة الخدمــة الاجتماعيــة وجهــود التخصصات الاخرى لتوفير افضل مستوى من الرعاية الاجتماعية لــسكان المجتمع .

ج- اهداف تدعيمية:

ترتبط تلك الاهداف بتدعيم دور الاجهزة المختلفة لخدمــة المجتمــع وتحقيــق تنميته ويتضمن ذلك قيام مهنة الخدمة الاجتماعية بمايلى :

* المساهمة فى تدعيم المنظمات الاهلية والحكومية التى تخدم المجتمــع, عن طريق المساهمة الفنية وزيادة تمويل انشطتها بالجهود الذاتيــة لــسكان المجتمع .

* المساهمة فى رفع مستوى الخدمات التى تقدمها المنظمات الموجـودة بالمجتمع وانشاء نماذج من الخدمات كأمثلة يحتذى بها وايجاد خدمات جديدة وفقا لاحتياجات سكان المجتمع .

* المساهمة فى زيادة فاعلية المنظمات المجتمعية فى اشباع احتياجـات سكان المجتمع وزيادة قدراتها على تحديد الاحتياجات والمشكلات المجتمعية, واتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهة تلك الاحتياجات والمشكلات من خـلال استخدام الاسلوب العلمى .

* المساهمة فى حل المشكلات التى تواجه وتحول دون تحقيـق تنميـة المجتمع, وزيادة قدرة المنظمات على القيام بأدوارها وذلك بتنظـيم دورات تدريبية تزيد من معارف وخبرات العاملين بها وتنمية مهاراتهم فى اداء مهام ادوارهم .

د- اهداف خاصة بالمجتمع ككل :

تسعى الخدمة الاجتماعية من خلال عملها مع المجتمعات الى تحقيق اهـداف خاصة بالمجتمع.

ويتم ذلك من خلال :

* تشجيع المواطنين والقيادات المحلية على بدأ خدمات جديدة يحتاجهـا المجتمع خلال الخطة التى تقترحها المنظمات المجتمعية المسئولة عن تنمية المجتمع .

* المساعدة فى اذكاء الوعى الاجتماعى والانتاجى بين سكان المجتمـع عن طريق استخدام مبادىء وادوات العمل المهنى مما يزيد ويحسن مستوى مشاركة السكان فى برامج التنمية الشاملة بالمجتمع .

* المساعدة فى حل المشكلات المجتمعية ورفع مستوى المعيشة لأبنـاء المجتمع من خلال مساعدة سكانه على الانتفاع الكامل بامكانياتهم ومواردهم وتحسين علاقاتهم وتهيئة طاقاتهم للعمل الجماعى الموجه لاحداث التغييـر المقصود لمواجهة المشكلات المادية والمعنوية فى تلك المجتمعات فى اطار من التوازن .

* المساهمة فى اكتشاف القيادات الشعبية من بين سكان المجتمع وتنميتها ودفعها للقيام بدورها لمساندة المجتمع على تحقيق اهدافه .

(3) الاهداف الفرعية :

لكى تتمكن الخدمة الاجتماعيـة مـن تحقيـق الاهـداف الجزئيـة والهـدف الاستراتيجى العام يلزم ان تسعى لتحقيق الاهداف الفرعية التالية :

* تحسين وتقوية العلاقات المتبادلة بين العاملين بمنظمات المجتمع .
* تدعيم التعاون والتنسيق بين المجلس الشعبى المحلى والمجلس التنفيذى على مستوى المجتمع والعمل على منع تكرار جهودهما .
* تدعيم التعاون بين المنظمات الموجودة وسكان المجتمع الذى تقع فـى اطاره تلك التنظيمات والعمل على زيادة استفاداتهم مـن تلـك المؤسـسات بافضل صوره ممكنة.
* استثارة المواطنين للمشاركة فى المشروعات التنموية وفيما يتخذ مـن قرارات بشانهم وشان مجتمعهم مع زيادة التعاون بين افراد المجتمع .
* تدعيم شعور المواطنين داخل المجتمع بالمسئولية الاجتماعية ورغبتهم فى تنمية مجتمعهم.
* وضع الخطط اللازمة لتنفيذ الاعمال التى تتطلبها عمليا تنمية المجتمع تنمية شاملة .

والحقيقة ان تحقيق الاهداف الفرعية يساعد على تحقيق الاهداف الجزئية والتى بدورها تؤدى لتحقيق الهدف العام ,وهو احداث تغييرات اجتماعية مقصودة فـى المجتمع وتحقيق التنمية الشاملة المتوزنة .

ثالثا: فلسفة الخدمة الاجتماعية فى مجال تنمية المجتمعات :

(1) مفهوم الفلسفة :

الفلسفة فى مفهومها العام تعنى انها :

موقف او تصور شامل تجاه الكون او المجتمع او الانسان وتـصور منطقـى للعلاقات التى تربط كل ظاهرة بالاخرى استنادا الى منهج خاص ، وبتطبيق ذلك المنهج على الماضى والحاضر يكون استخلاص تلك الكليات التى تكون الاطـار النظرى الذى يتحرك خلاله عندما ينزل بالنظرية الى الواقـع يقيمهـا بالتجربـة والممارسة . او هى الحقائق التى تقوم عليها الطريقة او العلم او المجال . او هى دراسة الاسباب والعلاقات التى تتصل بالاشياءوالافكار التى يقوم عليها او ينطلق منها احد مجالات الفكر البشرى او النشاط الانسانى . وقد ينصرف مفهوم فلـسفة

النظام الى الحاجات التى قضت بتطبيقه اصلا ، بالاضافه الى العوامل التى تـــاثر بها خلال المراحل الزمنية التى مر بها والتى كان عليه ان يتكيف معها حتى يكتب له البقاء والاستمرار .

وفى ضوء ما سبق يمكننا ان نشير الى ان الفلسفة عبارة عن :

تصورات شاملة توجه العلوم والمهن والانشطه والـــنظم والمجـــالات ,وانهـــا مجموعة الحقائق التى يستند عليها العاملون بمهنة الخدمة الاجتماعيـــة ويعملـــون ويتفاعلون ويمارسون عملهم فى تنمية المجتمعات مع كافة انساق التعامل (فرد ، أسرة ، جماعة ، منظمة ، المجتمع ككل) مسترشدين بها .

(2) اهم الاسس التى تستند عليها ممارسة الخدمة الاجتماعية فى تنمية المجتمعات :

ويمكن ان نحدد اهم الاسس التى تمثل الاطار الفلسفى لمهنة الخدمة الاجتماعية فى مجال تنمية المجتمعات فى الحقائق التالية :

الاساس الاول : ان الفرد وحدة الجماعة والجماعة وحدة المجتمع وان المجتمـــع لابد ان يتغير لصالح افراده, ومن هنا لابد من كفالة حريـــة الجماعـــات داخـــل المجتمع وتفجير طاقات افرادها لتاكيد مبادأتها بالعمل لصالح الجماعـــة وتغييـــر المجتمع الى الافضل .

الاساس الثاني : ان الجهود الشعبية تعبير عن الديموقراطيـــة وعـــن احـــساس الاهالى بمسئولياتهم بتنمية مجتمعهم ،لذا لابد من تعاون الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية فى اداء الخدمات اللازمة لسكان المجتمع ومعاونة الحكومة فى التعرف على الاحتياجات والمشكلات والعمل على مواجهـــة تلـــك المـــشكلات واشـــباع الاحتياجات وتدعيم ايجابية الاهالى فى تنمية مجتمعاتهم المحليـــة ، خاصـــة وان افراد المجتمع اكثر حساسية بما يصلح لمجتمعهم ومالايصلح ومن ثم فـــان تلـــك الجهود الشعبية تساهم فى اختيار مايتلاءم مع طبيعة المجتمع .

الاساس الثالث: ان الفرد وحدة دينامية متغيرة اى لدية القـــدرة علـــى التغييـــر ومساعدة نفسه ذاتيا انطلاقا من الايمان بمساعدة الذات ، بمعنى اعتماد الفرد على نفسه فى تلبية حاجاته دون ان يطمع كثيرا فى مساعدة الدولة ولذا يلزم مـــساعدة افراد المجتمع لتنمية وزيادة قدراتهم على التغيير للافضل بتنمية قدراتهم الذاتية .

الاساس الرابع: ان هناك مسئولية تضامنية ومتبادلة بين المواطنين نحو المجتمع ومن المجتمع الى الافراد المكونين له ، لذا فان المجتمع مسئول عن توفير فرص النمو المتكاملة لأفراده بحيث يخلق منهم مواطنين صالحين من خلال مايوفره لهم

من تجارب اجتماعية. كما ان الافراد مسئولون عن المساهمة فى تنمية مجتمعهم وتحقيق حياة افضل لان مستقبل المجتمع وتقدمه هو من صنع افراده ، ويتضمن ذلك ضرورة المساهمات التطوعية والمشاركة الشعبية الفعلية من جانب المواطنين للمساهمة فى تنمية مجتمعاتهم .

الاساس الخامس : الايمان بان الاسلوب الديموقراطى سلوكا تعليميا يتعلمه الانسان من خلال الفهم الحقيقي له ومن الممارسة الفعلية للحياة الديمقراطية ، وأن الديمقراطية لا تتوفر عن طريق التعليم فحسب بل انها أسلوب يجب أن يمارسة سكان المجتمع ويجب أن يكون للمجتمع حق تقرير مصيره وتحديد أهدافه بمعرفته ورضائه. حيث يتم تحقيق الممارسة الديمقراطية كسلوك فعلى من خلال مشاركة المواطنين فى اقتراح وتخطيط البرامج التى تشبع احتياجاتهم والمساهمة في تنفيذها.

الاساس السادس : أن جماعية القيادة وتوافق الوسائل مع الاهداف فى احداث التغيير المبنى على التخطيط العلمى السليم من أهم الضمانات التى تساعد الجماهير على تحقيق أهدافها المنشودة من التغيير وتدعيم الديمقراطية وتحقيق سيادة الارادة الشعبية وتدعيم سيادة القانون في المجتمع .

الاساس السابع : أن الناس لديهم الرغبة فى أن يتغيروا كما أن في مقدورهم أن يغيروا وأنه إذا ما اشترك سكان المجتمع فى عمليات تغييره فانهم يتغيرون في نفس الوقت. خاصة وان الناس عندما يشتركون سوياً في تحديد الأهداف والتخطيط والتنفيذ يعدلون من اتجاهاتهم وتزداد قدراتهم ويكتسبون مهارات جديدة تجعلهم أكثر فاعلية للمساهمة في تنمية مجتمعهم .

الاساس الثامن : أن تقسيم العمل كان منذ بدء المجتمعات الانسانية ضرورة حتمية في كل نشاط انسانى , ولذا فان تعقد مسئوليات الحكومة وتعددها فى الوقت الحاضر يستوجب ويستلزم هذا التقسيم .لضمان حرية الجماعة في تفجير طاقات أفرادها والاعتماد الذاتي من خلال جماعية القيادة وتوثيق تعاون الأهالي مع الحكومة وممارسة الأسلوب الديمقراطي للإسراع بعمليات تنمية المجتمع .

الاساس التاسع : ان اشتراك أعضاء المجتمع تفكيراً وعملاً في وضع البرامج الرامية الى تنمية مجتمعهم والنهوض بهم وفي تنفيذها من خلال اثارة الوعى بمستوى أفضل من الحياة عن طريق الاقناع يمكن أن يبدل من نمط حياتهم ويزيد من قدراتهم على المشاركة في برامج التنمية المحلية ورفع المستوى المعيشي

لأفراد المجتمع. وفى نفس الوقت تتأصل لديهم استمرار روح الاعتماد على النفس وتنمية القدرات على تحمل المسئوليات تدريجياً وعدم الاعتماد بكل ثقلهم على المصادر الخارجية او على السلطات الحكومية فى حل ما قد يعترضهم من مشاكل في سياق حياتهم اليومية .

الاساس العاشر : ان المواطنين يتدربون على طريقة التفكير وينمونها في شخصياتهم عن طريق الاسهام الفعلي والمشاركة الواقعية في تنمية مجتمعهم تحت إرشاد فنى ,فهم يجتمعون ويناقشون ويقررون ويجمعون المال وينفذون ويقيمون وكل هذا يجعل من المجتمع بمرور الوقت مجتمعاً أكثر قدرة على اصلاح حالة والاهتمام بأمر نفسه والمساهمة الجادة في تحقيق تنمية مستهدفة .

الاساس الحادي عشر : إن الجهود الحكومية فى أنشطة المجتمع المحلي مكملة ومساعدة للجهود الأهلية لسكان تلك المجتمعات وتحقيق اللامركزية وعدالة توزيع الموارد القومية بين المجتمعات المحلية ، وتقوم بأدوار تنفيذية فعالة فى الانشطة التنموية ذات الطبيعة العامة ، وتعمل باعتبارها سلطة اجتماعية مفوضة قابلة للملاءمة أمام المجتمع المحلي, وترعى ضبط توجهات التنمية المحلية فى اطار التنمية القومية والتشريعات والقوانين التى تنظم تحقيق التنمية فى المجتمع بأسرة.

الاساس الثاني عشر : الاعتماد على المنهج العلمي فى كافة مراحل اعداد وتخطيط وتنفيذ وتقييم أنشطة تنمية المجتمع من خلال معونة فنية تقدم لذلك المجتمع, على أساس أن تبادل الخبرة هو الأساس فى نجاح وتحقيق تنمية شاملة متوازنة فى المجتمع خاصة اذا توفر الاعتماد على التكامل العضوي والتساند الوظيفي بين جميع أنشطة التنمية فى المجتمع أياً كانت مصادرها والأطراف المسئولة عنها شعبية أو حكومية, وتأكيد الادراك لهذا التكامل لدى كافة المشاركين فى تلك الأنشطة .

الاساس الثالث عشر : الاعتماد على العمل المؤسسي من خلال منظمات أهلية ذاتية الاعتماد لتقوم بتعبئة وحشد موارد المجتمع لتنميته عدالة توزيع عائدها, مع العمل على تنمية تلك المؤسسات لتواصل واستمرارية التنمية فى المجتمع مستقبلاً.

وهذه الأسس هى التى تشكل الأساس الفلسفي الذي تستند عليه مهنة الخدمة الاجتماعية في ممارسة عملها بالمجتمعات وهى كل لا يتجزأ, أى أنه لا قيمة لتحقيق أى منها دون تأكيد الأسس الأخرى .

الفصل العاشر
اعداد الاخصائي الاجتماعي وأدواره
في مجال تنمية المجتمعات

أولا : الاعداد المهنى للاخصائي الاجتماعي فى مجال تنمية المجتمعات
ثانيا : الصفات المهنية اللازمة للاخصائي الاجتماعي
ثالثا : أدوار الاخصائي الاجتماعي في مجال تنمية المجتمعات

أولا : الاعداد المهنى للاخصائي الاجتماعي للعمل فى مجال تنمية المجتمعات :

يعتبر الاخصائي الاجتماعي من القوى البشرية التى تساهم مع غيرها من المتخصصين فى تحقيق أهداف التنمية بالعمل في المؤسسات الأولية أو الثانوية للخدمة الاجتماعية ، ومن هنا كان لا بد من الاهتمام بالاعداد المهنى للاخصائي .

ويقصد بالاعداد المهنى للاخصائي الاجتماعي:

تكوين الشخصية المهنية له وذلك بتعليم طلاب الخدمة الاجتماعية أساسيات المهنة واكسابهم الاتجاهات السليمة في مجال التفاعل الوظيفي .

ومن وجهة نظرنا : فإن هذا الاعداد مهما اختلفت وسائله بين اعداد نظري وتدريب عملى فإنه يهدف الى تزويد الطالب بمعارف ، خبرات ، مهارات ، اتجاهات تمكنه من ممارسة عمله بعد التخرج بفاعلية .

ولما كانت الخدمة الاجتماعية في محاولتها لتحقيق أهدافها تتخذ سنداً من :

أ- رغبة العميل واستعداده لبذل جهده ليكون خيراً مما هو عليه .

ب- مهارة الاخصائي الاجتماعي وميله لخدمة الناس.

ج- توافر المواد التى لا بد من استغلالها لخدمة انساق التعامل .

وفي إطار هذه الدعائم الثلاثة كان لا بد من اعداد الاخصائي الاجتماعي للقيام بدوره في تنمية المجتمعات ,وهذا يتضمن أن يكتسب طالب الخدمة الاجتماعية أثناء اعداده معارف ، خبرات ، مهارات واتجاهات تساعده في تأديه عمله .

ويمكن أن نحدد متطلبات الاعداد المهني للاخصائي الاجتماعي في مجال تنمية المجتمع فيما يلى :

المتطلب الاول : المعارف اللازمة للاخصائي الاجتماعي :

ان منهج الاعداد المهنى للاخصائي الاجتماعي يجب أن يتضمن المعرفة الأساسية لممارسة الجانب الفنى والجانب الادارى فى المنظمات المسئولة عن تنمية المجتمعات, وحتى يصبح الاخصائي الاجتماعي أكثر فاعلية فى ممارسة دوره لا بد أن تكون لديه القدرة على الاختيار والاستخدام الأمثل للمعارف .

ويمكن أن نحدد المعلومات التى يلزم أن يعرفها ويفهمها الاخصائي حتى يكون قادراً على ممارسة دوره بفاعلية فى مجال تنمية المجتمعات فيما يلى :

أ- المعارف المتعلقة بمجال تنمية المجتمعات من حيث :

* غرض ووظيفة التنظيمات التنموية وفلسفتها وكيفية تطويرها بحيث تكون قادرة على اشباع الاحتياجات المتجددة للمواطنين القاطنين في هذا المجتمع.

* نوع العملاء الذين تخدمهم تلك التنظيمات من ناحية السن والجنس وأماكن إقامتهم وحاجاتهم وميولهم ومشكلاتهم .

* كيفية مساعدة التنظيمات لعملائها ووسائل تحقيق تلك المساعدة .

* معرفة سياسة التنظيمات المجتمعية الداخلية والعمليات التى تساعد على تحقيق تلك السياسة لتنمية المجتمع.

* المقاييس التى وضعتها تلك التنظيمات لتقييم الخدمات بها .

* معرفة مداخل العمل التنموي مع المجتمعات فى اطار مهنة الخدمة الاجتماعية .

* ميزانية التنظيمات وما تشتمل عليه من ايرادات ومصروفات .

* معارف مرتبطة بإعداد القادة للعمل مع المجتمع.

* العلاقة بين جماعات العمل ووسائل تسهيل الاتصال بين كافة سكان المجتمع.

* الجماعات التى تتعاون داخل المجتمع ووسائل تحقيق الأهداف المجتمعية .

* أسس التعامل مع المجتمع لتنميته .

ب- المعارف المتصلة بالمجتمع نفسه :

حتى يصبح الأخصائي أكثر فاعلية فى التعامل مع المجتمع فإن ذلك يقتضي معرفته بالمجتمع والظواهر المجتمعية من حيث الاحتياجات ، الموارد ، النظم الاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة فيه ، الحلول البديلة للمشكلات .. الخ .

ومن اهم تلك المعارف :

* المؤسسات الاجتماعية المختلفة الموجودة فى المجتمع سواء كانت أهلية أو حكومية والعلاقة بين تلك المؤسسات وكيفية الاستفادة منها في خدمة سكان المجتمع وتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة التى يستهدفها .

* الدور والمتطلبات التى يوفرها المجتمع للمنظمات الموجودة به حتى تحقق أهدافها بالتركيز على معرفة موارد المجتمع وكيفية استخدامها .

* تاريخ المجتمع وسماته وقيمه وعاداته والجوانب الثقافية لأفراده .

* الشخصيات والقيادات المؤثرة فى المجتمع والأدوار التى يقومون بها وكيفية الاستفادة منها.

* احتياجات المجتمع ومشكلاته وتأثير ظروف المجتمع على الفئات التى تخدمها المؤسسات الموجودة به.

ج- المعارف المتعلقة بذاته :

يلزم على الاخصائي أن يكون متفهماً لذاته ودوره من خلال :

* فهمه لذاته والمشاعر المرتبطة بالسلطة والمسئولية بمكانته ووضعه فى المنظمة التى يعمل بها داخل المجتمع.

* فهم دوره في تيسير عمل الافراد والجماعات فى المنظمة التى يعمل بها لتحقيق الاهداف ,وطبيعة علاقاته بالقيادات المنتخبة والممثلة لسكان المجتمع فى تلك المنظمات.

*فهم علاقاته بجميع العاملين من نفس التخصص أو التخصصات الأخرى بالمنظمات المجتمعية , من خلال فهمه للتنظيم الداخلي وطبيعة التعامل بينه وبين العاملين الأخرين فى اطار التكامل والتنسيق بين كافة التخصصات العاملة فى مجال تنمية المجتمع .

المتطلب الثاني : الخبرات اللازمة للاخصائي الاجتماعي :

الخبرة عبارة عن :

عملية التفاعل التى تتم بين الفرد والبيئة المحيطة به بما تتضمنه من مؤثرات مختلفة . ولكى تكون الخبرة ذات فاعلية فلابد أن يتوفر فيها مبدأين هما :

• **مبدا اتصال الخبرة** : وهذا يعنى أن كل خبرة من الخبرات السابقة تعدل بطريقة ما من الخبرات اللاحقة وتتعدل بها .

• **مبدا التفاعل** : ويعنى التفاعل بين الشخص والبيئة ,فكلما كان التفاعل بينهما اكبر كلما كانت الخبرة أفضل .

ويلاحظ أن مبدأى الخبرة والتفاعل لا يمكن فصلهما عن بعضهما ، فعن طريقهما تتتابع الخبرات وتنمو بطريقة طبيعية فلا يجد الفرد نفسه بعد اكتسابه

لخبرة جديدة وقد انتقل الى عالم أخر مختلف تماماً وإنما يجد نفسه وقد استخدم ما اكتسب من خبرات معرفية كأداة للتصرف في المواقف الجديدة ، إذ تقاس قيمة الخبرة بمدى اضطراد نموها وما يتبع ذلك من نمو في شخصية الفرد بأكملها, كما تقاس بدرجة تفاعلهما ببعضهما مع البعض الآخر.

ويمكن أن نحدد الخبرات التى يمكن أن يكتسبها الاخصائي الاجتماعي لممارسة عمله بالمؤسسات التنموية بالمجتمع في نوعين من الخبرات :

النوع الاول : **خبرات مهنية** :

وهى الخبرات المرتبطة بممارسة عمليات الخدمة الاجتماعية بالتأكيد على تكاملها فى الممارسة وهذه الخبرات مرتبطة بالعمليات التالية :

عملية دراسة وبحث ، عملية تشخيص ، عملية اتصال ، عملية علاج ، عملية وضع خطة ، عملية تنفيذ ، عملية تدعيم ، عملية ارشادية ، عملية ابداعية ، عملية تعليمية وتدريبية ، عملية اشرافية ، عملية متابعة وتقويم ، عملية تسجيل .

النوع الثاني : **خبرات ادارية** :

وهى الخبرات المرتبطة بممارسة العمليات الإدارية أو وظائف الادارة حسب وضع الاخصائي الاجتماعي الوظيفي بالمنظمة التى يعمل بها ، وبالنظر لتلك الوظائف بطريقة تكاملية وهذه العمليات الادارية هى : التخطيط ، التنظيم ، الرقابة ، التوظيف ، القيادة ، التوجيه ، اتخاذ القرارات . وذلك على اعتبار انه يمكن التمييز فى عمل الاخصائي الاجتماعي (نظرياً) بين جانبين هما:

الجانب الاول : الخدمات الاجتماعية المهنية التى يقدمها لسكان المجتمع المستفيدين من خدمات المؤسسة التى يعمل بها ، ويطلق عليها الخدمات الفنية .

الجانب الثاني : الأعمال او الاختصاصات التى تتصل بكيفية ادارة هذه المؤسسات ويطلق عليها الوظائف الادارية .

ويلزم ان يكتسب الاخصائي الاجتماعي حتى ينجح فى عمله خبرات مرتبطة بما يلى :

* الحصول على الحقائق التى تتعلق بالمجتمع وبأجهزة التنمية المحلية بهذا المجتمع .
* تحليل الأوضاع الاجتماعية والخدمات اللازمة لمقابلة الحاجات الانسانية .

* اتخاذ القرارات بأفضل السبل التى تحقق أهداف تنمية المجتمع.
* التخطيط وتوزيع الموارد بين المشروعات والبرامج التى يحتاجها المجتمع .
* اقامة البناء التنظيمي ومهام العمل التى تتطلبها تنمية المجتمع الذي يعمل فيه فى علاقته بالبناء التنظيمي على المستوى الرأسي والأفقى وظيفياً وجغرافياً.
* التسجيل والمحاسبة الخاصة بالعمل في تنظيمات تنمية المجتمعات .
* الامداد بالموارد المالية ومصادر تمويل منظمات التنمية وكيفية التصرف في مواردها للانفاق على توفير الخدمات الاجتماعية لسكان المجتمع .

المتطلب الثالث : المهارات اللازمة للاخصائي الاجتماعي :

تعرف المهارة بأنها :

القدرة على عمل شئ أو القدرة على استخدام المعلومات بفاعلية والتنفيذ والانجاز بسهولة ويسر.

والاختلاف فى المهارة بين المهنيين وغير المهنيين يعتمد على ما يسمى بالبناء النظري ، وذلك لأن المهارة عند المهنيين تعتمد على البناءالنظري للاخصائي الذي يدور حول المطالب التعليمية والتدريب المطلوب .

و تتمثل مهارة الاخصائي في قدرته على تطبيق المعلومات والمبادئ التى تعلمها، وادراكه وفهمه للعوامل المختلفة التى تؤثر في المواقف الاجتماعية ، ولا تظهر هذه المهارة الا فى اثناء ادائه لمسئولياته المهنية ,أى أن المهارة المهنية هى الأنشطة التى تشكل عمل الاخصائي الاجتماعي والتى تنتج عن ثلاث عمليات هى:

* ادراك وتحديد المعلومات مع القيم المهنية .
* تفاعل هذه المعلومات مع القيم المهنية.
* التعبير عن هذا التفاعل بالنشاط المهنى المناسب .

ويحتاج اكتساب المهارة فى الخدمة الاجتماعية الى تدريب مستمر وممارسة منظمة وخبرة مضبوطة لتنمية وإثراء منهجية الأداء. وحتى يمكن للاخصائي الاجتماعي أن يمارس دوره في مجال تنمية المجتمعات عليه أن يتسلح بمهارات متعددة منها :

(1) مهارة فكرية : تؤهله لمعالجة الأمور التى تواجهه بالمنظمة التى يعمل بها من خلال نظرة كلية متكاملة لمختلف جوانب العمل بالمنظمة ,على اعتبار ان هناك اعتماد متبادل بين أجزاء المنظمة وأن التغير في أى جزء من أجزائها يؤثر على الأجزاء الأخرى .

(2) مهارة انسانية : ويقصد بها القدرة على العمل والتفاعل مع الآخرين من خلال العمل المنظم داخل المنظمات المسئولة عن تنمية المجتمع المحلي وخارجها. وهذا يرتبط بنظرة الاخصائي الى المنظمة التى يعمل بها كمجتمع بشري له أهدافه ومشكلاته واحتياجاته وذلك بهدف تحقيق الأهداف ، ولن يتحقق ذلك إلا اذا أخذ الاخصائي الاجتماعي في اعتباره العوامل الانسانية التى تؤثر على كفاءة الانشطة التى تمارس بالمؤسسة .

وهذه العوامل هى :

ا- القدرة على الاداء الفعلي للعمل وتتحدد بالاتى :

* المعرفة بالتعليم والخبرة والتدريب.
* المهارة في تأدية العمل .

ب-الرغبة فى العمل وتتحدد بالاتى :

* ظروف العمل المادية.
* ظروف العمل الاجتماعية.
* حاجات ورغبات العاملين والأعضاء.

وهذا يعنى فهم الاخصائي الاجتماعي للسلوك الانساني وحسن التعامل مع العاملين وأعضاء تلك المنظمات وهذا يساعد على :

* معرفة الفروق الفردية بين اعضاء المنظمات العاملة في المجتمع .
* فهم دوافع كل عضو من أعضاء تنظيمات تنمية المجتمع
* فهمه وتقديره لنفسه وسلوك الآخرين .
* التعرف على أشكال السلوك غير السوى وكيفية توجيهه

(3) مهارة فنية :

وتتعلق بقدرة الاخصائي الاجتماعي على فهم طبيعة العمل المسئول عنه والقدرة على استخدام الأساليب الفنية الخاصة بهذا العمل بما يساعده على مواجهة المشكلات الفنية التى تعترضه أثناء الممارسة بفاعلية .

ومن أهم المهارات الفنية المرتبطة بممارسة عمل الاخصائي الاجتماعي مع المجتمع والتى تساعد على اختيار التكنيكات الملائمة لمواقف معينة واستخدامها بصورة فعالة المهارات الفنية التالية :

* المهارة في تحديد الانساق الرئيسية عند ممارسة عمله بالمنظمات الموجودة بالمجتمع (النسق المسئول عن احداث التغيير – نسق العميل – النسق المستهدف) .

* المهارة في تكوين العلاقات المهنية المناسبة بينه وبين المهنيين الآخرين سواء داخل المنظمة التى يعمل بها أو خارجها في نفس المجتمع أو بالمجتمعات الأخرى وظيفياً وجغرافياً .

* المهارة فى ممارسة التأثير فى المواقف حسب ما تتطلبه تلك المواقف من تدخل مهنى واستخدام المدخل والادوات والمبادئ اللازمة لكل موقف .

* المهارة فى وضع خطة العمل المهنى في اطار العمل الفريقي مع التخصصات الأخرى بما يحقق الأهداف التنموية فى المجتمع.

* المهارة في جمع البيانات التى تساعد على التخطيط السليم لتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة فى المجتمع .

* المهارة فى تقدير الموقف ودراسة المشكلات والتعرف على أسبابها وتأثيراتها المختلفة كأساس للتدخل لمواجهتها تحقيقاً لتنمية المجتمع .

* المهارة فى انهاء العمل وتقويم الجهود وتحقيق عنصر الاستمرارية لهذه الجهود كأساس لتطوير العمل المهنى وتحقيق الأهداف بصورة أفضل .

بالاضافة الى مراعاة العوامل الفنية التى تتوقف عليها كفاءة الأنشطة التى تمارس داخل المجتمع ,وهذه العوامل هى:

* الأسس والقواعد العملية القائم عليها النشاط.

* المهارة في تنشيط مشاركة المواطنين في تنمية مجتمعهم.

* التنظيم الداخلي لتنظيمات تنمية المجتمع.

* الامكانات المادية المستخدمة فى توفير الخدمات وتحقيق أهداف التنمية.

ثانيا : الصفات المهنية اللازمة للاخصائي الاجتماعي :

إن مجموعة الخصائص والسمات التى تميز شخص عن أخر تمثل الشخصية المميزة للفرد دون الآخرين .

والسمات هى خصائص أو صفات ذات دوام نسبي يمكن أن يختلف فيها الأفراد فيتميز بعضهم عن بعض ,أى توجد فروق فردية بينهم .

والخدمة الاجتماعية مهنة تعتمد على متخصصين فى تقديم خدماتها للانسان ، ولذا فهى تهتم بضرورة توافر مواصفات معينة فيمن يمارسها, ولذا فإن الاعداد المهنى لطالب الخدمة الاجتماعية يلزم ان يؤدي الى اكسابه بعض السمات الضرورية لممارسة المهنة فى مجال تنمية المجتمعات .

ومن تلك السمات :

* استخدام المنهج العلمي فى التفكير ومواجهة المواقف باسلوب علمي .
* الاعتماد على الموضوعية فى الحكم على الأمور .
* قوة الملاحظة للمواقف التى يمر بها أثناء ممارسته لعمله المهنى .
* القدرة على النقد وتقويم الذات والنمو المهنى المستمر لملاحقة المستحدثات في مجال العمل الوظيفي .
* القدرة على التفكير التحليلي والعطاء للغير والتعاون مع الاخرين على اساس القواعد المنظمة للعمل الفريقي .

ولعل أهم الصفات المهنية التى يجب أن يتصف بها الاخصائى الاجتماعي فى عمله ترتبط بأن تكون علاقاته المهنية طبقاً لما يلي :

* احترام مسئوليته عن رفاهية الفرد والجماعة التى يقدم لها الخدمة والتى تشتمل على الاجراءات الخاصة بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالمجتمع .
* عدم التفرقة بين سكان المجتمع بسبب السلالة أو اللون أو الدين أو العمر أو النسب ارتباطاً بفلسفة الخدمة الاجتماعية التى تؤكد على قيم العدالة والمساواة .
* أن يعطى الأسبقية لمسئوليته المهنية على اهتماماته الشخصية ,وأن تتجه مسئوليته لإعطاء الأولوية لمصلحة سكان المجتمع .

* أن يعتبر نفسه مسئولاً عن نوعية ومدى الخدمة التـــى يؤديهـــا ,وأن يسعى دائماً لتطوير تلك الخدمات و تحقيق الكفاءة في الممارسة المهنية .

* أن يحافظ على أسرار الناس الذين يخدمهم ويحترم خصوصياتهم .

* أن يستخدم المعلومات التى يحصل عليها من خلال علاقاته المهنية في حدود مسئوليته المهنية .

* أن يتعامل باحترام مع وجهات النظر والأفعال والنتائج التـــي يبـــذلها زملاؤه فى المهنة , وأن يستخدم القنوات المناسبة لإصدار حكمه عليها .

* أن يمارس الخدمة الاجتماعية فى اطار الأساس المعرفي ، الأســـاس المهاري ، والأساس القيمي ، واختصاصات المهنة وأهـــدافها بمـــا يتفـــق وأهداف تنمية المجتمعات .

* أن يعرف مسئوليته المهنية الخاصة بإضافة أفكـــاره والنتـــائج التـــى يحصل عليها من البناء المعرفي للخدمة الاجتماعية ,ويساهم فـــى تطـــوير أنماط الممارسة المهنية .

* أن يقبل مسئوليته الخاصة بتقديم المساعدة لحماية المجتمع والمحافظة على القيم والمعارف والاخلاقيات المرتبطـــة بالمهنـــة والنهـــوض بأعبـــاء وظيفته.

* أن يتميز بالوضوح في تصريحاته وأفعاله كفرد وكممثل للمنظمة التى يعمل بها وكعضو في فريق عمل يتكامل مع بـــاقي التخصـــصات لتحقيـــق الأهداف .

* أن يسهم بمعرفته ومهاراته وتأييده لبرامج الرعاية الانسانية ويـــسعى لتطويرها لتحقيق الأهداف المجتمعية .

ثالثا : أدوار الأخصائي الاجتماعي في مجال تنمية المجتمعات :

(1) مفهوم الدور المهنى :

لقد تعددت المحاولات الخاصة بتحديد مفهوم الدور ومنها :

التعريف الأول : " نمط من السلوك يتفق مع نظام للحقوق والواجبـــات ويـــرتبط بمكانه خاصة في جماعة اجتماعية ".

ومن ثم يتضمن الدور القيام بالحقوق والواجبات الخاصة بمركز معين ، كما تستمد الأدوار معناها من الاطارات المرجعية, وهذه الاطارات لا تحدد اتجاهاتنا فقط ولكنها تحدد ادراكنا لأدوارنا .

التعريف الثاني: الدور يتكون من السلوك والتصرفات التى ننظر اليها على اعتبار أنها وحدة لها معنى ,والرابطة بين التصرفات والسلوك في نطاق الأدوار هى توقعاتنا بأن أنواعاً معينة من الأفعال سوف تحدث معاً .

التعريف الثالث: مجموعة من أنماط السلوك التى يمكن من خلالها القيام بالعمل المحدد أو السلوك المؤدي بواسطة أشخاص في مواقف اجتماعية معينة .

وهناك انواع متعددة من الادوار اهمها:

- **الدور الفعلي**: وهو ذلك الدور الذي يشغله الفرد بالفعل وهو الذي يمارسه في عمله مع أفراد وجماعات المجتمع .
- **الدور المتوقع**: وهو الدور الذي يتحدد بناء على توقعات الأفراد نحو شاغل هذا الدور ، وتوقعاته هم من الأفراد الذين يتعامل معهم وذلك من خلال تفاعلاتهم وعلاقاتهم في اطار القيم والمعايير التى يحتمها هذا الدور.
- **الدور الموصوف**: هو الدور الذي يقوم به الفرد وذلك بناء على المكانة أو الظروف التى تحيط به ,أو بحكم الوضع الذي يعيش فيه .
- **الدور المكتسب**: وهو الدور الذي يكتسبه الفرد من خلال تفاعلاته مع الأفراد المحيطين به وبناء على قدراته وامكانياته .

ويزيد معدل كفاءة الاخصائي الاجتماعي في تحمله للمسئوليات المرتبطة بطبيعة عمله كلما ضاقت الفجوة بين دوره الفعلي الذي يقوم به وبين الدور المتوقع منه . ومما سبق يمكن أن نعرف الدور المهنى للاخصائي الاجتماعي في مجال تنمية المجتمعات بأنه :

المسئوليات والأعمال التى يؤديها الاخصائي الإجتماعي من خلال المنظمة التى يعمل بها مستخدماً الاساليب العلمية التى تنطوي عليها عمليات وطرق مهنة الخدمة الاجتماعية وملتزماً بمبادئها وقيمها المهنية لمواجهة المشكلات الاجتماعية واشباع الحاجات المجتمعية بالتعاون مع المهن الاخرى بما يحقق التنمية المتوازنة للمجتمع .

(2) المداخل المختلفة لتحديد دور الاخصائي الاجتماعي :

هناك مداخل متعددة لتحديد دور الاخصائي الإجتماعي .

واهم هذه المداخل :

المدخل الاول : المدخل الفكري او الفلسفي : وهو الذي يقوم على تحديد الدور ارتباطاً بمنظور التوازن الاجتماعي والتضامن ، ومنظور النزاع أو الصراع .

المدخل الثاني : مدخل ما بين التصنيف والتحليل : وهو الذي يعتمد على منظور وصفى لأدوار الاخصائي الإجتماعي ارتباطاً بخطوات العمل المهنى فى تنتمية المجتمع مع تحليل ذلك الدور في كل خطوة من خطوات العمل المهنى .

المدخل الثالث : المدخل النوعي : وهو الذي يحدد دور الاخصائي الإجتماعي تبعاً للمجال الذي يعمل فيه (تعليم ، صحة ، .... .الخ) .

وسيتم الاعتماد على المدخل الثاني في توضيح دور الاخصائي الإجتماعي مرتبطاً بخطوات العمل المهنى بدءا بالدراسة والبحث ومنتهياً بالتقويم وقياس العائد من تدخله المهنى لتنمية المجتمع .

(3) العوامل التى تؤثر على طبيعة دور الاخصائي الإجتماعي :

تتعدد العوامل التى تؤثر على طبيعة الدور الذي يقوم به الاخصائي الإجتماعي في مجال تنمية المجتمعات .

ومن هذه العوامل :

* نوع الجهاز أو المنظمة التى يعمل فيها الاخصائى ومسئولياته (جهاز مسئول عن وضع الخطة ، جهاز مسئول عن التنفيذ .... الخ) .

* المركز الذي يشغله الاخصائي الإجتماعي في الجهاز أو المنظمة التى يعمل بها حيث تختلف طبيعة دوره كمدير للجهاز عن دوره كأخصائي ..الخ

* شخصية الاخصائي الإجتماعي وما يتميز به من سمات شخصية ومعارف وخبرات ومهارات تؤثر على طبيعة وره وتوجهات اعداده المهنى سواء أثناء المرحلة الجامعية او الاعداد المهني المستمر اثناء عمله المهني في تنمية المجتمع .

* مدى تعاون العاملين في الجهاز وفى المجتمع مع الاخصائي الإجتماعي في تحقيق الأهداف, خاصة وأنه يجب أن يتكامل دور الاخصائي

الإجتماعي مع أدوار المهنيين الآخرين داخل الجهاز من ناحية ، والقيادات الشعبية والمهنية في المجتمع من ناحية أخرى .

* توقعات البيئة التى يعمل فيها الاخصائي الإجتماعي والجهة المسئول أمامها عن عمله, حيث يتأثر الدور المهنى أيا كان الجهاز أو المنظمة التى يعمل فيها أو مركزه في الجهاز بتوقعات البيئة منه .

(4) ادوار الاخصائي الإجتماعي في تنمية المجتمعات

كما سبق أن أوضحنا فإن الاخصائي الإجتماعي قد يشغل مركزا في منظمات المجتمع وفي هذا الاطار فإنه سيقوم بأداء مهام معينة ترتبط بما هو موكل اليه من أعمال حسب طبيعة وضعه الوظيفي في الجهاز أو المنظمة .

ولتوضيح أدوار الاخصائي الإجتماعي بوجه عام وما يمكن أن يقوم به من مهام سنحاول أن نحدد دوراً وصفياً لتلك المهام على أساس ربطه بعمليات تنمية المجتمع, مع الوضع فى الاعتبار أن الاخصائي الإجتماعي قد يقوم بكل الادوار أو بعضها تبعاً لطبيعة وضعه الوظيفي فى المنظمة .

ويمكن تحديد تلك الادوار فيما يلي :

الدور الاول : دوره كجامع ومحلل بيانات.

الدور الثاني : دوره فى تحديد الاهداف.

الدور الثالث : دوره في وضع برامج ومشروعات خطة التنمة.

الدور الرابع : دوره كمنفذ للخطط والبرامج التنموية.

الدور الخامس : دوره فى متابعة الخطط والبرامج.

الدور السادس : دوره فى تقويم الخطط والبرامج والمشروعات.

الدور السابع : دور الاخصائي الإجتماعي كإداري بالمنظمة .

وفيما يلى توضيحا لكل دور من الادوار السابقة :

الدور الاول : دور الاخصائي الاجتماعي كجامع ومحلل بيانات:

(1) البيانات اللازمة لتنمية المجتمع :

يعتبر قيام الاخصائي الاجتماعي بدوره فى جمع البيانات وتحليلها عنصراً مهما فى تنمية المجتمع حيث تحتاج عملية التنمية الى توافر بعض البيانات.

ومن أهم تلك البيانات :

* بيانات عن الخدمات المتوفرة حاليا فى المجتمع كأساس لبدأ عملية التنمية.

* بيانات عن الحاجة أو الطلب على خدمات مستقبلية يحتاجها المجتمع .

* بيانات عن امكانيات المجتمع المتاحة أو التى يمكن اتاحتها فى المستقبل سواء كانت امكانيات مادية أو بشرية أو تنظيمية .

* بيانات عن الاحتياجات والمشكلات المجتمعية السائدة فى المجتمع والتى تحتاج الى مواجهة ,من حيث حجمها ومدى عمقها ووعى سكان المجتمع بها .

* بيانات عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى يمر بها المجتمع والتى تؤثر على وضع وتنفيذ الخطط في هذا المجتمع, الى جانب نوعية العادات والتقاليد والقيم المحفزة أو المثبطة لعمليات التنمية فى المجتمع .

* بيانات عن بناءات القوة في المجتمع والأجهزة والمنظمات التى يمكن الاستعانة بها فى تحقيق الاهداف المجتمعية ,ونوعية القيادات الشعبية والوظيفية الموجودة بالمجتمع

(2) اهمية ومتطلبات البيانات الخاصة بالمجتمع :

ويساعد الحصول على البيانات الدقيقة والوافية عن الجوانب السابقة في تحديد الاحتياجات وتشخيص المشكلات, كما يساعد على وضع خطط سليمة قادرة على تحقيق رغبات سكان المجتمع وإشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم على أساس علمي سليم وفهم دقيق للمجتمع وظروفه وأوضاعه .

ولكى يقوم الاخصائي الاجتماعي بدوره كجامع للبيانات ومحللاً لها يجب أن يكون ملماً من الناحية النظرية بسلوك الأفراد والجماعات والمجتمعات لأن هذه المعرفة النظرية تساعده فى أن يحدد مجالات وأهداف دراسته للمجتمع ، وأن يستفيد من البيانات التى حصل عليها بحيث لا تمثل له مجرد أرقام لامغزى لها ولكن ترشد الى حقائق مادية ومعنوية يستفاد منها فى التخطيط .

كما يجب أن يكون ملماً بطرائق البحث الاجتماعي مدرباً على استخدامها حتى يكون دوره قائماً على أساس علمي موضوعي .

(3) مصادر الحصول على البيانات :

ويمكن للاخصائي الاجتماعي الحصول على المعلومات من مصادر متنوعة بعضها قد يكون متاحاً فى النشرات الاحصائية التى تجمع وتنشر عن طريق ادارات وأجهزة الاحصاء فى المجتمع, او عن طريق الوزارات المعنية بتقديم الخدمات أو الانتاجية .

كما أن هناك بيانات أخرى قد لا يتيسر الحصول عليها الا عن طريق مسوح خاصة ودراسات علمية .

وهناك عدد من المناهج التي يستخدمها فى جمع البيانات ومن أهمها استخدام البيانات المتاحة ، الاحصاءات السكانية ، مسوح العينة ، المقابلات الجماعية ، الملاحظة بالمشاركة ، الرجوع للخبراء .

(4) الشروط الواجب توافرها فى البيانات :

هناك عدة شروط لا بد أن تتوفر فى البيانات التى يجب أن يحصل عليها الاخصائي الاجتماعي لخدمة أغراض تنمية المجتمعات وتأديته لدوره بفاعلية. وتلك الشروط هى :

- **الشمول** : بحيث تغطى البيانات كافة الجوانب التى تشملها العملية التخطيطية.
- **الخصوصية** : تتعلق بالجوانب المطلوب التخطيط لها وتنميتها .
- **المرونة** : معدة بطريقة تسمح باستنباط معلومات جديدة منها.
- **الدقة** : واقعية تعبر عن وضع واقعي حقيقي عن المجتمع المراد تنميته .
- **السرعة** : سرعة نشر البيانات والاستفادة منها بحيث لا تمضي فترة بين جمعها واستخدامها فى التخطيط لتنمية المجتمع .

وبعد جمع البيانات والمعلومات اللازمة لتنمية المجتمع فإنه يجب على الاخصائي الاجتماعي تصنيفها وتحليلها بالشكل الذي يسهل امكانية استخدامها لأغراض التخطيط مع ضرورة أن يعطى الاخصائي الاجتماعي الخصائص الكمية والكيفية للبيانات التى تم جمعها .

(5) اهمية تحليل والتعامل مع البيانات :

يقوم الاخصائي الاجتماعي بتحليل البيانات التى تم جمعها وذلك يفيد في :

* تحديد المعالم الرئيسية (العمرانية ، الاقتصادية ، الثقافية ، الديموجرافية ، الصحية ، الاجتماعية) للمجتمع الذي يخطط له والتى تمثل الخلفية التى يرتكز عليها ممارسة دوره المهنى .

* الوصول الى مجموعة من التنبؤات التى يمكن استنتاجها من تحليل نتائج الدراسات والبيانات والمعلومات التى تم جمعها .

* تقدير وحصر الموارد والامكانات المتاحة التى يمكن استخدامها فى اشباع الاحتياجات وحل المشكلات وتنمية المجتمع تنمية شاملة .

* ترتيب أولويات الأهداف العامة للمشكلات والاحتياجات فى أهمية ودرجة الحاح الحاجة لكل منها وأهمية الفئات التى تتأثر بها والعائد الاجتماعي المتوقع بعد مواجهتها وهى عملية لا بد أن تتم في ضوء تحليل اتجاهات المواطنين وتفضيلاتهم وآراء القادة المحليين وتوقعاتهم بالتنسيق مع وجهات نظر الفنيين المتخصصين في ميدان عملهم .

(6) الصعوبات التى تواجه الاخصائي للقيام بدوره كجامع بيانات :

لابد أن نضع فى الاعتبار بعض الصعوبات التى تواجه الاخصائي الاجتماعي عند قيامه بهذا الدور والتى من أهمها :

* أن البيانات المتاحة (مثل الاحصاءات المنشورة مثلاً) لا يحتمل أن تكون موجودة أصلاً وعلى الأخص المطلوب منها للتخطيط لتنمية المجتمع, أو أن تكون تلك البيانات غير سليمة أو غير حديثة مما يصعب في ضوئها وضع خطط واقعية لمواجهة مشكلات وإشباع احتياجات سكان المجتمع .

* أن جمع البيانات الأصلية والتى يحتاجها التخطيط للتنمية أكثر صعوبة وأكثر تكلفة لعدة اسباب بعضها مادية وبعضها يتعلق بأساليب الاتصال الخاصة بجمع البيانات مع وجود الأمية بين السكان في بعض المجتمعات .

* صعوبة قياس البيانات اللازمة لتحديد الاحتياجات والمشكلات في جانبها الاجتماعي بشكل كمى يفيد فى عمليات التخطيط للتنمية المتوازنة بوجه عام .

* أن الموارد المتاحة لجمع البيانات والمتصلة بتمويل الدراسات والبحوث والقوة البشرية العاملة المدربة محدودة للغاية ,مما يشكل صعوبة في الحصول على البيانات فى الوقت المطلوب.

* عدم اتاحة الوقت الكافي لجمع البيانات اللازمة لعمليات تنمية المجتمع حيث يتعرض الاخصائيون الاجتماعيون لضغط من جانب السياسيين ومتخذى القرار لتقديم البيانات بصفة عاجلة مما يقلل من موضوعية تلك البيانات .

* نقص الخبرة والمهارة لدى الاخصائي الاجتماعي فى التعامل مع البيانات والاحصاءات التى يتم الحصول عليها وأساليب معالجتها لخدمة أهداف التنمية فى المجتمع .

(7) عوامل نجاح دور الاخصائي للاستفادة من البيانات :

من المهم حفظ البيانات التى جمعت لأغراض التخطيط بالشكل الذي يسهل استخدامها من جانب المشاركين فى التخطيط أو فى اتخاذ القرار .

وهناك مبادئ عامة لا بد أن يستوعبها الاخصائي الاجتماعي عند تحديد الطريقة التى يخزن بها تلك البيانات للاستفادة منها . وتلك المبادئ هى :

* سهولة الحصول على البيانات لاستخدامها فى عمليات التخطيط لتنمية المجتمع ,فينبغي ألا تخزن بعيداً في ملفات أو بطريقة لا يسهل الوصول اليها.

* حفظ البيانات التى تتقادم بسرعة بطريقة يسهل معها تجديدها كلما أمكن الحصول على بيانات جديدة مرتبطة بها .

* حفظ البيانات فى شكل يسهل فهمه وتفسيره من جانب من يستخدمها سواء كانوا مخططين أو قيادات شعبية أو قيادات سياسية, خاصة وأن جودة القرارات التى يتخذها الاخصائيون الاجتماعيون تتوقف على جودة المعلومات التى يعتمدون عليها .

* توجيه الاهتمام الكافي لجمع وعرض البيانات لأغراض التخطيط ,مع الوضع في الاعتبار أن جمع البيانات وتحليلها ومعالجتها ليس غاية فى حد ذاته ولكنه وسيلة لاتخاذ قرارات أفضل.

* ينبغي عند اختيار المناهج المستخدمة فى جمع البيانات وتحليلها وعرضها أو تخزينها مراعاة الغرض الذي تخدمه البيانات المطلوبة ونوعية من يستخدم تلك البيانات والموارد المتاحة لجمع البيانات ومعالجتها والوقت الذي ستستخدم فيه .

الدور الثاني : دور الاخصائي الاجتماعي فى تحديد الاهداف :

بعد أن ينتهى الاخصائي الاجتماعي من تجميع البيانات والحقائق المطلوبة فإنه يشارك فى تحديد أهداف المجتمع .

(1) تعريف الهدف :

هو مجموعة من التطلعات التى يسعى سكان المجتمع لتحقيقها وقد تتعلق بالتعرف على الموارد اللازمة أو التى يمكن اتاحتها فى فترة زمنية أو اتخاذ قرار تحديد الأولوية بين المشروعات ، أو قد يكون الهدف مرتبطاً بالمساهمة فى ترتيب الاحتياجات والمشكلات المجتمعية حسب أهميتها ، أو وضع خطة لإشباع تلك الاحتياجات او مواجهة المشكلات .

وقد تكون الاهداف التى يحددها الاخصائي الاجتماعي متصلة بالمنظمة التى يعمل فيها أو متصلة ببرامج ومشروعات الخطة أو متصلة بالمجتمع المراد تنميته .

(2) اهمية تحديد الأهداف المجتمعية :

وأياً ما كانت الاهداف المجتمعية التى يسعى الاخصائي الاجتماعي لتحديدها فإنها قد ترتبط بالجانب الوقائي كاتخاذ التدابير الوقائية لإشباع حاجات الناس فى المجتمع ,او العلاجي كمواجهة وحل مشكلات المجتمع, أو التنموي كنقل المجتمع من واقع اجتماعي وسياسي واقتصادي معين الى واقع أخر أفضل منه فى فترة زمنية محددة .

ويستفيد الاخصائي الاجتماعي من تحديد الاهداف المجتمعية فيما يلى :

* امكانية وجود ميكانيزمات لتخطيط البرامج والمشروعات المرتبطة بمواجهة المشكلات واشباع الاحتياجات المجتمعية فى فترة زمنية محددة .

* القدرة على الربط بين استخدام الموارد والفوائد المترتبة على استخدامها .

* القدرة على القيام بدراسات حول عائد التكلفة الخاصة بتحقيق تلك الأهداف .

* وجود اطار للربط بين كل من التنمية بعيدة المدى ومتطلبات الموارد المتاحة أو التى يمكن اتاحتها فى فترة تحقيق الأهداف .

* توفير الميكانيزمات اللازمة للرقابة المستمرة وتقييم البرامج لامكانية الاستفادة من ذلك في وضع الخطط المستقبلية للمجتمع .

(3) الصعوبات التى تواجه الاخصائي الاجتماعي في تحديد الاهداف :

ومن الصعوبات التى تواجه الاخصائي في المجتمع في قيامه بهذا الدور ما يلي :

* عدم وضوح الأهداف المجتمعية, نتيجة لأن تلك الاهداف متجددة ومتغيرة بتغير احتياجات ومشكلات سكان المجتمع, بالاضافة الى انها تتبع من الاستراتيجية التى ينتهجها المجتمع ، ومع عدم وضوح تلك الاستراتيجية فإن الاهداف قد تكون غير واضحة .

* عدم الصياغة الجيدة للاهداف أو وضعها دون الاهتمام بمشاركة المواطنين مع الخبراء في تحديدها, الى جانب عدم امكانية قياسها خاصة الأهداف الاجتماعية .

* نقص الوعي التخطيطي لدى العاملين بالمنظمات الموجودة بالمجتمع وعدم مشاركتهم في تحديد الأهداف الواقعية المحققة للرغبات والمشبعة للاحتياجات الفعلية لسكان المجتمع .

(4) العوامل التي يراعيها الاخصائي فى تحديد الاهداف :

حتى ينجح الاخصائي الاجتماعي فى تحديد الأهداف لا بد أن يراعي عدة اعتبارات أو خصائص فى تلك الأهداف منها :

* أن تكون واضحة وصريحة ودقيقة وأن يشارك سكان المجتمع في تحديدها مع المتخصصين والقيادات الشعبية .

* ألا تتعارض مع القيم الاخلاقية السائدة فى المجتمع .

* أن تكون قابلة للتحقيق والقياس فى نفس الوقت .

* أن تراعي الأهداف العامة للمجتمع والسياسة العامة ولا تتناقض معها.

* أن تراعي ظروف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية والتنظيمية .

* أن تكون مرنة وتتوافق مع ما يحدث فى المجتمع من تغيرات.

* أن ترتبط بالاحتياجات الفعلية لأفـراد المجتمـع وتعكـس رغبـاتهم ومطالبهم, حتى يكون تنفيذها مشبعاً لتلك الاحتياجـات ومحققـا للمطالـب المجتمعية .

الدور الثالث : دور الاخصائي الاجتماعي في وضع برامج ومشروعات خطة تنمية المجتمع:

(1) تعريف خطة التنمية :

لقد تعددت تعاريف خطة التنمية ومن هذه التعاريف :

التعريف الأول : مجموعة البرامج والمشروعات التى توضع أو تصمم لعـلاج المشكلات واشباع الحاجات الانسانية للأفراد والجماعات والمجتمعـات او التـي تستهدف المشاركة فى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة .

التعريف الثاني : مجموعة الجهود والاجراءات التى توضع من جانب المسئولين لتحديد البرامج الخاصة بتنمية المجتمع فى فترة زمنية محددة .

(2) مستويات خطط التنمية :

وخطة الرعاية والتنمية الشاملة لها ثلاثة مستويات هى :

المستوى الأول : الخطة المحلية : وهى تلك الخطة التى توضع لمواجهة المشكلات والحاجات الخاصة بالمجتمعات المحلية ومنها خطة التنمية بالمجتمع المحلي (قرية حي , محافظة)والتى قد تختلف خدماتها من مجتمع محلي لآخر ، مع ضرورة مراعاة اتفاقها جميعاً مع الأهداف العامة في المجتمع .

المستوى الثاني : الخطة الاقليمية : وهى تلك الخطة التـي توضـع لمواجهـة المشكلات والاحتياجات العامة على مستوى المحافظة أو الاقليم(مجموعـة مـن المحافظات المتشابهه التي تكون اقليما تخطيطيا) ، وتضم البرامج والمـشروعات التى يتقرر تنفيذها في كل أنحاء تلك المحافظات أو ذلك الاقليم .

المستوى الثالث : الخطة القومية : وهى تلك الخطة التى تشمل كافة أنحاء المجتمع القومي بأقاليمه ومناطقه وهى ما تعرف بالخطة الشاملة .

(3) متطلبات نجاح وضع خطة التنمية المحلية :

ويعتبر وضع البرامج وتحديد المشروعات هو الوجه الاجرائي لعمليـــة خطـــة التنمية ويعني ذلك قرار عما يجب عمله لكى نحقق الأهداف ، ولذا يجب أن يقوم الاخصائي الاجتماعي بتصميم البرامج والمشروعات مصنفة حسب أهميـــة كـــل منها. ويعتمد الاخصائي الاجتماعي في وضع برامج ومشروعات خطـــة تنميـــة المجتمع على وضع عدد من البدائل التى يحقق كل منها الاهـــداف ثـــم اختيـــار البرنامج الملائم من بين البدائل المتاحة.

ويتم ذلك فى ضوء بعض المعايير التى من اهمها :

ا- معيار اهمية البرنامج او المشروع : والذي يشير الى القيمـــة الموضـــوعية لأولوية البرنامج لدى المجتمع .

ب- معيار كفاءة البرنامج او المشروع : والذي يشير الى التكلفة المنظورة وغير المنظورة بالنسبة لكل وحدة خدمة مقدمة أو نسبة المدخلات الى المخرجات.

ج- معيار امكانيـة التنفيـذ: فكلما كان هناك امكانية أكبر لتنفيذ البرنامج كلما كان له أولوية على غيره من البرامج .

د- معيار العدالة : الذي يشير الى أى مدى يتم توزيع الخدمات دون انحياز لجماعة دون أخرى بل وفقاً للاحتياجات الحقيقية لسكان المجتمع المحلي .

وغيرها من المعايير التى على أساسها يشارك الاخـــصائي الاجتمـــاعي فـــي اختيار البرامج والمشروعات ووضعها بوصفه أحد الأعضاء المسئولين من خلال لجان وضع الخطة وتحديد الأولويات .

(4) العوامل التي يراعيها الاخصائي لنجاح وضع الخطة :

وحتى ينجح الاخصائي الاجتماعي في القيام بدوره فى وضع برامج خطة تنمية المجتمع فإنه يجب أن يراعيَ توافر عدة خصائص في الخطة حتى تحقق الاهداف التى وضعت من أجلها , وتلك الخصائص هى :

أ- أن تكون الخطة واقعية وملائمة لظروف الموقف الذي تعالجـــه, مـــع ضرورة معرفة ردود الأفعال المتوقعة لوضع الخطة موضع التنفيذ .

ب- أن يكون اعداد الخطة على أساس من المـــشاركة الايجابيـــة بـــين الجهاز الذي يعمل فيه وبين الاجهزة المختلفة بالمجتمع, على أن تحدد المهام

لوضعها بشكل متكامل ، وأن تحدد السلطة النهائية لاتخاذ القرارات الخاصة بشكل واضح وصريح :

ج- ان تكون الخطة متكاملة وشامله لمختلف البرامج والانشطة التى يجب أن تتضمنها في ضوء التجربة والتقييم .

د- ضررة تحديد طبيعة القوى المسئولة عن وضع الخطة والقوى المنفذة لها على أن يتوفر لها نوع من التنسيق بينها ، وأن تعتمد في وضعها على التفكير العلمي المنظم والبحوث وتحديد الأولويات .

الدور الرابع : دور الاخصائي الاجتماعي كمنفذ للخطط والبرامج :

(1) مفهوم دور الاخصائي الاجتماعي كمنفذ للخطط والبرامج :

إن دور الاخصائي الاجتماعي كمنفذ للخطط والبرامج عبارة عن الجهود والإجراءات التى تبذل لتحقيق أهداف التنمية وتحديد أولوياتها والتوقيت الزمنى لاتمامها فى حدود التكاليف المحددة لها, وفى اطار الخطة المعتمدة ، وتختص بمهام ثلاث يقوم بها وهى وضع الميزانية ، تصميم البناء الذي سيقدم الخدمة, وتوزيع القوى العاملة اللازمة للبرنامج بهدف الوصول الى اشباع احتياجات سكان المجتمع وحل مشكلاتهم حتى يمكن الوصول الى تحقيق أهدافهم .

(2) متطلبات قيام الاخصائي بدوره فى تنفيذ الخطط والبرامج :

لما كانت تنمية المجتمعات تسعى الى احداث تغييرات مقصودة لصالح المجتمع وايجاد التكيف الملائم بين الانسان والبيئة, لذلك يحاول الاخصائي الاجتماعي أن يوجه عمليات التغير الاجتماعي الذي يسود المجتمع فى نطاق أهداف ووسائل محققه لها ، كما يعمل على توصيل الخدمات المختلفة لسكانه ، ولا يمكن ذلك إلا بترجمة الخطة الى برنامج وانشطة يمكن تنفيذها .

ويعتبر قيام الاخصائي الاجتماعي بدوره في تنفيذ البرامج من أكثر الأدوار دقة فى تحقيق التنمية, حيث يقصد بالتنفيذ تقرير كيف يتم الاستفادة من مشروع أو برنامج معين حيث يتضمن ذلك تحديد :

* المراحل المختلفة للتنفيذ بحيث تتتابع تلك المراحل لتصل فى النهاية لتحقيق الأهداف المحددة مسبقاً .

* تحديد المسئولين عن كل مرحلة من مراحل التنفيذ ودور كل منهم في ذلك

* تحديد العاملين اللازمين للقيام بعملية التنفيذ .

* تحديد المدى الزمنى لتنفيذ كل مرحلة من المراحل أو كل جزء من البرنامج .

* تحديد تكلفة تنفيذ كل جزئية من الجزئيات ومصادر تمويلها .

*تحديد الصعوبات التي يمكن أن تواجه التنفيذ وكيفية اتخاذ الاجراءات للتغلب عليها .

* تحديد المعايير التي على أساسها يمكن قياس معدل الاداء او تحقيق اهداف البرنامج .

(3) الصعوبات التى تواجه الاخصائي في تنفيذ البرامج :

ومن الصعوبات التى تواجه الاخصائي الاجتماعي للقيام بدوره في تنفيذ البرامج والمشروعات التى تتضمنها خطة تنمية المجتمعات مايلي :

- قلة الموارد المالية المخصصة لتنفيذ البرامج والمشروعات .
- نقص الكفاءة المهنية لدى العناصر البشرية المسئولة عن التنفيذ ، أو عدم التزامهم بالتوقيتات الزمنية للتنفيذ .
- عدم التنسيق بين المنظمات المجتمعية المسئولة عن عملية تنفيذ البرامج والمشروعات التى تتضمنها خطة تنمية المجتمع .
- عدم المشاركة الشعبية أو معارضة تنفيذ البرامج والمشروعات من جانب بعض سكان المجتمع .

(4) عوامل نجاح الاخصائي للقيام بدوره في تنفيذ البرامج :

وحتى ينجح الاخصائي الاجتماعي فى القيام بدوره فى تنفيذ الخطط والبرامج فإن ذلك يستلزم توافر شروط تنظيمية وأخرى مادية وثالثة بشرية تتضمن:

• **الشروط التنظيمية :**

مثل الحرص على وضع وسائل الانتاج تحت تصرف الجهاز المسئول عن تنفيذ خطة تنمية المجتمع لتحقيق استجابته لمقتضيات التنمية المراد تحقيقها فى المجتمع وفقاً للأهداف .

• **الشروط المادية :**

كتوفير الموارد المالية اللأزمة لتنفيذ الخطط والبرامج التى تتضمنها الخطة في مواعيدها المحددة .

• **الشروط البشرية** :

مثل توافر العنصر البشري اللازم لتنفيذ البرامج والمشروعات بحيث يتوفر له المعارف والخبرات والمهارات اللازمة للتنفيذ على أن يعرف كل فرد دوره فـــى عملية التنفيذ . ومما يساعد على قيام الاخصائي الاجتماعي بـــدوره فـــى تنفيـــذ البرامج والمشروعات مايلي:

- مراعاة مبادئ التخطيط وخاصة مبدأ المرونة لامكانيـــة تعـــديل وتغيير الخطة طبقاً لما تسفر عنه الظروف الموضوعية عند التنفيذ .
- مراعاة التغيير الاجتماعي التلقائي الذي يحـــدث خـــلال المـــدى الزمنى المحدد للتنفيذ .
- ضرورة التعاون والتنسيق بين قطاعـــات الخطـــة للـــربط بـــين التخصصات المختلفة والجمع بينها ضماناً لنجاح تنفيذ الخطة .
- مراعاة تلافى وقوع تضارب فى الاختصاصات والمسئوليات بين الهيئات القائمة بالتنفيذ .
- ضمان المشاركة الشعبية تأكيداً للاستفادة من طاقـــات الاجهـــزة الشعبية الى جانب الاجهزة الحكومية حتى يتم التنفيذ بصورة أفضل .

***الدور الخامس* : دور الاخصائي الاجتماعي فى متابعة الخطط والبرامج** :

(1) مفهوم المتابعة :

يعتبر قيام الاخصائي الاجتماعي بدوره فى متابعة الخطط والبرامج من أهـــم الادوار التى يجب أن يمارسها لتحقيق أهداف تنمية المجتمعات.

ويشير مفهوم المتابعة الى الدور او العمليـــة التـــى يقـــوم بهـــا الاخـــصائي الاجتماعي للتأكد من أن تنفيذ البرامج والمشروعات يتم وفق الخطة الموضوعة ، فهو يعقب مباشرة اقرار الخطة والبدء فى تنفيذها .

ومفهوم المتابعة بهذا التصور يعنى مراقبة أو ملاحظة سير التنفيذ والتـــسجيل المستمر لخطواته وحركته للاطمئنان على ســـلامة مـــسيرته ومطابقتـــه للخطـــة والبرنامج الزمنى للانجاز. ويستهدف الاخصائي الاجتماعي من قيامه بهذا الدور التعرف على ما يواجه التنفيذ أو الاداء من صعوبات ومشكلات وتقصى أســـبابها والعوامل المحدثة لها وتداركها أو علاجها والتغلب على آثارها حتـــى لا يتعثـــر التنفيذ ويتوقف نتيجة لذلك.

(2) اهداف قيام الاخصائي بدوره فى متابعة الخطط والبرامج :

وقيام الاخصائي الاجتماعي بدوره في متابعة البـرامج والمـشروعات التـى تتضمنها خطة تنمية المجتمع يحقق عدة أهداف تتضمن :

- **اهداف خاصة بالخطة ذاتها :**

حيث أن المتابعة ضرورية للتأكد من تنفيذ الخطة وفق الأسـس الموضـوعة والتوقيت المحدد والاتجاه السليم المؤدي الى تحقيق الأهداف المرسومة .

- **اهداف خاصة بالمنظمة المسئولة عن تنمية المجتمع :**

حيث تساعد المتابعة جميع المشتركين في برامج ومشروعات الخطـة علـى تحمل مسئولياتها والقيام بواجباتهم في تنسيق وتعاون وتكامل بأعلى معدلات أداء , ومساعدتهم في التوصل للحلول المناسبة للمشكلات التى تواجههم والتقليل ما أمكن من الفاقد البشري والمادي والزمنى عند تنفيذ البرامج والمشروعات التى تتضمنها خطة العمل .

- **اهداف خاصة بالمستفيدين من البرامج والمشروعات :**

حيث تؤدي المتابعة الى زيادة معدل المشاركة الايجابية للمستفيدين من البرامج والمشروعات وتحقيق أقصى استفادة من الخدمات والقضاء على الصعوبات التى تعوق تحقيق هذا الهدف مما يزيد ثقتهم فى القائمين على تقديم تلك الخدمات .

(3) الوسائل التى يستخدمها الاخصائي في متابعة البرامج :

يعتمد الاخصائي الاجتماعي في قيامه بهذا الدور على استخدام ثلاث وسـائل هى :

الوسيلة الأولى : الزيارات الميدانية لمواقع التنفيذ ومشاهدة عملياته على الطبيعة وتسجيل نتائج هذه الزيارات الميدانية سواء كانت دورية أو مفاجئة فـى تقـارير تصمم نماذجها بما يتناسب ويتلاءم مع طبيعة كل مشروع أو برنامج .

الوسيلة الثانيـة : تقارير متابعة دورية يطلب من الاجهزة التنفيذية اعدادها عن كل فترة زمنية تحدد حسب طبيعة المشروع أو البرنامج والمدة المقررة لاستمراره أو تنفيذه ، مع الوضع فى الاعتبار أن يستحسن فى جميع الأحوال أن تعد نمـاذج تقارير المتابعة الدورية بمعرفة الاخصائي الاجتماعي علـى أن تـتم دراسـتها واستيعابها مع جهات التنفيذ حتى تكون محققه لأهدافها .

الوسيلة الثالثة : تقارير التفتيش المالي والاداري والفنى والتـــى قــد يــشارك الاخصائي الاجتماعي فيها, ويجب ان يحدد ما يتخـــذ بـــشأن تلـــك الملاحظـــات والتقارير .

(4) العوامل والمهام التى تساعد على نجاح الاخصائي للقيام بدوره فى المتابعة :

وحتى ينجح الاخصائي الاجتماعي في القيام بدوره في متابعة الخطـــط ومـــا تتضمنه من برامج فإنه يجب عليه مراعاة القيام بالمهام التالية :

المهمـة الاولى : التعرف على الأهداف النهائية للخدمة أو البرنامج أو المشروع والتعرف على ما تحقق من هذه الأهداف أثناء تنفيذ كل مرحلة من مراحله .

المهمة الثانية : التعرف على الأهداف الجزئية المرحلية لكل خطوة من خطوات التنفيذ والأسس والأساليب المتفق عليها للتنفيذ وكيفية تطبيق هذه الأسس واستخدام هذه الأساليب بالصورة الصحيحة .

المهمة الثالثـة : التعرف على الاستثمارات والمبالغ المعتمدة فى الخطـــة لهـــذا البرنامج أو المشروع والميزانية السنوية وتحديد المنصرف من الميزانية منذ بداية التنفيذ حتى الوقت الذي تتم فيه المتابعة .

المهمة الرابعة : التعرف على معدلات الأداء الخاصة بكل مسئولية أو كل نشاط من نشاطات المشروع أو البرنامج بحيث تتم متابعة التنفيذ وفقاً لهذه المعدلات .

المهمـة الخامـسة : التعرف على مواصفات كل وظيفة بالنسبة لكل تخصص من التخصصات العاملة فى المشروع أو البرنامج ,والتأكد من وضع الشخص المناسب فى المكان الصحيح ، والتأكد من أن جميع العاملين يقومون بتحمـــل مـــسئولياتهم ومهام وظائفهم وفق المواصفات المحددة لكل وظيفة.

المهمة السادسة : التعرف على الجوانب الايجابية ونواحي القصور ونسبة الفاقد البشرى (كالبطالة المقنعة مثلاً) والفاقد المادى (زيادة الانفاق والتكاليف أكثر من التقديرات المحددة) والفاقد الزمني (ضياع وقت أكثر من الوقت المحدد للتنفيذ).

المهمـة الـسابعة : القيام باقتراح أساليب أفضل للتنفيذ والارتقاء المستمر بالعمل والتوصل لحلول وبدائل مناسبة للمشكلات التى تواجه العمل, وكـــذلك اســـتخدام وتطبيق الأسس والوسائل التى تستهدف زيـــادة معـــدلات الأداء وزيـــادة عـــدد

المستفيدين من المشروع أو البرنامج ، وتسهيل إجراءات حصولهم على الخدمـة, وتنمية جوانب القوة وتجنب أو معالجة نواحى القصور والضعف .

الدور السادس : دور الاخصائي الاجتماعي فى تقويم البرامج والمشروعات وقياس عائدها :

(1) مفهوم تقويم البرامج والمشروعات :

يعرف التقويم بأنه :

* **معرفة القيمة والحكم على الأشياء مع ايضاح ما فيها من محاسن أو عيوب.**
* **الجهود المنظمة التى تبذل للتأكد من مدى النجاح فى تحقيق الأهداف المحددة.**

(2) اهداف تقويم البرامج والمشروعات :

يعتبر تقويم البرامج والمشروعات مـن الأدوار التـى يمارسـها الاخـصائي الاجتماعي وذلك بهدف القياس الموضوعي للقيمة الفعلية لاى عمل أو نشاط مقاساً بما يحدد له من أهداف وبما يحققه من نتائج مقارنة بما كان من المتوقع أن يحققه, أى قياس ومقارنة النتائج المحققة بما يبذل فى تحقيقها من وقت وجهد وتكلفه.

كما يستهدف قيام الاخصائي الاجتماعي بهذا الدور الكشف عن حقيقة التـأثير الكلي أو الجزئي للبرامج والمشروعات وانجازات خطط تنمية المجتمع المحلـي ومدى ما حققته من أهداف, ومعدل تحقيق كل هدف ,ورأى المستفيدين من البرامج والمشروعات والاستفادة من هذه البيانات والمعلومات في خطط العمل المستقبلية .

(3) الجوانب التى يتضمنها تقويم البرامج والمشروعات :

وهذا الدور ليس منفصلاً عن الأدوار الأخرى وانما هو جـزء مـن الـدور المتكامل للإخصائي الاجتماعي ووسيلة للربط بين النظريات العلمية والممارسـة الميدانية ، خاصة وأنه دور مستمر يقوم به الاخصائي الاجتماعي ويتم فيه قياس النتائج التى تم التوصل اليها من تنفيذ البرامج والمشروعات سواء كانت سلبية او ايجابية حيث يتسع نطاق هذا الدور ليشمل الجوانب التاليـة :

* تقييم الأهداف المحددة للبرنامج أو المشروع من خلال التعرف علـى مدى وضوح الأهداف الموضوعة ومدى واقعيتها وقابليتها للتحقق وارتباطها وتكاملها .
* مدى دراية وفهم العاملين فى التنفيذ للأهداف ومدى ادراكهـم لعلاقـة أعمالهم المختلفة بتحقيق الأهداف, وأخيراً ما تحقق من هذه الاهداف وما لم يتحقق وأسباب ذلك .

* تقييم مدخلات المشروع أو البرنامج, ويعنى ذلك تقيــيم الامكانيــات المادية والبشرية والتنظيمية المخصصة للمشروع أو البرنامج مقاسة بحجــم ودرجة صعوبة المشكلات التى يعالجها أو الاحتياجات التى يشبعها .

* تقويم مستوى الأداء وفاعليته للوقوف على المستوى الفنى لأداء العمل التنموي, ومدى التأثير الكلى والجزئي لهذا الدور ، والكشف عن التغيــرات التنموية التى طرأت على المستفيدين خلال تنفيذه .

* تقويم العائد أو النتائج النهائية التى يحققها البرنــامج أو المــشروع أو تقويم المخرجات بالنسبة للمستفيدين من ناحية وبالنسبة للمجتمع من ناحيــة أخرى .

(4)الصعوبات التى تواجه الاخصائي في القيام بدوره في تقييم البرامج والمشروعات :

وتواجه الاخصائي الاجتماعي المخطط عدة صعوبات للقيام بدوره في تقــويم برامج ومشروعات تنمية المجتمعات , ومن هذه الصعوبات : .

* عدم صحة البيانات التى تعطى كنتائج لتنفيذ البرامج والمشروعات, مما يجعل عملية التقويم غير حقيقية .

* عدم وضوح مناهج محــددة وأســاليب مقننــة فــي تقيــيم البــرامج والمشروعات, مما يعرقل الاستفادة من التغذية العكسية .

* عدم تفهم بعــض الاخــصائيين لطبيعــة وأهــداف تقــويم البــرامج والمشروعات أو عدم مشاركتهم فى تلك العملية .

* عدم وجود قنوات اتصال بين المسئولين عن التنفيذ والقائمين بالتقويم .

(5) العوامل التى تساعد على نجاح قيام الاخصائي بدوره فى تقويم البرامج والمشروعات:

وحتى ينجح الاخصائي الاجتماعي للقيام بهذا الدور فإن عليه أن يقوم بما يلي :

- تحديد كل الأهداف المرحلية والنهائية للمشروع أو البرنامج المراد تقويمه ودراسة طبيعة العمليات التى يتم بواسطتها تحقيق هذه الاهداف.
- القيام بتحديد مصادر تمويل المــشروع أو البرنــامج ومراعــاة التوقيت الزمنى المرتبط بكل خطوة من خطوات تنفيذ المشروع .

* تحديد معدل كفاءة القائمين بالعمل بالنسبة للمسئوليات المختلفة, وتحديد أعداد المستفيدين فى المجتمع ومدى استفادتهم من الخدمات ومعدل فاعلية أساليب تقديم الخدمة .

ـد الاجتماعي والاقتصادي للمشروع أو البرنامج من خلال جمـع
ـ المشروع الفعلية ومقارنتها بما كان مستهدفاً .

ـ تتضمن ممارسة الاخصائي الاجتمـاعي لـدوره فـي تقـويم بـرامج
ـ سروعات تنمية المجتمعات عدة اجراءات او خطوات هى :

الخطوة الأولى : تحديد البرنامج المطلوب تقويمه وتحديد كـلا مـن الاهـداف والاغراض والمشكلة التى يواجهها البرنامج, او الحاجة الى سيشبعها والأنـشطة المرتبطة بذلك أى التركيز على ما هو المستهدف من التقويم .

الخطوة الثانية : اختيار معايير التقويم, ومنها على سبيل المثال: معايير تقـدير كفاية وفاعلية البرنامج ، وتقويم أثر البرنامج ، مدى عدالـة توزيـع البرنـامج والمشروعات على المحتاجين وفقاً للأولويات, وهذا يعنى تحديد المستوى الـذي سوف يقيم على أساسه البرنامج أو المشروع .

الخطوة الثالثة : اختيار التصميم المناسب لعملية التقويم, أى تحديد ما اذا كـان تقويم البرنامج أو المشروع سوف يتم من خلال جمع البيانات بعد تطبيق البرنامج أم من خلال التجريب المضبوط بدرجة عالية من التحكم أم بالأثنين معاً .

الخطوة الرابعة : القيام بجمع البيانات واختيار المصادر التـى يعتمـد عليهـا وأدوات واجراءات الحصول على البيانات ، مع ملاحظة أن تكون تلك البيانـات دقيقة وكاملة وقابلة للمقارنة.

الخطوة الخامسة : تحليل البيانت ونشر النتائج, وفـي هـذه الخطـوة يركـز الأخصائي الاجتماعي المخطط على تحديد مدى أهمية النتائج التى توصل اليهـا وكيفية الاستفادة من البيانات التى تم الحصول عليها فى تطوير العمل مستقبلاً .

الدور السابع : دور الاخصائي الإجتماعي كإداري بالمنظمة :

(1) تعريف الدور الاداري :

يعمل الاخصائي الاجتماعي في أحد منظمات الرعاية الاجتماعيـةاو التنميـة بالمجتمع وقد يشغل مركزاً ادارياً فى هذه المنظمة ، وهذا المركز الـذي يـشغله يملى عليه أن يقوم الى جانب دوره الفنى بدور اداري .

ويعرف الدور الاداري بأنه :

ذلك الدور الذي يتطلب من الاخصائي الاجتماعي أن تكون لديـه المهـارات والخبرات فى النواحي الادارية اللازمة لعمله فى المنظمة بحيـث يـشارك فـي

تحويل سياسة المنظمة الى برامج ومشروعات تشبع الاحتياجات وتواجه المشكلات لتحقيق الاهداف التنموية .

(2) العمليات التى تتضمنها ممارسة الدور الاداري :

وعلى اعتبار ان ادارة المؤسسات تهتم بتحديد وتوضيح وظيفة المنظمة ووضع سياستها العامة ,وتوزيع السلطة بين القائمين بالعمل ,واختيار الموظفين والاشراف عليهم, وتنظيم الموارد الموجودة التى يمكن الحصول عليها لتحقيق أهداف المنظمة، فإن الدور الادارى للاخصائي الاجتماعي يتضمن :

تهيئة المنظمة للقيام بمسئولياتها وتوزيع المسئوليات ,والمساهمة في وضع الميزانية ، وتكوين اللجان ، واجراء التسجيل ، وتحديد مسئوليات أعضاء اللجان ، وتنظيم عمليات الاتصال داخل المنظمة ,وذلك لضمان الوصول الى خطة متكاملة، وتحديد علاقة المنظمة بالبيئة الموجودة فيها وتحقيق التأثير المتبادل بين كل من المنظمة والبيئة لتحقيق أهداف كل منهما .

(3) الصعوبات التى تواجه الاخصائي للقيام بدوره الاداري :

ومن الصعوبات التى تواجه الاخصائي للقيام بهذا الدور :

* عدم اعداده الكافي لممارسة دوره الاداري.
* عدم توصيف واضح لمتطلبات القيام بهذا الدور
* عدم تحديد العلاقة بين الاخصائي الاجتماعي وبين غيره من التخصصات العاملة فى منظمات الرعاية الاجتماعية والتنمية التى يعمل فيها .

(4)العوامل التى تساعد الاخصائي للقيام بدوره الاداري :

ولكى ينجح الاخصائي الاجتماعي فى القيام بدوره الاداري فإن ذلك يتضمن :

* أن يكون الاخصائي على معرفة بالقائمين بتصميم الهياكل التنظيمية وكيفية تعديل وتغيير تلك الهياكل داخل المنظمة حتى تحقق أهدافها .
* معرفة الاخصائي بكيفية توزيع بناء القوة فى المنظمة التى يعمل بها لتحديد الاشخاص المؤثرين فى اتخاذ القرارات .
* معرفة الاخصائي بطبيعة دور كل متخصص فى فريق العمل بالمنظمة
* أن تتوافر لديه مجموعة من المهارات اللازمة لنجاحه فى عمله كإداري.

وهذه المهارات هى :

أ- **المهارات الفنيـة** : التى تعنى القدرة على اســتخدام المعلومــات والطــرق والفنيات اللازمة لنجاح عمله الاداري .

ب- **المهـارات الانـسانية** : وترتبط بالقدرة على العمل مع الناس, بما يتــضمنه ذلك من فهم دوافعهم واستخدام أساليب القيادة المؤثرة تبعاً للمواقف المختلفة.

ج- **المهارات الفكريـة** : وتعنى القدرة على فهم التفاعلات داخل المنظمة ككل ، وتحديد كيفية وضع كل متخصص فى المكان الملائم لتأدية دوره بكفاءة بما يحقق الأهداف.

وتوفر هذه المعارف والمهارات لدى الاخصائي الاجتماعي يساعده فى القيــام بدوره الاداري ، خاصة وأن ذلك سيساعده فى التركيز علــى المنظمــة ، نــوع الادارة ، العلاقات الوظيفية ، والبنائية بها ، وأهمية العلاقات الانسانية ، والعلاقة بين الأنماط المتعددة من الوظائف وأنواع البرامج والخدمات التى تساهم فى تحقيق أهداف كل من المنظمة والبيئة الموجودة فيها في ضوء علاقتهــا بغيرهــا مــن المنظمات على مستوى المجتمع .

الفصل الحادى عشر
مداخل الخدمة الاجتماعية لتنمية المجتمعات

اولا : مقدمة

ثانيا : مداخل الخدمة الاجتماعية للعمل مع المجتمعات

- **التدخل فى الازمات**
- **حل المشكلة**
- **المساعدة الذاتية**
- **تقدير الاحتياجات**
- **التنمية المحلية**

أولا : مقدمة :

لقد تعددت المداخل للعمل مع المجتمعات المحلية بغرض تنميتها, وتتضمن تلك المداخل المعارف العامة التى توجه الممارسة المهنية وتفيد في تحديد التكنيكات والأدوار المهنية المرتبطة بممارسة المهنة فى المواقف المختلفة عند العمل لتنمية المجتمعات .

وتفيد هذه المداخل فى مساعدة الاخصائيين الاجتماعيين لتحديد العوامل المسببة لاحداث موقف التدخل المهنى والمتغيرات المؤثرة على الواقع الذي يتعاملون معه كما أنها تعطيهم الفرصة ليوجهوا انشطة وبرامج التدخل المهنى في ضوء تحديد تلك المتغيرات والتوظيف الأمثل للمعطيات النظرية الحديثة المتعلقة بممارسة الخدمة الاجتماعية لاختيار تكنيكات وأدوار التدخل المهنى واختيار المدخل الذي يحقق أفضل النتائج , مع الوضع فى الاعتبار انه يمكن للاخصائي الاجتماعي أن يستخدم أكثر من مدخل وفقا للموقف وما يتطلبه من تدخل مهنى .

ويتوقف اختيار الأخصائي الإجتماعي للمدخل الملائم للتدخل المهنى والتطبيق فى أى موقف اشكالى على مجموعة من المحكات منها :

* الهدف أو الغرض الذي يسعى كل من الأخصائي الإجتماعي وسكان المجتمع الذين يتعامل معهم الى تحقيقه تبعاً لطبيعة الموقف الاشكالى .
* الأساس المعرفي أو النظرية التى يعتمد عليها الأخصائي في تدخله المهنى.
* دور الأخصائي الإجتماعي حيث يؤثر دوره فى اختيار المدخل الملائم للدور الذي سيمارسه لتحقيق أهداف التدخل .
* استراتيجيات وتكنيكات عملية المساعدة .
* المؤسسة التى يمارس فيها الأخصائي عمله ووظيفة تلك المؤسسة ونمط الخدمات التى توفرها.
* مؤشرات صلاحية استخدام المدخل أو عدم ملاءمته لطبيعة موقف التدخل .

ثانيا : مداخل الخدمة الاجتماعية لتنمية المجتمعات :

ويمكن عرض بعض المداخل التى يستخدمها الأخصائي الإجتماعي للعمل في مجال تنمية المجتمعات أثناء التدخل المهنى والتأثير فيما يلى :

المدخل الأول : التدخل فى الازمات.
المدخل الثاني : حل المشكلة.
المدخل الثالث : المساعدة الذاتية.
المدخل الرابع : تقدير الاحتياجات.
المدخل الخامس : التنمية المحلية.
وفيما يلى توضيحاً لتلك المداخل بالتفصيل ...

المدخل الأول : التدخل في الازمات :

اولاً : تعريف الازمة :

لقد تعددت المفاهيم التى تناولت تحديد معنى الأزمة ومنها :

التعريف الأول : أنها حالة من الضيق أو التوتر المستمر الناتج عن موقف يحدث للنسق عندما يواجه صعوبات تعوقه عن تحقيق أهداف حياته وتمنعه من استخدام أساليبه الطبيعية وقدرته على المواجهة.

التعريف الثاني : هى استجابة لحادثة خطيرة ينتج عنها حالة نفسية مؤلمة تعمل علَى تعبئة استجابات النسق للتخلص من حالة عدم الراحة والرجوع لحالة التوازن وتعلم النسق أساليب واستجابات تكيفية جديدة ويصبح فى حالة الألم تزاد حدة وتتعمق الأزمة بما يؤدي الى الانهيار النفسي .

ويستخدم الاخصائي الاجتماعي مفهوم أو مصطلح الأزمة بطريقتين :

الطريقة الأولى : الأزمات من منطلق الخبرة الذاتية للتغير الذي يطرأ على السلوك والانفعالات مما يعطل الوصول الى هدف معين .

الطريقة الثانية : الأزمات من منطلق العملية الاجتماعية كنتيجة لكارثة تخريب الوظائف الهامة للمؤسسات القائمة.

كما يمكن التمييز بين ثلاث عناصر للأزمة هى :

العنصر الأول : **موقف الازمة** : ويقصد به العوامل والحوادث والظروف التى أدت الى وقوع الأزمة.

العنصر الثاني : **الاستجابة للازمة** : ويقصد به تقدير النسق للأزمة واستجاباته السلوكية نحوها .

العنصر الثالث : **حالة الازمة**: وتعنى علاقة النسق الفردي بالبيئة المحيطة به وتعامله معها . وللتغلب على حالة الأزمة فإن ذلك يتطلب احداث تغيير فى كل من الموقف والاستجابة.

ثانيا : مراحل الازمة وانواعها:

(1) مراحل الازمة :

تمثل مراحل الأزمة مجموعة متعاقبة من التغيرات التى تحدث لأى فـرداً أو جماعة أو مجتمع نتيجة تعرضه لأزمة ويمكن ايجاز تلك المراحل فيما يلى :

المرحلة الاولى : حادثة أو موقف يتسم بالخطورة وهو السبب الرئيسي للضغوط التى يمر بها الفرد أو الجماعة ,وقد يمثل هذا الموقف حادثة واحدة أو مجموعـة متتالية من الحوادث المؤلمة .

المرحلة الثانية : ينتج عن هذا الموقف حالة من التوتر والقلـق الزائـد الـذي يتضاعف الى أن يفشل النسق فى التكيف مع الموقف نتيجة استخدام أساليب غير مجدية لمواجهته والتصرف فيه .

المرحلة الثالثة : تأثير الأزمة ووجود حالة عدم التوازن لدى النسق حيث تتميز بوجود اضطراب جسمي ونفسي, واضطراب فى المزاج والتفكير والقيام بأعمـال غير هادفة الى جانب انهماك او انشغال مؤلم بالموقف المسبب للأزمة.

المرحلة الرابعة : مرحلة اعادة التكامل حيث يتكيف النسق مع الموقف ويـتعلم أساليب جديدة وفعاله للتعامل مع مواقف مستقبلية متشابهة .

(2) انواع الازمات :

ولقد ظهرت وجهات نظر لتصنيف الأزمات ومنها :

التصنيف الاول : يقسم الازمة الى ثلاث انواع هى :

النوع الاول : الازمة الحادة : وهى التى تتعطل على أثرها أدوات التوازن الجسدي

النوع الثاني : الازمة العادية : وهى جزء من عملية النمو والتى ترتبط بالانتقال من مرحلة نمو لأخرى.

النوع الثالث : الازمة الوضعية : وهى رد فعل إزاء وضـع معـين كـالحوادث والكوارث والأمراض .

التصنيف الثاني : يقسم الازمة الى ثلاث انواع هى :

النوع الاول : الازمات البيولوجية :

وهى جزء من دورة حياة الانسان.

مثال : أزمات سن المراهقة ، أزمات سن اليأس ، أزمة الشيخوخة ... الخ .

النوع الثاني : الازمات البيئية :

وهى التى ترتبط بحدوث مواقف صعبة لاى نسق من الانساق التى يتعامل معها الاخصائي الاجتماعي (فرد ، اسرة ، جماعة منظمة ، مجتمع) .

مثال : فقدان الفرد لوظيفته ، أو تهجير السكان من مجتمعهم تهجيراً اجبارياً .

النوع الثالث : أزمات الطوارئ :

وهى الازمات المفاجئة التى تحدث دون توقعها.

مثال : الزلازل ، الفيضانات ، الحرائق .

(3) امثلة لازمات المجتمعات :

ومثال من الازمات التى تحدث ويتعامل معها الاخصائي الاجتماعي فى مجال تنمية المجتمعات ما يلى :

* الازمات التى تواجه سكان المجتمعات نتيجة بعض الظروف الصعبة كالبطالة أو عدم توفر الخدمات .
* الأزمات التى يواجهها سكان المجتمع نتيجة فقد العلاقات الاجتماعية السابقة لهم, وصعوبة تكوين علاقات جديدة خاصة فى المراحل الأولى من تواجدهم فى المجتمع .
* الأزمات التى تواجه السكان فور انتقالهم للمجتمع خاصة فى حالة التهجير الاجبارى للمواطنين للاقامة فى تلك المجتمعات .
* الأزمات المفاجئة كالزلازل والحرائق والفيضانات وهى أزمات قد تواجه المجتمعات كغيرها من المجتمعات المحلية .
* الأزمات التى تواجه شباب المجتمعات كأزمة المراهقة, أو تواجه المسنين كأزمة الشيخوخة .

ثالثا : *خصائص الازمة* :

يجب أن تتوفر فى الموقف او المشكلة مجموعة من الخصائص حتى نستطيع أن نطلق عليها مصطلح أزمة ... وأهم هذه الخصائص :

الخاصية الاولى : وجود تركيبة من القوى التى تضغط على الانسان وقد تكون تلك القوى جسمية أو نفسية او اجتماعية , وينظر الانسان الى هذه القوى على انها تشكل تهديداً أساسياً لحياته أو لأهدافه الأساسية فى حياته .

الخاصية الثانية : أن يلقى موقف الأزمة على الأنساق التى تعرضت له مسئوليات تخرج عن نطاق الامكانيات العادية المتاحة للنسق المتأثر أو الانساق الاخرى التى يمكنها أن تساعد النسق المتأثر بالأزمة .

الخاصية الثالثة : يشعر النسق تجاه هذا الموقف باليأس والعجز وعدم القدرة على التعامل معه ، ويشعر بأنه لا حول له ولا قوة حيث يفقد ثقته فى نفسه ويخشى من أن يؤدي تصرفه الى السير فى اتجاه خاطئ يندم عليه فيما بعد .

الخاصية الرابعة : يؤدي موقف الازمة الى اثارة مشكلات من الماضي القريب أو البعيد سواء كانت مؤجلة او تم مواجهتها بشكل جزئي ويؤدي ظهورها الى زيادة تعقد الأزمة.

الخاصية الخامسة : تضعف فى موقف الأزمة الى حد كبير الحيل الدفاعية للذات، ومن ثم يصبح النسق أكثر قابلية للاستهواء والتأثر بالاخرين ، كما قد يؤدي موقف الأزمة الى ظهور أعراض سلوكية مرضية كإصابة النسق بالقلق نتيجة موقف الأزمة الذي يهدد الحياة ، أو قد تؤدي الأزمة التى تهدد بفقدان العلاقات الاجتماعية أو اصابة النسق بالاكتئاب .

الخاصية السادسة : الأزمة موقف لا يستطيع الانسان أن يتحمل معايشته لمدة طويلة تزيد عن 72 ساعة ويستطيع أن يستعيد توازنه خلال أشهر ، وقد يكون ذلك التوازن أسوأ أوأفضل أو مماثل لما كان عليه قبل حدوث الأزمة خاصة فيما يتعلق بأدائه الاجتماعي.

الخاصية السابعة : تظهر خلال فترة الأزمة ومحاولة استعادة التوازن أساليب تكيفية جديدة تمكن النسق من التعامل بفاعلية أكبر مع مواقف الأزمات المقبلة ، كما قد تظهر أنماط سلوكية سلبية تضعف من قدرة النسق على التعامل مع الازمات مستقبلاً .

الخاصية الثامنة : أن موقف الأزمة ليس مرتبطاً بالفرد فقط بل إن الازمة قد تواجه أى نسق من الانساق (فرد ، اسرة ، جماعة ، منظمة ، مجتمع) مما يتطلب تدخلاً سريعاً ومهنياً لمواجهة آثارها .

رابعا : **تعريف مدخل التدخل فى الازمات** :

لقد تعددت المفاهيم حول المقصود بمدخل التدخل فى الازمات ومنها :

التعريف الأول : مجموعة من المفاهيم والاجراءات المرتبطة بالتأثير الايجابي فى استجابات الناس الناتجة عن تعرضهم لمواقف جديدة أو خبرات غير مألوفة تظهر على شكل كوارث أو نكبات طبيعية أو فقد شئ ذو أهمية أو شخص عزيز أو تغير فى المركز أو الوضع الاجتماعي أو التغيرات المرتبطة بمراحل النمو الانساني .

التعريف الثاني : أحد أشكال العلاج النفسي والتدخل الاكلينكي الذي يعتمد على تحديد دقيق للأهداف العلاجية والتخطيط الجيد لها وتقديم الخدمات السريعة التى تواجه الموقف المفاجئ الذي تعرض له نسق التعامل .

ومن عرض التعاريف السابقة يمكن تعريف هذا المدخل اجرائياً وفقا لما يلى :

* أحد أشكال العلاج النفسي الاجتماعي الذي يعتمد على تحديد الاهداف العلاجية والتخطيط الجيد لها .

* يستخدم عند حدوث الأزمة أو الموقف والخبرات غير المألوفة التى يتعرض لها أنساق العملاء والتى تظهر على شكل كوارث أو نكبات طبيعية أو تغيرات مرتبطة بمراحل النمو الانساني .

* من الاساليب العلاجية قصيرة المدى والتى تركز على حاضر العميل أكثر من الماضي وتستهدف تقديم خدمات سريعة تواجه الموقف المفاجئ.

* يتعامل مع أنساق متعددة من العملاء سواء فرد ، أو أسرة ، أو جماعة او مجتمع فى موقف أزمة .

* يسعى لادراك المشكلة وتحديد مكوناتها وتعلم انساق التعامل أساليب سلوكية جديدة أكثر فاعلية للتوافق مع الخبرات المشابهة والتى يمكن التنبؤ بها أو يواجهها نسق التعامل مستقبلا.

خامسا : *الفرضيات التى يقوم عليها التدخل في الأزمات*

من الفرضيات التى يبنى عليها أسلوب التدخل فى الأزمات ما يلى :

الفرضية الأولى : يتعرض الأفراد والجماعات والمجتمعات خلال مراحل حياتهم ونموهم المختلفة لمجموعة من الضغوط الداخلية والخارجية تفقدهم التوازن مع البيئة المحيطة بهم ، وتعرض نسق التعامل للأزمة يؤدى الى اختلال توازنه. ومع

ذلك فإن حالة الأزمة ليست مرضا ولكنها تعبر عن مواقف صراعات مبكرة لم تحل أو تم حلها جزئياً .

الفرضية الثانية : أثناء تعرض نسق التعامل للأزمات قد يدرك موقف الأزمة باعتباره تهديداً لاحتياجاته الغريزية أو لإحساسه بالفقد والخسارة, وهذا الادراك يرتبط بمجموعة من الانفعالات التى تعتمد على السمات الشخصية للنسق حيث يصبح فى حالة من الاضطراب والحساسية الشديدة والقابلية السريعة للتأثير وتظهر عليه أعراض القلق والاكتئاب والتوتر.

الفرضية الثالثة : أثناء الأزمة تضعف الميكانيزمات الدفاعية للذات فتصبح أكثر قابلية للتغيير والتأثيرات الخارجية ويصبح الشخص أكثر استعداداً لقبول المساعدة، وعلى ذلك فإن قدراً من المساعدةحتى ولو كان قليلاً ، والتى تقدم فى الوقت المناسب قد تكون أكثر أثراً من المساعدة الممتدة إذا قدمت في مراحل متقدمة عندما يكون فيها النسق أقل استعداداً للتغيير ، وأقل تقبلاً للمساعدة.

الفرضية الرابعة : خلال مرحلة اعادة التوازن تنشأ وتتطور أساليب معدلة جديدة يمكن أن تسهم بدرجة كبيرة فى التعامل مع الموقف, وتعمل هذه الاساليب الجديدة على زيادة قدرات النسق للتكيف مع مواقف مستقبلية بصورة أكثر فاعلية .

سادسا : اهداف التدخل في الازمات :

ان اسلوب التدخل فى الازمات يهدف الى مساعدة النسق الذي تعرض للازمة لاستعادة توازنه النفسي ومستوى أدائه الوظيفي لحالة ما قبل الأزمة ويمكن تقسيم هذا الهدف الى نوعين هما :

النوع الاول : الهدف العاجل : ويقصد به مساعدة النسق على استعادة ثقته بنفسه وقدرته على التفكير والتعامل الصحيح مع مواقف الأزمة وازالة آثارها المفاجئة التى تعرضه للخطر ، الى جانب اشباع حاجاته الضرورية ، أى التخلص الفورى من الأعراض المصاحبة للأزمة .

النوع الثاني : الهدف النهائي : ويتمثل في إعادة توازن النسق من خلال تفهم الجوانب الأكثر ارتباطاً بحدوث الأزمة وزيادة كفاءته للتعامل مع الموقف ,بل واكسابه المهارات التى تساعده فى التعامل مع أزمات مستقبلية .

ويمكن التمييز بين ثلاث مستويات من الأهداف عند التعامل مع الأزمة هى :

المستوى الاول : الوصول بالتوظيف الاجتماعي للنسق الى الحد الاقصى , وهو مستوى طموح يمكن أن يتحقق عند التعامل مع الأزمات التى تكـون شخـصية النسق الفردي أكثر قابلية للتأثير مع توفر الامكانيات المؤسسية والبيئية التى تساعد على تحقيق هذا المستوى.

المستوى الثاني : الوصول بالتوظيف الاجتماعي الى الحد الادنى الذي كان عليه قبل حدوث موقف الأزمة , بمعنى اعادة النسق لبعض الممارسات التى يستطيعها وتسمح بها امكانياته والتى كان يمارسها قبل تعرضه للأزمة .

المستوى الثالث : إيقاف نمو وتطور الأزمة والتقليل من آثارها ,وقد يعنى ذلـك تجميد الموقف عند هذا الحد الى أن تجد ظروف قد تؤدي الى تعديل الموقف الى الأفضل ، ويحدث ذلك غالباً إذا كانت شخصية الفرد غير قابلة للتـأثير أو عـدم توفر الامكانيات المؤسسية والبيئية لمواجهة موقف الأزمة .

سابعا : مراحل التدخل فى الازمات :

لقد تعددت وجهات النظر فى تحديد خطوات التدخل في الأزمات ولكن بوجـه عام يمكن التمييز بين أربعة خطوات هى :

الخطوة الاولى : تقدير موقف الازمة :

حيث تستلزم عملية التدخل تقدير مشاعر وانفعالات النسق الذى تعرض للأزمة ودرجة عجزه أو تأثره بالموقف مع تكوين علاقة مهنية معه .

وعملية التقدير تتضمن الاجابة على بعض التساؤلات منها :

* ما الظروف التى أدت الى طلب النسق للمساعدة أو ما هـو الحـدث والموقف المفاجئ الذى أدى لحدوث أزمة ؟
* ما درجة خطورة موقف الأزمة على حياة النسق أو الأنساق الاخرى ؟
* ما المساعدات التى تلقاها من الاخرين ؟ وما محاولاته السابقة اذا مـا كان قد تعرض لهذا الموقف قبل ذلك وكيفية مواجهته لمثل هذه المواقف ؟
* ما الموارد والامكانيات المؤسسية والمجتمعية بل وامكانات وقـدرات الاخصائي نفسه التى يمكن الاستفادة منها فى مواجهة مواقف الأزمة ؟

الخطوة الثانية : التخطيط للتدخل :

وفى هذه الخطوة يقوم الاخصائي الاجتماعي العام بتحديد مدى تـأثير موقـف الأزمة على أداء النسق وما هى امكانيات النسق للتعامل مع الموقـف ، وكيـف يمكن أن يرتبط بالانساق الأخرى للتعامل مع هذا الموقف ؟ وما هى أوجه الـدعم

التى يمكن أن يتلقاها ؟ وتحديد الهدف من التدخل؟ وتحديد البدائل التى يمكن أن تستخدم لمواجهة الموقف لتنفيذ البديل الملائم .

الخطوة الثالثة : مرحلة التدخل وتنفيذ الخطة :

وتشتمل هذه المرحلة على ما يلى :

* مساعدة النسق على تحقيق الفهم السليم لموقف الأزمة ومعرفة جوانب قوته وضعفه ليبدأ في ضوء ذلك التحرك نحو مواجهة موقف الأزمة .
* الانفتاح على البيئة لمساعدة النسق على بناء أو اعادة بناء نسق المساعدة وتصحيح علاقاته الاجتماعية او ايجاد علاقات جديدة.

المدخل الثاني : حل المشكلة :

اولا : مفهوم المشكلة وحل المشكلة :

(1) تعريف المشكلة :

لقد تعددت تعاريف المشكلة ومنها :

التعريف الأول : هى موقف يتطلب معالجة اصلاحية وينجم عن ظروف المجتمع أو البيئة الاجتماعية ويتحتم معه تجميع الوسائل الاجتماعية لمواجهته وتحسينه .

التعريف الثاني : هى عجز فى التوظيف الاجتماعي للنسق في دور أو أكثر من أدوار حياته ، أو حالة ناجمة عن حاجة غير مشبعة سواء كانت تعليمية أو اقتصادية أو نفسية أو اجتماعية تؤثر على التوظيف الاجتماعي .

(2) تعريف حل المشكلة :

كما تناولت بعض التعاريف حل المشكلة ومنها :

التعريف الأول : مدخل يستهدف رفع مستوى توافق النسق مع بيئته وتحقيق أكبر قدر من الرضا عن حياته اليومية فى تعامله مع الآخرين وذلك من خلال مساعدته على التعامل بأكبر قدرٍ من الفاعلية بالنسبة للعلاقات والواجبات التى ينظر اليها على أنها تشكل ضغطاً عليه .

التعريف الثاني : طريقة تمكن الأنساق من تنمية شخصياتهم عن طريق تزويدهم بالمهارات الضرورية لمواجهة المشكلات التى يعانون منها والمهارات التى تمكنهم من التفكير فى الحلول البديلة وفى الطرق المختلفة لمواجهة المشكلة .

وهذا يعنى أن مدخل حل المشكلة اجرائياً يعنى :

* مدخل علاجى للتدخل المهنى من جانب الاخصائي الاجتماعى للتعامل مع انساق تعانى من مشكلات عجز فى التوظيف الاجتماعي فى دور أو أكثر من أدوار حياتهم أو ناجمة عن حاجة غير مشبعة.

* يستهدف رفع مستوى توافق النسق مع بيئته وتحقيق أكبر قدر من الرضا عن حياته اليومية فى تعامله مع الاخرين .

* يتم تحقيق الأهداف من خلال تعليم النسق المفهومات العلمية وتزويده بالمهارات الضرورية لمواجهة المشكلات باستخدام قدراته الذاتية من ناحية وتدريبه على التعامل مع المشكلة من ناحية أخرى واستثمار الخدمات المتاحة والمقدمة عن طريق الاخصائى والمؤسسة والبيئة .

ثانيا : الخصائص والاعتبارات الاساسية لمدخل حل المشكلة :

يمكن تحديد الخصائص الأساسية لمدخل حل المشكلة فيما يلى :

الخاصية الاولى : أن الانسان نتاج لعوامل موروثة وأخرى مكتسبة وخبرات متراكمة ، وأنه قابل للتغيير وتعديل سلوكه طالما هو فى حالة تفاعل مستمر مع بيئته المحيطة .

الخاصية الثانية : أن المشكلة تنتج عن عدم اشباع الحاجات الاساسية للانسان بالاضافة لوجود توترات داخلية وضغوط خارجية تؤثر على أدائه الاجتماعي ، الى جانب أن المشكلة حلقة فى سلسلة من الحلقات الاشكالية حيث أنها مبنية على مشكلات سابقة وتشكل اساساً لمشكلات لاحقة, وانه يجب التركيز على العميل والموقف الموجود فيه اي المشكلة الحالية .

الخاصية الثالثة : أن الانسان يمارس عمليات مستمرة لحل مشكلته للتوفيق بين رغباته وحاجاته من ناحية وامكانياته وظروفه البيئية من ناحية أخرى لاشباع حاجاته والوصول الى حالة أفضل من التكيف عن طريق اتخاذ قرارات لمواجهة المواقف الاشكالية .

الخاصية الرابعة : ان الانسان فى حاجة للمساعدة على ادراك حاجاته ورغباته الداخلية ، وفى نفس الوقت ادراك الحقائق والواقع الخارجي ليمكنه الاختيار بين البدائل لمواجهة مشكلته ، لأن الانسان يمكن أن يتعلم كيفية تحليل الأسباب والكيفية التى تمكنه من مواجهة مشكلته اذا توافرت له المساعدة المهنية الملائمة للموقف الاشكالي .

الخاصية الخامسة : أن الشعور الذي يسيطر على الانسان حتى يأتى لطلب المساعدة واحساسه بالموقف الاشكالى يدفعه فى اتجاه التغيير والتحرك لمواجهة مشكلته فيصبح أكثر استجابة للجهود المهنية التى تقدم له ، كما أنه فى حاجة الى الدافعية التى تؤكدها العلاقة المهنية القائمة على التعاطف والحب والتقبل وابداء الرغبة من جانب الاخصائي الاجتماعي لمساعدة نسق التعامل على مواجهة الموقف الاشكالى.

الخاصية السادسة : يعتمد المدخل على تدريب نسق التعامل على استثمار قدراته الذاتية وتدريبه على التعامل مع المشكلة من خلال مساعدته معتمداً على قدراته من ناحية واستثمار الخدمات المتاحة والمقدمة عن طريق الأخصائي والمؤسسة ومصادر البيئة من ناحية أخرى .

الخاصية السابعة : يؤكد هذا المدخل على عنصر الوقت وما يحققه من استثمار امكانيات وتعبئة جهود نسق التعامل عن طريق عمليات التحديد والتنظيم المرتبطة بتنظيم الوقت مع تجزئة المشكلة والانتقال من جزء لآخر حتى يتم مواجهة الموقف الاشكالى .

ثالثا : الفرضيات التى يقوم عليها مدخل حل المشكلة فى الخدمة الاجتماعية :

يقوم مدخل حل المشكلة فى الخدمة الاجتماعية على عدة فرضيات هى :

الفرضية الاولى : ان الظروف الانسانية والاجتماعية تستوجب التدخل وتتطلبه ، وأن العملاء هم أناس يعانون عجزاً أو قصورا فى وسائل حل المشكلة لديهم .

الفرضية الثانية : ان المشكلات الاجتماعية قد تكون ناجمة عن الاحباطات البيئية او من عجز الفرد أو منهما معا ، وأن عجز الانسان عن حل مشكلته يرجع الى نقص الدافعية لحل المشكلة أو نقص القدرة على حل المشكلة أو عدم اتاحة الفرصة المناسبة لحلها .

الفرضية الثالثة : ان المشكلات ذات طبيعة معقدة ولا يوجد سبب واحد للمشكلة وانما مجموعة من الأسباب المتداخلة التى تتفاعل كمسببات لها .

الفرضية الرابعة : المحتوى أو الاطار المجتمعي – من قيم وعادات وتقاليد وموارد – الذي تمارس فيه مهنة الخدمة الاجتماعية يؤثر فى تحديد المشكلة كما يؤثر فى وضع الاهداف وتطوير الاستراتيجيات وطرق التدخل المهنى .

الفرضية الخامسة : التدخل المهنى أو الممارسة المهنية موجهة من الأساس الى المشكلات ذات الصلة باهتمامات الخدمة الاجتماعية وهى المشكلات الناجمة عن التفاعل الخاطئ بين الاشخاص والبيئة .

الفرضية السادسة : ان الاساس فى مواجهة المشكلة هو الاهتمام بالمستقبل أكثر من الاهتمام بالماضي خاصة وان الاهتمام بكل ما يحيط بالعميل من قوى يؤثر فيها ويتأثر بها وانما هى عوامل مساعدة على التغيير الذي يحدث فى الشخصية .

المدخل الثالث : **مدخل المساعدة الذاتية** :

تعريف مدخل المساعدة الذاتية:

لقد تعددت وجهات النظر في تعريف مدخل المساعدة الذاتية ومنها :

التعريف الاول : هو مدخل يركز على تطوع أفراد المجتمع لتحقيق تنمية متوازنة داخل مجتمعهم معتمدين على الجهود الشعبية الى جانب ما توفره الدولة من خدمات عن طريق الأجهزة الحكومية داخل المجتمع .

التعريف الثاني: أحد مداخل تنمية المجتمع المحلى الذي يقوم على افتراض مؤداه أن سكان المجتمع يمكن أن يجتمعوا ويعملوا على تحسين أحوالهم بأنفسهم فيدرسون أوضاع مجتمعهم المحلى ويحددون الاستراتيجيات الملائمة للتعامل مع المشكلات البيئية البارزةالتى تواجههم وينفذون الخطط اللازمة لتحقيق تحسينات مناسبة فيها .

ويمكن تعريف مدخل المساعدة الذاتيةمن وجهة نظرنا بأنه :

أنشطة تضم جماعات المساعدة الذاتية والتطوعية لتحقيق أهداف من خلال اجتماعهم سوياً من أجل اشباع احتياجاتهم المشتركة ويشمل نشاطهم العمل لاحداث التغيير الاجتماعي عن طريق التعامل مباشرة مع المشكلات لمواجهتها .

ومن التعريف يتضح ان مدخل المساعدة الذاتية يركز على الجوانب التالية :

أ- الأنشطة التطوعية التى يقوم بها سكان المجتمع في إطار جهود تنمية المجتمع الذي يعيشون فيه .

ب- مشاركة أعضاء جماعات المساعدة الذاتية فى مواجهة المشكلات المجتمعية من خلال الهيئات الموجودة بالمجتمع .

ج- ينظم الأعضاء أنفسهم للقيام بــأدوار وتنفيــذ مــسئوليات لتحقيــق الأهداف.

د- يتم ذلك من خلال قوة ذاتية من أعضاء جماعات المساعدة الذاتية .

هـــ-يعتمدون فى تحقيق ذلك على تمويل ذاتى وليس تمويل خارجي.

(2) جماعات المساعدة الذاتية وخصائصها:

يمكن تصنيف جماعات المساعدة الى نوعين :

النوع الاول : ***جماعات المساعدة الذاتية التنموية*** :

تقوم تلك الجماعات بتحديد ما ينبغي عمله لتنمية مجتمعهم وأثناء قيامهم بهــذا الدور يتعلمون كيفية تحقيق أهداف معينة ويتعرفون على الطريقة التى من خلالها يحققون الأهداف مستقبلاً وكيفية بذل الجهود بمساعدة أنفسهم بأنفسهم .

النوع الثاني : ***جماعات المساعدة الذاتية الدفاعية*** :

تعتبر استثماراً لخبرات أعضاء هذه الجماعات فى أنشطة دفاعية وتتكون هــذه الجماعات من أجل توفير الخدمات كما تقدم خدمات مباشرة .

ومن أهم خصائص جماعات المساعدة الذاتية ما يلى :

* تتكون هذه الجماعات من سكان المجتمع الذين يشتركون فــى وجــود مشاكل مشتركة بينهم .

* لتلك الجماعات قيم شخصية مرتبطة بالمشاركة من جانبهم فى مواجهة المشكلات الاجتماعية وإشباع الحاجات مع اعتقادهم في مسئوليتهم تجاه ذلك وعدم مسئولية الآخرين عن مساعدتهم فــي اشــباع احتياجــاتهم أو حــل مشكلاتهم .

* ترتبط أنماط سلوك تلك الجماعات بالتقاليد والأعــراف الــسائدة فــى المجتمع.

* الهيكل التنظيمي لتلك الجماعات بسيط واهتمامها الأكبر ينصب علــى اتخاذ القرارات الخاصة بإحداث التنمية خاصة مشروعات التنمية الحضرية.

* تهدف جماعات المساعدة الذاتية الى توفير الدعم العاطفى لأعــضائها من ناحية ,واقامة علاقات جديدة بين المهنيين والمستفيدين من الخدمات من ناحية أخرى .

* تعمل جماعات المساعدة الذاتية لتحقيق التغيير الاجتماعي وتقديم مساعدات نوعية لأعضائها لتحسين أوضاع هؤلاء الأعضاء .

* تمارس هذه الجماعات أنشطتها انطلاقاً من استراتيجيات القوة التى تتميز بها فى المجتمع والتى تمكنها من ضم أعضاء جدد لها .

(3)استراتيجيات وأدوار الممارسة المهنية فى مدخل المساعدة الذاتية :

لقد حدد العاملون فى مجال الخدمة الاجتماعية أهم استراتيجيات المساعدة الذاتية فى ثلاث استراتيجيات هى :

• **استراتيجية الاقناع** :

بهدف تشكيل اللجان من أعضاء جماعات المساعدة الذاتية للتعريف بالمشكلات, وفتح المجال لسكان جدد من المجتمع المحلى للانضمام الى تلك الجماعات حتى تزيد المشاركة الذاتية لسكان المجتمع فى تنمية مجتمعهم .

• **استراتيجية التفاوض** :

بغرض تحقيق التغيير فى المجتمع من خلال العمل التعاوني بين أعضاء جماعات المساعدة الذاتية من سكان المجتمع .

• **استراتيجية الصراع** :

وتستخدم هذه الاستراتيجية في حالة عدم اتفاق وجهات النظر سواء فى الاهتمامات أو الآراء أو القيم ، وتستخدم هذه الاستراتيجية لتمكين جماعات المساعدة الذاتية من التمييز بطريقة أكثر سهولة بين وجهات النظر المختلفة .

ويستخدم الاخصائي الاجتماعي التكنيكات الملائمة من كل نمط من أنماط الاستراتيجيات السابقة ومنها : تكنيكات التعليم ، الاتصال ، الضغط .... الخ ، وذلك تبعاً للموقف الذي يتعامل فيه الاخصائي الاجتماعي في تنمية المجتمع.

ويمكن للاخصائي أن يمارس عدة أدوار مع جماعات المساعدة الذاتية منها :

دور المساعد : لتجميع جماعات المساعدة الذاتية من سكان المجتمع حول قضية مشتركة تكون أساساً لتحقيق أهدافهم فى تنمية مجتمعهم .

دور المستشار : في تقديم الاستشارات التى تحتاجها جماعات المساعدة الذاتية .

دور تعليمي : لمساعدة جماعات المساعدة الذاتية فى التوصل الى أفضل البدائل الممكنة للوصول الى قراراتهم بأنفسهم وتعليمهم كيفية صنع واتخاذ القرارات المرتبطة بموقف ما .

دور تنظيمي : فى مساعدة جماعات المساعدة الذاتية على فهم الجوانب التنظيمية وكيفية العمل معاً على أساس تعاوني بشكل يحقق الأهداف .

المدخل الرابع : مدخل تقدير الاحتياجات :

اولا : تعريف تقدير الاحتياجات :

(1) تعريف الحاجة :

لقد تعددت الآراء التى أوضحت مفهوم الحاجات ومنها :

التعريف الاول : عله لدى الانسان أو الجماعة أو المجتمع يمكن تحقيقها عن طريق احداث تغيير بنائى أو وظيفي أو مادي أو معنوى بحيث يؤدي حدوث هذا التغيير الى اعادة حالة التوازن والاستمرار والبقاء والتفاعل السوى .

التعريف الثاني : حالة عدم توازن يشعر بها فرد أو جماعة أو مجتمع (مجتمع منظمة ، مجتمع جغرافي ، مجتمع وظيفي) نتيجة الإحساس بالرغبة فى تحقيق هدف معين يحتاج الى توافر ظروف وامكانيات وموارد معينة .

(2) تعريف تقدير الاحتياجات :

يمكن عرض بعض تعاريف تقدير الاحتياجات فيما يلى :

التعريف الاول : الإجراءات التى تستخدم من جانب الاخصائي الاجتماعي مع غيره من المتخصصين لتقدير أولوية الاحتياجات كأساس وتنفيذ البرامج والمشروعات اللازمة لإشباعها .

التعريف الثاني : الخطوات التى تتخذ للتعرف على محتوى احتياجات أنساق التعامل ودرجة الحاح كل منها لامحانية استخدام الموارد الشخصية والمؤسسية والمجتمعية لإشباعها .

ويمكن من جانبنا تعريف مدخل تقدير الاحتياجات إجرائياً بأنه :

* منهج لتحديد وتكمية مستوى الاحتياجات الانسانية لأنساق التعامل ودرجة الحاحها فى اطار المحددات المجتمعية .

* تستخدم فيها عدة أساليب تبعاً للهدف والنسق الذي يتعامل معه وذلك على أساس تحديد الاحتياج وتقديره عددياً .

*يعتبر تقدير الاحتياجات أساساً لتحديد البرامج والمشروعات التى تشبع ذلك الاحتياجات فى اطار الموارد الشخصية والمؤسسية والمجتمعية .

ثانيا : اهم خصائص مدخل تقدير الاحتياجات :

يتميز مدخل تقدير الاحتياجات بعدة خصائص هي :

الخاصية الاولى : من أفضل المداخل التى يمكن أن يستخدمها الاخصائى الإجتماعي لتقدير أولوية احتياجات أنساق التعامل كأساس لاشباعها .

الخاصية الثانية : للاحتياجات عدة تقسيمات أو هناك اختلافات بين الحاجة الحقيقية منها وبين ما يتطلع اليه النسق , وتتضمن الاحتياجات أنماط منها :

- **الاحتياجات المعيارية** : وهى التى يضعها مهنى أو خبير كاحتياجات في سياق أو موقف معين.
- **الاحتياجات المحسوسة** : وهى تلك الاحتياجات التى يدركها النسق صاحب الموقف نفسه أو يريد إشباعها .
- **الاحتياجات المقارنة** : وهى تلك الحاجات التى نحددها عندما لا تحصل مجموعة من الناس على خدمة خاصة بها في حين تحصل على تلك الخدمات مجموعة أخرى لها نفس احتياجات المجموعة الأولى .

الخاصية الثالثة : يتضمن تقدير الاحتياجات نشاطين رئيسين :

الاول : تحديد الاحتياج, أى تحديد الظروف الانسانية والاجتماعية التى تتطلب تدخلا منظماً لصالح أنساق التعامل .

الثاني : حساب الحاجة عددياً وفق منهجية احصائية كمية وكيفية لعدد الاشخاص الذين فى حاجة وعدد وحدات الخدمات المطلوبة لاشباع الحاجة .

الخاصية الرابعة : أن مدخل تقدير الاحتياجات يسهم فى تركيز جهود العمل المهنى للأخصائي الاجتماعي للسعى لاشباع تلك الاحتياجات فى ضوء وجود قوائم خاصة تبين أولوية حاجات أنساق العملاء فى المواقف المختلفة .

ثالثا : *الافتراضات التى يقوم عليها مدخل تقدير الاحتياجات* :

من أهم الافتراضات التى يقوم عليها مدخل تقدير الاحتياجات ما يلى :

الافتراض الأول : أنه بالرغم من أن عملية تقدير الاحتياجات عملية فنيــة فــى المقام الأول الا ان تعبير أنساق التعامل عن تلك الاحتياجات هو أســاس التقــدير السليم لها .

الافتراض الثاني : أن تقدير الاحتياجات على أسس سليمة يعتبر من المؤشــرات الهامة فى تحديد أهداف ومحتوى البرامج والمشروعات التى يتبناها الاخــصائى الإجتماعي لاشباع تلك الاحتياجات من خلال المؤسسات يعمل بها .

الافتراض الثالث : تتعدد الأساليب التى يمكن للأخصائى الإجتماعي اســتخدامها لتقدير الاحتياجات, الا أن تلك الأساليب تختلف تبعاً للهدف من تقدير الاحتياجات وقدره نسق التعامل الذي يتم مساعدته على اشباع احتياجاته .

وعلى الاخصائي الاجتماعي استخدام أفضلها للتوصل لتقــدير علمــى لتلــك الاحتياجات .

الافتراض الرابع : يرتبط مدخل تقدير الاحتياجات بعدة مداخل أخرى ، خاصــة مدخل تحسين البيئة بغرض مقابلة الاحتياجات لتحقيق التوافــق مــع الظــروف والأوضاع البيئية فى المجتمع الذي يتم تقدير احتياجات سكانه .

الافتراض الخامس : أن الاخفاق فى قيام أي نسق من الأنساق التى يتعامل معها الاخصائي الاجتماعي بوظائف أى دور من أدواره يتبعه بالضرورة فــشل فــى اشباع حاجة من الحاجات وبالتالي ظهور مشكلة لم تكن موجودة من قبــل تــؤثر على النسق .

رابعا : **أهداف تقدير الاحتياجات**:

يسهم تقدير الاحتياجات فى تحقيق عدة أهداف منها :

الهدف الأول : التعرف على أولوية احتياجات أنساق التعامل سواء أفرادا أو أسر أو جماعات أو منظمات أو مجتمعات وتحديد درجة الحاحها والمستوى المطلوب لإشباعها خاصة فى حالة عدم تحديد تلك الاحتياجات .

الهدف الثاني: سد الثغرات فى الخدمات التى تحتاجها أنساق التعامل, على أساس أن التعرف على الاحتياجات هو أولى الخطوات التى تضمن فعاليــة البرامج والمشروعات المقدمة لإشباعها .

الهدف الثالث : يوفر تحديد الاحتياجات للعاملين فــى مجــالات الخدمــة الاجتماعية فهما واعياً بالاحتياجات والمشكلات ومسبباتها ، ومن ثم يمكنهم

اتخاذ الاجراءات للتخفيف من حدتها وتوفير الخدمات مستقبلاً على أساس من التنبؤ بما يحتاجه أنساق التعامل من الخدمات .

الهدف الرابع : انتقاء (اختيار وتحديد) احتياجات أنساق التعامل طبقاً لحدة تأثيرها على تلك الأنساق وتوفير المعلومات التى تعتبر أساساً ومدخلاً لتحقيق الأهداف من ناحية وتحديد الأدوار الى تقوم بها الأنساق المجتمعية لاشباع تلك الاحتياجات فى اطار الموارد المتاحة او التى يمكن اتاحتها من ناحية أخرى .

ويمكن تحديد أهداف تقدير الاحتياجات فى المجتمعات فيما يلى :

1- التعرف على احتياجات سكان المجتمع سواء كانت خاصة بخدمات الرعاية الاجتماعية او الاحتياجات الفردية لسكان المجتمعات كأساس لإشباعها .

2- زيادة المشاركة الشعبية لسكان المجتمعات فى تحديد احتياجاتهم الفعلية والتعبيير عنها فى اطار علمي .

3- اتخاذ الاجراءات الكفيلة باشباع الاحتياجات المجتمعية فى اطار التعاون بين الاخصائي الاجتماعي والتخصصات الاخرى في مجال تنمية المجتمعات .

خامساً : خطوات واساليب تقدير الاحتياجات وإشباعها :

يمر تقدير الاحتياجات والاستفادة منها كأساس لإشباعها بعدة خطوات منها:

الخطوة الاولى : تحديد نسق التعامل المراد التعرف على احتياجاته وتحديد أنماط الاحتياجات المراد التعرف عليها .

الخطوة الثانية : تحديد أداة تقدير الاحتياجات على أساس علمى بحيث تتسم بالشمولية والموضوعية وفقاً للموقف .

الخطوة الثالثة : اعداد أنساق التعامل لجمع البيانات الخاصة بتقدير احتياجاتهم.

الخطوة الرابعة : تطبيق الأداة وجمع البيانات سواء كمية أو كيفية عن الاحتياجات .

الخطوة الخامسة :تصنيف وتحليل البيانات التى تم جمعها عن الاحتياجات وتقدير أولوية تلك الاحتياجات وأهم الفئات التى تتأثر بكل حاجة من الحاجات .

الخطوة السادسة : استخدام البيانات التى تم تصنيفها وتحليلها كأساس لوضع برامج ومشروعات وخطط لإشباع تلك الاحتياجات .

وتتعدد أساليب تحديد الاحتياجات الخاصة بسكان المجتمعات ومن أهم تلك الأساليب .

الاسلوب الأول : إجراء المسموح الاجتماعية :

وهو اسلوب يتناسب مع تحديد الاحتياجات كما يدركها سكان المجتمعات التى يتعامل معها الاخصائي الاجتماعي والتى ترتبط بوجود رغبة لديهم يتم التعبير عليها بسؤالهم عن مدى احساسهم بالحاجة الى نوع معين من الخدمات.

الاسلوب الثاني : استخدام اراء الخبراء :

ويقصد به قيام الاخصائي الاجتماعي بالتعاون مع غيره من الخبراء المتخصصين بتحديد المواصفات العامة لحاجات سكان المجتمع فى المجالات المختلفة للرعاية الاجتماعية سواء كانت صحية أو تعليمية أو اسكان او ترويح.

الاسلوب الثالث : الاستفادة من المسموح السابقة :

ويدخل هذا الاسلوب فى نطاق الحاجات المعيارية التى يقوم بتحديدها المتخصصون في ظل مقاييس أكثر موضوعية من أهمها : المقاييس الكمية والكيفية لتحديد مستوى معين من الخدمات التى يحتاجها سكان المجتمعات .

الاسلوب الرابع : الاستفادة من احصاءات الخدمات :

وذلك على أساس فحص ما يتجمع من تقارير عن الخدمات التى تقدمها مؤسسات الرعاية لتعبر عن الحاجات التى يشعر بها سكان المجتمع ، ويعبرون عنها بأنفسهم وتصبح تعبيراتهم بمثابة مؤشرات فعلية لتحديد الحاجات المطلوبة سواء كان هذا التعبير مرتبط بالفرد أو الجماعة أو المجتمع ككل .

وهناك مجموعة من المقاييس التى تقيس الاحتياجات الانسانية الخاصة بسكان المجتمع الذين يتعامل معهم الاخصائي الاجتماعي ومنها :

الأول : قياس الحاجات على مستوى نسق المجتمع :

وتتعدد الوسائل المستخدمة لقياس الحاجات على مستوى نسق المجتمع ومنها : المسح الاجتماعي ، دليل الحاجات الاجتماعية . وذلك لجمع بيانات بطريقة منظمة من سكان المجتمع وباستخدام وسائل جمع البيانات كالمقابلة والملاحظة والاستبيان

الثاني : نمط الخدمة كأساس لقياس الحاجات :

حيث يمكن التعرف على حاجات سكان المجتمع وقياسها من خلال طلبهم للخدمات التى تقدمها المؤسسات الاجتماعية باعتبار أن طلب الخدمة دليل على

الحاجة اليها سواء كانت خدمات قائمة بالفعل وتقدمها تلك المؤسسات او كانت خدمات مستحدثة يحتاجها السكان وغير متاحة .

الثالث : التقدير المهنى كمقياس للحاجات :

حيث يتم تقدير حاجات أنساق التعامل بناء على خبرة الاخصائي الاجتماعي كمتخصص مهنى يمكنه التعرف على تلك الحاجات وتحديد درجة الحاحها فى اطار محكات ومعايير لتحديد تلك الأولوية.

وبوجه عام فإن هناك عوامل مؤثرة فى كيفية تحديد الحاجات منها :

* مستوى معيشة سكان المجتمع.
* الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة.
* مدى توافر الموارد والمهارات الفنية الضرورية.
* الاطار التصوري لحاجات الرعاية الاجتماعية فى المجتمع .

ولاشباع الاحتياجات فإن الاخصائي الاجتماعي يستخدم عدة أساليب من أجل احداث التغيير المطلوب فى المجتمع ومنها :

الاسلوب الاول : *تقديم الخدمات* : حيث تتم الاستجابة لضغط الاحتياج المجتمعي من خلال توفير الاشباعات الملائمة للاحتياجات المختلفة وتنمية الموارد المتاحة لزيادة مستوى الاشباع العام لتلك الاحتياجات.

الاسلوب الثاني : *الدفاع*: ويحدث عندما يزداد عدد الأفراد فى المجتمع الذين يتعرضون للمعاناة بسبب ضعف الاشباعات لديهم. ويتم الدفاع من خلال استخدام وسائل التأثير المختلفة والتى يمكن أن تحدث تغييرا فى بناءات القوة داخل المجتمع .

الاسلوب الثالث : التعبئة : وهى عمليات تعتمد أساساً على استخدام القوة بواسطة سكان المجتمع أصحاب المصلحة للتحرك المباشر وبأنفسهم لتحقيق الاشباعات المختلفة لاحتياجاتهم .

الاسلوب الرابع : التنظيم : ويستخدم عند وجود تحدى بين علاقات القوة داخل المجتمع . وهدف التنظيم هو البناء المستمر للمنظمات الاجتماعية التى يمكن أن تشبع الاحتياجات الخاصة بأعضائها . وبناء على ذلك فإن نسق القوة فى المجتمع يؤثر تأثيراً كبيراً على طريقة اشباع الاحتياجات المجتمعية والأساليب المستخدمة فى ذلك .

المدخل الخامس : مدخل التنمية المحلية :

اولا : تعريف التنمية المحلية :

لقد تعددت مفاهيم التنمية المحلية, ومن هذه التعاريف :

التعريف الاول : هى عملية تكاملية تستهدف توحيد الجهود الأهلية ، وتلعب القيادات الشعبية فيها دوراً مؤثراً لتحقيق أهدافها فى تحسن الأحوال الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمجتمعات المحلية وتكاملها وتمكينها من الإسهام الفعال فى التقدم والتنمية .

التعريف الثاني : هى عملية تهدف الى تعليم الناس أسس المشاركة الذاتية واكتشاف القيادات المحلية المسئولة عن ذلك بالاستفادة من الموارد الانسانية وتنمية الأفراد والجماعات لزيادة فهمهم للمشكلات وتدعيم قدراتهم على علاجها وايجاد أفضل الظروف لحياتهم من خلال قدرتهم على تقدير الاحتياجات التي تعتبر أساساً لتخطيط وتوفير الخدمات المجتمعية .

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف، التنمية المحلية على أنها :

* عملية ديناميكية تتم على مستوى الجيرة والمجتمعات المحلية .
* سلسلة من التغيرات التى توجه الى أبنية المجتمع ووظائفه للمساهمة فى تحقيق الأهداف العامة للمجتمع .
* تقوم على استثمار سكان المجتمع حتى يدركوا بأنفسهم احتياجاتهم ومشكلاتهم وكذلك الموارد المادية والبشرية الموجودة فى المجتمع والتى يمكن ايجادها.
* تقوم على استثمار كافة الموارد الأهلية والحكومية فى اطار من التكامل والتنسيق أفضل استثمار ممكن فى المجتمع المحلى الأكبر .
* تعمل على تنمية الروح الديمقراطية من خلال مشاركة القيادات الشعبية فى تحمل مسئولياتهم كى يعملوا على تعبئة امكانياتهم لتحقيق أهدافهم فى حدود تلك الامكانات لاشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات .
* تعطى أهمية لمشكلات المجتمع كوحدة واحدة, حيث أنها تتعامل مع مشكلات المجتمع المادية والاجتماعية على اعتبار أنها كل متكامل .
* تعمل على احداث التغييرات الاجتماعية المقصودة فى أهالى المجتمع والبيئة التى يعيشون فيها كأساس لتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة بالمجتمع .

* تعتمد على الجهود المهنية من خلال استخدام المنهج العلمي لاشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات المجتمعية بالتعاون مع الجهود الأهلية والمشاركة الشعبية .

ثانيا : أهم خصائص مدخل التنمية المحلية :

يتميز مدخل التنمية المحلية بعدة خصائص منها :

الخاصية الأولى : يهتم المدخل بتنمية المجتمع المحلي ككل وليس بفئة معينة وذلك لمواجهة المشكلات التى يرى المجتمع نفسه أنها مشكلات تؤثر عليه ، كما أنه يهتم ويعنى بكل جوانب الحياة فى المجتمع المحلى وليس بجانب واحد فقط من جوانب التنمية فيه .

الخاصية الثانية : يرتكز على احداث التغيير الاجتماعي عن ظروف جانبية المادى والمعنوى فى اطار المجتمع المحلى حيث يشمل على عملية تعليمية لسكان المجتمع .

الخاصية الثالثة : يركز على اهتمام المجتمع المحلى بالجهود الذاتية والمشاركة المجتمعية لأكثر عدد من المواطنين فى شئون المجتمع المختلفة بفاعلية من أجل مواجهة مشكلاتهم , كما يتضمن الاستعانة بمساعدات فنية من جانب الهيئات الحكومية والتطوعية العاملة فى داخل الدولة والهيئات الدولية .

الخاصية الرابعة : يبنى الاخصائى الاجتماعي فى استخدام هذا المدخل تدخله لإحداث التغيير على أساس الاحتياجات التى يشعر بها سكان المجتمع وعلى رغباتهم وآمالهم .

ثالثا : الافتراضات التى يقوم عليها مدخل التنمية المحلية :

يقوم مدخل التنمية المحلية على عدة أسس وافتراضات منها :

الافتراض الاول : ان اهمال اشباع الحاجات الفعلية لسكان المجتمع المحلي يؤدى الى عدم الرضا في نفوسهم مما ينجم عنه عدم الولاء للمجتمع الذي يعيشون فيه .

الافتراض الثاني : فى اطار مسئولية الدولة عن تحقيق التنمية فى كل مجتمع محلى فى اطار التنمية القومية الشاملة للمجتمع ككل فلابد أن تضع فى اعتبارها الحاجات الأساسية الفعلية لسكان المجتمعات المحلية وأن تكون البرامج والمشروعات المنفذة قائمة على أساس اشباع تلك الاحتياجات الفعلية .

الافتراض الثالث : ان جهود التنمية المحلية تؤكد فى المقام الأول على المساعدة الذاتية وتدعيم المشاركة التطوعية لسكان المجتمعات المحلية فى تنمية مجتمعاتهم، حيث أن أساس تحقيق التغيير فى المجتمع المحلى يتم بطريقة سليمة من خلال المشاركة الفعلية لسكانه فى اكتشاف الحاجات وتحديد الأهداف وتجميع الجهود.

الافتراض الرابع : اذا كانت عملية التنمية المحلية فى صميمها تعنى قيام سكان المجتمع بالعمل على حل مشكلاتهم فإن ذلك لا ينفى حدوث تدخل خارجى لتدعيم عملية التنمية الذاتية او استثارة السكان للقيام بالتنمية .

الافتراض الخامس : تسهم برامج التنمية المحلية فى مواجهة المشكلات المجتمعية وتوفر وسائل الاتصال بين المحليات والمسئولين بما يسمح بالتأثير المتبادل حتى تتم مشاركة سكان المجتمع ومساندتهم لبرامج التنمية المحلية ، حيث تقوم على أساس التعاون التطوعى والجهود الذاتية وتنمية القيادات المحلية .

رابعا : اهداف مدخل التنمية المحلية :

يستهدف الاخصائى الاجتماعي من استخدام مدخل التنمية المحلية تحقيق عدة أهداف, ومن أهم هذه الأهداف :

الهدف الاول : تغيير سكان المجتمع لكى يصبحوا أكثر قدرة على احداث التنمية المحلية فى مجتمعهم وتوجيهها لصالحهم من خلال تنمية المهارات التنظيمية والقدرات الخاصة بسكان المجتمع وجماعاته وقياداته .

الهدف الثاني : تحسين الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان المجتمع المحلى واشباع احتياجاته ومواجهة مشكلاته عن طريق تدعيم الجهود الأهلية بالجهود الحكومية .

الهدف الثالث : تنمية الطاقات البشرية فى المجتمع واتجاهاتهم الايجابية وقيمهم حتى يستطيعوا الاسهام بطريقة ايجابية فى عمليات التنمية والتعاون معاً لمواجهة مشكلاتهم .

الهدف الرابع : تنمية العلاقات الاجتماعية وتوفير مناخ اجتماعي مناسب للعمل والحياة بين سكان المجتمع, الى جانب تنمية الشعور بالولاء والانتماء لمجتمعهم .

كما أن هناك أهدافاً علاجية وأخرى وقائية من استخدام هذا المدخل حيث أن عملية التنمية المحلية عملية لعلاج اجتماعي يغلب عليها الطابع التنموي بل أنها فى صميمها عملية تنموية ، كما أن مقدرة هذه العملية على المساهمة فى تغيير

السلوك تتيح الفرص لاستثمار امكانيات هذه العملية فى تغيير السلوك الانساني أثناء المشاركة في النشاط التنموي من أجل تحقيق تغييرات سلوكية تعتبر فى حد ذاتها هدفاً رئيسياً لممارسة مدخل التنمية المحلية .

خامسا : خطوات التنمية المحلية :

يتضمن استخدام الاخصائى الاجتماعي لمدخل التنمية المحلية لتحقيق أهدافه فى تنمية المجتمعات من خلال عدة مراحل هى :

المرحلة الاولى : الدراسة الشاملة للمجتمع لتحديد مستوى نموه وادراك سكانه لأهمية تغييره وقدرة مؤسساته على احداث التغيير ، بالاضافة الى التعرف على اتجاهات السكان كأساس لمحاولة تعديل ما لا يتمشى منها مع الاتجاهات المرغوبة فى اطار البيئة الجديدة .

المرحلة الثانية : تشخيص الظروف المجتمعية لتحديد الموارد والامكانيات وقدرة سكان المجتمع فى التأثير على توجيه عملية التغيير بما يحقق الأهداف الفردية والمجتمعية .

المرحلة الثالثة : وضع خطة تنمية المجتمع بما يتضمنه من أهداف وبرامج ومشروعات لإحداث التوازن بين الموارد والحاجات لتحقيق أقصى قدر من الاشباع .

المرحلة الرابعة : تنفيذ الخطة لتغيير الأوضاع المجتمعية غير المرغوبة والمراد تغييرها .

المرحلة الخامسة : تقويم الخطة لتحديد مدى تحقيق البرامج والمشروعات التى تم تنفيذها لأهداف المجتمع التى تم التخطيط لتحقيقها .

ويركز مدخل التنمية المحلية على منهاج عمل الاخصائى الاجتماعي الذي يشتمل على الاهداف والاستراتيجيات وتكنيك العمل مع المجتمع بما يتضمنه ذلك من اجراءات التغيير باعتبارها خطوات محددة تستهدف بصفة أولية تحقيق التوجيه الذاتي فى نسق المجتمع .

سادسا : متغيرات مدخل التنمية المحلية :

يركز مدخل التنمية المحلية كأساس لتنمية المجتمعات على عدة متغيرات كما حددها " عبد الحليم رضا حيث تضمن :

• **المجتمع** : محلى له حدود ادارية غالباً – له حجـم أمثـل – أى أصـغر مساحة تسمح بتعبئة مناسبة للامكانيات ولتأدية بعض الخدمات .

• **الموقع** : ريفى ، حضرى ، مستحدث, صحراوي (مستحدث) .

• **السياق الثقافى** : مجتمعات محلية متغيرة فى اطار قومي متغير .

• **الاهداف** : محلية نابعة عن احتياجات انسانية ملموسة ومتواكبة مع أهداف التنمية القومية .

• **مصدر التغيير** : قد يكون خارجى بتأثير من المجتمع القومي أو تأثير مـن مجتمعات محلية مجاورة ، أو داخلى كاستجابة لاحتياجات سكان المجتمـع المحلي المتطورة أو الضاغطة .

• **معدل التغيير** : متزامن ما أمكن مع المعدل المقترح للتغيير القومى .

• **مدخلات التغيير** : موارد مادية من مصادر قومية او اقليمية أو محليـة ، موارد بشرية من مصادر حكومية (خبرات فنيـة) أو محليـة (مـشاركة شعبية) .

• **مخرجات التغيير** : مخرجات مادية تتمثل فى موارد مـضافة أو خـدمات تتمثل فى عائد اجتماعي وتغيير فى اتجاهات سكان المجتمع .

• **وحدة العمل** : جماعة العمل التطوعية صغيرة الحجم .

• **المستفيدون** : سكان المجتمع ككل .

• **ادوار الاخصائي** :قائد مهنى ، منظم.

• **الجهاز** : محلى شعبي ، محلى حكومى ، محلى اقليمى ، أو قومي

• **الاستراتيجيات المستخدمة** : الاتفاق العام ، التعاون ، التنـافس، اسـتثمار مورد الزمن

• **اساليب العمل** : التفاعل مع القـادة الـشعبيين ، التعـاون مـع الفنيـين الحكوميين ، تدريب القادة الشعبيين والمشاركين .

الفصل الثاني عشر
معوقات ممارسة الخدمة الاجتماعية
ومقومات نجاحها في مجال تنمية المجتمعات

أولا:معوقات ممارسة الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات .

ثانيا : مقومات نجاح ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمعات .

اولا : معوقات ممارسة الخدمة الاجتماعية فى تنمية المجتمعات :

لقد تعددت وجهات النظر فى تحديد مفهوم المعوقات ومنها :

*التحديات التى تواجه العمل المهنى للاخصائي الاجتماعي .

*المشكلات التى تعترض ممارسة الاخصائى الاجتماعي لدوره المهنى .

*الصعوبات أو العوائق التى تقف أمام عمل الاخصائى الاجتماعي أو تحول دون تحقيقه لأهداف العمل المهنى في تنمية المجتمع.

وايا ما كانت وجهات النظر فإن المقصود بمعوقات الممارسة المهنية من وجهة نظرنا :

الصعوبات أو العوائق التى تعترض ممارسة الاخصائى الاجتماعي لدوره المهنى لتحقيق تنمية المجتمع مما يحول دون تحقيق أهدافه فى التدخل لمساعدة أفراد وجماعات المجتمع فى اطار مداخل وعمليات وأدوات ومبادئ مهنة الخدمة الاجتماعية . ويمكن تحديد أهم المعوقات التى تواجه الاخصائى الاجتماعي فى المعوقات التالية:

المعوق الأول :

عدم وضوح الأهداف المجتمعية لسكان المجتمع لأن تلك الأهداف تنبع من الاستراتيجية التى ينتهجها المجتمع ، ومع عدم وضوح الاستراتيجيات وتغيرها فإن هذه الاهداف تكون غير واضحة وكثيرة وسريعة التغير نتيجة التغير المستمر الذي يطرأ على المجتمع القومي بشكل عام وفقاً للظروف الداخلية والخارجية .

وهذا الأمر يؤدى الى وجود مشكلات تواجه الاخصائى الاجتماعي حيث يفاجأ باستمرار بتغير الأهداف وعدم وضوحها مما يؤثر في دوره خاصة فى تحقيق التنمية الشاملة المتوازنة التى يسعى لتحقيقها فى المجتمع.

المعوق الثاني :

نقص الموارد والامكانيات المالية والتنظيمية اللازمة لقيام الاخصائى الاجتماعي بدوره فى اعداد وتنفيذ الخطط ومتابعتها, وذلك نتيجة لعدم الاهتمام بالموارد والامكانيات الكامنة فى المجتمع ومحاولة استثمارها والاستفادة منها فى تلك العمليات واعتماد المخطط على موارد المجتمع المحدودة فقط .

المعوق الثالث :

النقص الشديد فى البيانات والمعلومات اللازمة لقيام الاخصائى الاجتماعي بدوره فى تنمية المجتمع , نتيجة أن الاجهزة المسئولة عن توفير البيانات خاصة

الاجهزة الاحصائية لا يتوفر لديها المتخصصون والامكانات التى تؤهلهـــا للقيـــام بدورها فى توفير بيانات دقيقة وموضوعية وشـــاملة وحديثـــة عـــن المجتمـــع . بالاضافة الى عدم وضوح المسارات وتحديد الواجبات المتعلقة باســـتمرار تـــدفق المعلومات والبيانات رأسياً وأفقياً بين أجهزة الاحصاء وأجهزة التنميـــة المحليـــة بالمجتمع من ناحية وبين أجهزة التخطيط وبعضها من ناحية أخرى ممـــا يـــؤثر سلبياً على قيام الاخصائى الاجتماعي فى بعض المجتمعات بـــدوره فـــى وضـــع الخطط على أسس سليمة .

المعوق الرابع :

ارتفاع نسبة الأمية فى بعض المجتمعات ووجود بعض القيم والسلوكيات مـــن جانب سكان المجتمع كالسلبية واللامبالاة ، وضعف الشعور بالمسئولية الاجتماعية مما يؤثر على مدى مشاركتهم في صنع القرارات المتعلقة بوضع خطـــة التنميـــة ،وعدم مشاركتهم فى تنفيذ الخطط والبرامج التنموية ، وذلك بالطبع يـــؤثر علـــى فاعلية قيام الاخصائى الاجتماعي بدوره في الاستفادة من المشاركة فـــى تحقيـــق الأهداف المجتمعية .

المعوق الخامس :

القصور في متطلبات الاعداد المهنى للاخصائى الاجتمـــاعي بمجـــال تنميـــة المجتمعات , مما ينعكس على ضعف الممارسة وعدم قدرته على القيام بمتطلبات دوره وفقاً لما هو متوقع, الى جانب عدم اهتمام بعض الكليـــات ومعاهـــد اعـــداد الاخصائى الاجتماعي بتدريس هذا المجال أو تدريب الطلاب على مهاراته .

المعوق السادس :

عدم تنظيم برامج تدريبية وتعليمية للأخصائى الاجتماعي اثناء ممارسته لعمله فى مجال تنمية المجتمعات لتزويده بالمعارف والخبرات والمهارات الجديدة فـــى هذا المجال ، مما يقلل من قدرة الاخصائى الاجتماعي على مواجهـــة المـــشكلات التى تحول دون أدائه لدوره بفاعلية وفق أحدث ما توصلت اليه الاتجاهات الحديثة فى العمل مع المجتمعات .

المعوق السابع :

عدم التنسيق والتكامل بين الأجهزة العاملة فى مجال تنمية المجتمعات ونقـــص فهم استيعاب العمليات التخطيطية للعاملين بأجهزة التنمية خاصة على المـــستوى المحلى.

بالاضافة الى عدم وجود هيكل تنظيمى واضح ومحدد يمكن أن يحدد العلاقات والمسئوليات والاختصاصات داخل أجهزة التنمية في ضوء الهيكل التنظيمى لها ، مما يصعب معه توصيف دور الاخصائى الاجتماعي في جهاز تنمية المجتمع وعلاقته بالتخصصات الأخرى ويؤثر ذلك سلبياً على قيام الاخصائى الاجتماعي بدوره بفاعلية .

المعوق الثامن :

عدم وجود معايير وأسس واضحة ومحددة لقياس معدل أداء الدور المهنى للأخصائى الاجتماعي وفقاً لطبيعة عمله فى مجال تنمية المجتمعات ، بما يؤدي الى عدم امكانية التعرف على مدى القصور فى تأدية الدور ومحاولة الارتقاء بممارسة هذا الدور.

المعوق التاسع :

نقص الوعى التخطيطى سواء بالنسبة للعاملين من كافة التخصصات بمجال تنمية المجتمعات أو بالنسبة للسكان أنفسهم أو قادة للمجتمع ، والقيادات السياسية ، مما يؤثر بشكل مباشر على طبيعة قيام الاخصائى الاجتماعي بدوره بفاعلية خاصة فيما يتعلق بتعاونه مع التخصصات الأخرى فى تحقيق الاهداف المجتمعية، وأيضاً تفهمهم لأهمية العوامل الاجتماعية فى العملية التخطيطية المرتبطة بتنمية المجتمعات

المعوق العاشر :

عدم قدرة الاخصائى الاجتماعي والتخصصات الأخرى على استخدام الأساليب الحديثة فى الاحصاء ونظم المعلومات مما يؤثر على كفاءة الاخصائى الاجتماعي فى القيام بدوره وخاصة فى التعامل مع البيانات المتاحة ليستفيد منها فى اتخاذ أفضل القرارات وتحديد الأولويات وفق قواعد وأفضليات متفق عليها بالطرق العلمية .

ثانيا : مقومات نجاح ممارسة الخدمة الاجتماعية فى مجال تنمية المجتمعات :

ينظر الى مقومات نجاح الممارسة المهنية باعتبارها عوامل يجب توافرها حتى يستطيع الاخصائى الاجتماعي تحقيق الأهداف فى اطار مبادئ وعمليات الخدمة الاجتماعية . وإزاء المعوقات السابقة فإن هناك مجموعة من المقومات التى يساعد توافرها على تدعيم ممارسة الاخصائى الاجتماعي لدوره فى مجال تنمية المجتمعات , وتتمثل تلك المقومات فيما يلى :

المقوم الأول :

ضمان مشاركة كافة الأجهزة الحكومية والشعبية بالمجتمع في برامج ومشروعات الخطط التنموية فى كافة العمليات اقتراحاً وتخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة مما ييسر قيام الاخصائى بدوره وفقاً لما هو محدد له.

المقوم الثاني :

توفر البيانات اللازمة لقيام الاخصائى الاجتماعي بدوره بحيث يتوافر فيها الشمول ، الدقة ، السرعة مما يسهل عليه اتخاذ قراراته بطريقة سليمة تساهم فى تحقيق أهدافه من ممارسة دوره المهنى بالمجتمع .

المقوم الثالث :

توفر الموارد المالية والبشرية والتنظيمية لوضع خطة تفصيلية تحقق الأهداف المجتمعية فى مدة الخطة حتى لا يعطل أو يرجأ تنفيذ بعض برامج ومشروعات الخطة لعدم كفاية تلك الموارد فيؤثر ذلك على وجود قصور فى دوره الاجتماعي.

المقوم الرابع :

ضرورة تحديد الأهداف المجتمعية في كل مرحلة زمنية والالتزام بتلك الأهداف بحيث تكون تلك الأهداف نقطة البداية لأى دور تنموي يمارسه الاخصائى الاجتماعي وبذلك يضمن نجاحه فى تأدية دوره لوضوح الأهداف من ناحية والاتفاق عليها من جانب سكان المجتمع والمهنيين من ناحية أخرى .

المقوم الخامس :

ضرورة توفير الاجهزة التخطيطية وتدعيمها بالامكانات المادية والكوادر الفنية، وتوصيف طبيعة كل تخصص من التخصصات ، وتحديد المهام الموكلة اليه ومنها الاخصائى الاجتماعي مما يمكن الاخصائى الاجتماعي من القيام بدوره الموكل له وفقاً لطبيعة ومتطلبات عمله وعلى أساس من التعاون بينه وبين التخصصات الأخرى من ناحية ثانية .

المقوم السادس :

الاهتمام من جانب الكليات والأقسام المتخصصة في إعداد الاخصائى الاجتماعي على مستوى البكالوريوس والدكتوراة بحيث تتضمن مناهج تلك الكليات والأقسام المعارف والخبرات والمهارات والقيم التى تؤهله لممارسة دوره في مجال تنمية المجتمعات واعتباره من أهم مجالات الدراسات العليا .

المقوم السابع :

الاهتمام بعقد دورات تدريبية تنشيطية للاخصائيين الاجتماعيين العاملين بأجهزة تنمية المجتمعات, على أن تشمل برامج تلك الدورات الاخصائيين بما يمكنهم من الارتقاء بمستوى الأداء المهنى والنجاح في القيام بدورهم تمشياً مع أحدث ما توصل اليه العلم فى هذا المجال ومعرفتهم بالتجارب الرائدة من أساليب وبرامج التخطيط المحلية والعالمية .

المقوم الثامن :

إذكاء الوعي لدى سكان المجتمع والمسئولين والعاملين فى مجال تنمية المجتمعات بأهمية الجوانب الاجتماعية فى عمليات التخطيط وتنمية المجتمعات وطبيعة الدور الذي يضطلع به الاخصائى الاجتماعي فى هذا المجال مما يزيد شعور السكان بالمسئولية الاجتماعية ومشاركتهم فى مساعدة الاخصائى الاجتماعي على تأدية دوره بصورة أفضل والاستفادة منه فى تكامل الجوانب الاجتماعية جنباً الى جنب مع الجوانب الاقتصادية فى اعداد الخطط وتنفيذها .

المقوم التاسع :

العمل على وضع معايير واضحة ومحددة لقياس معدل الأداء المهنى وقيام الاخصائى الاجتماعي بدوره طبقاً لطبيعة الجهاز الذي يعمل فيه فى حدود تلك المعدلات وبذلك يمكن تنمية جوانب القصور فى هذا الأداء سواء من جانب الاخصائى الاجتماعي نفسه عن طريق ما يمكن أن يعرف بالتنمية المهنية الذاتية, أو من خلال الاعداد المهنى المستمر كمهمة من المهام التى تضطلع بها الأجهزة التى يعمل بها الاخصائى الاجتماعي على مستوى المجتمع .

الباب الخامس
اتجاهات حديثة فى التنمية

الفصل الثالث عشر
نماذج ونظريات التنمية

اولا : نماذج التنمية
ثانيا : المداخل النظرية فى تفسير عملية التنمية
ثالثا : نظريات التنمية

اولاً : نماذج التنمية :

(1) تعريف نموذج التنمية :

لقد تعددت وجهات النظر في تحديد المقصود بالنموذج ومنها :

التعريف الاول : هو مجموعة المفاهيم الأساسية التي تستخدم لتوجيه أنشطة التدخل لتحقيق الأهداف التنموية .

التعريف الثاني : تصور تطبيقي عملي يرتبط بالواقع الامبيريقي ويوضح أساليب معينة للممارسة في التعامل مع المشكلات والمواقف المختلفة استناداً على أساس معرفي لتحقيق أهداف التنمية.

ومن التعاريف السابقة يتضح ان نماذج التنمية تعني إجرائيا :

(1)مجموعة عناصر متكاملة لتنظيم الأفكار حول موضوع التنمية بطريقة منطقية ، أي نمط من العلاقات والعمليات التي تمثل تصوراً تطبيقياً عملياً يرتبط بالواقع .

(2)ترتبط تلك العناصر بمواقف تنموية محددة لربط الطرق بالحقائق والأدوات المرتبطة بأحد مداخل التنمية لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف.

(3)تحدد أدوار المسئول عن التنمية وتمكنه من دراسة وتفسير الموقف والعوامل أو العناصر والأسباب التي كانت وراء حدوثه .

(4)تسهم في امكانية تقييم عائد جهود التنمية وزيادة فعاليتها في ضوء ما تتضمنه تلك النماذج من مبادئ عامة وما يتعين القيام به من إجراءات لتحسين الأداء .

(2) بعض نماذج التنمية :

هناك العديد من نماذج التنمية والتي يمكن أن يختار منها النموذج المناسب لظروف المجتمع حتي تحقق برامج التنمية أهداف المجتمع المنشود .

ومن أهم نماذج التنمية :

1- النموذج المرحلي :

يهدف هذا النموذج إلي توضيح مراحل سير العملية التنموية ، باعتبار أن المجتمع نسقاً تتم فيه عمليات التنمية بشكل تطوري ، مع التركيز علي البناء

الثقافي للمجتمع والذي يشتمل علي القيم والمعايير والتقاليد والاتجاهات السلوكية والتي يكون لها أثر إيجابي علي دفع برامج التنمية نحو تحقيق الأهداف .

ويشتمل النموذج علي المراحل التالية :

أ- **مرحلة ثبات المجتمع** : وفيها يكون المجتمع في حالة تقبل للأنماط الثقافية المتواجدة والقادرة علي إشباع احتياجات أفراد المجتمع ، وعدم تقبل أية أنماط ثقافية جديدة.

ب- ***مرحلة التركيز علي العوامل الفردية*** : وفيها تتزايد احتياجات أفراد المجتمع ، وفي نفس الوقت تتزايد قدرة المجتمع علي محاولة إشباع هذه الاحتياجات المتزايدة طالماً أن الأنماط الثقافية تنمو وتتطور وتزيد قدرة المجتمع في استخدام البرامج التنموية اللازمة.

ج- ***مرحلة دخول بعض الانماط الثقافية الجديدة*** : وفيها يسمح المجتمع بدخول أنماط ثقافية جديدة من المجتمعات الأخري ، ولكن يجب ضرورة تأصيلها وتطويعها مع ثقافة المجتمع حتي يستفاد منها في البرامج التنموية ، وإذا لم يحدث هذا التطويع يكون المجتمع في حالة عدم توازن ويؤثر ذلك في برامج التنمية سلباً

د- **مرحلة التوازن** : وفيها يتجه المجتمع إلي استخدام الأساليب والوسائل المختلفة لإعادة تأجيل أنماطة الثقافية من التوطين والتطويع للأنماط الثقافية الدخيله ، حتي يكون له أنماطه الثقافية الأصيله ، وفي نفس الوقت الاستفادة من الجديد لما لذلك من تأثير إيجابي علي البرامج التنموية .

هـ- **مرحلة الاستقرار** : وفيها يستقر المجتمع ويبدأ في إشباع احتياجات أفراده في ضوء أيديولوجية ، وتختلف هذه المرحلة عن المرحلة الأولي – وهي مرحلة ثبات المجتمع ، في استفادة المجتمع من خلال مراحله التطورية من تحقيق الكثير من أهدافه التنموية .

2- ***النموذج الإنمائي التطبيقي*** :

ولقد صنفه المهتمون بالنموذج الإنمائي إلي ثلاثه نماذج وهي كالتالي :

أ- **النموذج التكاملي**: يتمثل هذه النموذج في مجموعة البرامج التنمويه التي تنطلق علي المستوي القومي، والتي تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تشمل كافة المناطق الجغرافية (حضريه – ريفيه – صحراوية) وتعتمد علي تحقيق التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية المخططة والجهود الشعبية . ويقوم هذا النموذج علي أساس استحداث وحدات إدارية وتنظيمية جديدة بغرض توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية والتي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الوظيفية القائمة علي المستويات الإدارية المحلية مثل وزارة التخطيط . ويشترط لنجاح هذا النموذج توافر شكل من أشكال الاتصال المزدوج خلال قنوات ثابتة ومستمرة من الهيئة العليا المركزية والهيئات النوعية الوظيفية من خلال لجان دائمة أو مشتركة .

كما يتطلب هذا النموذج توافر شكل من أشكال التسلسل في المستويات الإدارية والتنظيمية المسئوله عن إدارة التنمية ، كما يتطلب توافر قدر من اللامركزية لاتخاذ القرارات والتنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة .

ب- **النموذج التكيفي**: يتفق هذا النموذج في التنمية مع النموذج التكاملي في أن برامج كل منهما تنبثق من المستوي المركزي, ولكن الاختلاف بينهما هو أن النموذج التكيفي يركز علي عمليات تنمية المجتمعات المحلية ، واستثارة الجهود الذاتية ، والاعتماد علي التنظيمات الشعبية .وقد سمي هذا النموذج بالتكيفي لأنه لا يتطلب استحداث تغيير في التنظيم الإداري القائم ، لأن برامج هذا النمودج يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية ، كما يمكن أن يلحق الجهاز التنظيمي المشرف علي تنفيذها بأي جهاز إداري قائم .

ج- **نموذج المشروع** : يختلف هذا النموذج عن النموذجين السابقين في أن نموذج المشروع يطبق في منطقة جغرافية معينة تتوافر فيها ظروف خاصة . ويتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في أنه نموذج متعدد الأغراض ولكن يختلف عنه في أنه يطبق في منطقة جغرافية معينة ، في حين أن النموذج التكاملي يطبق علي مستوي المجتمع ككل .

ونموذج المشروع يمكن أن يكون نموذجاً تجريبياً أو استطلاعياً يمكن أن يطبق علي المستوي القومي إذا ثبت نجاحه وفعاليته في المناطق التجريبية .

(3) النموذج العقلاني :

يهتم هذا النموذج بمواجهة مشكلات التنمية. ويتضمن هذا النموذج الخطـوات التالية:

(1)**تحديد الحاجة او المشكلة** : وما يتضمنه ذلك من تحديد الموقف الحـالي والحاجات المتغيرة التي تحتاج لمواجهة .

(2)**تحديد الاهداف** : وهي الحالة المرغوب الوصول إليها ومـا يجـب أن يكون .

(3)**تحديد الاغراض** : وهي الأهداف صغيره المدي التي يمكـن بتحقيقهـا الوصول إلي الأهداف العامة لمواجهة الموقف أو حل المشكلة .

(4)**المدخلات** : وتشير إلي المصادر أو الموارد المادية والبشرية والتنظيمية المتاحة أو التي يمكن إتاحتها ، والتي يمكن أن يسهم إستخدامها في انجـاز الأغراض .

(5)**العمليات والطرق** : ويقصد بها تحديد الأنشطة المختلفة التـي تحـول المصادر أو المدخلات إلي أفعال عملية .

(6)**النتائج** : وهي التأثيرات القريبه التي نتجت عن اسـتخدام المـدخلات وتطبيق العمليات أو الطرق في المدي القريب .

(7)**المخرجات** : وهي التأثيرات النهائية التي نتجت لمواجهه الموقف .

4- نموذج تقويم برامج التنمية :

لقد حدد كل من Shinklield & Stuffleleam أن نموذج التقويم يتـضمن الاهتمام بتقويم كل من:

(1) **تقويم المحتوي** : وذلك بهدف تحديد الأهداف الموضوعية وخدمة تخطيط البرامج, ومدي توفر الأمكانات التي تسهم في تحديد أهداف البرنـــامج أو التنمية المرغوبة في المجتمع .

(2) **تقـويم المدخلات** : بهـــدف تحديـــد المـــصادر أو المـــوارد والبـــدائل والاستراتيجيات الخاصة بالبرنامج والخطة الأفضل التي تسهم في اشباع الاحتياجات أو مواجهة المشكلات ,والتسهيلات الخاصة بالبرنامج كأساس للتنمية .

(3) **تقويم العمليـات** : بهدف تحديد الأسلوب الذي يتم به تنفيـــذ القـــرارات وكيفية وضع الخطة موضع التنفيذ ، والصعوبات والمشكلات التي تحول دون نجاح البرنامج ، والتعديلات المطلوبة والاجراءات والوسائل التـــي تحقق الضبط وتعدل مسار البرنامج ليحقق الأهداف .

(4)**تقـويم النتـائج** : بهدف تحديد النتائج التي تم إنجازها والحكم علي مدي انجاز البرنامج لأهدافه في ضوء ما كان مستهدفاً .

ثانيا : المداخل النظرية في تفسير عملية التنمية :

(1) **المدخل الاجتماعي للتنمية :**

أن لمستويات المعيشة والمؤشرات الاجتماعية دور مهم في سياسة التنمية، ولقد أشار تقرير الأمم المتحدة إلي بعض المؤشرات الرئيسية لقياس مستويات المعيشة (الصحة ، السكن ، اللبس ، الاستهلاك الغذائي ، التعلـــيم ، العمالـــة ، الـــضمان الاجتماعي) مع الأخذ في الاعتبار ما يتعلق بظروف المجتمع وأحوالـــه ، والتـــي تتضمن أيضاً (الاستهلاك الكلي ، المدخرات ، وسائل النقل ، الاتصالات)، حيث يمكن اعتبارها مؤشرات نوعية لقياس جوانب التنمية الاجتماعية .

كما يركز هذا المدخل علي عملية التنمية البشرية (التنميـــة الاجتماعيـــة) ، خاصة وأن دراسات علم اجتماع التنمية أوضحت أن الجوانب الإنسانية أو البشرية أو الاجتماعية لها دور كبير في نجاح أو إخفاق التنمية الاقتـــصادية ، وأن عـــدم مرونة البناء الاجتماعي ، والنظم الاجتماعية والحراك الاجتماعي وشيوع أنمـــاط

من العادات والتقاليد والمعتقدات وخاصة تلك التي تكسب الأفراد سمات الخشوع والاستسلام تؤدي إلي عدم الرغبة في بذل أي مجهود من أجل تحسين مستوي المعيشة . بالإضافة إلي عمليات الصراع والخلافات وجرائم الثأر ، كل هذه العوامل تقضي علي خطط التنمية في مهدها ، ومن هنا تركز عملية التنمية علي ديناميات التفاعل الداخلي في اتجاه يحقق القضاء علي اللامبالاة والسلبية لدي أفراد المجتمع، والعمل علي زيادة مشاركتهم الإيجابية في توجيه مسارات مجتمعهم ، أي أن هدف العملية هو تحويل أبناء المجتمع إلي عناصر إيجابية في الموقف الإنمائي .

كما يركز هذا المدخل بصفة أساسية علي المشاركة التي تتحدد أبعادها في :

- المشاركة في اتخاذ القرارات .
- المشاركة في الأنشطة .
- المشاركة في الجهود الخاصة بالتنمية ، وخاصة ما يتعلق بالقيم الموجهة للتنمية .

كما تبين أن هناك محكات أخري متصلة بالتنمية الاجتماعية تتعلق بنوعية العلاقات الاجتماعية السائدة من تعاون أو صراع أو تنافس ، طبيعة المشكلات الاجتماعية ، المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية ، حق تقرير المصير ..... إلخ.

وتعتمد تنمية المجتمع علي التعامل مع الاحتياجات الحقيقية للمجتمع لأنه من خلالها يمكن عمل الآتي :

- إحداث التنسيق ما بين السياسات والتخطيط علي المستوي المحلي والاقليمي والقومي .
- مساعدة الجماعات الطبيعية علي تنظيم نفسها لتصبح أكثر قدرة علي تحديد احتياجاتها وذلك من خلال بناء بيروقراطي قادر علي تحديد الاحتياجات ، وإيجاد الروابط ما بين احتياجات المجتمع والسياسة الاجتماعية .

وفي إطار ما سبق عرضه في هذا المدخل نجد أنه يركز علي المؤشرات الآتية :

1- المشاركة بكل صورها .
2- التعاون بين أفراد المجتمع .
3- سعي أفراد المجتمع إلي توفير خدمات جديدة .
4- الارتقاء بمستوي الخدمات القائمة في المجتمع .
5- الرغبة في بذل الجهد وتنمية الجهود الذاتية .
6- الحرية بكل صورها وبما يتفق وقيم المجتمع .
7- الحراك الاجتماعي .
8- الانتماء للمجتمع .
9- توفير خدمات الإسكان ، التعليم ، المأكل ، الملبس .... الخ .

(2) المدخل النفسي :

لجأ بعض العلماء إلي تفسير ما يدرسونه من موضوعات في ضوء علم النفس وفرعه علم النفس الاجتماعي ، وعلي ذلك يرتبط هذا الاتجاه بعلم النفس ، فيركز علي الذات ، واتجاهات الفرد وعواطفه ودوره في الفعل الاجتماعي ، وبمعني آخر كيف يفسر الفرد سلوكه في الجماعة ، وفي ضوء هذا فإن الجماعات ليست موجودة فيزيقياً ، وإنما هي مجرد حصيلة جمع عدد من الأفراد يلعب فيها الفرد دوراً ، وتؤثر هي علي سلوكه.

هذا الاتجاه يعني بدراسة التنمية الإقتصادية والاجتماعية والأنماط الأخري من التنمية ، والتغيير الاجتماعي والثقافي في ضوء الخصائص السيكولوجية للأفراد . ويعتبر هذا الاتجاه أن التنمية الاقتصادية تستند إلي الواقعية الفردية والحاجة إلي الإنجاز ، ومن رواد هذا الاتجاه " ماكيلاند " الذي أعلن أن القيم والدوافع أو القوي السيكلوجية هي التي تحدد التنمية الإقتصادية والاجتماعية .

وقد قدم " إليكس أنجلز " عدة خصائص تميز الرجل العصري (الإنسان الحديث) ، وأن علي الدولة التي تريد التحديث والتنمية أن تكتسبه هذه الخصائص، وهي : الإستعداد لقبول الخبرات الجديدة ، والانفتاح علي العالم ، مع تقبل

التحديات والتغيير ، والميل نحو الديموقراطية ، والتعرف علي المشاكل والقضايا الهامة ، والتصرف بعقل مفتوح ، واحترام الغير ، والثقة فـي الغيـر ، وتقـدير الأفراد علي أساس العمل ، والأخذ بالتخطيط مع المحافظة علي الوقت والمواعيد، والثقة في التقدم والعلم والتكنولوجيا ، وتحمل المسئولية والميل لتحقيق الإستقلال ، والطموح في المجال التعليمي والوظيفي .

(3) المدخل الاقتصادي للتنمية :

من الجدير بالذكر أن الاقتصاديون استطاعوا تنمية عدد من النماذج الاقتصادية للتنمية أكثر وضوحا من النماذج الاجتماعية ، حيث أنها تتضمن بعض المتغيرات مثل : (الدخل ، الاستهلاك ، المدخرات ، أوجه الإنفـاق ، الإنتـاج ، التجـارة الداخلية والخارجية .... إلخ) كما يلاحظ أن هناك اتفاق حول هذه المؤشرات الاقتصادية للتنمية ، ومثال ذلك وضع مستويات للنمو الاقتصادي . ومن المدارس الاقتصادية التي تدخل تحت هذا المدخل ، مدرسة "التصنيع الريفـي" "وتطـوير الإنتاج الزراعي" "والصناعات الصغيرة" ، وقد لوحظ أن الفسلفة الأساسية لهـذا المدخل تركز علي أن تحسين الظروف الاقتصادية يعتبر الأساس لكافة المتغيرات الأخري في المجتمع لتحقيق التنمية.

ويحاول العلماء الذين تبنوا هذا المدخل معالجة قضية التنمية من خلال مفاهيم متعددة مثل : الدخل القومي ، متوسط الدخل الفردي ، والمقارنة بين الدول النامية والمتقدمة علي أساس ذلك ، وبالتالي يرون أن مسيرة التنمية في تلك الدول النامية ينبغي أن تكون مماثلة لمسيرة التنمية في الدول المتقدمـة . ويـرون أن التنميـة الاقتصادية تعني تلك السياسات المقصودة والمخططة والتي تستهدف إقامة وتدعيم هيكل اقتصادي جديد يصبح قادراً علي رفع مستوي الإنتاج والـدخل القـومي ، وبالتالي زيادة الدخل الحقيقي للأفراد ورفع المستوي المعيشي بصفة عامة .

ولقد تعددت المداخل لتحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث انتـشرت المؤسـسات الصناعية الضخمة التي تميزت بالإنتاجية الوفيرة وانخفـاض التكلفـة الإنتاجيـة والتوسع في استخدام الآلات ذاتية الحركة وأيضاً تنوع الصناعات واستخدام عمال

ذوي مهارة عالية . كما تعتبر الزيادة في متوسط دخل الفرد مؤشراً للتنمية الاقتصادية ، ويقصد بها الزيادة المصاحبة للتقدم والتغيير في أساليب الإنتاج السائدة . وفي رأينا ، أن عناصر الإنتاج لا يمكن وحدها أن تحدد ما يكون عليه المجتمع من إنتاجية ، لأن مقدار ما تدره تلك العوامل الإنتاجية يتوقف علي حالة البيئة الاجتماعية التي تزاول خلالها الأدوار لتلك العمليات الاقتصادية ، ولهذا يعتبر الاعتماد علي المتغيرات الاقتصادية وحدها بمثابة استراتيجية منعزلة ولابد أن تتكامل مع غيرها من الاستراتيجيات المطروحة . وفي إطار هذا المدخل يستهدف العمل الاجتماعي بصفة عامة توضيح العلاقة المتبادلة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلي سبيل المثال ، يذهب " يزكسي " إلي " أن التنمية الاقتصادية ترتبط إلي حد كبير بالقدرات الإنسانية والاتجاهات الاجتماعية والظروف السياسية " ويؤيده في ذلك " دافيد رايت " الاقتصادي الأمريكي ، حيث يشير في هذا الصدد إلي أن العوامل الرئيسية المؤدية إلي التنمية الاقتصادية هي غير اقتصادية وغير مادية الطابع ، ويضيف قائلاً " أن الروح نفسها هي التي تقيم الجسد " ، ويعني بذلك أهمية الترابط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(4) المدخل الديني للتنمية :

تمثل الأديان مصدراً أصيلاً لقيم المجتمع ، بل أنها تعتبر موجها لكل عمليات التنمية . ولم يمكن غريبا أن تصبح الأديان وما تنطوي عليه من قيم هدفا لدراسات ومؤشرات تحاول توضيح فاعلية أو عدم فاعلية هذه القيم في نجاح التنمية . ولقد وضع الدين الإسلامي أسسا وحدد أساليباً لتحقيق التنمية في المجتمع ، تقوم علي عده أسس منها :

أ- ***التضامن الاجتماعي*** : من خلال المشاركة ، حيث تعتبر أمراً ضرورياً لنجاح التنمية ، كما أن الملكية سواء كانت خاصة أو عامة هي وسيلة إنمائية وحافز من حوافز التنمية .

ب- ***التغيير يبدا من المجتمع نفسه*** : حيث يري الإسلام أن التنمية عملية أرادية واعية ، وإن الطاقة اللازمة للتغيير تكمن في المجتمع نفسه وأفراده، قال الله تعالي: " إن الله لا يغير ما بقوم حتي يغيروا ما بأنفسهم "

وقال جل شأنه : " ذلك بأن الله لم يكن مغيرا نعمة أنعمها علـــي قــوم حتي يغيروا ما بأنفسهم وأن الله سميع عليم " .

ج- التنمية فرض علي المجتمع الإسلامي : ويمكن التدليل علي ذلك بقول الله تعالي : "هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلو مــن رزقه وإليه النشور" . ويقول تعالي : " فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فـــي الأرض وابتغوا من فضل الله " من ذلك نلاحظ أن تنمية الدخل وتحــسين أساليب المعيشة مفروضة علي كل إنسان ، وكذلك مفروضة علي الحاكم باعتباره مسئول عن إشباع حاجات المواطنين ودفع شبح الفقر عنهم ، أي أن الحاكم مسئول عن التنمية بــشطريها (الاقتــصادية والاجتماعيـــة) مسئولية دينية قبل أن تكون مسئولية وطنية .

د- الشمول والتوازن في التنمية : ويعني ذلك أن نظــرة الإســلام للتنميـــة تستهدف رقي الإنسان ماديا وروحيا ، كما يقتضي الشمول في الإســلام أيضاً أن تضمن التنمية كافه الاحتياجات البشرية من مأكل وملبس ومسكن وترفيه وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعبير ، أما التوازن في الإسلام فيعني أن التنمية لا تستهدف الكفاية فحسب أي زيادة الانتاج والحث عليه، وإنما أيضاً عدالة التوزيع .

وفي إطار هذا المدخل يستهدف العمل الاجتمــاعي التأكيــد علـــي أن هنـــاك مؤشرات دينية ترتبط بحساب الآخرة ، ومؤشرات أخري ترتبط بأعمال الـــدنيا ، وكلها تحث علي إخلاص النية لله سبحانه وتعالي ، وعلي بذل الجهد من أجل تقدم ورخاء المجتمع بصفة عامة والمجتمع الإسلامي علي وجه الخصوص ، في إطار ذلك نلاحظ أنه يمكن وضع بعض المؤشرات الدالة علي التنمية وفي ضوء المدخل الديني هي :

- التعاون الإسلامي بين أفراد المجتمع .
- مشاركة المؤسات الإسلامية في عمليات التنمية .
- المشاركة في النهوض بالمجتمع وتقدمه .
- العدل للجميع .... الخ .

(5) المدخل السياسي للتنمية :

لقد عرض بعض العلماء المهتمين بربط التنمية بالسياسة لهذا المدخل ، حيث ذكروا أنه يمكن قياس التنمية من خلال التعرف علي بعض المؤشرات السياسية ، وذلك من خلال تحليل الأنساق السياسية في المجتمع ، ولقد ذكروا بعض الأسس التي يمكن الاعتماد عليها في التحليل وتتصل بالوظائف الخاصة بالنسق السياسي مثل : وظيفة الاتصال ، الوظيفة الديكتاتورية ، الوظائف الاجتماعية السياسية ، طبيعة المؤسسات السياسية في المجتمع ، الاهتمامات الواضحة والمنظمة للمؤسسات . ويمكن الاشارة إلي ثلاث أبعاد للتنمية السياسية هي :

أ- الكفاية : ويستدل عليها من خلال الإنجازات أكثر من الوعود ، والتشريعات والقوانين غير الشخصية أكثر من الأمور الشخصية .

ب- الطاقة : ويستدل عليها من خلال ترشيد المؤسسات والإدارة ، وزيادة القدرات الفعلية للنسق السياسي .

ج- المفاضلة (التمييز) : ويستدل عليها من خلال التكامل القومي بين الإدارة والبناء السياسي ، والتكامل القومي وفاعلية الحكومات في تحسين الموارد الإنسانية والمادية والسياسية لتحقيق الأهداف .

ولقد عده أجريت أبحاث للمقارنة بين النواحي الثقافية والقومية وعلاقة البناء السياسي بالتنمية واستخلص منها أن هناك تأثير متبادل بين الأطر السياسية في المجتمع وبرامج التنمية . وفي إطار هذا المدخل تدرك العلوم الاجتماعية بصفة عامة أهمية القيادة السياسية (بناء القوة في المجتمع) في دفع عمليات التنمية في المجتمع لأنها هي التي تملك سلطة صنع واتخاذ القرار .

(6) المدخل التكاملي :

ويقوم علي أساس أن التنمية لا يمكن النظر إليها من مدخل معين ، ولكن لابد من الأخذ في الاعتبار كافة المداخل المؤدية إلي التنمية (اقتصادية ، اجتماعية ، دينية ، سياسية .... الخ) علي أساس أن :

- الاحتياجات والمشكلات متعددة ، ولا بد من أخذها جميعا في الاعتبار عند التخطيط لمواجهتها .

•هناك حلقات متعددة في التنمية ، ولذلك لا بد من تكامـــل المنظـــور العلمي والتطبيقي لهذه الحلقات .

•أن تنمية نظام الحكم المحلي في المجتمعات المحلية كان أساسه عمل برامج تنمية ناجحة ، تأخذ في اعتبارها كافة مكونات المجتمـــع المحلـــي ومشاكله واحتياجاته ، ويعتبر ذلك جـــوهر الأديـــان الـــسماوية (الـــدين الاسلامي) الذي عمل علي إحداث التكامل والتعاون والتكافل الإسلامي .

ولقد دعا إلي هذا الاتجاه التكاملي أيضاً هيئة الأمم المتحدة ، والمعهد الـــدولي للإصلاح الريفي ، كما تبني هذا الاتجاه عدد كبير من الباحثين والكتاب الغربيين والعرب ، كما دخل تحت هذا المدخل الاتجاهات الرسمية في التنمية التي تعبـــر عنها البرامج الحكومية في بعض الدول النامية كالهند ، باكستان ، مصر ، حيـــث أبرزت التجربة بعض النواحي التي يمكن أخذها في الاعتبار عند العمل بالمدخل التكاملي للتنمية. وفي إطار هذا المدخل تستهدف العلوم الاجتماعية بصفة عامـــة إبراز أهميه التكامل بين كافة الجهود المبذولة اجتماعياً ، اقتصادياً ، سياسياً ، دينياً في العمل علي تطوير وتنمية كافة جوانب الحياة بالمجتمع بالإضافة إلي :

أ- تنمية الروح المجتمعية لدي الأهالي .

ب- تنمية قدرة الأهالي علي الاعتماد علي أنفسهم .

ج- تحويل المجتمعات المحلية إلي وحدات للحكم الذاتي .

وينطوي هذا الاتجاه علي بعض العوامل التي يمكن اعتبارها منطلقات لتحقيق التنمية ، ومنها :

1- الخروج عن النمط المألوف عندما يظهر للمواطنين في المجتمـــع أن طريقة حياتهم السابقة تحتاج إلي تغيير وامكانية تحقيقه .

2- الزيادة في المعرفة لدى سكان المجتمع التي تدفع للمشاركة فـــي جهود التنمية علي مختلف مستوياتها .

3- تنمية الموارد البشرية عن طريـــق التعلـــيم والتـــدريب فيزيـــد إنتاجهاوتسهم بفاعلية أكبر في تحقيق التنمية .

4- الاهتمام بالصحة العامة مما يكون له عائده الملموس في العمـل وزيادة الانتاج.

5- تنمية النسق الاقتصادي لرفع مستوي المعيشة ، مما يتيح فـرص التوسع في سياسات التنمية .

6- تنمية النسق السياسي ، لأن سياسة الحكومة في أي دولة هي التي يمكنها دفع التنمية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .

ثالثا : نظريات التنمية :

(1) تعريف نظرية التنمية :

تعرف النظرية بأنها :

إعادة رؤية وتنقيح للمعرفة السابقة في الاطـار العـام للقـضايا المتنوعـة والمعارف الجزئية بوصفها الأطر التفسيرية واسعة النطـاق وهـو مـا يعـرف بمستوي النظريات الكبري في التنمية . كما أن هنـاك مـا يعـرف بالنظريـات الصغري في التنمية كالنظريات التي تفسر بعض قضايا التنمية ضـيقة النطـاق كالتنمية الريفية أو التصنيع أو التحضر بمفردها . ولقد اختلفت وجهات النظر في إعتبار نظريات التنمية جزءاً من العلوم الاجتماعية أم مستقلة بذاتها.

(2) النظريات المفسره للتنمية :

لمناقشة نظريات التنمية فإنه من الأفضل مناقشتها في ضوء ارتباطها بكل من الاتجاه الاشتراكي والاتجاه الرأسمالي حيث أن لكل منهما اتجاهاته وأسسه .

حيث ان الاتجاه الراسمالي يؤكد علي:

أن تأثير الدوافع والاتجاهات والقيم والمعتقدات هي أهم العوامل المعوقة للتنمية والمؤكده للتخلف ومن أهم النظريات المفسره لذلك " نظرية التحديث " .

بينما يؤكد الاتجاه الاشتراكي كاتجاه مادي علي:

تأثير الجوانب المادية والتاريخية والتي يجب فهمها من أجل تفـسير ظـاهرة التخلف وتحقيق التنمية ، ومن أهم النظريات المرتبطة بهذا الاتجاه نظرية التبعية .

ولذا سيتم عرض هاتين النظريتين :

النظرية الاولي : نظرية التحديث :

تعتمد هذه النظرية علي فكره أن التحديث يقصد به التغيير الثقافي الديناميكي المنطلق من القاره الأوربية في العصر الحديث والذي كانت له آثاره العاجلة ، ويعني ذلك أن عملية التغيير التي تتم ذات نوعية معينة وفي اتجاه محدد يحاكي أساليب الحياة السائدة في الدول الصناعية المتقدمة ، أما التحديث في الدول النامية فيقصد به المدخل الهادف إلي التحرر من الوضع التقليدي في مجالات متعددة لصالح غالبية أفراد المجتمع .

والمجتمع التقليدي يتميز بصفات تتلخص في :

1- التوجيه نحو الماضي والافتقار للقدره الثقافية للتوافق مع الظروف الحديثة.

2- تتحدد نظرة الناس لما حولهم بالعاطفة والقدرية .

3- تنظيم العلاقات الاقتصادية والسياسية والقانونية من خلال نسق القرابه والأسره والعشيره ، بمعني أن مكانة الفرد في المجتمع تتحدد بمكانة أسرته .

وعلي العكس من ذلك فإن المجتمع الحديث يتسم بالصفات التالية :

1- الناس ليسوا عبيداً لعاداتهم وتقاليدهم , وهم يعملون علي تغييرها متي وقفت أمام مصالحهم .

2- لا مكان للقدريه والعاطفة في نظره الناس لمن حولهم ، فالانجاز يحدد العمل والحافز ، بمعني أن المهم ما يمكن أن يفعله الفرد ليحصل علي حافز وليس من هو الشخص الذي يحصل علي الحافز.

3- إن موقع الانسان يتحدد بالعمل ودوافع الانجاز وليس بمكان الأسرة

ويري أنصار هذه النظرية أن المجتمعات سوف تتجاوز الأختلافات الأيديولوجية والعقائدية بعد تجاوز مرحلة الانطلاق حتي الوصول إلي مرحلة الاستقلال ، خاصة وأنهم يصورون التنمية علي أنها مراحل تاريخية طبيعية يجب أن تمر بها المجتمعات وصولا إلي النمو والتقدم .

ولقد حدد (بلاك) أن عملية التحديث بالمجتمع تمر بالمراحل التالية :

المرحلة الاولي : وهي مرحلة الايقاظ : وتدور حول التحدي الذي يفرضه التحديث ، بمعني أن المجتمع التقليدي حينما يواجه افكاراً أو نظماً وخبرات حديثة تظهر بداخله أصوات تطالب بالاصلاح.

المرحلة الثانية : وهي مرحلة تكامل قيادة التحديث : ويتم ذلك بوجه خاص علي المستوي السياسي ، حيث تشهد القيادة خلالها انتقالاً من التقليدية إلي مرحلة تتطلع فيها للتحديث .

المرحلة الثالثة : مرحله التحول الاقتصادي والاجتماعي : ويتم فيها بالفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية ، فينتقل المجتمع من مجتمع ريفي زراعي إلي مجتمع صناعي حضري كطريقة في الحياة .

المرحلة الرابعة : مرحله التحديث والتقدم : تتمثل في ظهور عملية إعادة تنظيم أساسي للبناء الاجتماعي في المجتمع ككل وتنشيط مصادر الثروة وتكثيف الجهود المتنوعة بشكل متكامل نتيجة استخدام الوسائل والأدوات الحديثة . ويري أصحاب هذه النظرية أن المجتمع الغربي هو النموذج ، وليس علي المجتمعات خاصة النامية إلا أن تأخذ بهذا النموذج ، حيث أن نقل التكنونوجيا والأفكار الغربية إلي الدول النامية سوف يؤدي إلي تغير الثقافة والبناء الاجتماعي لهذه الدول بحيث تشبه في نهاية الأمر النموذج الغربى ثي النحديث .

النظرية الثانية : نظرية التبعية .

بظهور النظرية الاجتماعية للتنمية أصبحت التنمية تعني إحداث تغييرات ثقافية واجتماعة وسياسية إنسانيه داخل المجتمع بهدف تحرره من التبعية للنظام الرأسمالي العالمي ، لذا ظهرت حركة فكرية تهتم بواقع العالم الثالث وتعمل من أجل كشف الدور الذي لعبه العالم الغربي في خلق واستمرارية التخلف في دول العالم الثالث ، وهذا التيار عرف " بمدرسة التبعية " .

واستندت نظرية التبعية في تفسيرها للتخلف إلي أن افقار الطبقات الاجتماعية علي انمسنوي المحلي يتم عن طريق نهب فائضها الاقتصادي بواسطة طبقة أخري في داخل المجتمع ، وتنتقل هذه الصوره من المستوي المحلي إلي المستوي الاقليمي إلي المستوي العالمي لتبرهن علي أن الفقر والتخلف في الدول النامية

تشكل نتيجة نهب ثرواتها الاقتصادية بواسطة الرأسمالية العالمية . واستبعدت هذه النظرية القيم الثقافية التي تنادي بها نظرية التحديث ، حيث ترى أن التخلف ناتج عن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية. وتفترض هذه النظرية أن إزالة هذا التخلف لن يتم إلا من خلال استغلال الفائض الاقتصادي الذي تنهبه الدول المتقدمة عن طريق تحطيم سلسلة التبعية التي تربط بين الدول النامية والدول المتقدمة, ويمكن أن يتم ذلك عن طريق الطبقة العاملة ووسيلتها لذلك هي الثورة ، كما أن التنمية تتم فقط من خلال أسلوب التخطيط الاشتراكي .

وهذا يؤكد أن التبعية تفرض نفسها كأداة تحليلية هامة تساعد في تفهم وادراك الواقع بين دول العالم الثالث وتفاعلاتها مع الدول المتقدمة ، مما يتطلب معه اتجاهاً أكثر امتداداً وشمولاً لفهم هذه التبعية وأنماطها وعائداتها والتي يجب أن تفهم في ضوء طبيعة واتجاه التفاعل للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية .

الفصل الرابع عشر
التنمية المستدامة

أولاً : التطور التاريخى للتنمية المستدامة .
ثانيا : تعريف التنمية المستدامة .
ثالثا : أهداف التنمية المستدامة .
رابعا : خصائص التنمية المستدامة .
خامسا : معوقات تحقيق التنمية المستدامة .
سادسا : أبعاد تحقيق التنمية المستدامة .

أولاً : التطور التاريخي للتنمية المستدامة :

تعتبر " التنمية المستدامة " مفهوم حديث نسبياً تطــور مــن خــلال عمليــات وديناميات التنمية خلال العقود الماضية ، وكانت أول تلك المفاهيم هي المتعلقــة بتخطيط التنمية الاقتصادية علي المستوي القومي وظهور مؤسسات دولية دعمت تطور الدول حديثة العهد بالاستقلال ومنها البنك الدولي ، صندوق النقد الــدولي ، وتأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 1960 .

ثم قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في دورتــه (45) عام 1968 بإتخاذ قرار أكد فيه الحاجة العاجلة لاجراء مكثف علــي المــستويين الوطني والدولي للحد من المخاطر التي تواجه البيئــة الانــسانية لتحقيــق نمــو اقتصادي واجتماعي سليم. ثم عقد في عام 1972 مؤتمر " استوكهولم " في السويد معلناً أن حماية البيئة البشرية وتحسينها قضية رئيسية تمــس رفاهيــة الــشعوب والعمل علي تحسين وحماية البيئة البشرية لصالح مواطنيها .

وفي أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعه والذي طالب بأن يشمل التخطيط للتنمية في كل دولة وضع اســتراتيجيات لحفــظ الطبيعة تحقق تنمية قابلة للاستمرار علي أساس التعاون الدولي والعلاقات المتبادلة بين الناس والموارد ، والذي أكدته عام 1987 لجنة مشكلة لهذا الغرض مؤكــده علي تحقيق التنمية القابله للاستمرار دون ضرر بيئي .

وفي عام 1990م أقر مؤتمر العمل الدولي اعتماد فكــره التنميــة المــستدامة كأساس لكل أنشطة منظمة العمل الدولي مؤكدا علي ضرورة أن تعرف الأهــداف والأنشطة البيئية في إطار الأهداف الانمائية ، وأن توضع سياسات التنميــة بمــا يتناسب والاستخدام المنسق للموارد . وتزامن معه في عام 1992 انعقاد مــؤتمر في "ريودي جانيرو " بالبرازيل وهو قمة الأرض ، وقمة كوبنهاجن 1995 ، قمة المرأة في بكين 1995 ، وأكدت علي ضرورة التنمية المستدامة .

وفي عام 2002م عقد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في " جوهانــسبرج " بجنوب افريقيا وأقر ضرورة حماية البيئة المشتركة والقضاء علي الفقر وتحسين

قدره الدول النامية علي التصدي لتحديات العولمة ومجابهتها والحد من المشاكل الصحية المتصلة بالبيئة. وفي عام 2005 أقر وزراء الشئون الاجتماعية والتخطيط العرب في جامعة الدول العربية الاتجاه التنموي الجديد المتعلق بالتنمية المستدامة الخاص بالأهداف التنموية للألفية بغرض تمكين الفئات التي ينبغي أن تكون أكثر مشاركة في تحقيق التنمية كالمرأة والشباب ومشاركة منظمات المجتمع المدني . وأكد ذلك المؤتمر الثالث لمنظمة المرأة العربية في تونس عام 2010م تحت شعار " المرأة شريك أساسي في عملية التنمية المستدامة " .

ثانيا : تعريف التنمية المستدامة :

بالرغم من انتشار مفهوم التنمية المستدامة عالمياً والاتفاق علي أنه يركز علي الانسان والتوازن البيئي بين أنشطته وجهوده والبيئة بمكوناتها المتعددة ، إلا أنه لا يوجد اتفاق عام حول هذا المفهوم وقد يرجع ذلك لعده عوامل منها :

1- إختلاف أساليب تحقيق التوازن بين الانسان والبيئة من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر.

2- تباين الاستراتيجيات المتعددة والضرورية لتحديد اهداف التنمية المستدامة علي المدي القريب والبعيد ، بل وعدم وضوحها أو غيابها في بعض المجتمعات .

3- تباين التخصصات التي تتناول التنمية المستدامة في اهتمامها بتحديد متطلبات وكيفية تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

وسنحاول فيما يلي أن نعرض لبعض مفاهيم التنمية المستدامة وفقاً لبعض التخصصات :

(1) المفهوم الاقتصادي :

ويأخذ مفهوم التنمية المستدامة نمطين :

• **في دول الشمال الصناعية تعني** : خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائده وامتناعها عن تصدير نموذجها التنموي الصناعي عالمياً .

• **في الدول الفقيرة والنامية يعني**: توظيف الموارد من أجل رفع المستوي المعيشي للسكان الأكثر فقراً في الجنوب.

(2) المفهوم الاجتماعي الانساني يعني:

السعي من أجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد علي المدن ، وذلك من خلال تطوير مستوي الخدمات الصحية والتعليمية ، وتحقيق أكبر قدر ممكن من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية .

(3) المفهوم السياسي يعني:

العملية التي بموجبها يتم توسيع فرص الاختيار أمام الناس لجعل التنمية أكثر ديمقراطية وأكثر مشاركة للأفراد بطريقة كاملة في القرار المجتمعي ويتمتع بالحرية الإنسانية والاقتصادية والسياسية .

(4) المفهوم البيئي يعني:

التنمية ذات القدره علي الاستمرار والتواصل في استخدامها وحمايتها للموارد الطبيعية وخاصة الزراعية والحيوانية ، والمحافظة علي تكامل الاطار البيئي في تنظيم الموارد البيئية والعمل علي تنميتها في العالم بما يؤدي إلي مضاعفه المساحات الخضراء علي الأرض .

(5) المفهوم التقني يعني:

ذلك النمط من التنمية الذي ينقل المجتمع إلي عصر من الصناعات والتقنيات النظيفةالتي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدني من الغازات الضاره ، حتي يتسني الحد من التلوث وتحقيق استقرار المناخ. ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف التنمية المستدامةمن وجهة نظرنا بأنها :

تنمية حقيقية مستمره ومتواصلة هدفها وغايتها الانسان ، تؤكد علي التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية واحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتقنية علي أساس علمي مخطط وفق استراتيجية محدده لتلبية احتياجات الحاضر

والمستقبل علي أساس من المشاركة المجتمعية مع الابقاء علي الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

ثالثا : اهداف التنمية المستدامة :

تسعي التنمية المستدامة لتحقيق الأهداف التالية :

الهدف الاول : المحافظة علي التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية للبشر جميعا علي المدي البعيد ، مع ترشيد استثمار كافة الموارد ووضع أولويات للاستخدامات المختلفة لتلك الموارد .

الهدف الثاني : تحقيق النمو الاقتصادي المقترن بتحقيق الرفاهية الاجتماعية والانسانية معتمدة علي التنمية البشرية كعنصر حيوي والعلاقات التبادلية والتكاملية بين كل من السكان والموارد والبيئة والنهوض بالمستوي الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والعمراني.

الهدف الثالث : تحقيق مزيد من العدالة للفئات الاكثر حرمانا أو المعرضه للخطر في المجتمع وتحسين جودة الحياة والعمل علي منح القوة أو تمكين الانسان مع إعطاء إهتمام لكل من الانسان وبيئته والعلاقة بينهما .

الهدف الرابع : تدعيم المشاركة الفردية والجماعية والمجتمعية وإتاحة فرصة لمشاركة الانسان بطريقة أساسية في إحداث التغيير المرغوب في شخصيته أو في البيئة أو في كليهما .

الهدف الخامس : اكتشاف وتشجيع وتنميه القدرات البشرية في المجتمع بما يمكنها من أن تكون مبدعه وقادره علي استخدام التكنولوجيا المناسبة للواقع المجتمعي والتي تنظم وتوجه استخدام الموارد المجتمعية بما يسهم في وجود توازن بين ديناميكية بناء الموارد والطبيعة في المجتمع وجهود المورد البشري .

الهدف السادس : المساهمة في بناء القدرات المؤسسية في المجتمع بحيث تكون أكثر كفاءة وفاعلية في توجيه المورد البشري وتفعيل مشاركته في استخدام الموارد المالية والمادية والتنظيمية ، مع المساهمة في توفير قدرات إدارية تتمتع

بدرجة عالية من الكفاءة في صنع وتنفيذ وتقويم سياسات التنمية في المجتمع حاضراً ومستقبلاً .

الهدف السابع : تشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة ذات المخلفات المحدودة وغير الملوثة ، مع ترشيد وحسن إختيار المواقع الصناعية وتنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في إطار زمني يحقق عدالة الاستخدام للأجيال الحاضرة مع عدم تجاهل حق الأجيال القادمة في ذلك.

رابعاً : *خصائص التنمية المستدامة* :

تتسم التنمية المستدامة بعده خصائص تميزها عن الأنماط الأخري من التنمية, وأهم تلك الخصائص :

الخاصية الاولي : تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها أشد تداخلاً وأكثر تعقيداً، وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو إجتماعي في التنمية ، بالاضافة إلي أن لها بعد روحي وثقافي يرتبط بالابقاء علي الخصوصية الحضارية للمجتمعات .

الخاصية الثانية : تتوجه أساساً إلي تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقراً في المجتمع ، وتسعي إلي الحد من تفاقم الفقر في العالم من خلال تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية .

الخاصية الثالثة : لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها نتيجة لتداخل الأبعاد الكمية والنوعية التي تتضمنها .

الخاصية الرابعة : تقوم علي فكره العدالة بين الأفراد وبين الأجيال وبين الشعوب، إلي جانب الاهتمام بدور المجتمع المدني ومنظماته ، وجميع فئات المجتمع خاصة النساء والأطفال في الأنشطة التنموية بما يسهم في رنع مستوي معيشة أفراد المجتمع .

الخاصية الخامسة : تهتم بالموارد سواء كانت بشرية أو بيئية أو مجتمعية وتعمل جاهدة من خلال أنشطتها علي التوعية بالمحافظة عليها واستثمارها خاصة في ارتباطها بالتنمية البشرية ، حيث أن استمرار التنمية يتوقف علي قدرات الانسان ، لذا فإن العمل علي تمكين البشر وتعليمهم وتنظيمهم هو غايتها الأولي .

الخاصية السادسة : تعتبر البعد الزمني بعداً أساسياً ، حيث أنها تنمية طويلة المدي تعتمد علي تقدير امكانات الحاضر مع مراعاتها حق الأجيال القادمة في الموارد المجتمعية المتاحة أو التي يمكن إتاحتها ، بالإضافة إلي قيامها علي التنسيق والتكامل بين استخدامات الموارد واتجاهات الاستثمار والشكل المؤسسي.

خامسا : معوقات تحقيق التنمية المستدامة :

تتعدد المعوقات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة ويمكن تحديدها في الآتي :

(1) المعوقات الادارية : وتتضمن :

- نقص الوعي لدي صانعي القرار والسكان علي حد سواء بأهداف التنمية المستدامة ومقوماتها .
- تضارب السياسات وأهداف ومصالح ممثلي الحكومة التي تتأثر بقرار عمليات التنمية ، مما يؤدي إلي عدم التنسيق بين الأنشطة التنموية.
- نقص الخبرات المدربه والمهارات الكافية اللازمة لوضع خطط التنمية المستدامة وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها .
- نقص التمويل لمشروعات التنمية المستدامة بما يكفل نجاح هذه المشروعات واستمراريتها.
- عدم فاعلية التنسيق بين الأجهزة الحكومية المختلفة سواء المركزية منها أو المحلية وبين منظمات المجتمع المدني مما يؤدي إلي تضارب القرارات .

(2) المعوقات الاقتصادية : وتتضمن :

- ارتفاع تكلفة المشروعات والبرامج التنموية نظراً لزيادة تكلفة استخدام التكنولوجيا الحديثة .
- ارتفاع تكاليف الانتاج والاسعار مما يحد من المنافسه والتصدير ، ويؤدي إلي عجز ميزان المدفوعات وانخفاض مستوي معيشة السكان .
- عدم وجود برامج للإصلاح الاقتصادي علي أسس علمية مخططة .
- تبعية اقتصاد أغلب الدول النامية والفقيرة علي اقتصاديات الدول الفنيه .

● انتشار الفقر وعدم وجود برامج وسياسات للقضاء عليه أو التخفيف منه.

(3) المعوقات السياسية : **وتتضمن** :

- عدم الاهتمام بتطوير التشريعات المنظمة للعمل في القطاع المدني وعلاقته بالدولة .
- عدم إتاحة الفرصة للمشاركة الشعبية وتوسيع فرص الاختيار أمام السكان في اتخاذ القرارات المجتمعية .
- عدم اهتمام الجهاز السياسي بتعبئة المواطنين للمشاركة أو تبني سياسات وتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة .

(4) معوقات بيئية : **وتتضمن** :

- عدم قدرة أغلب الدول علي اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية البيئة وصيانة الموارد بل واستنزاف الانسان لتلك الموارد بطريقة جائرة .
- عدم اهتمام الدول بوضع تقدير للآثار البيئية في المشروعات التنموية وغياب الوعي البيئي لدي سكان المجتمع .

(5) معوقات إجتماعية : **وتتضمن** :

- انتشار مشكلات البطالة والفقر ووجود تفاوت بين السكان خاصة الفئات المهمشة .
- عدم الاهتمام بتنمية رأس المال البشري وتزويده بالمعارف والمهارات اللازمة لادارة التنمية المستدامة .
- انخفاض مستوي الخدمات وزيادة السكان وعدم توفر سياسات جاده لتثبيت نمو السكان .

سادساً : أبعاد تحقيق التنمية المستدامة :

إن الملاحظ من خلال تعريفات التنمية المستدامة التي تم عرضها أن لها أبعاداً متكاملة لنجاحها ، تتضمن البعد الاقتصادي ، الاجتماعي ، السياسي ، البيئي ، التقني .

وفيما يلي عرضا لتلك الأبعاد :

(1) البعد الاقتصادي :

يتضمن هذا البعد ضرورة إعادة الاصلاح الاقتصادي في المجتمع بشكل صحيح لتحقيق أفضل مستوي معيشة لأفراده وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي . كما يتضمن ذلك إيقاف تبديد الموارد الطبيعية سواء من خلال إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة عبر تحسين مستوي الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة ,أو تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخري دون ضرورة كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة للانقراض .

بالإضافة إلي اعتبار التنمية المستدامة كفرص اقتصادية من خلال التعرف علي أنواع رأس المال سواء أكان طبيعي أو بشري أو اجتماعي ، والعمل علي تزويد الأجيال القادمة بقدر من رأس المال يعادل علي الأقل ما هو متاح للجيل الحالي .

ويتضمن البعد الاقتصادي أيضاً العمل علي تقليص تبعية البلدان النامية اقتصادياً علي البلدان الغنيه مع تكريس موارد المجتمعات الفقيرة لأغراض التحسن المستمر في مستويات المعيشة بما يضمن عدم وجود تفاوت في الدخل والتخفيف من عبء الفقر وجعل فرص الحصول علي الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين الأفراد داخل المجتمع أقرب إلي المساواة .

(2) البعد الاجتماعي / الانساني :

ويتضمن هذا البعد أن تأخذ التنمية المستدامة في إعتبارها سعاده الإنسان بتحسين نوعية حياته وتوفير فرص العمل وسياده قيم العدل والمساواه بين السكان مع التركيز بصفة عامة علي الجماعات المحرومة أو المهمشة ، يضاف إلي ذلك ضرورة الاهتمام بتوجيه الجهود للاستثمار في رأس المال البشري خاصة في الدول النامية حيث الاستثمار في الصحة والتعليم والتغذيه ، وزيادة معارف ومهارات البشر لمساعدتهم علي تحسين أدائهم في العمل والانتاج كما يتضمن هذا البعد العمل علي تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان حتي لا يحد التزايد من جهود التنمية ، بالإضافة للاهتمام بتوزيع السكان بإنشاء مدن جديدة والنهوض

بالتنمية الريفية النشطة لابطاء حركة الهجرة إلي المدن ، واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلي التقليص إلي الحد الأدني من الآثار البيئية للتحضر، كما ينطوي البعد الاجتماعي علي استخدام الموارد البشرية استخداماً كاملاً وذلك بمحاربة الجوع والارتقاء بمستوي الخدمات واعادة تخصيص الموارد لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية وحماية التنوع الثقافي . وأخيراً الاهتمام بتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد والمجتمعات وعدم التضحية بالاجيال القادمة في سبل اشباع احتياجات ومواجهة مشكلات الجيل الحالي .

(3) *البعد السياسي*:

في إطار التعريف السياسي للتنمية المستدامة يمكن القول أن هذا البعد يؤكد علي أن يتعهد النظام السياسي في المجتمع بتبني سياسات التنمية المستدامة ووضع استراتيجيات تحقيقها والالتزام بتنفيذ برامجها من خلال انجازات واجراءات وتشريعات يتم الالتزام بها . كما يتضمن هذا البعد توسيع فرص الاختيار أمام سكان المجتمع لجعل التنمية أكثر ديمقراطية, مع ترشيد المنظمات المجتمعية والادارة وزيادة القدرات الفعلية للنسق السياسي حتي يمكن أن تتحقق تنمية حقيقية في المجتمع . بالإضافة لذلك ضرورة ضمان المشاركة الحقيقية للأفراد والمؤسسات المجتمعية بطريقة كاملة في اتخاذ القرار المجتمعي وتمتعهم بالحرية الانسانية والسياسية ، وهذا يعني أن البعد السياسي يحتاج إلي مشاركة من تمسهم القرارات في التخطيط لها وتنفيذها لأن جهود التنمية التي لا تشرك الجماعات المحلية فيها كثيرا ما يصيبها الاخفاق .

وأخيراً فإن ذلك البعد يتضمن ضرورة قيام التنظيم السياسي بتعبئة سكان المجتمع بفاعلية في تحقيق التنمية المستدامة .

(4) *البعد البيئي*:

ويعني هذا البعد أن التنمية المستدامة تهتم بتحقيق التوازن البيئي بين جهود وأنشطة الانسان والبيئة وتدعم الجهود الايجابية والتغلب علي السلبية التي تحدث خللاً في التوازن البيئي ومنع استنزاف الانسان لموارد البيئة حتي لا يؤثر عدم

القيام بذلك علي مستقبل التنمية في المجتمع . كما يعني هذا البعد الاهتمام بحماية وصيانة وتنمية الموارد الطبيعية اللازمة لانتاج المواد الغذائية والوقود ، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بعدم اتلاف التربه أو تدمير الغطاء النباتي واستحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الانتاج . هذا بالإضافة إلي صيانة المياه خاصة في المناطق التي تقل فيها امدادات المياه، بالإضافة إلي حماية المناخ من الاحتباس الحراري وعدم المخاطره باجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية بما يكون من شأنه إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال القادمة ، وهذا يعني الحيلوله دون زعزعه استقرار المناخ أو النظم الجغرافية الفيزيقية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الانسان .

هذا بالإضافة لضرورة الاهتمام بوضع تقدير للآثار البيئية في كل المشروعات التنموية الأساسية في المجتمع مع الاقلال من النفايات باعادة استخدام الموارد مما يقلل من التلف وبما يزيد من مساهمة الموارد المعاد استخدامها في الانتاج والاستهلاك ، والاهتمام بتحقيق وزيادة الوعي البيئي بما يضمن المشاركة المحلية لجميع سكان المجتمع في المحافظة علي البيئة وعدم الاضرار بها .

(5) البعد التكنولوجي او التقني :

ويعني هذا البعد تشجيع استخدام التكنولوجية النظيفة التي لها نفايات بسيطة أوالتي ليس لها نفايات واستخدام التكنولوجيا صديقة البيئة أو الاهتمام باستخدام مصادر الطاقة النظيفة كالطاقة الشمسية والرياح والغاز الطبيعي خاصة في الصناعة والمنازل . كما يعني ذلك ضرورة فرض النصوص القانونية الخاصة بعقوبات لمستخدمي التكنولوجيا الملوثة حتي لا يكون هناك مزيد من التدهور في نوعية البيئة ، ويتم ذلك من خلال الاستثمار في التعليم والتنمية البشرية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة . كما يتضمن ذلك ضرورة الاهتمام باستخدام المحروقات وطرح نفاياتها داخل البيئة بطريقة لا تضر بالبيئة ، إلي جانب اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحد من انبعاث الغازات مثل ثاني أكسيد الكربون واستحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر .

الفصل الخامس عشر
النوع الاجتماعي

اولاً : تعريف النوع الاجتماعى .
ثانيا : العوامل التى ادت إلى الاهتمام بالنوع الاجتماعى والتنمية .
ثالثاً : فلسفة النوع الاجتماعى .
رابعا : فجوات النوع الاجتماعى .
خامسا : تعريف التمييز القائم على النوع الاجتماعى .
سادسا : اسباب إستمرار التمييز القائم على النوع الاجتماعى .
سابعا : إستراتيجية لمنع التمييز بين الجنسين .

أولاً : تعريف النوع الاجتماعي (الجندر) :

تنتقل مقاربات الجندر والتنميه من التركيز علي النساء إلي التفكير في العلاقات بين النساء والرجال وفي الطرق التي اعتمدت في بناء الأنوثه والذكورية ولقد تعددت وجهات النظر في تحديد مفهوم النوع الاجتماعي – الجندر – ومن تلك التعاريف :

التعريف الاول : يعني معالجه المساواة بين الجنسين وعدم وجود تمييز علي أساس النوع في توفير الفرص وتخصيص الموارد والمنافع أو في الحصول علي الخدمات .

التعريف الثاني : تحليل يحدد ويبلغ عمل لمعالجة التفاوتات التي تنشأ عن الأدوار المختلفة للمرأة والرجل ، أو علاقات القوه غير المتكافئة بينهما ، والنتائج المترتبة علي هذه التفاوتات.

التعريف الثالث : تحديد مختلف الأدوار والحقوق والمسئوليات الراجعة للنساء والرجال ، العلاقات القائمة والطريقة التي يحدد بها خصائصهم وسلوكياتهم من خلال مسار التعايش الاجتماعي ، وتأثير المواقع المختلفة للنساء والرجال بالحقائق التاريخية والاقتصادية والاجتماعية ، ومدى تغير تلك العلاقات والمسئوليات عبر الزمن .

ومن التعاريف السابقة يتضح ان " الجندر " او النوع الاجتماعي :

(1) هدف ووسيلة يمنح الأفراد – ذكور وإناث – بواسطتها معاملة متساوية أمام القانون وفرص متساوية للتمتع بحقهم في تطوير مواهبهم ومهاراتهم بحيث يمكنهم المساهمة في التنمية كمنتفعين أو كفاعلين من ناحية ومستفيدين من نتائجها من ناحية أخرى .

(2)يتم ذلك من خلال ازالة العقبات أمام المشاركة الفاعلة للمرأة في كافة المجالات العامة والحياة الخاصة ،مع عدم التمييز ، حيث أن لكل من المرأة والرجل التمتع بجميع الحقوق وتجريم أي تمييز أو استثناء أو قيد علي أساس الجنس يضعف أو يلغي الحقوق الانسانية للمرأة وحرياتها الأساسية.

(3)يتضمن ذلك أدوارا إجتماعية قائمة وسلوكيات إجتماعية وتوقعات تتعلق بالاناث والذكور ,مع التأكيد علي أن هناك إختلاف بيولوجي بين

الرجال والنساء ، كما يتعرض كل منهما إلي عدد من انماط الصحة المختلفة بيولوجيا تتطلب ردوداً طبيه مختلفة .

(4)تفسر جميع الثقافات وتتعامل مع تلك الاختلافات البيولوجية الفطرية بما يتفق مع توقعات إجتماعية حول أي الأنشطة والسلوكيات هي الأنسب للذكر والأنثي وأي الحقوق والموارد والسلطات يمتلكها كل طرف .

(5)التمييز بين كل من الاناث والذكور هو تصنيف إجتماعي يحدد إلي حد بعيد فرص المرء الحياتية وشكل مساهمته في المجتمع ، وتشترك كل المجتمعات في وجود عدم مساواة وان كان مستوى ذلك يختلف من مجتمع لآخر .

ثانيا : العوامل التي ادت إلي الاهتمام بالنوع الاجتماعي والتنمية :

هناك عدة عوامل أدت إلي ضرورة الاهتمام بالنوع الاجتماعي – الجندر – ومشاركة المرأة في التنمية ومن هذه العوامل :

العامل الاول : شهدت العقود الأخيرة توجهاً دولياً نحو اللامركزية الديمقراطية بغيه تقوية أركان الحكم المحلي ، واسهمت اللامركزية في منح النساء مكانه دستورية في الحكومات المحلية وعززت مشاركتهن السياسية .

العامل الثاني : أن مشاركة المرأة في الانتاج يمثل دفعة قوية للتنمية ، خاصة أنه لا تنمية بتجاهل جهود المرأة التي تمثل نصف المورد البشري ، وعليه فإن التنمية تعني بناء هياكل الانتاج بشكل علمي مخطط يسمح باستيعاب مختلف القوي البشرية القادرة علي العمل.

العامل الثالث : أن العمالة النسائية جزء من أي نسق إقتصادي حديث ، وبالتالي فإن أغلب الدول بدأت تضع في اعتبارها المرأة عند وضع سياسات التنمية وتحديد برامج الخدمات وتحقيق الرفاهية في المجتمع .

العامل الرابع : أن الاهتمام بمشاركة المرأة في عمليات التنمية أصبحت قضية جوهرية في أغلب الدول ، كما أصبحت محوراً رئيسياً في كافة المؤتمرات الدولية والاقليمية والعالمية التي تناقش تحديات التنمية المستدامة وكيفية تحقيقها وعوامل تمكين المرأة للمشاركة في التنمية.

العامل الخامس : ما أكدت عليه المتغيرات العالمية من ظهور العديد من المفاهيم مثل : حقوق الانسان وحق المشاركة في تنمية المجتمع ، دور الانسان ، في تحقيق التنمية ، تمكين المرأة ، العدالة في توزيع الخدمات .

ثالثاً : فلسفة النوع الاجتماعي (الجندر) :

تستند تلك الفلسفة علي عدة مسلمات هي :

المسلمة الأولي : أن التقسيمات والأدوار المنوطة بالرجل والمرأة وكذلك التصورات والأفكار المتعلقة بنظرة الذكر لنفسه وللأنثي ونظرة الأنثي لنفسها وللذكر ، هو من صنع المجتمع وثقافته وأفكاره السائدة .

المسلمة الثانية : تشكل العلاقات التي يتقاسمها النساء والرجال ما يسمي علاقات النوع الاجتماعي من خلال مؤسسات مثل الأسرة والنظم القانونية والسياسية والاجتماعية وهي علاقات محدده إجتماعيا ومتوطنة ثقافيا وقابلة للتغيير عبر الزمن ، كما تتحدد الاختلافات بين الجنسين مثل القدرة علي الولادة وفق اعتبارات بيولوجية تختلف عن أدوار النوع الاجتماعي المملاه إجتماعيا .

المسلمة الثالثة : طالما أن كل ما سبق مصطنع فإنه يمكن تغييره بل والغاؤه تماماً بحيث يمكن للمرأة أن تقوم ببعض الأدوار التي يقوم بها الرجل وكذلك يمكن للرجل أن يقوم ببعض الأدوار المقتصره علي المرأة ، ويمكن تغيير فكرة الرجل عن نفسه وعن المرأة ، وتغيير فكره المراة عن نفسها وعن الرجل.

المسلمة الرابعة : يمكن إحداث التغيير السابق عن طريق وضع السياسات الكفيلة بتحقيق ذلك وحتي فرضها إن تعذر تغييرها بالاقناع .

المسلمة الخامسة : ضرورة التزام المجتمعات بتحقيق المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة كما تنص عليه الأديان والاتفاقات العربية والدولية ومنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقية الدولية للقضاء علي كافة أشكال التمييز ضد المرأة .

المسلمة السادسة : من مقتضيات العدل الاجتماعي أن تعطي المرأة فرصة متساوية مع الرجل في تحمل مسئوليات التنمية في المجتمع والاستفادة من نتائجها بما يسهم في الاستفادة من كافة الموارد البشرية كطاقات منتجة ومشاركة في تحقيق التنمية.

رابعاً : فجوات النوع الاجتماعي :

هي حجم الفوارق بين المرأة والرجل علي جميع المستويات في الحصول علي الموارد والقدرة علي التصرف فيها والانتفاع بها والتي تنشأ نتيجة التمييز النوعي والعنف ضد المرأة مما ينتج عنه آثار سلبية علي عملية التنمية والتي تتضح جليا

في مجالات الصحة والتعليم والعمل والمشاركة السياسية . وتتعدد مستويات فجوة النوع الاجتماعي في المجتمعات لتشمل واحداً أو أكثر من تلك المظاهر والمستويات حسب طبيعة وضع المرأة في كل دولة .

ومن هذه المظاهر :

1- عدم توافر الاحتياجات الأساسية للمرأة مقارنة بالرجل وذلك في بعض المجالات مثل (الغذاء – الخدمات الصحية – التعليم – فرص العمل ومجالاته) .

2- عدم المساواة بين المرأة والرجل في الحصول على الموارد بالرغم من إنتاج تلك الموارد أو الخدمات بصورة متساوية لكل منهما مثل التعليم والتدريب ، ومن هنا تظهر القيود التي تؤدي إلي زيادة الأعباء علي المرأة وقلة إنتاجها وارتفاع نسبة الفقر بين الاناث (ظاهرة تأنيث الفقر) .

3- انتشار العادات والتقاليد والمفاهيم الدينية الخاطئة التي تميز بين المرأة والرجل علي أساس النوع والتي تؤدي في إحيان كثيرة إلي تقسيم العمل علي أساس الجنس الذي يؤكد علي مفهوم تفاوت القدرات الطبيعية والبيولوجية بين المرأة والرجل .

4- عدم إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة في اتخاذ القرار سواء علي مستوي أغلب الأسر أو علي المستوي السياسي ، ويدل علي ذلك أن نسبة مشاركة المرأة في مجلس الشعب في مصر في دورته السابقة قبل تطبيق نظام " الكوته " لا يزيد عن 2 % فقط .

5- عدم إتاحة الفرص المتساوية للمرأة مع الرجل في التصرف في الموارد التي تحت يديها وعدم القدرة علي التأثير في الأحداث وتوجيهها لحماية حقوقها ومصالحها .

وهذه المظاهر ترتبط ببعض العناصر التي تؤكد علي الأيديولوجية الذكورية ومن هذه العناصر :

(1) الاتجاه لعزل المرأة في أغلب دول العالم وما يتضمنه ذلك من منع تحرك النساء داخل وخارج المنزل ، وعزلها من الحصول علي وظائف مما يزيد إعتمادها علي الرجل .

(2) استثناء النساء من أنواع معينة من الوظـائف نتيجـة لاسـباب أيديولوجية مجتمعية وتفضيل رجال الأعمال لتوظيف الرجال .

(3) تأكيد التكوين الطبيعي للأنثي علي قيم مثل سهولة الخضوع مقابل التأكيد علي استقلالية الرجل واعتداده بنفسه كثقافة سائدة في كثيـر مـن الدول .

(4) اعتبار الرعاية المنزلية وأعمال المنزل هي مسئولية المرأة ,بينما مسئولية الرجل هي العمل في وظيفة والانفاق علي المرأة أيا كانت زوجة أو أم أو أخت في إطار سيطره الأعراف الاجتماعية .

(5) استثمار أغلب الأسر أكبر في رأس المال البشري في الأبناء أكثر من البنات .

(6) قوانين وتشريعات العمل التي تهدف إلي حماية النساء من بعـض الأخطار الوظيفية ، إلا أنها بدلاً من ذلك تبعدهن خارج العمل .

خامسا : ***تعريف التمييز القائم علي النوع الاجتماعي*** :

لقد تعددت وجهات النظر في تعريف التمييز القائم علي النوع الاجتماعي ومنها :

التعريف الاول : هو تمييز أو عنف موجه ضد المرأة لكونها إمراة أو يؤثر علي النساء بصورة غير متناسبة ، ويشمل أفعالاً تلحـق الأذي أو الألـم الجـسدي أو العقلي أو الجنسي والتهديد بارتكاب هذه الأفعال ، والاكراه وغيره من ضـروب الحرمان من الحرية .

التعريف الثاني : هو تمييز يمنع المرأة بين بعض حقوقها في إطار عدم المساواة بينها وبين الرجل مما يعرقل الانتاجية والتقدم والتنمية في المجتمع.

ومن هذه التعاريف يتضح أن :

1- التمييز القائم علي النوع الاجتماعي هو تمييز ضد المرأة إنطلاقـاً من جنسها الأنثوي .

2- هذا التمييز يؤثر علي النساء بصورة غير مناسبة لوجودهـا فـي المجتمع متمثلاً في أفعال أو التهديد بأفعال ضدها .

3- هذا التمييز يمنع المرأة مع بعض حقوقها في إطار عدم المساواة .

4- يؤثر هذا التمييز في عرقله قيام المرأة بدورها أو مشاركتها بجهدها مما يعيق الانتاجية والتنمية في المجتمع .

سادساً : أسباب استمرار التمييز القائم علي النوع الاجتماعي :

تتعدد أسباب استمرار التمييز القائم علي النوع الاجتماعي أو الاستمرار في عدم المساواة والجنسوية لعده أسباب منها :

السبب الاول : بعض الأعراف الاجتماعية والعادات والحقوق والقوانين التي تضعها المؤسسات الاجتماعية علاوه علي المؤسسات الاقتصادية كالأسواق والأدوار والعلاقة بين الرجل والمرأة ، وتؤثر في الموارد التي يحق للرجل والمرأة أن يكون له أو لها مدخل عليها ، ونوع الأنشطة التي يمكن لكل منهما المساهمة فيها في الاقتصاد والمجتمع .

السبب الثاني : أن المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في المجتمع وإن كانت لا تستطيع أن تميز بين الذكور والاناث إلا أنها تبلغ سواء صراحة أو ضمناً بواسطة الأعراف الاجتماعية بالدور المناسب لكل جنس ، وخاصة وأن هذه المؤسسات لها جمود خاص يجعل تغييرها صعباً وبطيئاً مما يؤكد التمييز القائم علي النوع الاجتماعي .

السبب الثالث : تلعب بعض الأسر دوراً أساسياً في تشكيل العلاقة بين الجنسين منذ بواكير حياه الطفل وتقوم بنقلها من جيل لآخر ، وتتخذ العديد من الأسر قراراتها بشأن تفضيل الأولاد علي البنات ومقدار الاستقلالية الممنوحة لكل منهما.

السبب الرابع : أن النظام الاقتصادي في أغلب المجتمعات والأنشطة التي يتضمنها والمتاحة لتوليد دخل تعطي فرصاً أفضل للرجال أكثر من النساء ، وهذا يعني أن الرجل يشارك بصوره أكبر مما يؤكد التمييز بينه وبين المرأة لصالح الرجل .

السبب الخامس : أن السياسات التنموية التي تبدو محايده بالنسبة للجنسين قد يكون لها نتائج مختلفة حسب الجنس ، حيث أن عدم المساواة لا تجعل المرأة بنفس القدر من الفرص الاقتصادية المتاحة للرجل أو من مواجهة الأخطار أو الصدمات الاقتصادية ، والفشل في إدراك هذه القيود القائمة علي التمييز بين الجنسيين عند وضع السياسات وفرص الاستفادة من نتائج تنفيذها .

سابعاً : استراتيجية لمنع التمييز بين الجنسين :

تعرف الاستراتيجية بأنها :

الاطار العام الذي يوجه المجتمع نحو تحقيق أهدافه الاستراتيجية ونقله إلي صورة أفضل ، وتنبع الاستراتيجية من السياسية العامه للمجتمع وأيديولوجيته

وتعبر عن آماله وأهدافه. وتعتمد استراتيجية منع التمييز بين الجنسين علي طبيعة الظروف السائدة في أغلب دول العالم والتي تدعو إلي تمكين المـرأة واعطائهـا حقوقها ومساواتها بالرجل من خلال ما تقـوم بـه منظمـات حقـوق الانـسان والمنظمات النسوية التي تدعو إلي ذلك ، بالإضافة إلي الأهداف المجتمعية التـي تدعم هذا الاتجاه في إطار الاستفادة من جهود المرأة باعتبارها تمثل شريكا مـع الرجل في تحقيق التنمية . ويتم ذلك في إطار دور المجتمع العالمي بوجـه عـام ودور الدول متحده أو منفردة في استهداف منع التمييز بين الجنسين والقيام بدورها الحاسم في تحسين رفاهية الرجل والمرأه علي حد سواء بوجه خاص.

وتتضمن تلك الاستراتيجية العناصر التالية :

العنصر الأول :

إصلاح المؤسسات لوضع حقوق وفرص متساوية للرجال والنساء :

ويمكن أن يتم ذلك من خلال :

(1)تنشيط المؤسسات الاجتماعية والقانونيـة والاقتـصادية لتحقيـق المساواه بين الجنسين وتوفير الحقوق القانونية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية المناسبة لتمكين النساء والرجال من المشاركة بـشكل منتج في المجتمع .

(2)إتاحة فرص متساوية للنساء والرجال في الحصول علي المتطلبات الأساسية للعيش واستثمار الفرص الجديدة التي توفرها التنمية للمـساواة بينهما في التعليم والصحة والمشاركة السياسية .

(3)الاهتمام بالاصلاحات القانونية والتشريعية التي تمنح حقوقاً متساوية وحماية متكافئة للنساء والرجال ، ويتم ذلك عن طريق تقويـه قـدرات وكالات الدوله القضائية والادارية والسياسية .

(4)توفير حوافز لا تشجع التمييز بين الجنسيين ، من خـلال تـشجيع تبني الدولة لسياسة تنافسيه تقلل من التمييز في التوظيف والأجور ، إلي جانب اتخاذ عقوبات ضد من يمارسون التمييز .

(5)تقديم البرامج والخدمات في إطار ييسر المـساواة فـي إيـصالها للرجال والنساء علي حد سواء (التعليم ، الصحة .... الخ) مما يكون له تأثيرات إيجابية في أغلب الأحيان بالنسبة للاناث في إطار عدم التمييز

العنصر الثاني :

رعاية التنمية الاقتصادية لتقوية الحوافز لمزيد من المساواة في الموارد والمشاركة :

ويمكن أن يتم ذلك من خلال :

(1) اتخاذ الأسر للقرارات المتعلقة باستهلاكها واستثماراتها في إطار مستويات الأسعار ، وقيامها بإعادة توزيع مواردها في ضوء المساواة بين الرجال والاناث .

(2) زيادة إسهام التنمية الاقتصادية في زيادة الدخل وخفض الفقر ، مما يكون له تأثيره في تقليل فرص عدم المساواة بين الجنسين ، حيث أن زيادة الدخل تترجم إلي مساواة أعظم بين الجنسين في الموارد والاستثمار في التعليم والصحة .

(3) الاهتمام بإتاحة فرص العمل للاناث مما يسهم في رفع معدل العائد المتوقع من رأس المال البشري ويقوي حوافز الأسر للاستثمار في صحة الفتيات وتعليمهن ومشاركة المرأة في القوي العاملة ، وبتغير حوافز العمل تؤثر التنمية الاقتصادية علي المساواة بين الجنسين .

(4) الاهتمام بالتوسع في الاستثمار في البنية التحتية الاقتصادية وتطويرها بما يخفض بقدر كبير الوقت الذي تحتاجه الاناث للقيام بالأعمال المنزلية ، ويؤدي ذلك إلي منافع محتملة علي صحتهن ومشاركتهن في الأنشطة التي تدر دخلاً وفي تعليم البنات .

(5) الاهتمام بوضع سياسة إجتماعية في المجتمع تدعم المساواه بين المرأة والرجل منذ الصغر في الحصول علي الخدمات الأساسية في إطار إحداث التغيير المؤسسي .

العنصر الثالث :

اتخاذ إجراءات سياسية نشطة لتعديل التباين بين الجنسين في السيطرة علي الموارد والمشاركة السياسية :

ويمكن أن يتم ذلك من خلال :

(1) استهداف بعض الفئات المحرومة أو الفقيرة بالرعاية ، خاصة التي يكون وقع عدم المساواه بين الجنسيين شديدا عليهم بوجه خاص .

(2) تشجيع المساواه بين الجنسين في الوصول إلي الموارد الانتاجية والقدرة علي الكسب سواء كانت تعليمية أو مالية أو صحية وضمان دخل عادل .

(3) خفض التكاليف الشخصية لدور النساء الأسري ، خاصة وأن الأعراف الاجتماعية الجنسوية تفرض أن تتولي النساء والفتيات مسئولية أنشطة رعاية الأسرة وتحتاج تلك الرعاية ساعات تحد من قدرة الفتيات علي مواصلة تعليمهن والمشاركة في سوق العمل ، ويمكن أن يتم خفض التكاليف الشخصية لدور النساء الأسري من خلال توفير دعم لخدمات رعاية الطفل خارج المنزل ، مما يعطي فرصة للاناث للمشاركة في سوق العمل وزيادة دخلهن .

(4) توفير حماية إجتماعية جنسوية تضع في إعتبارها المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المرأة خاصة المرأة المعيلة أو المتقاعدة عن العمل.

(5) إتاحة الفرصة لتقوية صوت المرأة ومشاركتها السياسية وقد يكون ذلك عن طريق تخصيص مقاعد لتمثيل المرأة في المجالس النيابية كمرحلة لتدعيم مشاركة المرأة عن طريق ما يعرف بنظام (الكوته) .

العنصر الرابع :

الاهتمام بتمكين وتنمية المراة :

ويمكن أن يتم ذلك من خلال :

(1) توفير فرص متكافئة مع الرجل في المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال تنمية قدراتها وتزويدها بالمعلومات والمهارات والتأهيل والتدريب الذي يمكنها من تحسين أدائها ومواجهة متطلبات حياتها .

(2) توسيع الخيارات المتاحة أمام المرأة وتحسين نوعية حياتها والقضاء علي أميتها والحد من ظاهرة الزواج المبكر وزيادة مشاركتها في اتخاذ القرارات داخل الأسرة والمجتمع .

(3) إدماج المرأة في البرامج والسياسات التنموية وتحسين وضع المرأة الفقيرة وتمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً ، والتأثير علي واضعي السياسات لاحداث تغييرات لصالح المرأة .

(4) ضمان توفير الحقوق الأساسية التي كفلتها القوانين الدولية والمحلية للمرأة كإنسان كالحق في العمل ، التعليم ، الرعاية الصحية ، الحقوق المدنية ، الحق في الحياة والحرية .

(5) مواجهة المشكلات الناجمة عن التمييز ضد المرأة وتعبئة الطاقات والامكانات خاصة لمنظمات المجتمع المدني من أجل عدم التمييز ضدها.

(6) إتاحة الفرص للمرأة لزيادة قدراتها علي تكوين جمعيات أو روابط يمكن أن تبذل جهدها لتحقيق مصالح للمرأة والتعبير عن مطالبها واحتياجاتها وزيادة قدرتها علي العمل الجماعي لرفض استغلالها وتنمية قدراتها الذاتية والتأثير في اتجاهات التغيير المجتمعي لصالحها بما يقلل من التمييز بينها وبين الرجل.

الفصل السادس عشر
الحق فى التنمية

اولا : حقوق الانسان والتنمية البشرية فى المواثيق الدولية
ثانيا تعريف الحق فى التنمية
ثالثا : نص اعلان الحق فى التنمية
رابعا :تصنيف الحق فى التنمية ضمن حقوق الانسان
خامسا : المبادئ التى يتضمنها اعلان الحق فى التنمية
سادسا : الآثار المترتبة على اعلان وتنفيذ الحق فى التنمية
سابعا : آليات تحقيق الحق فى التنمية

اولاً : حقوق الانسان والتنمية البشرية في المواثيق الدولية :

اهتمت العديد من التقارير والمواثيق والمعاهدات الدولية بالربط بين حقوق الانسان والتنمية البشرية ومن أهمها :

الإشارة الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م ، في عبارة " التحرر من العوز " كما هو موضح في ديباجة الإعلان .

كما توجد أصول هذه العلاقة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي أعلن عام 1966 ، وذلك عندما تم الربط المباشر بين تقدم حقوق الإنسان وسياسات الحكومات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنفيذ برامج التعاون الاقتصادي والتكنولوجي الدولية (المادة الثانية من العهد). وقد استهدفت المواثيق الدولية أن تكفل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفرد التمتع بحقوقه ، وقد أرست القواعد الدولية نظاماً لمتابعة أثر التنمية علي حقوق الإنسان والعكس ، وذلك بمطالبة الدول بتقديم تقارير عن ذلك للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالأمم المتحدة ، وكذلك طالبت الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ، مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الفاو بأن تقدم تقارير حول أثر برامجها علي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقع في نطاق اختصاصاتها.

وقد كان إعلان الحق في التنمية الذي اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 41 / 128 المؤرخ في 4 ديسمبر 1986 تجسيدا واضحا للعلاقة الوثيقة بين التنمية البشرية وحقوق الإنسان فقد جاء فيه:

أن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم علي أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها ، وأن لكل فرد الحق بمقتضي أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، أن يتمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن فيه اعمال الحقوق والحريات المبينة في هذا الإعلان إعمالا تاما . كما أشار في ذلك إلي احكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عام 1966م . وأشار كذلك ي ما يتصل بذلك من الاتفاقيات والقرارات والتوصيات والصكوك الأخري الصادره عن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

فيما يتعلق بالتنمية المتكاملة للإنسان وتقدم وتنمية جميع الشعوب اقتصاديا واجتماعيا ، بما في ذلك الصكوك المتعلقة بإنهاء الاستعمار ، ومنع التمييز ، واحترام ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، وحفظ السلم والأمن الدوليين ، وزيادة تعزيز العلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقاً للميثاق .

كما أشار إلي حق الشعوب في تقرير المصير الذي بموجبه يكون لها الحق في تقرير وضعها السياسي بحرية وفي السعي إلي تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحرية ،، وحقها في ممارسة السيادة التامة والكاملة علي جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان .

كما أوضح أن تعزيز التنمية يقتضي إيلاء الاهتمام علي قدم المساواة لإعمال وتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنظر فيها بصورة عاجلة, وأنه لا يمكن وفقا لذلك أن يبرر تعزيز بعض حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها والتمتع بها إنكار غيرها من حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ولقد دعم المجتمع الدولي بكافة مؤسساته الرسمية والأهلية قضية الربط بين التنمية وحقوق الإنسان ، وتم هذا الدعم من خلال عدد من المؤتمرات العالمية منذ عام 1986م.

وكان من أهم هذه المؤتمرات :

- مؤتمر القمة العالمي في " الدنمارك " عام 1990م .
- المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في " فيينا " عام 1993م .
- مؤتمر السكان والتنمية " في القاهرة " عام 1994م .
- مؤتمر التنمية الاجتماعية في " كوبنهاجن " عام 1995م .
- مؤتمر قمة الأرض الثاني في " نيويورك " عام 1997م .
- المؤتمر الثالث لمنظمة المرأة العربية " بتونس " عام 2010م .

والملاحظ أن دعم المجتمع الدولي والأمم المتحدة لقضية التنمية وحقوق الإنسان جاء في صورة تأكيد علي عدد من المبادئ والأسس التي اعتبرتها الأمم المتحدة أساساً لتمتع الإنسان بعائد عمليات التنمية ، حيث اعتبرت أن المشاركة والتعددية هما أساس التنمية الاقتصادية ، ودعت إلي تعزيز سياسات وبرامج

المنظمات غير الحكومية كجزء من المشاركة الشعبية وإبـراز حريـات الـرأي والتجمع وتكوين الجمعيات التي تناقش قضايا التنمية .

ومن خلال دراسات الأمم المتحدة تبين أن أكثر القضايا إلحاحـاً فـي عمليـة التنمية التي تؤثر علي حقوق الإنسان ، هي :

- تخفيف حدة الفقر .
- القضاء علي مشكلة البطالة .
- تعزيز التكامل الاجتماعي .

ثانيا : *تعريف الحق في التنمية* :

هناك عديد من المحاولات لتعريف الحق في التنمية أو ما قد يطلـق عليـه " المقاربه الحقوقية " ، ومن هذه المحاولات :

التعريف الاول : ادماج المعايير الحقوقية في الأنشطة التنموية ، وهذا يعني النظر إلي موضوعات التنمية من زاوية حقوقية ، وتحليل المشروعات التنموية من نفس الزاوية ، والنظر إلي الناس علي أنهم أصحاب حقـوق وفاعليـة فـي الموقـف الانمائي.

التعريف الثاني : عملية توسيع خيارات البشر وترسيخ منطق توسـيع خيـارات الناس بين البدائل المتاحة الأمر الذي يشير إلي الحرية كقاعدة مركزية في تحقيق التنمية .

التعريف الثالث : ضمان حق البشر في العيش الكريم مادياً ومعنويـاً وجـسدياً ونفسياً وروحياً بما يسهم في رفض جميع أشكال التمييز ضد أي جماعات بشرية وحق الانسان في التمتع بالحرية واكتساب المعرفه والكرامة والانسانية وتحقيـق الذات النابع من المشاركة الفعالة في شئون المجتمع .

ومن التعاريف السابقة يتضح ان المقصود بالحق في التنمية :

(1) ادماج المعايير الحقوقية في الأنشطة التنموية ، بمعني النظر إلـي موضوعات التنمية من زاوية حقوقية .

(2) هذه النظرة تستهدف توسيع خيارات البشر أو أفراد المجتمع بـين البدائل المتاحة بما يؤكد الحرية كقاعدة أساسية في تحقيق التنمية.

(3) يعني ذلك ضمان حق البشر في العيش ماديـاً ومعنويـاً وجـسمياً ونفسياً وإجتماعياً وروحياً وحق الانسان في التمتع بالحريـة والكرامـة الانسانية في إطار توفير بيئة صحية وملائمة لممارسة تلك الحقوق .

(4)يستتبع ذلك ضمان حق المواطن في الحصول علي ثمار مشاركته في عمليات التنمية وواجب المجتمع أن يوفر له ضمانات حرية مشاركته في تلك الجهود ، باعتبار أن الانسان هو صانع التنمية باعتباره مشارك في وضع وتنفيذ ومتابعة برامجها ، كما أنه مستهدف من عائدها باعتبار التنمية حق من حقوقه وليست مجرد مطلب من مطالبة .

ثالثا : نص إعلان الحق في التنمية :

اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 41 / 128 المؤرخ في 4 كانون الأول / ديسمبر 1986 ، ونص علي المواد التالية : –

المادة (1) :

الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف ، وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ، والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما .

ينطوي حق الإنسان في التنمية أيضاً علي الإعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير ، الذي يشمل ، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان ، ممارسة حقها ، غير القابل للتصرف ، في ممارسة السيادة التامة علي جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية .

المادة (2) :

الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية ، وينبغي أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منه . يتحمل جميع البشر مسئولية عن التنمية ، فرديا وجماعيا ، آخذين في الاعتبار ضرورة الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم ، فضلا عن واجباتهم تجاه المجتمع الذي يمكنه وحده أن يكفل تحقيق الإنسان لذاته بحرية وبصورة تامة ، ولذلك ينبغي لهم تعزيز وحماية نظام سياسي واجتماعي واقتصادي مناسب للتنمية .

من حق الدول ومن واجبها وضع سياسات إنمائية وطنية ملائمة تهدف إلي التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان وجميع الأفراد علي أساس مشاركتهم ، النشطة والحرة والهادفة ، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها .

المادة (3):

1- تتحمل الدولة المسئولية الرئيسية عن تهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المواتية لإعمال الحق في التنمية .

2- يقتضي اعمال الحق في التنمية الاحترام التام لمبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة

3- من واجب الدول أن تتعاون بعضها مع بعض في تأمين التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية ، وينبغي للدول أن تستوفي حقوقها وتؤدي واجباتها علي نحو يعزز عمليه إقامة نظام اقتصادي دولي جديد علي أساس المساواة في السيادة والترابط والمنفعة المتبادلة والتعاون فيما بين جميع الدول ، ويشجع كذلك مراعاة حقوق الإنسان وإعمالها .

المادة (4):

1- من واجب الدول أن تتخذ خطوات ، فرديا وجماعيا ، لوضع سياسات إنمائية دولية ملائمة بغية تيسير إعمال الحق في التنمية إعمالاً تاما .

2- من المطلوب القيام بعمل مستمر لتعزيز تنمية البلدان النامية علي نحو أسرع ، والتعاون الدولي الفعال ، كتكمله لجهود البلدان النامية ، أساسي لتزويد هذه البلدان بالوسائل والتسهيلات الملائمة لتشجيع تنميتها الشاملة .

المادة (5):

تتخذ الدول خطوات حازمه للقضاء علي الانتهاكات الواسعة النطاق والصارخة لحقوق الإنسان الخاصة بالشعوب والأفراد المتأثرين بحالات مثل الحالات الناشئة عن الفصل العنصري ، وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري ، والاستعمار، والسيطرة والاحتلال الأجنبيين ، والعدوان والتدخل الأجنبي ، والتهديدات الأجنبية ضد السيادة الوطنية والوحدة والسلامة الاقليمية ، والتهديدات بالحرب ، ورفض الاعتراف بالحق الأساسي للشعوب في تقرير المصير .

المادة (6):

1- ينبغي لجميع الدول أن تتعاون بغية تعزيز وتشجيع وتدعيم الاحترام والمراعاة العالميين لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون أي تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

2- جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية متلاحمة ومترابطة ، وينبغي إيلاء الاهتمام علي قدر المساواة لإعمال وتعزيز وحماية الحقوق

المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والنظر فيها بصورة عاجلة .

3- ينبغي للدول أن تتخذ خطوات لإزالة العقبات التي تعترض سبيل التنمية والناشئة عن عدم مراعاة الحقوق المدنية والسياسية ، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

المادة (7):

ينبغي لجميع الدول أن تشجع إقامة وصيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين ، وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي لها أن تبذل كل ما في وسعها من أجل تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة ، وكذلك من أجل استخدام الموارد المفرج عنها نتيجة لتدابير نزع السلاح الفعالة لأغراض التنمية الشاملة ، ولا سيما تنمية البلدان النامية .

المادة (8):

1- ينبغي للدول أن تتخذ ، علي الصعيد الوطني ، جميع التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية ويجب أن تضمن ، في جملة أمور ، تكافؤ الفرص للجميع في إمكانية وصولهم إلي الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والاسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل ، وينبغي اتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشط في عملية التنمية ، وينبغي إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية مناسبة بقصد استئصال كل المظالم الاجتماعية .

2- ينبغي للدول أن تشجع المشاركة الشعبية في جميع المجالات بوصفها عاملا هاما في التنمية وفي الإعمال التام لجميع حقوق الإنسان .

المادة (9):

1- جميع جوانب الحق في التنمية ، المبينة في هذا الإعلان ، متلاحمة ومترابطة وينبغي النظر إلي كل واحد منها في إطار الجميع .

2- ليس في هذا الإعلان ما يفسر علي أنه يتعارض مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة أو علي أنه يعني أن لأي دولة أو مجموعة أو فرد حقا في مزاولة أي نشاط أو في أداء أي عمل يستهدف انتهاك الحقوق المبينة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان .

المادة (10) :

ينبغي اتخاذ خطوات لضمان ممارسة الحق في التنمية ممارسة كاملة وتعزيزه التدريجي ، بما في ذلك صياغة واعتماد وتنفيذ تدابير علي صعيد السياسات وتدابير تشريعية وتدابير أخري علي الصعيدين الوطني والدولي .

رابعا : ***تصنيف الحق في التنمية ضمن حقوق الإنسان*** :

يتجه فريق من الكتاب إلي تقسيم حقوق الإنسان إلي ثلاثة أجيال :

الجيل الأول : الذي تمخض عن تقرير حقوق الإنسان المدنية والسياسية والذي استند علي فكرة " الحرية " وحماية الفرد في مواجهة تجاوزات الدولة أو أية جهة أخري .

الجيل الثاني : الذي تضمن تقرير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للإنسان والذي استند علي فكرة " المساواة " واستهدف تأكيد واجب الدولة في تأمين المساواة بين الأفراد في التمتع بالسلع والخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

الجيل الثالث : الذي يستهدف تقرير " حقوق التضامن " التي تنطوي علي الحق في التنمية ، والحق في السلم ، والحق في التمتع ببيئة متوازنة ، والحق في المشاركة في التمتع بمزايا استغلال الإرث الطبيعي المشترك للجنس البشري ، ويستند هذا الجيل الحديث من حقوق الإنسان علي فكرة " الإخاء " بين البشر علي اختلاف دولهم .

ووفقاً لهذا التصنيف فإن الحق في التنمية هو أحد حقوق التضامن ، أي الحقوق التي يطلق عليها حقوق الجيل الثالث ، ويعود الفضل إلي الفقية الفرنسي " Karel Kasek " في تحديد الحقوق التضامنية ، وتسميتها " بالجيل الثالث لحقوق الإنسان " ، والتي عبرت أساسا عن الحق الجماعي للشعوب ، وخاصة شعوب العالم الثالث أو النامي ، والتي كانت قد تحررت من عصر الاستعمار .

خامسا : ***المبادئ التي يتضمنها اعلان الحق في التنمية*** :

يتضمن اعلان الحق في التنمية بعض المبادئ التي يجب أن تلتزم بها الدول في اجراءات تنفيذ وتقويم بنود هذا الاعلان ، ومن أهم تلك المبادئ :

المبدا الاول : السيادة الدائمة علي الموارد الطبيعية وتقرير المصير وتكافؤ الفرص وتحسين الأوضاع الملائمة للتمتع بالحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخري والمساواة وعدم التمييز .

المبدا الثاني : السلم والأمن الدوليين يشكلان عنصرين أساسيين لإعمال الحق في التنمية باعتباره ليس حقا فرديا للانسان ، بل أيضاً حقاً جماعياً للشعوب ، كما أن هناك علاقة وثيقة بين الحق الفردي والجماعي في التنمية .

المبدا الثالث : اعتبار الانسان هو الهدف من التنمية ، فهو مشارك لبرامجها ومنفذ لها كما أنه المستفيد من عائدها ، خاصة وأن التنمية حق من حقوقه وليس مجرد مطلب من مطالبة .

المبدا الرابع : تطور العلاقات الدولية يجعل مسئولية التنمية مسئولية جماعية وعالمية ، حيث أن هناك تكامل بين البعدين الوطني والدولي في عملية التنمية .

المبدا الخامس : التنمية المقصودة أو المستهدفة لا تعني نمطاً معيناً من التنمية بل هي تنمية شاملة تهتم بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

المبدا السادس : المشاركة الشعبية من أكثر المفاهيم ارتباطاً بالتنمية ، حيث أنها الوسيلة الأساسية التي يمكن من خلالها شحذ طاقات المجتمع وموارده البشرية والطبيعية والقانونية والادارية لتحقيق أهداف التنمية .

المبدا السابع : تكافؤ الفرص حق أساسي يتيح للجميع إمكانية وصولهم للموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والاسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل وضمان قيام المرأة بدور نشط في عمليات التنمية .

سادساً : الآثار المترتبة علي اعلان وتنفيذ الحق في التنمية :

لقد اهتمت العديد من التقارير والمواثيق الدولية بالربط بين حقوق الانسان والتنمية ويمكن أن نحدد الآثار التي تترتب علي إعلان وتنفيذ الحق في التنمية في الاثار التالية:

1- أن تحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراد وجماعات أي مجتمع كهدف لأي جهود تنموية تكون سريعة التحقق في ظل إحترام كرامه الانسان وعدم انتهاك إنسانيته وتوفير حرية مشاركته في التنمية بمجتمعه .

2- ضمان القضاء علي مختلف الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان خاصة في الشعوب التي عانت من ويلات الاستعمار والتمييز العنصري والتهديدات الموجهة ضد سيادة الدولة ووحدتها الوطنية.

3- أن احترام كرامه الانسان واعلان الحق في التنمية يعني أن الانسان هو الموضوع الرئيسي لعملية التنمية بحيث يصبح هو المشارك الرئيسي والمستفيد الأساسي من جهود التنمية بما يسهم في رفع مستوي معيشته والارتقاء بمستوي الخدمات التي تقدم له .

4- تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع بحيث تغطي كافة مجالات التنمية وجميع مناطق المجتمع ، مع توجيه دعم خاص للفئات الاكثر حرماناً والبيئات المحرومة تحقيقاً للعدالة بين أفراد المجتمع ومناطقه .

5- تحمل جميع أفراد المجتمع مسئوليتهم عن تنمية مجتمعهم فردياً وجماعياً ، مع توفير الاحترام التام لحقوق الانسان وواجباتهم تجاه المجتمع الذي يمكن الانسان من تحقيق ذاته بحرية بصوره تامة .

سابعا : *آليات تحقيق الحق في التنمية* :

يمكن من خلال الآليات التالية تحقيق الحق في التنمية وهي :

(1) يجب أن يوفر المجتمع الحماية والدعم الخاص للفئات الأكثر حرمانا في المجتمع ليتسني لهم ممارسة حقوقهم المختلفة وحرياتهم الأساسية دونما تمييز .

(2) أن احترام حقوق الإنسان الأساسية لن يكتب لها النجاح ما لم تقم الحكومات بخلق بيئة صحية وملائمة لممارسة تلك الحقوق وتحديدا دونما الوفاء بالحق في التنمية بما يقتضي اشتراك الانسان اشتراكاً فاعلا وديمقراطيا في كل مراحل التنمية .

(3) تعتبر تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين الحد الأدني الذي يجب علي الحكومات تلبيته فوراً باستغلال أمثل للموارد المحلية وللموارد الخارجية ، كما أن عليها السعي لتجنيد ما أمكن لها من الموارد الداخلية والخارجية للوفاء بالتزاماتها تجاه احترام حقوق الإنسان ولا سيما الحق في التنمية .

(4) الاهتمام بتبني السياسيات واتخاذ الاجراءات التي يتم تبنيها بحيث تؤدي إلي الإعمال التدريجي لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية علي ألا يقتصر الوفاء بالحق في التنمية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية علي الإجراءات الاقتصادية بل يشمل الإجراءات القانونية والإدارية والتخطيط وما إلي ذلك .

(5) توفر الحماية القانونية للحق في التنمية وتحديدا مشاركة المواطنين بطريقة ديمقراطية والوفاء بالمتطلبات والاحتياجات الأساسية للمواطنين كالصحة والسكن والطعام والتعليم ، كما يجب مد يد العون للمتضررين سواء من الكوارث البيئية أو سوء التخطيط الاقتصادي او أجحاف أي طرف من منفذي المشاريع الاقتصادية وحرمانهم من أسباب عيشهم ومتطلباتهم الأساسية .

(6) أن تكون التنمية شاملة منطلقة من واقع المجتمع وقائمة علي الاعتماد الذاتي ومخططة وموجهة نحو نظام إجتماعي عادل ومحقق للمساواة .

(7) أن تشمل التنمية كافة مناطق المجتمع خاصة البيئات أو المناطق المحرومة من التنمية وعدم عزل المناطق الأقل تطوراً عن نطاق التنمية.

(8) أن تكون جهود التنمية وخططها إبداعية وخلاقة لا تعتمد علي التصنيفات القديمة أو استيراد التقنيات المتقدمة جداً التي قد لا تتناسب مع ظروف المجتمع .

(9) أن يكون تخطيط التنمية قائما علي أساس علمي يحدد أولويات التنمية وواقعي حتي تسهم في اشباع احتياجات المواطنين وحل مشكلات التخلف .

الفصل السابع عشر
تنمية الموارد البشرية

أولاً : تعريف تنمية الموارد البشرية
ثانيا : أسباب الاهتمام بتنمية الموارد البشرية
ثالثا : أبعاد التنمية البشرية
رابعا : السمات العامة لمنهج تنمية الموارد البشرية
خامسا : رأس المال الاجتماعي وتنمية الموارد البشرية
سادسا : متطلبات تنمية الموارد البشرية

أولاً : تعريف تنمية الموارد البشرية :

لقد تعددت الآراء التي تناولت مفهوم تنمية الموارد البشرية ومنها :

التعريف الأول : هي عملية لبناء المهارات وتطوير القدرات والارتقاء بمستوي طاقات العنصر البشري في المجتمع مستهدفة تحريك وصقل وصياغة وتنمية الكفاءات البشرية في جوانبها العلمية والعملية والسلوكية .

التعريف الثاني : هي كافة الجهود التي يبذلها المجتمع مستهدفاً تنمية القدرات والطاقات والامكانيات الذاتية للعنصر البشري في كافة المستويات العمرية لتحقيق التنمية المجتمعية .

التعريف الثالث : هي تنمية علمية تقوم علي أساس تزويد العنصر البشري في المجتمع بالمعارف والاتجاهات والقيم والمبادئ المساعدة في إحداث التربية والتعليم والتنشئة الاجتماعية والرعاية المتكاملة لإعداد العنصر البشري للقيام بدوره في تدعيم قطاعات المجتمع اقتصادياً وإنتاجياً لتحقيق أهدافه العامة.

ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف تنمية الموارد البشرية بأنها :

(1)كافة الجهود التي يبذلها المجتمع عن طريق مختلف أنساقه بدءاً من الأسرة مروراً بالمؤسسات التعليمية والتنشئة الاجتماعية لتطوير قدرات والارتقاع بمستوي العنصر البشري في المجتمع .

(2)تبذل تلك الجهود لسكان المجتمع أو الموارد البشرية فيه في كافة المراحل العمرية للإنسان .

(3)يتم ذلك عن طريق تزويد الموارد البشرية بالمعارف والاتجاهات والقيم وتوفير الرعاية المتكاملة في الجوانب الاجتماعية والنفسية والصحية والترويحية لزيادة فعاليتها للمساهمة في مواجهة مشكلاتها وتدعيم قطاعات الدولة الإنتاجية والخدمية لتحقيق أهداف التنمية في المجتمع .

ثانياً : أسباب وعوامل الاهتمام بتنمية الموارد البشرية :

يرجع الاهتمام بالتخطيط لتنمية الموارد البشرية في المجتمع للعوامل التالية :

العامل الأول : أنه في ضوء تنمية الموارد البشرية في المجتمع يتم التقدم في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، حيث إن العنصر البشري هو أساس الإنتاج

والتنمية وهو العامل الرئيسي في تحقيقها وإنجاز الأهداف المرتبطة بها لأنه العنصر المؤثر في استثمار الموارد الطبيعية والصناعية ورأس المال واستخدام التكنولوجيا وتطويرها .

العامل الثاني : أن الموارد البشرية ليست الوسيلة الفعالة فقط في الزيادة المستمرة في الإنتاج ولكن أيضاً في تحقيق الجودة الخاصة به ، كما أنها الوسيلة الفعالة في استخدام الأسلوب العلمي لتحقيق التنمية المجتمعية وتحسين المجتمع وتطويره باستمرار وفقاً لمرحله النمو ودرجة التنمية التي يمر بها والأهداف التي يسعي لتحقيقها .

العامل الثالث : أن الموارد البشرية هي العنصر الأساسي في تحقيق الدعم المباشر وغير المباشر لمستويات الاقتصاد القومي والدخل القومي ، إضافة إلي أنها الوسيلة التي يترتب عليها تدعيم قطاعات الدولة الإنتاجية والخدمات لتحقيق أهداف التنمية في المجتمع .

ثالثاً : **أبعاد التنمية البشرية (الانسان كغاية ووسيلة للتنمية)** :

تتحدد أبعاد التنمية البشرية في الأركان التالية :

الركن الأول : **تنمية الناس** :

يجب علي كل مجتمع أن يستثمر في قدرات أفراده سواء بالتعليم أو الصحة أو التغذية أو تحسين المستوي الاجتماعي ، كي يتسني لهم أداء دورهم الكامل في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لبلدهم ، ومع زيادة الاهتمام في الوقت الحاضر بقوي السوق والتقدم التكنولوجي ، سيكون لتنمية الناس وصقل مهاراتهم دور متزايد الأهمية في تمكينهم من أن يقوموا بجهد منتج خلاق يساعد علي تحقيق النجاح الاقتصادي .

الركن الثاني : **التنمية من اجل الناس** :

فهم المستهدفون بالتنمية ، ولا تكون التنمية تنمية بشرية حقيقيه إلا إذا أشبعت احتياجات كل فرد وإتاحت الفرص للجميع ، وهو ما يتطلب توزيع ناتج النمو الإقتصادي توزيعا عادلاً يعم الجميع ، ويضمن ذلك أيضاً اتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية من الناحية الاجتماعية .

الركن الثالث : **التنمية بواسطة الناس** :

يجب أن يشترك الناس مشاركة كاملة في الجهد التنموي وفي تخطيط استراتيجيات التنمية وتنفيذها ، وذلك من خلال الهياكل الملائمة لاتخاذ القرارات ،

وينبغي أن توفر هذه الاستراتيجيات فرصا كافية لنمو الدخل والعمالة ، كي يمكن تحقيق الاستفادة الملائمة من القدرات البشرية وإتاحة الفرصة للتعبير الكامل عن قدرة البشر علي الابتكار .

وفي حين اهتمت التقارير الثلاثة الأولي للتنمية البشرية (من عام 1990 إلي عام 1992) بالبعدين الأولين ، ركز التقرير الرابع (عام 1993) علي البعد الثالث بما ينطوي عليه من إعطاء كل فرد فرصة للمشاركة .

ثم أضاف تقرير عام 1994 أن الفكر الإنساني أنشغل منذ القدم بنوعية الحياة وبالتالي اختيارات البشر التي تتجاوز النطاق الاقتصادي لتشمل كل أوجه الحياة ، غير أن القرن العشرين شهد طغيان علم الاقتصاد ، فأنصب الاهتمام علي الثروة بدلا من البشر ، وعلي الاقتصاد بدلا من المجتمع ، وعلي تعظيم الدخل بدلا من توسيع الفرص أمام الناس ، وهي كلها أمور إنشغل بها علم الاقتصاد منذ عهد التجاريين . وبدلا من النظر إلي الدخل ونموه بإعتباره وسيلة لتحقيق مطالب البشر ، أصبح البشر يعتبرون أدوات إنتاج تستخدم بهدف زيادة الثروة القومية ، وبالتالي فإن التركيز علي تنمية رأس المال البشري بسبب حصر التنمية البشرية في تنمية الموارد البشرية ، هو خلط بين الوسائل والأهداف .

وهكذا فإن كون النمو مطلوب والنهوض برأس المال البشري واجب ، فإنه يجب ألا يعني ذلك أكثر من أن كلا منهما أداة لتحقيق هدف هو تحسين نوعية الحياة . والواقع أننا عندما نتحدث عن الموارد البشرية وما يسمي الاستثمار في البشر فإننا نعني أهمية الطلب علي المورد البشري ، ونحاول أن نصحح المعروض منه إلي ما يتفق مع طلب قائم ، أو طلب يزاد تحقيقه مستقبلا وفق منظور معين لتطوير البنيان الاقتصادي ، وعلي نحو أو آخر يكتسب البنيان الاقتصادي ومعدلات أدائه ذاتية مستقلة ، يغيب عنها البشر إلا عند الحديث عن أن ناتجة يقصد به تحسين أوضاعهم .

فمخرجات العملية التنموية توجه إلي تزويد البشر بمفردات مستوي المعيشة من السلع والخدمات ، وهو ما يتم بواسطة الاستهلاك النهائي ، أي خارج الدورة الانتاجية ، ويتمثل أثر تلك المخرجات في التحسن الذي يمكن أن يطرأ علي قدرات القوة العاملة الحاجات الأساسية للجماهير مع أشراكها في قرارات التنمية ولكن هذه الاضافات ظلت خارجة عن النموذج الاساسي الذي ظل الاهتمام فيه

مركزاً علي الهيكل الاقتصادي ,وفي إعتقادنا أن الاسلوب الذي طرحت به التنمية البشرية يقع في نفس الخطأ .

ولقد حددت تقارير التنمية أبعاد التنمية البشرية وفقاً لما يلي :

ابعاد التنمية	مفهوم تقارير التنمية البشرية	متطلباتها
التنمية بالناس	مشاركة البشر في ادارة التنمية	النهوض بالعطاء البشري
تنمية الناس	استثمار في البشر لتنمية الموارد	استثمار العطاء البشري
التنمية من أجل الناس	التنمية الاقتصادية مع عدالة في التوزيع	الارتقاء بنوعية الحياة

والمخرج من هذه المشكلة هو جعل التنظيم المجتمعي بمختلف أوجهه محور التنمية فعندئذ يشارك كل المجتمع في تحديد المخرجات التي تمثل نوعية للحياة تتجاوز مفردات مستوي المعيشة من السلع والخدمات لتشمل أيضاً المعنويات وفي مقدمتها الحريات فهذه الأمور تعجز دوال الاختيار الفردية عن تحقيقها لانها في الاساس اختيارات مجتمعية, فإذا تحققت هذه النوعية علي النحو الملائم هيأت لكل الأفراد في المجتمع فرصة العطاء ، بذلك تصبح المدخلات البشرية إبداعاً وليست أنماط حركة تلقن من خلال التعليم والتدريب وهو ما يجعل النموذج ديناميكيا من وجهة نظر رأس المال البشري .

رابعاً : ***السمات العامة لمنهج تنمية الموارد البشرية*** :

يمكن تلخيص السمات العامة لمنهج التنمية البشرية المستدامة في الآتي :

1- **توجهه الانساني** :فالهدف يكمن في اعادة الانسان إلي موقع الصدارة علي خلاف المناهج الخاطئة التي جربت في الماضي ، فالتنمية يجب أن تكون لخدمة الانسان وتبدأ به وليس العكس ، كما أن المهم ليس هو الدخل القومي وإنما حياة الناس .

2- **اساسة الاخلاقي** : الذي يتبلور في تجاوز المصلحة الذاتية ، وتعزيز فكرة أن الناس مستعدون للتعاون فيما بينهم من أجل تحقيق الأهداف العامة.

3- **اطاره الشمولي** : الذي يتجاوز فلسفة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تجعل الدخل قاعدة الانطلاق للتنمية البشرية ، فالشمولية تعني صلاحيته كنموذج للتنمية الدولية بل كفلسفة للحياة .

4- **تأكيده علي ضرورة تعزيز القدرات المحلية** : من خلال اتباع سياسات اقتصادية واجتماعية داخلية التوجه ، فالعبء الأساسي للتغيير لابد أن يقع

علي عاتق الدول النامية ذاتها ، ولا خيار أمامها سوي الاعتماد علي الذات في تدبير موارد تنميتها مع إعطاء دور ثانوي للمساعدات الخارجية.

5- **كونه عملية تعلم مستمرة** : وطويلة المدي ، وذلك بحكم طبيعة المشاكل الدولية المعاصرة .

6- **كونه يعتمد علي دور كل من السوق والدولة** : لتحقيق الأهداف المنشودة ، فالدولة تضطلع بدور أساسي في هذا الصدد لأن تحقيق النمو الاقتصادي الذي هو شرط ضروري لضمان التنمية البشرية يحتاج إلي استثمارات ضخمة لا تستطيع أن توفرها إلا الدولة ، ثم لأن آلية السوق لا يمكن الاعتماد عليها لتحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة تلقائياً ، وكل ذلك يؤكد ضرورة إعادة ترتيب أولويات توجيه موارد القطاع العام بإفساح المجال أمام البشر وتمكينهم من المشاركة في صنع القرار وتطبيقه .

خامساً : راس المال الاجتماعي وتنمية الموارد البشرية :

هناك أنواع متعددة من رأس المال منها :

- **راس المال المالي** : وهو الذي يتعامل مع قيمة الأصول المالية .
- **راس المال المادي** : وهو الذي تهتم بالموارد الطبيعية والبيئية .
- **راس المال الانساني** : يركز علي المعرفة المكتسبة للأفراد .
- **راس المال الحضاري والثقافي** : وهي معرفة يستخدمها الأفراد في الحياة اليومية في إطار العادات والتقاليد السائدة في المجتمع .
- **راس المال الاجتماعي** : ويتعامل مع العلاقات الاجتماعية في المجتمع ، وتباين تلك العلاقات ويعيش توقعات الأفراد عن نتائج علاقاتهم داخل وبين الجماعات في المجتمع ونوعية هذه العلاقات .

ومن مؤشرات ومتغيرات قياس رأس المال الاجتماعي :

1- ثقة الأفراد والتزامهم وشعورهم بالأمان .
2- إبتكار الأساليب والأدوات .
3- الالتزام بالقوانين والأعراف المجتمعية .
4- مظاهر الانتماء والثقافة .
5- مهارات العلاقات والمشاركة الاجتماعية في المجتمع .
6- قياس الاتجاهات والتعبير عن المشاعر .

7- الشعور بالكفاءة والثقة في العمليات الاجتماعية .

سادساً : متطلبات تنمية الموارد البشرية :

يتطلب تحقيق التنمية البشرية لزيادة قدراتها علي أداء العمل الإيجابي في تحقيق التنمية الشاملة بعض المتطلبات ...... ومن أهم تلك المتطلبات :

المتطلب الاول : الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية للقوي البشرية في المجتمع خلال المراحل السنية بتعاون كافة المؤسسات المجتمعية لتكوين المواطن الصالح القادر علي المشاركة الإيجابية والفعالة في شئون مجتمعه وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية المتكاملة لكافة سكان المجتمع .

المتطلب الثاني : تطوير نظم وسياسات التعليم والتدريب والبحث العلمي بما يؤدي إلي الوفاء باحتياجات المجتمع من حيث الكم والكيف في التخصصات والمهارات المطلوبة وبما يؤدي إلي تحقيق التوازن بين الاحتياجات الإنتاجية والموارد البشرية المتخصصة والمدربة والمؤهلة علي المدي القصير والبعيد .

المتطلب الثالث : تحقيق الاستثمار الأمثل في القوي البشرية من خلال الاهتمام بتخطيط القوي العاملة داخل الإطار العام لاستراتيجية التنمية بما يحقق الاستثمار الكامل للطاقات البشرية عن طريق توجيه تلك القوي إلي الاعمال التي تتناسب مع استعداداتهم الطبيعية وميولهم الخاصة ، إلي جانب العمل علي صيانة الموارد البشرية بما يكفل الحفاظ علي قدراتها وإنتاجيتها لكي تحقق أقصي إنتاج ممكن .

المتطلب الرابع : الاهتمام بتخطيط سياسة تنمية القوي البشرية باعتبارها العملية التي ينتج عنها مجموعة القرارات التي تمكن من تحسين قدرات ومهارات الموارد البشرية في المجتمع من خلال الخطط والبرامج والمشروعات التدريبية والتوجيهية والتعليمية التي يمكن ممارستها خلال فترة زمنية لتحريك وصقل وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها العلمية والعملية والسلوكية .

المتطلب الخامس :

النظر إلي التنمية البشرية من خلال جانبان أساسيان :

(1) تشكيل القدرات البشرية وتنميتها وتحسين مستوي الصحة والمعرفة والمهارة.

(2) توظيف القدرت المكتسبة في الانتاج والمشاركة في تحقيق أهداف التنمية .

الفصل الثامن عشر
الادارة بالأهداف وتعظيم عوائد التنمية

أولا : تعريف الادارة بالاهداف
ثانيا : أهداف الادارة بالأهداف والنتائج
ثالثا : خطوات الادارة بالأهداف
رابعا : العوامل التنظيمية لنجاح الادارة بالاهداف
خامسا : استخدام الادارة بالأهداف فى تعظيم نتائج التنمية
سادسا " تعريف الفجوات ونماذج تحليلها .

أولاً : تعريف الإدارة بالأهداف :

يمكن تعقب تاريخ الأفكار المتصلة بالإدارة بالأهداف من عهد " فردريك تايلور " إلا أننا لا نجد كتابة محددة واضحة ومباشرة عن الإدارة بالأهداف إلا عام 1954 عندما نشر " بيتر دركر " كتابة بعنوان " ممارسة الإدارة " .

والفلسفة الأساسية التي تقوم عليها الإدارة بالأهداف هي الإدارة التشاركية ، بمعني أن تحدد كل مؤسسة غن طريق مشاركة العاملين فيها أغراضها وأهدافها ثم تعدد وتطور العمل اللازم لبلوغ هذه الأهداف ، من خلال معرفة واضحة بالطاقات والإمكانيات التي ستسهم في تنفيذ العمل خلال فترة زمنية معينة ، وتحديد الوسائل التقويمية لمعرفة مدي تحقق الأهداف ، ودور كل عامل في بلوغ أهدافه الخاصة أو أهداف المؤسسة ككل.

ولقد تعددت تعاريف الإدارة بالأهداف ومنها :

التعريف الأول : هي الإدماج بين الخطط الفردية وحاجات الإداريين في المستويات المختلفة وتوجيهها نحو إنجاز مشترك في فترة زمنية محددة .

التعريف الثاني : استراتيجية للتخطيط والوصول إلي النتائج التي ترغبها الإدارة ، وفي نفس الوقت تحقيق أهداف ورغبات المشتركين في التنفيذ .

التعريف الثالث : أسلوب شامل للتطوير وطريقة جديدة للتفكير يجمع وظائف الادارة ويعمل علي التنمية المستمرة للموارد لتحقيق النتائج المطلوبة بناء علي معايير موضوعية .

ومن جانبنا يمكن تعريف الإدارة بالأهداف لتعظيم عوائد التنمية بأنها :

العملية التي يسهم بها العاملون في مجالات التنمية في تخطيط ووضع أهدافها وأغراضها التنظيمية بطريقة تشاركية في شكل إنجازات متوقعة بناء علي معايير موضوعية في فترة زمنية محددة .

ومن التعريف السابق يتضح ان :

(1) الإدارة بالأهداف لا تحصر اهتمامها في تحسين أداء الأفراد العاملين في مجال التنمية ، بل ينسحب هذا الاهتمام علي أداء المنظمات العاملة في هذا المجال.

(2) أن الإدارة بالأهداف لا تعني بتحديد الأهداف التنموية فقط ، وإنما تعني أيضاً بالإجراءات والنظم والنشاطات وعلاقات العمل بنظرة كلية

متكاملة بحيث يشترك جميع المسئولين عن التنمية في اتخاذ القـرارات وتحديد الأهداف والنتائج المتوقعة وفي العمل سويا وبالتضامن لتحقيـق الأهداف .

(3)أن الإدارة بالأهداف ليست نظرية إدارية متكاملة فقط ، إنما هي أسلوب لإدارة التنمية يقوم علي مبادئ رئيسية يمكن إيجازها في :

(أ) وضع الأهداف بصورة النتائج المطلوب تحقيقها خلال فتـرة زمنية محددة بطريقة تشاركية بين المشاركين والمـستفيدين مـن التنمية .

(ب) تحديد الأساليب والوسائل الواجب إتباعها من أجـل بلـوغ نتائج الأهداف التنموية .

(ج) تحديد أنسب الوسائل الممكنة لقياس مدي التقدم نحو بلـوغ الأهداف.

(د) وضع نظام مستمر للرقابة والتقويم للوقوف علي تقدم العمل أولا بأول خلال الفترة الزمنية المحددة للتنفيذ .

(هـ) مراجعة النتائج التي تم تحقيقها تمهيداً لاتخـاذ القـرارات اللازمة لتحديد الأعمال في الفترة التالية أو لوضع أهداف تنموية جديدة.

(4) أن مبدأ التشاركية والديموقراطية في الإدارة بالأهداف في مجال التنمية هما أوضح مبادئها ، كما انه يمكن القول أن هناك ثلاثة مبـادئ أخري ، متضمنة في هذين المبدأين هي :

- الشعور بالالتزام .
- الشعور بالمسئولية .
- الشعور بروح معنوية عالية لدي العاملين في مجال التنمية .

ثانيا : أهداف الإدارة بالأهداف والنتائج في التنمية :

يحقق إتباع نظام الإدارة بالأهداف في مجال التنمية المزايا التالية :

1- إيجاد تخطيط طويل المدي لبرامج التنمية يحقق تحـسين أداء تلـك البرامج علي المدي البعيد .

2- نجاح تكامل برامج التنمية وذلك عن طريق التنسيق بينهـا لتحقيـق الهدف

3- التزام جميع العاملين في التنمية بنتائج محددة تحفزهم علي الاجتهاد لتحقيق النتائج المرتقبة والمساعدة في التركيز علي النتائج النهائية .

4- رفع الروح المعنوية للعاملين في التنمية وزيادة ثقتهم بالإدارة لإدراكهم بأنهم يشاركون في تحديد الأهداف والنتائج علي أساس علمي ، وتفويض الصلاحيات اللازمة للتنفيذ وتحفيزهم للعمل علي أساس النتائج .

5- تطوير وتحسين أداء عناصر برامج التنمية من خلال تفهم العاملين لطبيعة تلك البرامج وعلاقتها بالأهداف المجتمعية ومشاركتهم في تحديد أهدافهم الفردية وقياس النتائج وتقييمها واكتشاف مواطن القوة والضعف ، وكيفية تطوير العمل والتفكير في الاتجاه المستقبلي .

6- إيجاد التغيير في مجال الرقابة والسيطرة علي الأفراد إلي الرقابة والسيطرة علي العمليات .

7- تحسين نظم تقييم الأداء باستخدام المؤشرات ومستويات الأداء المدروسة والبعد عن الرقابة التفصيلية بقدر الإمكان والاستجابة المباشرة والسريعة للتغيرات التي تحدث في البيئة الخارجية بما يسهم في تحقيق الأهداف بطريقة أفضل .

ثالثا : خطوات الإدارة بالأهداف :

تتضمن الإدارة بالأهداف الخطوات التالية :

1-تقدير الأهداف .

2-تحديد وتوفير المصادر والموارد المادية والمالية والبشرية اللازمة للقيام بالعمل تجاه تحقيق الأهداف .

3-وضع برنامج العمل موضوع التنفيذ ، بحيث يقوم كل مسئول بالمهام والأدوار المسندة إليه .

4-التقويم والتغذية العكسية .

5-القيام بالمكافآت والعقوبات التي تتناسب مع الإنجاز .

وهذا يعني :

- تحديد الهدف العام للتنمية بالتفصيل ، إلي جانب تحديد هدف كل منظمة أو جهاز أو مستوي من مستوياتها وهدف كل العاملين بحيث يكون قابلا للمحاسبة.
- تقرير معيار محدد ومقنن قدر الامكان لقياس النتائج .

•تحديد المسئولين الذين سيقومون باستخدام ذلك المعيار بحيث يمكـن الاعتماد علي كفاءتهم وصدق نتائج القياس .

•تحديد جوانب القوة والضعف في الأداء لاتخاذ الإجـراءات الكفيلـة بتطوير العمل لتحقيق الأهداف بطريقة أفضل .

رابعاً : العوامل التنظيمية اللازمة لنجاح الإدارة بالأهداف :

تتعدد العوامل التنظيمية اللازمة لنجاح الإدارة بالأهداف ومنها :

(1) **الإدارة الذاتية اللامركزية** : حيث أن تطبيق الإدارة بالأهداف يستلزم نوعا من التنظيم الإداري يتحقق فيه شرطان همـا : الرقابـة الذاتيـة ، والإدارة الجماعية .

(2) **النظرة الإدارية المتكاملة** : حيث لابد من ضمان التكامل بين الأهداف التنظيمية عن طريق إسهام العاملين في مختلف المستويات فـي تحقيـق الأهداف ، وتوفير علاقات منظمة ومنسقة بين سائر العمليات الإدارية في البرامج التنموية .

(3) **فهم ومساندة المسئولين لهذا النوع من الإدارة** : حيث أن نجاحها يرتبط بالظروف الملائمة لتطبيقها عن طريق توفير مناخ ملائم يسمح للعـاملين في مجال التنمية بالمشاركة المفتوحة في سائر مراحل العمل ، وتـوفير جو إنساني يقر فيه العاملون بمكانتهم .

(4) **فعالية الاتصال في جميع الاتجاهات** : رأسيا وأفقيا ، خاصة أنه بقدر ما تكون عمليات الاتصال وقنواته فعالة فـي الحـصول علـي معلومـات صحيحة ومتكاملة وسريعة وشاملة تكون الفرصة مهيئة لإعادة النظر في الأهداف أو في تقرير أهداف وأغراض جديدة .

(5) **تغيير التنظيم** : حيث يستلزم أسلوب الإدارة بالأهداف نظره نافـذه في التنظيم للعمل علي تطويره أو تغييره بما يتمشي مع الأسلوب الجديد .

(6) **ان تكون حدود منظمات التنمية واضحة** : حتي يكون تقرير الأهـداف ومتابعة إنجازها ضمن مجال معروف يمكن السيطرة عليه، وهذا لا يعني أن يكون النظام مغلقا لان الإدارة بالأهداف تقتضي أن يأخـذ العـاملون بالتأثير الخارجي ويؤثرون فيه إنما يعني أن تكون سياسة هـذا التـأثير ومداه واضحة في فلسفة التنظيم وهيكله.

خامساً : استخدام الادارة بالأهداف في تعظيم نتائج التنمية :

يسهم استخدام الادارة بالأهداف في تعظيم نتائج التنمية من خلال :

(1) أن نجاح خطة التنمية الشاملة في أي مجتمع لا يمكن أن تتحقق إلا في ضوء حسن استثمار مواردها الذي يتوقف علي حسن ادارة تلك الموارد ، وتعتبر الادارة بالأهداف والنتائج أسلوب رئيسي في تحديد الأهداف التنموية في المجتمع .

(2) تؤكد الادارة بالأهداف علي أهمية مشاركة العنصر البشري سواء كان مشاركاً في عمليات التنمية أو مستفيداً من خدماتها ، وهو ما تؤكد عليه كل الاتجاهات الحديثة في التنمية لتحقيق أهدافها .

(3) تستند فلسفة الادارة بالأهداف علي قدره الانسان علي تحمل المسئولية ، باعتبار أن الانسان لديه القابلية للتغيير والتقدم ، كما أن لديه القدرة علي قيادة التغيير وهذا جزء أساسي وضروري لتعظيم نتائج التنمية .

(4) تعتمد الادارة بالأهداف علي وضع أهداف قابلة للقياس الكمي والنوعي لنتائج التنمية في المجتمع مما يعظم نتائجها لاعتمادها علي تحويل الأهداف إلي مهمات عملية واضحة ومفهومة لكافة المشاركين ومتناسقة ومكملة لبعضها وامكانية تعديلها في ضوء الظروف .

(5) تؤكد الادارة بالأهداف علي الاهتمام بكيفية توجه الطاقات الانسانية الوجهة الصحيحة والتعاون لتحقيق انتاجية مرتفعة وتقييم الأداء وربط أسلوب التنمية بأهداف المجتمع بما يسهم في تعظيم نتائج التنمية .

سادساً : تعريف الفجوات ونماذج تحليلها :

في إطار التنمية فإن الدارس يجب أن يلم ببعض النماذج التي يمكن استخدامها في تحليل الفجوات سواء كان علي مستوي البيئة المستهدفة من التنمية أو علي مستوي منظمة التنمية .

ويقصد بتحليل الفجوات : التعرف علي الوضع الحالي للبيئة التي سيتم تنميتها أو الحكم علي المنظمة المسئولة عن التنمية ومدي فاعليتها في القيام بالدور المتوقع منها أو إبراز نواحي القوة والضعف للتعامل معها لتحقيق أفضل الأهداف.

لقد تعددت نماذج تحليل الفجوات نذكر منها :

(1) نموذج تحليل Swot (*التحليل البيئي*) :

إن تحليل Swot هو أساس تشكيل الموضوعات الاستراتيجية الخاصة بأي منظمة أو مجتمع مستهدف من التنمية .

وتشير الكلمة إلي اختصار أربع كلمات هي :

S :	**Strengths**	**نقاط القوة .**
W :	**Weaknesses**	**نقاط الضعف**
O :	**Opportunities**	**الفرص**
T :	**Threats**	**التهديدات**

وهذا يعني تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف حتي يمكن استثمار نقاط القوة وعلاج نقاط الضعف (تحليل البيئة الداخلية) وكذلك الفرص المتاحة في البيئة الخارجية بما يمكن من استغلالها ، والتهديدات التي يمكن التعرض لها حتي يتم التعامل معه بأسلوب رشيد لا يؤثر علي العملية التنموية (تحليل البيئة الخارجية).

وفيما يلي عرض النموذج :

1- ***الفرص*** : والفرصة هي موقف مفضل أو مرغوب في البيئة ، وتعتبر اتجاهات التغيير في البيئة الخارجية التي تتمخض عن استكشاف احتياجات غير مشبعة للعملاء أو التغيرات في البيئة التشريعية أو القانونية أو تحسين العلاقات مصادر جيدة للفرص .

2- ***التهديدات او المخاطر*** : في المقابل فإن التهديد يمثل اتجاهاً غير مرغوب أو موقفا غير مفضل في البيئة الخارجية لمنظمة التنمية ، وقد تتمثل مصادر التهديدات في دخول منافسين جدد للسوق ، انخفاض معدلات نمو الطلب ، زيادة القوة التساومية للمستفيدين ، التغيرات التكنولوجية ، التشريعات المقيدة للأسعار أو حرية المنافسة أو تعميم المنتج .... أو غير ذلك .

إن فهم الفرص والمخاطر المؤثرة التي تواجه المنظمة يساعد المديرين في تحديد البدائل الموضوعية للاختيار الاستراتيجي والتعرف علي أفضل قطاعات السوق التي يجب تركيز الجهود لخدمتها .

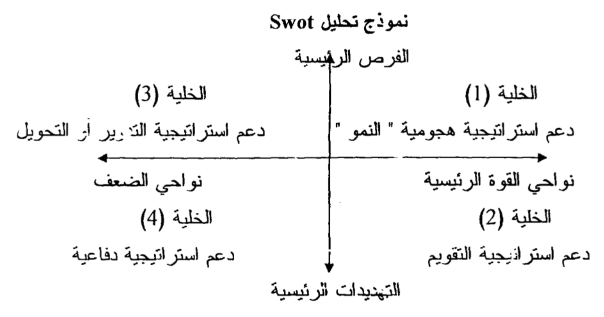
3- **نواحي القوة**: مجال القوة هو مورد أو مهارة أو أي ميزة أخري قد تمتلكها المنظمة في مواجهة المنافسين أو إشباع احتياجات ورغبات الأسواق التي تقوم بخدمتها أو تعتزم خدمتها ، ويطلق علي نواحي القوة البارزة مفهوم " القدرة المميزة " حيث تمكن المنظمة من تحقيق ميزة تنافسية في السوق ، وقد تتمثل مجالات القوة في الموارد المالية ، الصورة الذهنية ، القيادة السوقية ، العلاقات بالعملاء ...... أو غير ذلك .

4- **نواحي الضعف**: وهو قيد أو قصور في الموارد أو المهارات أو القدرات والذي قد يحد من الأداء الفعال للمنظمة بشكل مؤثر ، ومن أمثلة ذلك الضعف في الموارد المالية والتكنولوجية والتسهيلات والقدرات الإدارية والتسويقية ، الصورة الذهنية لمنتجات المنظمة وغير ذلك.

ومن الناحية العملية يمكن تحليل Swot في مجال التحليل الاستراتيجي بأكثر من صورة لعل أكثرها شيوعا هو استخدامه كإطار منطقي للتحليل المتعمق لموقف المنظمة والبدائل الاستراتيجية التي يمكن التصدي لها .

ومن الطرق الأخري لاستخدام تحليل Swot في مجال الإعداد الاستراتيجي هو مقارنة أو مطابقة الفرص والتهديدات الخارجية بمجالات القوة والضعف الداخلية ، ويتمثل الغرض من ذلك في تحديد واحد من أربعة نماذج للمطابقة بين المواقف الداخلية والخارجية للمنظمة والتي يمكن التعبير عنها بأربعة خلايا كما يتضح في الشكل التالي :

نموذج تحليل Swot



ويتضح من الشكل ما يلي :

• **الخلية (1)** :

تعكس أفضل المواقف المرغوبة حيث تواجه المنظمة بالعديد من الفرص البيئية المرغوبة وتمتلك في ذات الوقت العديد من مجالات القوة التـي تـشجعها علـي استغلال الفرص ، وفي هذه الحالة نجد أن هذا الموقف يملي علي المنظمة تبنـي استراتيجية هجومية لتحقيق النمو وتوسيع حصتها السوقية .

• ***اما الخلية رقم (2)*** :

فان المنظمة ذات القدرات ونواحي القوة المميزه تواجه تهديدات بيئيـة غيـر مرغوبة ، وفي مثل هذا الموقف فان الاستراتيجيات المستهدفة يجب أن تركز علي استخدام نواحي القوة الحالية في بناء فرص طويلة الأجل في مجالات أخري ذات جاذبية أعلي .

• ***الخلية رقم (3)*** :

تواجه المنظمة بفرص هائلة في البيئة ولكنهـا لا تمتلـك المـوارد الداخليـة المطلوبه لاستغلالها ، وعليه فإن التركيز الاستراتيجي لمثل هذه المنظمة يجب أن يتركز في التغلب أو الحد من نواحي الضعف الداخلية أو تطوير تلك الأنشطة أو المجالات التي يتسم فيها أداء المنظمة بالضعف .

• **الخلية (4)** :

تعكس أقل المواقف المرغوبة أو أكثر المواقف غير المرغوبة حيـث تواجـه المنظمة تهديدات رئيسية في الوقت الذي تتسم فيه مواردها وأنظمتها وأنـشطتها الداخلية بالضعف ، ومثل هذا الموقف يستدعي تبني استراتيجيات من شـأنها أن تقلل من أثر المخاطر أو تغيير توجيه التزام المنظمة بالتعامل فـي أسـواقها أو منتجاتها الحالية .

والخلاصة أن التحليل Swot يلقي الضوء علي الدور الرئيسي الـذي يلعبـه التحليل البيئي الداخلي لنواحي القوة والضعف في توجيـه القـرارات الخاصـة بالاختيار الاستراتيجي الفعال ، وعلي الرغم من أن تحليل Swot يزود المـدير الاستراتيجي بإطار مميز لتحليل الموقف وتدعيم الخيار الاستراتيجي ، إلا أنـه لا يفسر كيف يمكن لهؤلاء المديرين تحديد وتقييم نواحي القوة والضعف الداخليـة ،

وهي الميزة التي ينفرد بها المدخل الوظيفي أو مدخل التحليل الوظيفي كأحد مداخل التحليل البيئي الداخلي .

(2) تحليل منظمة التنمية :

يقصد بمنظمة التنمية الجهاز المسئول عن تحقيق التنمية ، ولتحليل منظمة التنمية فإنه يمكن النظر إليها من محورين هما دراستها من الداخل ، دراستها من الخارج .

أ- دراسة منظمة التنمية من الداخل :

ويقصد بذلك التعرف علي أهدافها ونظمها ولوائحها وبنائها التنظيمي وامكاناتها المادية والبشرية ومشروعاتها وبرامجها وتمويلها ، وذلك علي النحو التالي :

(1) اهداف منظمة التنمية :

- ما الأهداف الاستراتيجية والتكنيكية للمنظمة ؟ .
- ما مدي ملاءمة الأهداف للمتغيرات المجتمعية ؟ .
- ما مدي مرونة الأهداف ؟ .
- ما مدي وضوح الأهداف للعاملين بالمنظمة ؟ .
- من المسئول عن تجديد وتغيير الأهداف ؟ .
- ما مدي تحقيق المنظمة لأهدافها ؟ .
- ما المعوقات التي تواجه تحقيق الأهداف ؟ .
- ما التصورات المقترحة لمواجهة المعوقات .

(2) البناء التنظيمي للمنظمة :

- ما طبيعة البناء الرسمي وغير الرسمي للمنظمة ؟ .
- ما الوحدات المكونة للبناء التنظيمي للمنظمة ؟ .
- ما مدي كفاية وحدات البناء التنظيمي ؟ .
- ما مدي قيام وحدات البناء التنظيمي بوظائفها المحددة ؟ .
- ما مدي توفر مقومات العمل الناجح للمنظمة ؟ .
- ما طبيعة العلاقات داخل كل وحده من وحدات المنظمة ؟ .
- ما طبيعة العلاقات بين وحدات المنظمة ؟ .

(3) وظائف المنظمة :

- ما مدي تحقيق وظائف النسق ؟ .
- ما مدي تكيف المنظمة مع البيئة فيما يتصل بتحقيق الهدف ؟ .
- ما مدي تكامل وظائف وحدات المنظمة ؟ .
- ما مدي درجة كفاءة تحقيق وظائف المنظمة ؟ .
- ما جوانب القصور في أداء وظائف المنظمة ؟ .
- إلي أي مدي يتوفر تدريب للعاملين بالمنظمة ؟ .
- إلي أي مدي تتوفر الموارد اللازمة لتحقيق وظائف المنظمة ؟ .

(4) اللوائح والنظم :

- إلي أي مدي تتناسب اللوائح مع قيام المنظمة بوظائفها ؟ .
- ما النصوص التي تيسر العمل وتنظمه ؟ .
- ما النصوص التي تعوق العمل ؟ .
- ما اللوائح والنظم المالية التي تسهم في تحقيق أهداف المنظمة ؟ .

(5) العاملون بالمنظمة :

- مدي مناسبة حجم العاملين بالمنظمة ؟ .
- ما المستوي التعليمي للعاملين ؟ .
- ما مستوي الأداء المهني للعاملين ؟ .
- ما المشكلات التي تنشأ بين العاملين ؟ .
- ما نوع الخدمات التي تقدم للعاملين بالمنظمة ؟ .
- ما مدي مشاركة العاملين في صنع قرارات المنظمة ؟ .
- ما مدي رضا العاملين عن مستوي الخدمات التي تقدم لهم .

(6) الامكانات والتسهيلات :

- ما مدي كفاية الموارد والامكانيات ؟ .
- ما مدي استخدام الامكانات المتاحة ؟ .

- ما السبيل لترشيد استخدام المنظمة لمواردها ؟ .
- ما الامكانات المتاح توفيرها في إطار "المجتمع ؟ .
- كيف يمكن الحصول علي الموارد والامكانات ؟ .

(7) **مشروعات وبرامج التنمية بالمنظمة :**

- ما نوعية البرامج والمشروعات التي قامت المنظمة بتنفيذها ؟ .
- من الذي إختار تلك المشروعات ؟ .
- من الذي شارك في تنفيذها ؟ .
- ما حجم المستفيدين من كل مشروع وبرنامج ؟ .
- ما رأي المستفيدين في المشروعات والبرامج ؟ .
- هل هناك مشروعات جديدة يحتاجها المجتمع ؟ .
- هل تستطيع المنظمة أن تلبي احتياجات المجتمع ؟ .

ب- دراسة منظمة التنمية من الخارج :

يقصد بذلك دراسة علاقة منظمة التنمية بغيرها من المنظمات في المجتمع المحلي (المستوي الأفقي) ودراسة علاقتها بغيرها من المنظمات علي مستوي المجتمع الأكبر (المستوي الرأسي) وعلاقتها بالمجتمع المحلي وبيئتها الكلية .

(1) **علاقة المنظمة بغيرها من المنظمات علي المستوي الافقي :**

- ما طبيعة العلاقة بين منظمة التنمية وغيرها من المنظمات ؟ .
- ما المنظمات التي تدخل في علاقة تعاونية معها ؟ .
- ما المنظمات التي تتصارع مع المنظمة ؟ .
- كيف يمكن تحويل الصراع إلي تعاون ؟ .
- ما الاستراتيجيات الملائمة لتحويل الصراع إلي تعاون ؟ .
- كيف يمكن بناء علاقات مع منظمات جديدة ؟ .

(2) **علاقة منظمة التنمية بغيرها من المنظمات علي المستوي الراسي :**

- ما طبيعة العلاقة بين المنظمة والمنظمات الأخري علي المستوي الأعلي ؟ .

- هل العلاقة دائمة أم مؤقته ؟ .
- ما السبيل لتحسين العلاقات ؟ .
- ما طبيعة العلاقة بالمنظمات الاشرافية ؟ .
- ما أساليب كسب ثقة القيادات علي المستوي الأعلي ؟ .

(3) علاقة منظمة التنمية بالمجتمع المحلي ككل:

- ما الخدمات والبرامج التي توفرها المنظمة للمجتمع ؟ .
- ما مستوي تأدية كل خدمة أو برنامج منها ؟ .
- ما مدي رضا جمهور المستفيدين عن خدمات المنظمة ؟ .
- ما المكانة التي تحظي بها المنظمة في المجتمع ؟ .
- ما مدي الدعم التي تحصل عليه المنظمة من المجتمع ؟ .

الفصل التاسع عشر
تجارب وخبرات فى التنمية المحلية

مقدمة .

التجربة الاولى : تجربة المشاركة فى التنمية المحلية (كوريا الجنوبية)

التجربة الثانية : تجربة البنك الدولى فى منطقة الشرق الأوسط

مقدمة :

تعتبر تجارب وخبرات الدول في التنمية من أهم المجالات التي يمكن الاستفادة منها في وضع خطط التنمية في دول أخري وذلك من خلال الدروس المستفادة من تلك التجارب.

وبنهاية دراسة هذا الفصل يجب أن يكون الدارس قادراً علي أن :

1- يتعرف علي بعض التجارب والخبرات المحلية والعالمية في التنمية .
2- يستخلص الدروس المستفادة من تلك الخبرات والتجارب .
3- يتتبع الخطوات التي تمت لتحقيق التنمية في ضوء تلك التجارب والخبرات .
4- يستخدم المنهج العلمي في تحليل تلك التجارب والخبرات .

ويتم ذلك من خلال دراسة النقاط التالية ....

التجربة الاولي :

تجربة المشاركة في التنمية المحلية – حالة دراسية كوريا الجنوبية

اولاً : مقدمة : *الفلسفة العامة للتجربة* :

تطبق كوريا برنامجا طموحا للتنمية المتكاملة ، وأساسه تكافل وتعاون المجتمعات المحلية علي ضوء القيم والتقاليد لرفع مستوي معيشة المجتمع وحل مشاكله.

وأساس البرنامج أنه نشاط تطوعي للتنمية قوامه التنمية الاقتصادية وتدعيم روابط الجيرة والتعاون الاجتماعي واستخدامها في برامج مدروسة للتنمية المحلية.

ويعتمد البرنامج اعتمادا مكثفا علي ايجابيات نظام القيم والعادات الاجتماعية الكورية وتعبئة المشاعر الوطنية في سبيل حياة أحسن للمواطن الكوري .

ثانيا : *الفكرة التي اعتمد عليها البرنامج* :

بدء البرنامج بتصنيف حوالي 24 ألف قرية يتكون منها المجتمع المحلي الكوري علي أساس معايير النمو المتحققة ، وذلك إلي : –

* قري متخلفة **Underdeveloped**
* قري نامية **Developing**
* قري متقدمة **Develped**

ووجهت الحكومة المركزية عدة برامج تدريبيـــة مـــع دعـــم مركـــزي لهـــذا المجموعات بشرط أن يكون مكون الجهود الذاتية أساسيا في كل البرنامج .

وقد أدي ارتفاع نسبة المشاركة والجهود الذاتية إلي ارتفاع هائل في معـــدلات التنمية وتغيير شكل المجتمع القروي مما أدي إلي تعميم البرنـــامج فـــي المـــدن والمجتمعات الحضرية.

ثالثا : اهداف البرنامج :

وكان من أهداف البرنامج ما يلي :

(1) تحسين الانتاجية الزراعية وميكنة الزراعة .

(2) تشجيع الحركة التعاونية .

(3) تطوير نظم الائتمان المحلي .

(4) تطوير نظم التسويق .

(5) تنويع مصادر الدخل المحلي .

(6) تنمية الدخول من الثروة السمكية .

وقد أقترنت تلك الأهداف الاقتصادية بمجموعة أهداف اجتماعية تستهدف تدعيم البعد الاجتماعي للبرنامج واستغلال طاقات الشباب وجميعـــات المـــرأة المحليـــة والجمعيات التطوعية.

ويقوم أهالي القرية ذاتهم باختيار المشروع المطلوب وبشرط أن يتـــوافر فيـــه مكون من الجهد الذاتي وان تكون ادارته لأهالي القرية أنفسهم وقياداتهم المنتخبة .

ويضم اتحاد اقليمي رؤساء مشروعات قري الأقليم للتشاور وتبادل الخبـــرات وتقديم المساعدات وتوسيع شبكات التسويق وتبادل ونقل مـــستلزمات الانتـــاج ، وتقوم الحكومة بتقديم المساندة المالية والمساعدات الفنية والتدريب .

رابعا : مراحل تطور البرنامج :

كأي برنامج انمائي مر البرنامج في ثلاث مراحل ، كان الهدف النهائي يـــربط بينهما جميعا ، الا وهو تدعيم ذاتية المحليات . ومر بالمراحل التالية :

المرحلة الاولى : مرحلة التجريب :

بدأت التجربة بمؤتمر للمحافظين تم فيه الدعوة لحركة المجتمعات الجديدة علي أن يكون أساسها قيام كل محافظ بتنسيق ادوار المؤسسات المحلية والاهالي فـــي

منطقته لتحقيق مزيد من الاعتماد الذاتي للتنمية – وقد عهدت الحكومة إلي إحدي الوزارات المركزية أن تنسق وتساند المشروع ، وقد تركزت المرحلة الأولي علي اختيار بعض القري التجريبية وتم توجيه دعم مركزي يمثل حوالي 30 % من جملة الاستثمارات التي تقدمت بها الأقاليم.

وقد أستمرت مرحلة التجريب تستفيد كل سنة من الدروس المستخلصة من السابقة ، وكان يقترن ذلك بالتوسع في عدد " القري " وفي توسعة المشروعات – وتدريجياً أخذت نسبة الدعم المركزي تتناقص مقابل ما يقدمه الأهالي حتي أصبح10 % من إجمالي استثمارات المشروع .

وقد تبلور النمط الاداري حول قيام الاهالي أنفسهم باختيار وادارة المشروعات وقد أصبح معيار القدرات الادارية الذاتية أحد أهم معايير تقديم الدعم المركزي ، وقد أنتهت المرحلة التجريبية بتكوين منظمة مركزية للأشراف علي البرنامج وهي " المجلس الاستشاري للسيمول دونج " وعين أحد الوزراء رئيسا للمجلس مع عضوية كل نواب الوزارات المركزية المعنية بالتنمية المحلية – وقد أصبح بذلك البرنامج برنامجا قوميا يضم كل الثلاث والأربعون الف قرية التي تمثل التركيب القروي الكوري تقريبا .

المرحلة الثانية : مرحلة الانتشار :

تم تقسيم قري كوريا إلي ثلاث مجموعات هي :

- المجموعة المتخلفة وضمت حوالي 18 ألف قرية .
- المجموعة النامية وضمت حوالي 13 ألف قرية .
- المجموعة المتقدمة وضمت حوالي 12 ألف قرية .

وتم وضع عشرة معايير للتقييم السابق بحيث يكون التركيز بالنسبة للنوع الأول علي مشروعات البنية الأساسية ، وفي المجموعة الثانية التركيز علي مشروعات البنية الفوقية (العمرانية) والثالثة علي مشروعات توليد الدخول ، وتم توجيه استثمارات البرنامج بنسبة دعم مركزي تساوي 20% تقريبا ، ويتم سنويا تقييم كل القري مقابل ما تحققه تلك القري علي ضوء المعايير الموضوعة ، كما تم تدعيم بعض الوزارات المركزية والمحافظات بإدارات للمشاركة في رعاية ودعم القري .

وقد تم تصميم الرعاية والدعم المركزي علي أساس تحقيق عدة أغراض،أهمها:

- دفع الانتاجية عن طريق المشروعات المولدة للدخل ومشروعات التسويق وتوفير مستلزمات الانتاج .
- توجيه العديد من برامج التعليم ، مع العناية بالتعليم الفني وتنمية القدرات والمهارات القيادية علي المستويات القروية .
- تشجيع التعاونيات الانتاجية وامدادها بكل المساعدات الادارية والفنية .
- تطوير نظم الائتمان ، وبحيث أصبحت لا تتعامل في النقد فقط بل كذلك عينيا أي بتبادل المنتجات والسلع .
- تشجيع تعاون الأهالي في عمليات النظافة والتجميل وتطوير مساكن القرية وطرقها وردم المستنقعات وزراعتها وتشجير الأماكن المهجورة وتحويلها إلي حدائق او ملاعب أو نوادي .

وتم في ذات الوقت تجميع كل ميزانيات الوزارات المعنية بالتنمية المحلية بحيث يتم ايصالها جميعا من خلال المجلس الاستشاري " للسيمول دونج " ، وقد تم توزيع ذلك الدعم بين الأنشطة المختلفة حيث وصل 63 % للمشروعات مولدة الدخل و19 % للبنية الأساسية و13 % لتطوير البيئة و5 % للتدريب – وهكذا أخذت نسبة دعم مشروعات مولدة الدخل تزداد ، كما زاد الدعم ليصبح حوالي 30% من اجمالي الاستثمارات والباقي من الموارد الذاتية للمحليات .

المرحلة الثالثة : مرحلة النمو المتوازن :

وهذه المرحلة عكست النجاح الهائل الذي حققه البرنامج والبدء الجاد في تطوير عدد كبير ومتزايد من المجتمعات الحضرية في شكل مدن اقليمية كانت في الأصل قري ، وتحول بذلك البرنامج إلي أسلوب حياة ونمط تنمية علي المستوي القومي العام .

وفي هذه المرحلة تم تقديم الدعم في شكل حزمة أو كتلة لنشاط متكامل يشمل عدة مدن أقليمية وعدة قري في اقليم محدد ، ويستخدم منهج " الحافز " بشكل واضح في توجيه الدعم والذي يتم اعطاء سلطات واسعة للمحليات ذاتها في كيفية توجيهة أي في اختيار المناطق وفي ادارة المشروعات والتي – أي المشروعات –

تعين لها الحكومة الجهاز الاداري والفني الذي تتطلبه قدرات المنطقة ومستوي توافر تلك الكوادر لديها .

وتم العمل من خلال هذه " الشبكة " المتكاملة بطريقة منتظمة حيث يتم اختيار المشروعات وفق قواعد عامة هي : –

- يكون اختيار المشروع ابتداء بواسطة الأهالي المحليين أنفسهم بواسطة لجنة تنمية القرية المعنية والتي تشبه المجلس المحلي علي مستوي القرية في مصر
- يجب أن يخدم المشروع القرية ككل وليس القرية كأسرة أو مجموعة ، مع تحديد نسبة مساهمة أهالي القرية في المشروع مع حساب أرباحهم بعد تشغيل المشروع لاستخدامها في زيادة دخولهم .
- يجب أن يتلاءم المشروع مع القدرات الطبيعية والبشرية للقرية ومع مواردها الذاتية وامكانيات أهلها .
- لابد من وجود قدر من المشاركة في المشروع .

وعند اختيار المشروع وفق القواعد السابقة يتم التخطيط لانشائه واعداد كافة المستلزمات اللازمة لنجاحه وذلك بالتنسيق الكامل مع لجنة تنمية الاقليم والامانة التنفيذية المعنية ، وأخيرا بالتنسيق مع لجنة البرنامج المركزية وامانتها الفنية المعنية ، وبعد اقرار المشروع يقتصر الدعم الحكومي علي المساعدة والارشاد الفني والاداري وبلا تدخل مباشر يؤدي إلي عدم تطبيق مبدأ الاعتماد علي الذات الذي هو غاية عظمي ونهائية لكل البرامج ، ومن خلال تدعيم الجهود الذاتية يتم تقييم أداء القري المختلفة سنويا حيث يمكن نقل قرية من مستوي إلي مستوي أعلي (أو أدني أحيانا) تبعا لتقييم نتائج نشاطها مقابل المعايير الموضوعة أصلا في التصنيف .

خامسا : نتائج التجربة :

ولقد أدي المشروع إلي تحقيق نتائج هائلة علي المستوي القومي اذا يعده خبراء التنمية السبب الرئيسي لارتفاع معدلات التنمية الحالي في كوريا ، كما ان اهم ما في التجربة الكورية أنها أكدت بحق أن التنمية المحلية هي مسألة تنمية بالدرجة الأولي – وهذا يعني أنها مسألة السلوك اللازم للسير بعملية التنمية في الاتجاهات الصحيحة .

واهم مقومات نجاح التجربة الكورية ، هي : -

- البرنامج يأخذ طابعا قومياً –إذ استطاعت الحكومة أن تحشد له جهود كافة المؤسسات المعنية بالتنمية المحلية بتنسيق كامل وبروح فريق فريدة.
- البرنامج يأخذ شكل ومضون تنمية متكاملة – فلا يوجد تنافس بين قطاعات التنمية كل يحاول الانفراد بادعاء أنه المسئول عن التنمية .
- البرنامج يقوم علي الجهود الذاتية – رغم وجود دعم مركزي هام ، لا انه يعمل بروح التعاون والمشاركه لا بروح التعالي .
- البرنامج يعطي سلطات كبري للقيادات المحلية والاهالي المحليين – في اختيار المشروعات وادارتها والتخطيط لتنفيذها دون تعارض مع أعمالهم العادية .
- وأهم مقومات النجاح من هذا المنطلق – منطلق ادارة التنمية هي تكريس أسلوب الفريق بطريقة تتلاشي معها المصالح الادارية المحدودة وتسود المصلحة العليا للبلاد .

التجربة الثانية :

تجربة البنك الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في تطبيق استرتيجية التنمية الاجتماعية المؤسسية

اولا : خلفية عامة :

تمتلك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تراثاً تاريخياً وثقافياً ودينياً ثرياً ، فقد وهبت موارد بشرية وطبيعية ومالية ، فضلاً عن تميزها بتنوع بيولوجي لـه قيمته ، وهي تظهر مستوي مرتفعاً من التنمية في مجال البنية الأساسية ، وينخفض الفقر المدقع في هذه المنطقة انخفاضاً كبيراً .

وأما إجماليات مؤشرات التنمية البشرية فهي معقولة بصفة عامة ، ويرجع ذلك إلي التحويلات الحكومية الكبيرة التي تكملها تحويلات المهاجرين والمغتربين من أبنائها وتقاليد الأسر والمسئولية الاجتماعية المشتركة علي نطاق واسع فيما بين السكان.

وخلال العقدين الماضيين ، حققت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا تقدما ملحوظاً في مجال التنمية الاجتماعية ، وجري الشروع في تنفيذ مبادرات تستهدف:

(1) اشتمال الشباب والنساء غيرهم من الفئات المعرضة للمعاناة .

(2) استنهاض المجتمعات المحلية وتمكينها من أسباب القوة .

(3) تحسين قدرة المواطنين والقطاع الخاص علـي الوصـول إلـي المعلومات الخاصة بالفرص والمنافع التي تتيحها الحكومـات المعنيـة ، غير أن هذه المنطقة لا تزال تواجه تحديات التنمية الاجتماعية المتعلقـة باشتمال (الشباب والنساء والفئـات المعرضـة للمعانـاة) ، والتماسـك الاجتماعي (في المنـاطق الحـضرية والريفيـة) ، وزيـادة مـساءله (الحكومات والجهات الأخري المقدمة للخدمات إلي المواطنين) .

ويؤدي الافتقار إلي التماسك الاجتماعي داخل كل بلد وفيما بين بلـدان تلـك المنطقة في أحوال كثيرة إلي وقوع نزاعات (ليست بالضرورة نزاعات عنيفة) ، ويمكن إذا لم تتم إدارتها علي نحو ملائم – أن تكون سبباً ونتيجة لإخفاق عمليـة التنمية ، وفي حين لا تضمن التنمية الاجتماعية تحقيق السلام ، فقد تـؤدي إلـي تخفيف حدة النزاعات علي المستوي المحلي علي الأقل ، وقد أكدت النزاعات التي شهدتها هذه المنطقة مؤخرا ضروره أن تراعي عملية التنمية حساسية النزاعـات والسياقات السياسية ، كما وجهت الانظار إلي الدور المهم الذي يمكن للبنك الدولي أن يلعبه في إعادة بناء رأس المال الاجتماعي والمادي.

ثانيا : *القضايا الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا* :

من اهم تلك *القضايا* ما يلي :

(1) **تحتاج فئات كثيرة – بخاصة فئتي الشباب والنساء – إلي فرص المشاركة في منافع *التنميـة*** : إذ يحتاج الشباب إلي زيادة قدرتهم في الحصول علـي الفرص الاقتصادية ، والتعليم الجيد النوعية ، والترفيه ، والمشاركة فـي الحياة السياسية ، خاصة وأن كما استمرار عدم المساواة بـين الجنـسين يساهم في إقصاء المرأة اجتماعياً واقتصاديا وسياسياً ، مما يـؤدي إلـي تأخر عملية التنمية علي مستوي البلدان .

(2) **مؤسسات المجتمعات المحلية في حاجة إلي تعزيز** : الجهود الرامية إلي زيادة التماسك الاجتماعي والحد من مخاطر النزاعات .

(3) **الصلة بين المواطنين والدولة في حاجة إلي التحسين مـن اجـل النهـوض بمستوي المساءلة** : نتيجة عدم كفاية الآليات المعنية لقيام المواطنين بإعطاء

الملاحظات التقييمية حول نوعية الخدمات التي تتيحها الحكومات ، وكذلك القيود المفروضة علي المجتمع المدني فيما يتعلق برصد الأداء الحكومي وتنظيم الشكاوي والدفاع نيابة عن الفقراء .

(4) **لدي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا فئات اقليات اجتماعية متنوعة** : لا تتوفر لها كامل القدرة للاستفادة من المنافع التي تتيحها عملية التنمية : ومن هذه الفئات علي وجه التحديد : المعاقون جسدياً ، والأطفال المعرضون للخطر ، والمصابون بفيروس ومرض الإيدز .

ثالثا : **اسس الاستراتيجية** :

في العام 2005 ، أصدر البنك الدولي استراتيجية التنمية الاجتماعية المؤسسية بعنوان : " تمكين الشعوب من أسباب القوة عن طريق تغيير المؤسسات : استراتيجية وخطة التنفيذ الخاصة بالتنمية الاجتماعية في عمليات البنك " ، وتركز هذه الاستراتيجية علي الجهود الرامية إلي تمكين الفقراء من النساء والرجال من أسباب القوة عن طريق تعزيز مساندة البنك للاشتمال الاجتماعي والمجتمعات المتماسكة والمؤسسات الخاضعة للمساءلة .

وتمثلت القوة المحركة وراء إعداد استراتيجية التنمية الاجتماعية المؤسسية في وفرة الشواهد والأدلة علي أن " للتنمية الاجتماعية أهميتها " وكان ذلك جلياً علي وجه الخصوص في الاستعراض الذي قامت به إدارة تقييم العمليات ومجموعة ضمان الجودة ، ويخلص هذا الاستعراض المعنون " تفعيل التنمية الاجتماعية لصالح الفقراء : استعراض ادارة تقييم العمليات لأنشطة البنك الدولي " إلي أن معالجة محاور التركيز ذات الصلة الخاصة بالتنمية الاجتماعية ترتبط ارتباطاً قوياً بنتائج المشاريع الناجحة ، وأنه كلما ازدادت محاور التركيز الاجتماعية التي يعالجها مشروع ما ، كلما تحسنت نتائجه ، وقدرته علي الاستمرار ، وتقييمات أثره علي التنمية المؤسسية .

وبالتزامن مع هذا انجهد علي المستوي المؤسسي ، أصدر مكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا استراتيجية للتنمية الاجتماعية للمنطقة بعنوان " ضمان المستقبل للجميع " ، وتعالج هذه الاستراتيجية التحديات ذات الأهمية بالنسبة للتنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة ، ومنها :

(أ) الاشتمال الاجتماعي (الشباب ، والتفاوتات بين الجنسين ، وحماية الفئات المعرضة للمعاناة) .

(ب) تقوية التماسك الاجتماعي في المناطق الحضرية والريفية .

(ج) تعزيز قدرات المواطنين والجماعات المدنية لمحاسبة المؤسسات التي تقوم بخدمتهم .

رابعاً : مجالات تنفيذ الاستراتيجية :

وقد ركز تنفيذ استراتيجية التنمية الاجتماعية في المنطقة علي أربعة مجالات استراتيجية ، هي :

(1) مساندة إطار شامل مؤات للتنمية الاجتماعية في الحوار المعني بالسياسات :

يجسد قضايا التنمية الاجتماعية في وثائق الاستراتيجيات الأساسية مثل إستراتيجية المساعدة القطرية ، ووثائق استراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء ، وكذلك عن طريق السياسات التي تشجع مبادئ التنمية الاجتماعية المتعلقة بالاشتمال والتماسك الاجتماعي والمساءلة ، ويصاحبها مزيد من العمل التحليلي القائم بذاته ، من قبيل التحليلات الاجتماعية القطرية ، وتحليلات الفقر وآثاره الاجتماعية .

(2) بناء حافظة مشروعات تركز علي المبادئ الأساسية للتنمية الاجتماعية فيما يتعلق بالاشتمال والتماسك الاجتماعي والمساءلة :

وشمل ذلك ، بصفة عامة ، مشروعات تجريبية متعددة القطاعات وعمليات برامجية لا يغطيها النهج القطاعي بدرجة كافية ، مثل اشتمال الشباب ، والمساواة بين الجنسيين ، وتحسين إدارة الحكم والتنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية ، وتغير المناخ ، والحيلولة دون وقوع النزاعات ، وجهود الإعمار في أعقاب انتهاء النزاعات .

(3) تحسين فعالية المشروعات والدراسات التي يساعد البنك الدولي في تمويلها عن طريق دمج التنمية الاجتماعية في القطاعات الرئيسية :

لا تؤدي زيادة نطاق مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين في تصميم وتنفيذ ورصد هذه المشروعات إلي تعزيز الملكية والالتزام بها فحسب ، بل إلي تبني أيضاً مؤسسات أفضل حالاً ، وتحقق نتائج أكثر استدامة في عملية التنمية ،

وينطوي ذلك في الحفاظ علي الاهتمام بعمليات الإقراض لأغراض الاستثمار عن طريق الإجراءات الوقائية الاجتماعية والعمل المتعلق بالتنمية الاجتماعية .

بالإضافة إلي تكثيف الجهود التحليلية المساندة لعمليات قروض سياسات التنمية عن طريق تحليلات الفقر وآثاره الاجتماعية .

(4) تدعيم مقدرة البنك الدولي والبلدان المتعاملة معه – من خلال بناء القدرات وإقامة الشراكات – علي الاضطلاع بالتنمية الاجتماعية :

مما شجع علي خلق " جماعات الممارسين المهنيين " في مجال التنمية الاجتماعية ، وبناء معارف التنمية الاجتماعية لأساليب العمل الجيدة داخل البلد المعني والخاصة بالفرق العاملة علي مهام محددة ، ويضفي صبغة شرعية علي استخدام معارف التنمية الاجتماعية في تحسين قياس النتائج ، وتشجيع الدخول في شراكات مع المؤسسات المحلية والإقليمية لتعزيز تبادل المعلومات في اتجاهين.

خامساً : المشروعات والبرامج التي نفذت لتحقيق الاستراتيجية :

- مشروع تنمية القري والأحياء – الضفة الغربية وقطاع غزة .
- المشروع المتكامل للتنمية المجتمعة – الضفة الغربية وقطاع غزة .
- المشروع الثالث للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية – الضفة الغربية وقطاع غزة.
- مشروع مساندة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية – المغرب .
- تجريب نهج التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية في كردستان العراق .
- اقتراح صندوق استئماني متعدد المانحين (MDTF) من أجل إعادة إعمار مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين في لبنان .

المصطلحات الاجنبية

المصطلح	Term
النمو	Growth
التنمية الاجتماعية	Social Development
الروابط الاجتماعية	Social Links
الإحتياجات الإنسانية	Humanitarian needs
رفع مستوى المعيشة	Raise the standard of living
الموارد البشرية	Human Resources
التغيير البنائي	Structural chang
الإستراتيجية الملائمة	Appropriate strategy
التخطيط المركزي	Central planning
الدخل القومي	National income
استثمار الموارد	Investment of resources
السياسة العامة	Public Policy
تحسين نوعية الحياة	Improve the quality of life
تحقيق العدالة	Justice achievement

المصطلح	Term
التنمية الاقتصادية	Economic Development
التنمية الشاملة	Comprehensive development
عمليات مخططة	Operations planne
التغير الكمي	Quantitative change
الموارد المالية	Financial resources
الموارد التنظيمية	Organizational resources
الدفعة القوية	Big Push
الإقتصاد الحر	Free economy
التخطيط اللامركزي	Decentralized planning
المشكلات المجتمعية	Societal problems
مشاركة الآهالي	Citizen Participation
السياسة الاجتماعية	Social Policy
حماية البيئة	Environmental Protection

English	العربية	English	العربية
Development Theories	نظريات التنمية	Development models	نماذج التنمية
Applied Development model	النموذج الإنمائي التطبيقي	Stage Model	النموذج المرحلي
Project model	نموذج المشروع	Adaptive Model	النموذج التكيفي
Development programs Evaluation	تقويم برامج التنمية	Rational model	النموذج العقلاني
Inputs Evaluation	تقويم المدخلات	Content Evaluation	تقويم المحتوى
Outcomes	المخرجات	Processes Evaluation	تقويم العمليات
The Political Approach for Development	المدخل السياسي للتنمية	Results Evaluation	تقويم النتائج
The Psychological Approach for Development	المدخل النفسي للتنمية	The Social Approach for Development	المدخل الاجتماعي للتنمية
Integrative Approach	المدخل التكاملي	**The Economical Approach for Development**	المدخل الإقتصادي للتنمية
Coverage	الشمول	**Social Solidarity**	التضامن الاجتماعي
Dependency theory	نظرية التبعية	Balance or Equilibrium	التوازن
Integrative Model	النموذج التكاملي	Modernization theory	نظرية التحديث
Human Rights	حقوق الإنسان	The right to development	الحق في التنمية
International conventions	المواثيق الدولية	Human Development	التنمية البشرية
Fundamental freedoms	الحريات الأساسية	Self-determination	تقرير المصير

Justice	العدالة	Equality	المساواة
Economic Rights	الحقوق الإقتصادية	Violations	الإنتهاكات
Political Rights	الحقوق السياسية	Social Rights	الحقوق الاجتماعية
Equal Opportunities	تكافؤ الفرص	Cultural Rights	الحقوق الثقافية
Social welfare	الرفاهية الاجتماعية	Respect for human dignity	احترام كرامة الإنسان
Legal protection	الحماية القانونية	Basic needs	الإحتياجات الأساسية
Development planning	التخطيط للتنمية	Self-reliance	الإعتماد الذاتي
		Development priorities	أولويات التنمية
Discrimination	التمييز	Gender	النوع الاجتماعي
Social norms	الأعراف الاجتماعية	Gender gaps	فجوات النوع الاجتماعي
Rights	الحقوق	Habits	العادات
Official institutions	المؤسسات الرسمية	Laws	القوانين
Development Policies	السياسات التنموية	Informal institution	المؤسسات غير الرسمية
Equal Opportunities	الفرص المتساوية	Decision-making	اتخاذ القرار
Prevention of Discrimination	منع التمييز	Varying capacity	تفاوت القدرات
Investment Opportunities	استثمار الفرص	Strategy	الإستراتيجية

Strengthen incentives	تقوية الحوافز	Legal reforms	الإصـــــلاحات القانونية
Investment	الإستثمار	Consumption	الإستهلاك
Social protection	الحمايـــــــــة الاجتماعية	Jobs	فرص العمل
		Improve the quality of life	تحسين نوعيـــة الحياة
Development and the interests of marginalized groups	التنمية ومصالح الفئات المهمشة	Marginalized groups	الفئات المهمشة
Development challenges	تحديات التنمية	Development returns	عوائد التنمية
Sustainable development strategy	اســــــتراتيجية التنمية المستدامة	Strategy to address poverty	اســــــتراتيجية مواجهة الفقر
Alleviate the suffering	تخفيف المعانـــاة	Strengthen community institutions	تـــــــــدعيم المؤســــــسات المجتمعية
Empowerment Strategy	اســــــتراتيجية التمكين	The umbrella of social security	مظلـــة الأمـــان الاجتماعي
Self-direction	التوجيه الـــذاتي	Promotion of social competence	تعزيز الكفـــاءة الاجتماعيـــــة
Gender discrimination	عـــدم المـــساواه بين الجنسين	Participation strategy	اســــــتراتيجية المـــــــشاركة
Economic cost	التكلفــــــــــة الاقتصادية	Social cost	التكلفــــــــــة الاجتماعية

Social protection programs	برامج الحماية الاجتماعية	Population increase	الزيادة السكانية
Social development programs	برامج التنمية الاجتماعية	Social welfare services	خدمات الرعاية الاجتماعية
Sense of responsibility	الشعور بالمسئولية	Management by objectives	لإدارة بالأهداف
Assessment objectives	تقدير الأهداف	Morale	رفع الروح المعنوية
Evaluation	التقويم	The provision of resources	توفير الموارد
Organizational factors	العوامل التنظيمية	The provision of resources	التغذية العكسية
Quantification	القياس الكمي	Effective communication	فعالية الإتصال
Gap analysis	تحليل الفجوات	Qualitative	القياس الكيفي
Opportunities	الفرص	Environmental Analysis	التحليل البيئي
Strengths	نواحي القوة	Threats or risks	التهديدات أو المخاطر
Objectives of the Organization Development	أهداف منظمة التنمية	Weaknesses	نواحي الضعف
The functions of the Organization	وظائف المنظمة	Organizational structure of the organization	البناء التنظيمي للمنظمة
IOM staff	العاملون بالمنظمة	Rules and regulations	اللوائح والنظم
Development projects	مشروعات التنمية	Capabilities and facilities	الإمكانات والتسهيلات
RBM	الإدارة بالنتائج	Development programs	برامج التنمية

Human Resources Development	تنمية الموارد البشرية	Sustainable Development	التنمية المستدامة
Natural Resources	الموارد الطبيعية	The balance between humans and the environment	التوازن بين الإنسان والبيئة
Poverty	الفقر	Clean Technology	التكنولوجيا النظيفة
The time dimension	البعد الزمني	Human Resources	الموارد البشرية
Human capabilities	قدرات الإنسان	The environmental dimension	البعد البيئي
Indicators	المؤشرات	Investment	الإستثمار
Economic dimension	البعد الإقتصادي	Development activities	الأنشطة التنموية
Political dimension	البعد السياسي	Social dimension	البعد الاجتماعي
Technological dimension	البعد التكنولوجي	Environment dimension	البعد البيئي
Rural Development	التنمية الريفية	New Cities	المدن الجديدة
Political constraints	معوقات سياسية	Social constraints	معوقات اجتماعية
Social Capital	رأس المال الاجتماعي	Human Resources	الموارد البشرية
The goal of human development	الإنسان هدف التنمية	Human Resources Development	تنمية الموارد البشرية
National income	الدخل القومي	Rights and means of development	الإنسان وسيلة التنمية

Social institutions	المؤسسات الاجتماعية	Socialization	التنشئة الاجتماعية
Investment Optimization	الإستثمار الأمثل	Good citizen	المواطن الصالح
People development	تنمية الناس	Improve the capacity	تحسين القدرات
Development by the people	التنمية بواسطة الناس	Development for the people	التنمية من أجل الناس
Financial capital	رأس المال المالي	Physical capital	رأس المال المادي
Cultural capital	رأس المال الحضاري	Human capital	رأس المال الإنساني
Cooperation with others	التعاون مع الآخرين	Popular participation	المشاركة الشعبية
Democratic	الديمقراطية	Subjective factors	العوامل الذاتية
Economic goals	أهداف إقتصادية	Dynamic	الديناميكية
Governmental Agencies	هيئات حكومية	Management objectives	أهداف إدارية
Public interest	المصلحة العامة	Civil Agencies	هيئات أهلية
Self Motivation	الدافع الذاتي	Psychological motive	الدافع النفسي
Civil society organizations	منظمات المجتمع المدني	Civil society	المجتمع المدني
Trade unions	النقابات المهنية	Political parties	الأحزاب السياسية
Community Development Associations	جمعيات تنمية المجتمع	NGOs	الجمعيات الأهلية
Skills Development	تنمية المهارات	Capacity Development	تنمية القدرات

Team work	فريق العمل	Development Management	إدارة التنمية
International experiences	تجارب دولية	Local experiences	تجارب محلية
Social cohesion	التماسك الاجتماعي	Global Experiences	تجارب عالمية
The foundations of the strategy	أسس الإستراتيجية	Strategy	الإستراتيجية
		Improve the effectiveness of the projects	تحسين فعاليـــة المشروعات
		Experiences in the development	خبرات في التنمية

المراجـــــــع

اولا مراجع باللغة العربية

(1) أبو الحسن عبد الموجود ابراهيم : التنميـــة الاجتماعيـــة وحقــوق الانسان (الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 2009) .

(2) أحمد رشيد : التنمية المحلية (القاهرة ، دار النهــضة العربيـــة ، 1996) .

(3) اسماعيل قيره : أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية (الجزائـــر ، دار الهدي للطباعة والنشر ، 2006) .

(4) اقبال الأمير السمالوطي : التنمية الاجتماعية (القاهرة ، غير مبين، 2008)

(5) البنك الدولي : تقرير البنك الدولي للتنمية عام 2007 .

(6) برنامج الأمم المتحدة الأنمائي : تقرير التنمية البشرية أعوام 1993 – 2007 .

(7) جمال شحاته حبيب : الممارسة العامة منظور حديث (الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 2009) .

(8) جون جيبسون (ترجمة) سمير نصار : معجـــم قـــانون حقــوق الانسان العالمي (الأردن ، عمان ، دار النشر ، 2009) .

(9) حسين عبد الحميد رشوان : التنمية (الاسكندرية ، مؤسسة شـــباب الجامعة ، 2009).

(10) رشاد أحمد عبد اللطيف : تنمية المجتمع المحلي (الاســـكندرية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، 2007) .

(11) سيد الهواري : الادارة بالأهداف والنتائج (القاهرة ، مكتبة عـــين شمس ، 2006).

(12) طلعت مصطفي السروجي : التنمية الاجتماعية من الحداثـــة إلـــي العولمة (القاهرة ، الشروق للطباعة ، 2008) .

(13) صلاح الـ دين محمـــد عبـــد البـــاقي : إدارة المـــوارد البـــشرية (الاسكندرية، الدار الجامعية ، 2000) .

(14) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، رمضان فهيم غريبه : التخطـيط الاستراتيجي بقياس الأداء المتوازن (القاهرة ، المكتبة العـصرية للنـشر والتوزيع ، 2006).

(15) عبد السلام أديب : أبعاد التنمية المستدامة (القاهرة ، بدون ناشر ، 2003) .

(16) عصام يونس : الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية (المغرب ، المؤتمر الدولي للحركة العربية لحقوق الانسان ، 1999) .

(17) علي ليله : المجتمع المدني العربي وقـضايا المواطنـة وحقـوق الانسان (القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 2007) .

(18) ماهر أبو المعاطي علي : الخدمة الاجتماعيـة والادارة المحليـة (القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2007) .

(19) ماهر أبو المعاطي علي : سياسة إجتماعية لرعاية فئـات الـسكان المعرضين للخطر في المجتمع المصري (الفيوم ، مؤتمر كليـة الخدمـة الاجتماعية ، جامعة الفيوم ، 2008) .

(20) ماهر أبو المعاطي علي : التخطيط الاجتماعي في مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية الشاملة (القاهرة ، مكتبة زهراء الـشرق ، 2009) ، ص : 301 .

(21) ماهر أبو المعاطي علي : التخطيط الاجتماعي ونمـوذج الـسياسة الاجتماعية في المجتمـع الـسعودي (الريـاض ، دار الزهـراء للنـشر والتوزيع، 2009) .

(22) ماهر أبو المعاطي علي : ادارة المؤسسات الاجتماعية (القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، 2009) .

(23) ماهر أبو المعاطي علي : التخطيط الاجتماعي (القاهرة ، مكتبـة زهراء الشرق ، 2010) .

(24) ماهر أبو المعاطي علي : استراتيجيات وأدوات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية (الرياض ، مكتبة الزهراء بالرياض ، 2010).

(25) ــــــــــــــــــ : الادارة العامة والادارة المحلية (القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، 2010) .

(26) محسن أحمد الخضيري : العولمة الاجتماعية (القاهرة ، مجموعة النيل العربية ، 2010).

(27) محمد رفعت قاسم ، نبيل محمد صادق : تنمية المجتمع المحلي (المنصورة ، مكتبة الخدمة الاجتماعية ، 2009) .

(28) محمد زكي سليمان ، وآخرون : اتجاهات معاصرة في التنمية الاجتماعية (القاهرة ، الشروق للطباعة ، 2008) .

(29) محمد سمير عبد الفتاح وآخرون : دراسات في التنمية المحلية (بنها، ب.ن ، 2010) .

(30) مدحت محمد أبو النصر : إدارة منظمات المجتمع المدني (القاهرة، إيترك للطباعة والنشر والتوزيع ، 2007) .

(31) مصطفي كمال طلبه : إنقاذ كوكبنا : التحديات والآمال (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1995) .

(32) منظمة العفو الدولية : ترجمة الحقوق إلي واقع ملموس (منظمة العفو الدولية ، 2004) .

(33) هشام عبد الله (ترجمة) : ادماج النوع الاجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي (لبنان ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 2004) .

(34) نادر الفرجاني : التنمية الانسانية ، المفهوم والقياس (بيروت ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002) .

ثانيا مراجع باللغة الانجليزية :

(1) Afshar, H & Agarwel, B : Women, Poverty and ideology in Asia (2ed, New York : Macmillan, Inc, 2004).

(2) Anijn Sengupta : Reflections on the Right to Development
(Archana Negi, Moushumi, 2006).

(3) Anthony Hall and James Midgley : Social Policy for Development (London : Sage Publication Inc, 2004).

(4) Bradford W; Sheafor & Charles R. Horejsi : Techniques and guidelines for Social Work Practice (N.Y : Pearson Education, Inc, 2006).

(5) Brian L. Delahaye : Human Resource Development Principles and Practice (2ed, New York : Wiley & Sons, LTD, 2006).

(6) Catherine G. Valentine Joanz . Spade : The Kaleidascope of gender (Pine forg press, Inc, 2007).

(7) Charles Smith : Economic Development Growth and welfare (London : Macmillan Prees, LTD, 1994).

(8) Crazia – Ketta : Human Right the role of United Nations and Non Governmental Organization (U.S : Rooserlt University, 2003).

(9) David Pearce (etal) : Sustainalble Development Economic and Environment in Third World (London : Earthscan Publication LTD, 2009).

(10) Eveline D. Schulman (Editor) : Intervention in Human Services, A guide to Skills and knowledge (Ohio, Merill Publishing Company, Inc, 2001).

(11) Jennifer Elloitt : An Introducation to Sustainable Development (2ed, New york : Rout Ledge, Inc, 2008).

(12) J. Gavin Bremner & Alan Slates : An Introducation to Development (N.Y : Wiley . Blackwell, 2006).

(13) Jody L. Fitzpatrick and others : Program Evaluation (3ed, Pearson, U.S.A, 2004).

(14) John A. Yankey & Vera Vogelsong : Strategic planning, In, Encyclopedia of Social Work

(Washington, N.A.S.W and Oxford University Press, 2008).

(15) John C. Cakanaugh & Robert V. Kail : Human Development
(4ed, N.Y : Cengage Learning, 2006).

(16) Judith A. Lewis and others : Management of Human Service Progeams (4ed, Brooks / cole, USA, 2005).

(17) George Brotokor : Social Work International, (India, Man 'lam Publishers, 2007).

(18) Graig A. Longston and other : Sustainable Practice in the Environment (3ed, Oxford, Prafesional Publishing LTD, 2006).

(19) Kelpin kevin : Participatory Development the Role of NGO in Development Progam (Colombia, the University of British, 2001).

(20) Kristin Blakely and other : Gendered Worlds (Oxford : University Press, Inc, 2008).

(21) Marjoarie Agosin : Woman, Gender and Human Rights (New jersey, University Press, Jnc 2008).

(22) Mark Mowhimery : Sustainable Development Understanding (2ed, N.Y, Wiley – black well, Inc, 2005).

(23) Michael Hill : Social Policy in The Modern World (N.Y : Black well Publishing. 2006).

(24) M. Shamsul Haoue and others : Sustainable Development Policy and Adminstrs ation (New York, Taylor & Francis, 2006).

(25) Neil J. Salkind : An Introducation to Theories of Development (London, Sage, LTD, 2004).

(26) OM. Bazlul karin : Participation Development and Social Structure (N.Y, University Prees of America, 1994).

(27) Peter Goldenthal : Helping Children and Families (New York, John willey & Soms, Inc, 2005).

(28) Philip R. Newman & Barbara M. : Theories of Human Development (New York : Cengage learning, Inc, 2008).

(29) Robert L. Barker : The Social Work Dicitionary (U.S.A : N.S.W, 2007).

(30) R.P. Arya : Training for Social Work and Rural Development (India, Delhi : Manglam Publishers, 2007).

(31) Susan kemp : Person Environment Practice Social ecologe of Interpersnal Helping (Washington : University of Washington, Inc, 1997).

(32) Thomas W. Pogge : World Poverty and Human Rights (New York : Black Eell Publishing, LTD, 2006).

(33) W. E, Dough : Interodacation to Social and Community Services (London : the Macmilan Press, LTD, 2004).

الفهرس





المكتب الجامعى الحديث
مساكن سوتير- أمام سيراميكا كليوباترا
عمارة (5) مدخل 2 الأزاريطة - الإسكندرية
تليفاكس : 00203/4865277 - تليفون : 00203/4818707
E-Mail : modernoffice25@yahoo.com